



التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المجلس

السيد الوالي. رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم بوعزة، المدير العام

السيدة فوزية زعبول، مديرة الخزينة والمالية الخارجية

السيدة منى الشرقاوي

السيد محمد الدايري

السيدة نجاة المكاوي

السيد لعربي الجعايدي

السيد مصطفى موساوي

السيد فتح الله ولعلو

مندوب الحكومة

زهير الشرفي

تقرير السنة المالية 2020

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم، طبقا للمادة 50 من القانون رقم 17.40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.82 في 17 شوال 1440 (21 نونبر 2019)، التقرير الخاص بسنة 2020، وهي السنة الثانية والستون لمعهد الإصدار.

فهرس

المقدمة	xi-i
---------	------

الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي	3
2.1 الإنتاج والطلب	31
3.1 سوق الشغل	48
4.1 التضخم	63
5.1 المالية العمومية	79
6.1 ميزان الأداءات	99
7.1 الأوضاع النقدية	116
8.1 أسواق الأصول	131
9.1 تمويل الاقتصاد	149

الجزء 2: إنجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة: بنك المغرب في مواجهة الأزمة	159
1.2 الحكامة والاستراتيجية	161
2.2 مهام البنك	177
3.2 التواصل والتغطية	201
4.2 الموارد	202

الجزء 3: التقرير المالي

1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2020	209
2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة	212
3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية	248
4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات	250
5.3 مصادقة مجلس البنك	253

الملحقات الإحصائية	255
--------------------	-----

المحتويات	303
-----------	-----

مولاي.

مرت أكثر من سنة منذ أن اجتاحت وباء كوفيد-19 العالم وأدخله في أزمة صحية واجتماعية واقتصادية استثنائية. ورغم تباطؤ انتشاره، فإن حصيلته البشرية تبقى جد مرتفعة. حيث بلغ عدد المصابين إلى مئة سنة 2020 أزيد من 80 مليون شخص فيما فقد حوالي مليوني شخص حياتهم بسبب الفيروس.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت القيود التي فرضتها السلطات للحد من انتشار الفيروس إلى توقف مفاجئ لقطاعات بأكملها واختلالات شديدة في سلاسل التموين. وهكذا، عرف الاقتصاد العالمي خلال سنة 2020 أقوى ركود له منذ الحرب العالمية الثانية. مع انكماش الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,3%. وتراجع مهول في التجارة وتدفقات الاستثمارات المباشرة وكذا فقدان عدد كبير من مناصب الشغل. ونتيجة لذلك، انقلب المنحى التنافسي للفقر الذي بدأ في الثمانينات حيث دُفع ما يقارب 100 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع.

وأمام هذه الوضعية، اتخذت الحكومات عبر العالم تدابير مالية استثنائية، لاسيما مع اعتماد برامج للتحويلات النقدية المباشرة لفائدة الأسر، ودعم الشغل ومنح قروض مضمونة للمقاولات. ومن جهتها، أقرت البنوك المركزية تخفيضات نقدية غير مسبقة تعزز التوجه التيسيري لسياساتها النقدية وتوسع نطاق برامج التيسير الكمي إلى جانب التخفيف المؤقت لبعض القواعد الاحترازية. وحظيت تدابير السلطات الوطنية بدعم قوي من المؤسسات المالية الدولية التي سهلت الولوج إلى مواردها لاسيما بالنسبة للدول الأكثر فقرا.

وإذا كانت إجراءات السلطات العمومية قد نجحت دون شك في الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، إلا أن وقعها كان بالغاً على أوضاع المالية العمومية. فقد عرف عجز الميزانية تدهوراً ملموساً وتفاقم الدين العمومي بشكل مثير للقلق. ومن جانب آخر، حافظت وفرة السيولة إلى جانب المستوى المتدني لأسعار الفائدة على جاذبية أسواق الأسهم، مما أدى في بعض الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات تقييم مرتفعة لا تتناسب مع الأسس الاقتصادية.

وفي بلدنا، أدى اندلاع الأزمة إلى تعبئة غير مسبقة على جميع المستويات، فقد تميز رد فعل السلطات العمومية، تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، بسرعة مثالية. ومكنت القيود المفروضة على الأنشطة والتنقلات وكذا الإطلاق المبكر لحملة التلقيح ضد كوفيد-19، التي كانت من ضمن أولى الحملات على الصعيد العالمي، من الحفاظ على آلاف الأرواح.

ثم إن إحداث الصندوق الخاص بتدبير الجائحة وروح التضامن التي أبانت عنها المقاولات والساكنة ساعدا في تعبئة موارد مالية قيّمة لدعم الأسر والمقاولات، والتقليل من حالات فقدان مناصب الشغل. وبفضل الأموال التي تم

تحصيلها على هذا النحو. توصلت أزيد من 5,5 مليون أسرة بتحويلات نقدية مباشرة واستفادت أكثر من 66 ألف مقاوله من قروض مضمونة بمبلغ وصل بنهاية 2020 إلى أزيد من 55 مليار درهم. خصصت 72% منها للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وبدوره، قام بنك المغرب بتفعيل جميع أدواته، التقليدية منها وغير التقليدية، وذلك في كل مجالات تدخله التي تغطي السياسة النقدية والمراقبة الاحترازية الجزئية والكلية وتدابير احتياطات الصرف وكذا تزويد السوق بالنقد والولوج إلى الخدمات المالية. وبفضل هذه التدابير، تمكنت المقاولات على وجه الخصوص من الاستفادة بشروط جد مواتية من التمويلات اللازمة لمجابهة الأزمة وضمان استمرارية أنشطتها.

ومكنت الجهود التي بذلتها السلطات من تخفيف الآثار على المستوى الصحي حيث سجل المغرب بنهاية سنة 2020 أكثر من 440 ألف مصاب بالعدوى و7400 حالة وفاة. وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت الجائحة، إلى جانب الظروف المناخية غير الملائمة للسنة الثانية على التوالي، إلى انكماش الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6,3%. وهو أقوى انخفاض له منذ بداية جميع الحسابات الوطنية. وتباين وقع الأزمة بشكل كبير حسب فروع النشاط. حيث سجلت قطاعات "الفنادق والمطاعم"، و"النقل" و"التجارة" أداءات سلبية قياسية، في حين حافظت الصناعات الاستخراجية والغذائية وكذا الكيماوية وشبه الكيماوية على نسب نمو إيجابية.

وفي سوق الشغل، تدهورت الوضعية بشكل كبير حيث فقد الاقتصاد الوطني 432 ألف منصب شغل تركزت بالأساس في قطاعات الفلاحة والخدمات. وغادر أزيد من 110 ألف شخص نشاط سوق الشغل، مما أدى إلى انخفاض ملموس في معدل النشاط إلى 44,8%. نتيجة لهذه التطورات، تفاقمت نسبة البطالة لتصل إلى 11,9% على المستوى الوطني و15,8% في الوسط الحضري. ويظل الشباب والنساء أكثر الفئات تضررا، حيث أن 28,5% من الشباب لا يشتغلون ولا يتابعون أي دراسة أو تكوين. فيما توجد ثمانية نساء من أصل كل عشر خارج سوق الشغل.

وكان لضعف النشاط الاقتصادي وقع كبير على المالية العمومية. فقد اضطرت الحكومة، في ظل هذه الأوضاع المتأزمة، إلى إعداد قانون مالية معدل، الأول منذ عام 1990. ورغم تمويل جزء كبير من تدابير الدعم المخصصة للأسر والمقاولات بواسطة الهبات المعبأة عبر الصندوق الخاص بتدبير الجائحة، تفاقم عجز الميزانية ليصل إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 4,1% في 2019. وتعكس هذه الوضعية أساسا من جانب المداخل، انخفاض الموارد الضريبية والتمويلات الخاصة للخزينة. ومن جانب النفقات، التزايد الملموس لتلك المتعلقة بالاستثمارات. أما تكلفة المقاصة، فقد تدنت بشكل ملحوظ.

ولمواجهة الارتفاع الحاد في احتياجاتها التمويلية، قامت الخزينة، إلى جانب الزيادة في اقتراضاتها في السوق الداخلية، باللجوء على نحو مكثف إلى الموارد الخارجية حيث عبأت مبلغا قياسي قدره 62,9 مليار درهم. وفي ظل هذه

الظروف. تزايد الدين العام المباشر بشقيه الداخلي والخارجي بشكل ملموس ليصل في المجموع إلى ما يعادل 76,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 64,8% في 2019.

وفيما يتعلق بأسعار الاستهلاك، أدى تراجع الطلب والاختلالات الكبيرة على مستوى عرض بعض السلع والخدمات إلى تسجيل تطورات متباينة. مع تضخم ظل في المجموع ضعيفا وإن كان في تسارع من سنة لأخرى من 0,2% إلى 0,7%.

وتأثرت المبادلات الخارجية هي أيضا بالتدابير المتخذة للحد من انتشار الوباء على المستوى الوطني ولدى شركائنا الاقتصاديين. مسجلة انخفاضا قويا، فقد عرفت صادرات أهم القطاعات، باستثناء الفوسفات ومشتقاته والصناعة الغذائية، تراجع كانت أكثر حدة في قطاعات النسيج والجلد والطيران. وموازاة مع ذلك، كان تدني الواردات أقوى. ارتباطا بتقلص الفاتورة الطاقية وتدني المشتريات من سلع التجهيز والاستهلاك.

وعرفت السنة أيضا انهيار مداخل الأسفار بنسبة 53,7% إلى 36,5 مليار درهم وذلك بسبب القيود المفروضة على التنقلات الدولية والخوف المرتبطة بانتقال العدوى. وفي المقابل، ظلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج صامدة حيث ارتفعت بنسبة 4,9% لتصل إلى 68,2 مليار درهم. وبذلك، تراجع عجز الحساب الجاري في سنة 2020 بشكل ملحوظ ليصل إلى 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 3,7% في سنة 2019.

وفيما يخص الحساب المالي، انخفضت الموارد برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى يسجل منذ 2004. إضافة لذلك، منذ بداية الأزمة وفي إطار مقارنة وقائية، قامت السلطات بسحب ما يناهز 3 مليار دولار من خط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي. وأخذا في الاعتبار افتراضات الخزينة من السوق الخارجية، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب لتصل إلى 320,6 مليار درهم، أي ما يعادل أكثر من 7,4 شهرا من واردات السلع والخدمات. وبفضل ذلك، استطاع بلدنا، في أوج الأزمة الصحية والاقتصادية، التوفر على مخزون مهم من احتياطات الصرف يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها ميزان الأداءات.

وعلى نفس المنوال، ساهمت المرحلة الجديدة للانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة، والتي أطلقت في 9 مارس 2020، في مواصلة تعميق سوق الصرف مع تبني أوسع للإصلاح من قبل الفاعلين الاقتصاديين واستخدام متنامي لأدوات التغطية. ويتواصل هذا الانتقال في ظروف جيدة، ذلك أن سعر الدرهم يتطور داخل نطاق التقلب المحدد دون أي تدخل من البنك المركزي. مما يشير إلى أنه يظل على العموم متماشيا مع الأسس الاقتصادية. إلا أن النجاح على المدى البعيد لهذا الإصلاح، الذي يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للبلد، يظل رهينا باستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والحفاظ عليها وضمان الاستقرار المالي وكذا بتحسين الإنتاجية.

وعلى صعيد السياسة النقدية، خفض بنك المغرب سعر فائده الرئيسي مرتين بما مجموعه 75 نقطة أساس، ليصل إلى 1,5%. وهو أدنى مستوى له على الإطلاق. كما حرر بشكل كامل حساب الاحتياطي الإلزامي. وفيما يخص تدبير السيولة، قام بتوسيع قائمة الضمانات المقبولة لعمليات إعادة التمويل، مما مكن من مضاعفة إمكاناتها ثلاث مرات لتبلغ 450 مليار درهم. مع الاستجابة لكافة طلبات البنوك، بالإضافة لذلك، أحدث البنك خطوط إعادة تمويل جديدة موجهة للبنوك التشاركية وجمعيات القروض الصغرى ووسع برنامجه المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وفي ظل هذه الظروف، توجهت أسعار الفائدة نحو الانخفاض وحافظت القروض البنكية، التي استفادت كذلك من الإجراءات المعتمدة من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية، فضلاً عن المزايا الممنوحة في إطار برنامج انطلاقة، على وتيرة نمو ثابتة. ورغم الأزمة، تواصل تنفيذ هذا البرنامج وإن بوتيرة أبطء مما كان متوقعا. وتشير الحصيلة إلى نهاية دجنبر 2020 إلى أن مبلغ القروض الممنوحة وصل إلى 2,8 مليار درهم موزعة على كل جهات المملكة. وقد شرعت كل من السلطات النقدية والنظام البنكي في تعزيز مواكبة وتأطير المستفيدين المحتملين من أجل تسريع وتيرة البرنامج في إطار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.

من جهة أخرى، سلطت الأزمة الضوء على أهمية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وبشكل خاص، جاء الارتفاع الموهول في الطلب على النقد ليزكرنا بضرورة تطوير الأداء عبر الهاتف المحمول. أحد أهم ركائز هذه الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف بالخصوص إلى تشجيع انخراط تجار القرب في هذا المشروع ورقمنة تحويلات المساعدات الاجتماعية.

وبخصوص الإشراف البنكي، حرص بنك المغرب على تتبع استمرارية نشاط البنوك ومساهمتها في تنفيذ قرارات الدعم العمومي. وقام بتقييم المخاطر الناجمة عن الأزمة لاسيما فيما يتعلق بجودة محافظ ائتمان البنوك. كما طالب هذه الأخيرة، في إطار مقارنة وقائية، بتعزيز تغطية المخاطر من خلال تشكيل مؤونات ذات طابع عام وتعليق توزيع الأرباح. وبالموازاة مع ذلك، عمل على تخفيف بعض القواعد الاحترازية بصفة مؤقتة من أجل تسهيل تمويل الاقتصاد مع الحرص على ضمان متانة القطاع. وبهذا الخصوص، أجاز البنك مجموعة من اختبارات الضغط الكلي التي أظهرت أن ملاة البنوك لا تزال في وضعية جيدة على العموم.

وفي بورصة الدار البيضاء، سجلت الأسهم في بداية الجائحة انخفاضا قويا، ما دفع السلطات الإشرافية إلى تقليص الحدود الدنيا والقصى لتغير الأسعار من أجل حصر تقلباتها. وتراجعت بعد ذلك حدة هذا الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 7,3% في نهاية دجنبر 2020. وفي سوق العقار، شهدت المبيعات انكماشا قويا خلال فترة الحجر الصحي ثم عرفت انتعاشا بعد ذلك ليصل التقلص في مجمل السنة إلى 14,3%. وفيما يخص الأسعار، فقد تدنت بنسبة 0,8% في المجموع وبنسبة 1% على مستوى العقارات السكنية.

وفي سياق آخر، تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يخص تحسين المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إلا أن خروج بلدنا من التتبع المعزز لمجموعة العمل المالي (GAFI) والذي يخضع له منذ فبراير 2021، يبقى رهينا بالتنفيذ الفعلي لخطة العمل المعتمدة داخل الآجال المحددة.

وفيما يتعلق بمحاربة الغش والتهرب الضريبي، فقد تم حذف المغرب من "اللائحة الرمادية للملاذات الضريبية" للاتحاد الأوروبي. غير أنه لا يزال مطالبا بتسريع المصادقة على كفاءات تطبيق واجبات اليقظة التي تقع على عاتق المؤسسات المالية. ويتعين بهذا الخصوص اتخاذ إجراءات ملموسة، لا سيما فيما يخص تحديد "المستفيدين الفعليين" وتعزيز المنظومة الزجرية في هذا المجال.

مولاي

اليوم، ومع التقدم المحرز على مستوى التلقيح، يستمر الوضع الصحي في التحسن ويعود النشاط الاقتصادي لوضعه الطبيعي تدريجياً في العديد من دول العالم، بما فيها بلدنا. غير أن مخاطر كبيرة لا تزال تخوم على الآفاق المستقبلية في ظل ظهور متحورات جديدة للفيروس والتفاوتات الكبيرة في وتيرة التلقيح وكذا التغيرات السريعة في الوضعية الوبائية التي شوهدت في السابق، وهو ما يدعونا لالتزام الحذر واليقظة. ويبقى الرهان عاليا، حيث لن يتحقق انتعاش مستدام للاقتصاد العالمي ما لم تتم السيطرة على هذا الوباء.

وببقى جليا أن تداعيات الأزمة ستطبع عالم ما بعد كوفيد على مدى سنوات عدة، في ظل التحولات العميقة التي ترتبت عن الجائحة أو التي تفاقمت جراءها. فالوباء اندلع في سياق عالمي يتميز بتنامي السياسات الحمائية، وإعادة النظر في قواعد التجارة العالمية والتعددية، وهي توجهات تزايدت خلال الأزمة، خاصة مع احتدام المنافسة للحصول على المواد الطبية واللقاحات إلى مستوى مجرد من أي اعتبار أخلاقي، والتوجه نحو تعزيز السيادة الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، شهد التحول الرقمي تسارعا حادا ستكون له لا محالة انعكاسات مستدامة لن تنحصر في المجالات التي كان حاضرا فيها قبل تفشي الفيروس، كالخدمات المالية، فقد غير بشكل جذري أساليب العمل، وسمح بمواصلة التعليم عن بعد وسرع رقمنة العمليات التجارية والأداءات، لكنه بالمقابل أفرز مجموعة من المخاطر المرتبطة بالجرائم السيبرانية. كل هذه التطورات تذكرنا مرة أخرى بضرورة تبني استراتيجية رقمية شاملة على المستوى الوطني، تضمن اتساق مختلف جوانب هذا التحول وتكامل عمل كافة الأطراف المعنية.

على صعيد آخر، أظهرت الأزمة إمكانية إحراز تقدم كبير في مجال مكافحة التغيرات المناخية، مما أثار بعض الحماس، وشجع الجهود المبذولة في هذا السياق وسرع التوجه الذي لوحظ في السنوات الأخيرة نحو اعتماد سياسات خضراء وإدراج الاعتبارات البيئية ضمن المعايير المعتمدة لتقنين وتقييم السياسات. إن هذا التشديد في المعايير لن يكون

دون انعكاسات على عدد من استراتيجياتنا الخاصة بالتنمية القطاعية، لاسيما في قطاع الصناعة. ذلك أن الامتثال لهذه المعايير الجديدة سيتطلب مراجعة بعض الخيارات المعتمدة. وستؤثر هذه المتطلبات لامحالة على القدرة التنافسية لصادراتنا. حيث إن بعض شركائنا التجاريين الرئيسيين يستعدون لوضع آليات لتسعير الكربون على مستوى وارداتهم.

وبفضل القيادة الحكيمة والتتبع الصارم لجلالة الملك، تمكن بلدنا من التصدي للأزمة وأبان عن قدرة استثنائية على التصرف والتعبئة. حيث نجح في دعم الساكنة وضمان سلامتها وتحقيق تقدم كبير على مستوى حملة التلقيح. على الرغم من المنافسة الدولية الشرسة للحصول على اللقاحات.

من ناحية أخرى، كانت الأزمة محملة بالعديد من الدروس وأبرزت أوجه الضعف البنيوي الذي يعاني منه بلدنا. فقد بينت مدى العجز القائم في مجال التنمية البشرية والهشاشة التي تعيش فيها بعض الفئات من الساكنة التي تعتمد في دخلها على الأنشطة غير المهيكلية. كما سلطت الضوء على الوضع الهش نسبياً للنسيج الإنتاجي ومحدودية قدرته على الصمود أمام الظروف الاقتصادية الصعبة.

ولئن كان صحيحاً أنه حتى في أغنى الدول، واجه قطاع الصحة ضغطاً عسيراً، فإن نظامنا الصحي الذي يعاني من أوجه قصور عدة، عرف في بعض الأوقات اختناقاً كبيراً، على الرغم من الجهود المبذولة لتخفيف العبء عليه. وقد تبين أن السياسة الصحية، بغض النظر عن انعكاساتها البشرية والاجتماعية، حاسمة بالنسبة للنشاط الاقتصادي. وجاءت الأزمة أيضاً لتذكّرنا بمظاهر القصور في منظومتنا التربوية، حيث تضررت العملية التعليمية بشكل كبير من جراء إغلاق المدارس وضعف البنية التحتية التي من شأنها أن تسمح باعتماد طرق تعليمية بديلة وفعالة.

وعموماً، يمكن القول إن الجائحة كانت اختباراً حقيقياً لصمود بلدنا وتقييماً لمدى حكمة خياراتنا وسياساتنا، وتشكل، شأنها في ذلك شأن أي أزمة كبرى، فرصة لتنفيذ الإصلاحات الضرورية، مهما كانت تبدو صعبة من قبل.

اليوم، يجب أن يظل تعزيز وتسريع الانتعاش الاقتصادي، الذي انطلق في الأشهر الأخيرة، أولويتنا على المدى القصير. إلا أن الجهود يجب أن تندرج في أفق المديين المتوسط والطويل من أجل تقوية متانة الاقتصاد، وتحسين قدرته التنافسية وضمان استعداده لما بعد الجائحة. ويتعلق الأمر أيضاً بالعمل على تعزيز الطابع الشمولي للاقتصاد خاصة من خلال إرساء شبكات الحماية الاجتماعية، مع السهر على استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والحفاظ عليها.

هكذا، وبعد إجراءات الدعم المالي والنقدي التي نجحت في التخفيف من تأثير الجائحة، فإن تنفيذ خطة الإقلاع المقدرة بمبلغ 120 مليار درهم، التي أطلقها صاحب الجلالة، إلى جانب تخفيف القيود، توحى بانتعاش النشاط واستدراك المداخيل والمناصب التي فقدت بسبب الأزمة. ويبقى تحقيق هذا الهدف رهيناً أيضاً، وإلى حد كبير، بتعزيز

ثقة الفاعلين وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار الخاص. وبهذا الصدد، من المفترض أن يعطي تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص زخما حقيقيا للاستثمار.

وعلى مدى أطول، تشكل الأوراش المتعددة والإصلاحات البنوية، التي أطلق العديد منها بتعليمات ملكية، المحاور الرئيسية لسياسة تنمية شاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التي تؤكد التشخيص الذي قامت به مؤسسات وطنية ودولية عديدة، ستقدم إضاءات إضافية من أجل إجراء التعديلات اللازمة على السياسة العمومية. ويبقى التحدي الأكبر اليوم هو نجاح تنفيذ هذه الأوراش والإصلاحات بشكل متسق وفي الآجال المحددة.

وتتمثل إحدى الإصلاحات الرئيسية التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة في تعديل منظومتنا التعليمية. فبعد المصادقة على ميثاق التربية والتكوين في 2015 وعلى القانون الإطار في 2019، يطرح البطء المسجل في تنزيل مقتضياتهما أكثر من سؤال. فإعداد النصوص التطبيقية لهذا القانون يعرف تأخرا كبيرا كما أن الاضطرابات الاجتماعية المتكررة في قطاع التربية والتعليم توحى بوجود توترات ستكون لها لا محالة تداعيات وخيمة على المردودية الإجمالية للتعليم. وهكذا، وفي الوقت الذي تذكركنا فيه كافة التقييمات الوطنية والدولية بمدى ضعف منظومتنا التعليمية والذي تزداد فيه متطلبات سوق العمل صرامة، لا بد أن يصير تكوين اليد العاملة المؤهلة ونخب المستقبل أولويتنا المطلقة.

بدوره، عرف ورش الجهوية المتقدمة إنجازات ملموسة مع تبني ميثاق اللامركز الإداري وإعداد تصاميم مديرية تتعلق بلامركز مختلف القطاعات الحكومية. إلا أن تنزيل مضامين هذه التصاميم بشكل متناغم يشكل خطوة دقيقة يظل جسيدها على أرض الواقع رهينا بتوفر موارد بشرية عالية الكفاءة.

إن الإصلاح الشامل للقطاع العمومي الذي ما فتئت جلالتم تدعو إليه في مناسبات عديدة سيؤدي، عند إتمام إنجازهم، إلى تحسين الفاعلية الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وإلى تعزيز فعالية الإدارة العمومية إلى جانب توفير خدمات عمومية أفضل جودة. وإذا كانت بعض الأوراش المفتوحة في هذا الإطار من قبيل تبسيط الإجراءات الإدارية تتقدم بوتيرة مرضية، فإن أخرى مثل إصلاح الوظيفة العمومية أو إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية تحتاج إلى اهتمام أكبر من أجل إخراجها إلى حيز الوجود. ومن الضروري بصفة خاصة أن تخضع حكمة هذه المؤسسات والمقاولات وطرق تدبيرها وخياراتها لمعايير أكثر صرامة من ذي قبل سواء من حيث المردودية أو المساءلة.

وفيما يتعلق بهشاشة نسيجنا الإنتاجي، تم بذل مجهودات كبيرة خلال السنوات الأخيرة من أجل التقليل من بعض العوامل التي تقف حجرة عثرة أمام نمو المقاولات، لاسيما في إطار تحسين مناخ الأعمال. إلا أن تقوية هذا النسيج يتطلب التصدي لبعض الممارسات التي تعيق العملية السليمة "للتدمير الخلاق"، والتي تؤثر سلبا أيضا

على تنافسية الاقتصاد الوطني. ويتعلق الأمر أساسا بالمنافسة غير المشروعة، والتهرب الضريبي، وغياب الشفافية، والدعم غير المجدي لا اقتصاديا ولا اجتماعيا والذي يتحول في غالب الأحيان إلى مصدر حقيقي للريع. ومن شأن العديد من الأوراش التي أعطيت انطلاقتها أن تمكن من التقدم في هذا الاتجاه وتستحق بذلك اهتماما أكبر. إذ يتعين بوجه خاص السهر على التطبيق الصارم للقانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الذي تمت المصادقة عليه حديثا، وضمان تعبئة الفاعلين المؤسساتيين، والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنزيل أهداف الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

من جهة أخرى، من شأن استكمال المصادقة على الميثاق الجديد للاستثمار إضفاء المزيد من الفاعلية على الدعم العمومي وتعزيز دور الجهات كأقطاب اقتصادية. إضافة إلى ذلك، فإن وضعية سوق الشغل تقتضي، بصرف النظر عن استراتيجيات إنعاش التشغيل التي تظل نتائجها غير مقنعة لحد الساعة، إدخال تعديلات حقيقية على القوانين والتشريعات المنظمة لسوق الشغل وخاصة مدونة الشغل والقانون المتعلق بحق الإضراب، وهي إصلاحات مبرمجة منذ عدة سنوات.

أخيرا، فإن الورش الأبرز الذي سيحدد الأداء الاجتماعي والاقتصادي لبلدنا في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد يتمثل بلا شك في مشروع تعميم الحماية الاجتماعية الذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة عيد العرش لسنة 2020. وبالنظر إلى أبعاده المتعددة وانعكاساته المتوقعة على المستوى المعيشي للسكان والتماسك الاجتماعي وإدماج الأنشطة غير الهيكلية، فإن من شأنه أن يمكن المغرب من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية وكذا من حيث التنافسية والنمو.

إلا أن إخراج هذا المشروع لحيز الوجود يبقى بالنسبة للسلطات العمومية وكافة الأطراف المعنية تحديا كبيرا. فبالنظر إلى مستوى العجز الاجتماعي الذي سلطت عليه جلالته الضوء قبل اندلاع الجائحة وعدم كفاية البنيات التحتية الصحية، ستكون الموارد المالية والبشرية وكذا حجم التعبئة التي سيتطلبها إنجاح هذا الورش غير مسبوق. وتنضاف إلى ذلك التعقيدات المرتبطة بعملية تنفيذه مع الأخذ بالاعتبار تداعياته وتفاعله مع مختلف جوانب السياسة العمومية. إن التجارب السابقة مع مشاريع أقل حجما بكثير مثل تنزيل نظام المساعدة الطبية "راميد"، والسجل الاجتماعي الموحد أو الإصلاح غير المكتمل لحد كبير لصناديق التقاعد العمومية، كلها تعكس مستوى الصعوبات المتوقعة. من ناحية أخرى، من الواضح إذا ما أخذنا بالحسبان وضعية المالية العمومية أن موارد الدولة ستكون غير كافية إلى حد كبير لضمان تمويل هذا المشروع، خاصة وأن الدين العمومي قد بلغ مستوى يثير القلق.

مولاي،

مع هذا العدد الكبير من الأوراش التي تم إطلاقها، يتعين على المغرب حشد كافة موارده وطاقاته ليتسنى له بشكل فعال التغلب على العقبات التي حُول دون تحقيقه للتنمية المنشودة، وذلك بعيدا عن اعتماد الحلول الجزئية والتسويق والتردد أمام الصعوبات.

إلا أنه بصرف النظر عن الموارد المالية الهامة الضرورية، يشكل تنزيل جميع هذه الأوراش تحديا رئيسيا آخر يتعين على بلدنا رفعه. ويتعلق الأمر ب بروز نخبة قادرة على إدارة عدة مشاريع كبرى في نفس الآن، تتوفر على سمات القيادة اللازمة لضمان جانس وتنسيق الأوراش قيد التنفيذ، وكما أوضح ذلك صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة عيد العرش لسنة 2019، تتطلب هذه المرحلة الجديدة " نخبة جديدة من الكفاءات، في مختلف المناصب والمسؤوليات، وضخ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيئات السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة".

لا شك أن الثقة التي حظى بها أعلى سلطة في الدولة والدينامية التي تضيفها على مختلف أوراش الإصلاح كفيلة بضمان إحراز تقدم في هذه المشاريع، إلا أن تنفيذها يقتضي من كافة المتدخلين المساهمة بفعالية وذلك في إطار حكمة شفافة تكرر مبادئ الجدارة والمساءلة.

وبذلك سيكون بلدنا قد هيا الظروف المواتية لتحويل الأزمة إلى فرصة حقيقية بغية انطلاقة جديدة تستند إلى أسس سليمة ومتينة تمكنه من إطلاق زخم جديد ومن وضع الاقتصاد الوطني في مسار تنموي قوي ومستدام وشامل.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2021

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

تميزت سنة 2020 بأزمة صحية استثنائية تسبب فيها ظهور فيروس كوفيد-19. وأدت القيود على التنقلات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها جميع الدول تقريبا للحد من انتشار هذا الداء إلى ركود غير مسبوق. وهو الأشد منذ الحرب العالمية الثانية. وما عدا الاقتصاد الصيني الذي شكل استثناء ملحوظا وتمكن من استعادة نشاطه الاقتصادي سريعا. حيث سجل نمو بنسبة 2,3% من ناتجه الداخلي الإجمالي خلال السنة. شهدت كافة كبريات الاقتصادات المتقدمة والصاعدة تقلصا في نشاطها. ليصل النمو العالمي إلى 3,3- %.

وقد أثر ضعف الطلب والاختلالات على مستوى سلسلات الإنتاج والتمويل بشكل كبير على تطور التجارة العالمية التي تراجعت بنسبة 8,5%. كذلك. عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقلصا ملموسا. لاسيما تلك الموجهة نحو الاقتصادات المتقدمة.

وانعكست هذه التطورات على أسواق الشغل التي سجلت في العديد من الدول فقداناً مكثفاً لمناصب الشغل وارتفاعاً هاماً في البطالة. غير أن لجوء بعض البلدان المتقدمة. خاصة في منطقة الأورو. إلى سياسات دعم التشغيل خفف من حدة تأثير هذه الأزمة.

وفي أسواق السلع الأساسية. عرفت الأسعار تطورات متباينة مع انخفاض ملموس في أسعار المنتجات الطاقية. وارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الفلاحية. وكذا تزايد واضح في أسعار المعادن الثمينة. لاسيما الذهب.

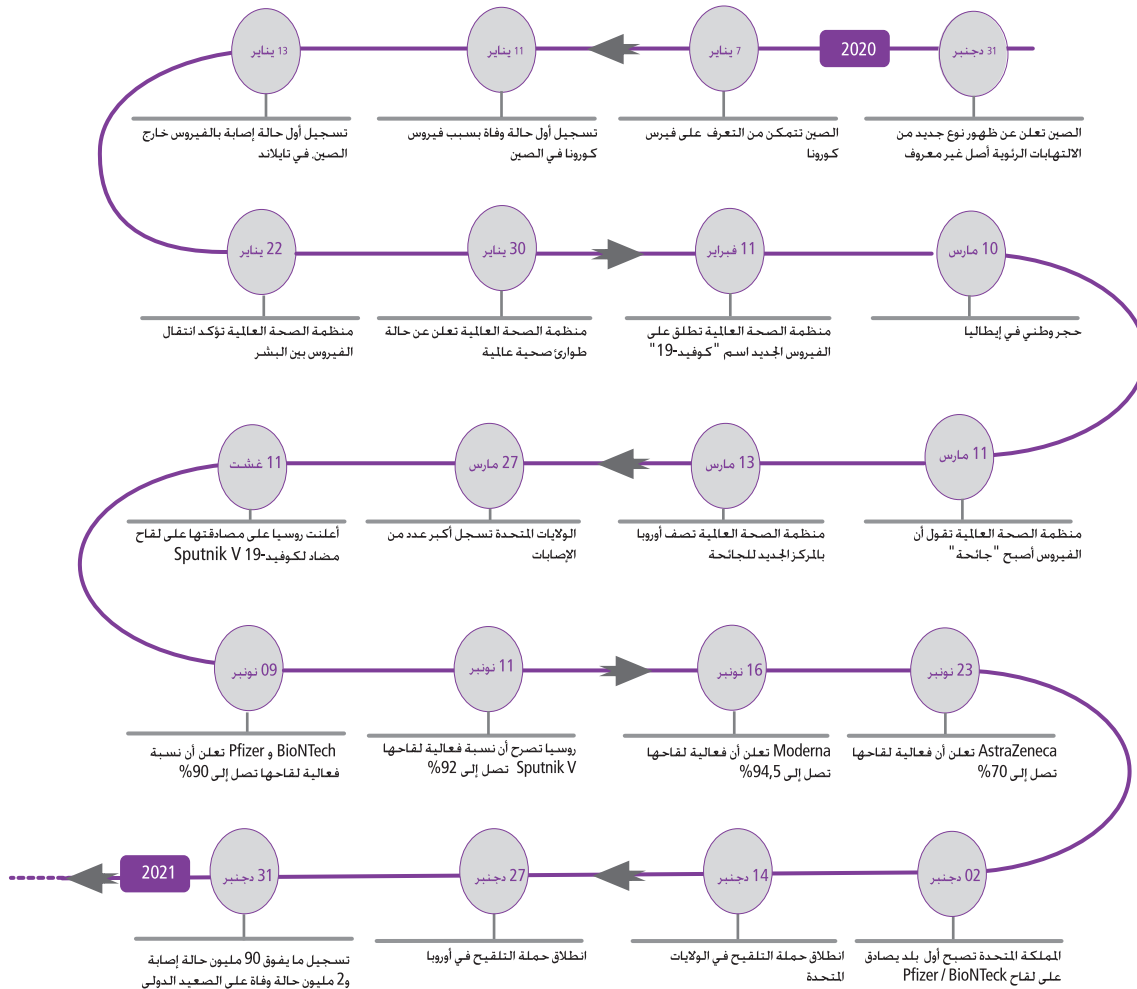
وفي ظل هذه الظروف. شهد التضخم تباطؤاً قوياً في الاقتصادات المتقدمة. حيث بلغ مستويات أدنى من الأهداف التي حددتها البنوك المركزية. في حين ظل شبه مستقر على العموم في الدول الصاعدة والنامية.

وللتخفيف من التأثير الاقتصادي والاجتماعي للجائحة. اعتمدت الحكومات عبر العالم تدابير مالية منقطعة النظير. خاصة من خلال القيام بتحويلات مباشرة للأسر. وتقديم الدعم المادي للحفاظ على مناصب الشغل. وتخصيص قروض مضمونة للمقاولات. غير أن المالية العمومية لهذه الدول لم تسلم من تداعيات هذه التدابير. حيث تفاقم عجز ميزانياتها بشكل ملموس وتزايدت مديونيتها العمومية. كذلك. قامت البنوك المركزية بإقرار تخفيف نقدي استثنائي مع اعتماد توجه جد تيسيري لسياساتها النقدية. إلى جانب برامج التيسير الكمي غير المسبوقة. وتخفيف القواعد الاحترازية. وحظيت تدابير السلطات الوطنية بدعم من المؤسسات المالية الدولية التي تجندت من أجل تسهيل حصول أعضائها على الموارد. خاصة الدول الأكثر فقراً.

وُجِحت التدابير الاستثنائية المتخذة لمواجهة الأزمة في تهدئة المخاوف داخل الأسواق المالية بالرغم من المستوى القياسي للشكوك السائدة. وعرفت أبرز أسواق البورصة تطورات متباينة بين الاقتصادات وبين القطاعات. مع ارتفاع قوي همّ بالخصوص أسعار أسهم المقاولات التي تعمل في مجالي التكنولوجيا والصحة.

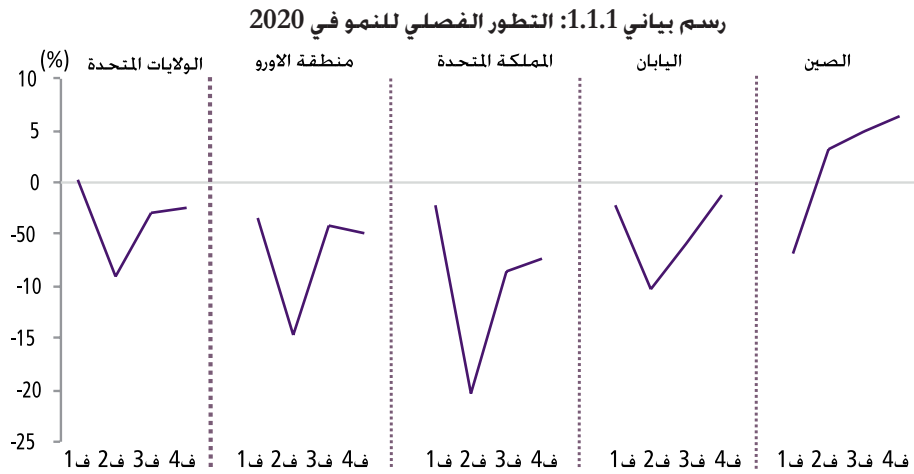
وفي سوق الصرف، انخفضت قيمة الأورو مقابل الدولار، الذي كان يعتبر ملاذا آمنا في بداية الجائحة. قبل أن ترتفع فيما تبقى من السنة. ارتباطا بعودة التفاؤل إلى الأسواق بفضل رد الفعل الأوروبي السريع والمتواصل لمواجهة الأزمة. وفيما يتعلق بالقروض البنكية، فقد تسارعت وتيرة نموها بشكل كبير لاسيما القروض المقدمة للمقاولات. نظرا للتدابير النقدية وآليات الدعم التي أقرتها الحكومات.

رسم تخطيطي 1.1.1: التطور الزمني لجائحة كوفيد-19



1.1.1 النمو الاقتصادي

بفعل تداعيات القيود الصارمة التي فُرضت للحد من انتشار الفيروس، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3,3% بعد نموه بنسبة 2,8% في 2019. ويعكس هذا التطور انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,7% في الدول المتقدمة وبنسبة 2,2% في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وبلغ تراجع النشاط مستويات قياسية خلال الفصل الثاني. وهي الفترة التي كانت فيها القيود أشد صرامة، وأخذ في التعافي تدريجيا في بقية السنة وإن بوتيرة متباينة حسب الدول والقطاعات.



المصدر: Thomson Reuters

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الأكثر تأثراً بالجائحة، بلغ النمو -3,5% في 2020 بعد 2,2% في 2019. مع انخفاض ملموس في استهلاك الأسر، والاستثمارات والصادرات. وكان هذا التراجع سيصل إلى مستويات أعلى لولا الدعم المالي الاستثنائي الذي بلغ حوالي 20% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو مستوى يفوق بكثير الدعم الذي قدمته البلاد خلال الأزمة المالية لسنة 2008.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من إطلاق برنامج واسع لإنقاذ الاقتصاد، تراجع النشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو بنسبة 6,6% بعد نموه بنسبة 1,3% في 2019. وحسب الدول، بلغ تدني الناتج الداخلي الإجمالي 11% في إسبانيا، و8,9% في إيطاليا، و8,2% بفرنسا و4,9% في ألمانيا.

وإضافة إلى الأزمة الصحية، ظل الاقتصاد البريطاني طيلة هذه السنة تحت وطأة الشكوك التي كانت تحيط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (إطار 1.1.1). حيث انخفض ناتجه الداخلي الإجمالي بنسبة 9,9% مع هبوط حاد بنسبة 21,4% في الفصل الثاني. وفي اليابان، وبعد سنتين من شبه الاستقرار، مع متوسط نمو يقل عن 0,5%. تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,8% في 2020.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2020	2019	2018	2017	
-3,3	2,8	3,6	3,8	العالم
-4,7	1,6	2,3	2,5	الاقتصادات المتقدمة
-3,5	2,2	3,0	2,3	الولايات المتحدة
-6,6	1,3	1,9	2,6	منطقة الأورو
-4,9	0,6	1,3	2,6	ألمانيا
-8,2	1,5	1,9	2,3	فرنسا
-8,9	0,3	0,9	1,7	إيطاليا
-11,0	2,0	2,4	3,0	إسبانيا
-9,9	1,4	1,3	1,7	المملكة المتحدة
-4,8	0,3	0,6	1,7	اليابان
-2,2	3,6	4,5	4,8	الاقتصادات الصاعدة والنامية
-1,0	5,3	6,4	6,6	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
2,3	5,8	6,7	6,9	الصين
-8,0	4,0	6,5	6,8	الهند
-7,0	0,2	1,2	1,3	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
-4,1	1,4	1,8	1,3	البرازيل
-8,2	-0,1	2,2	2,1	المكسيك
-2,0	2,4	3,4	4,1	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى
-3,1	2,0	2,8	1,8	روسيا
1,8	0,9	3,0	7,5	تركيا
-1,9	3,2	3,2	3,1	إفريقيا جنوب الصحراء
-7,0	0,2	0,8	1,4	جنوب إفريقيا
-3,4	0,8	1,2	1,9	الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفيما يخص الاقتصادات الصاعدة، فقد كانت الصين، وهي الدولة الأولى التي أصابها الجائحة، متميزة على الصعيد العالمي حيث انفردت. ضمن الاقتصادات الكبرى، بتحقيق تطور إيجابي في 2020، فبعد انكماش اقتصادها بنسبة 6,8% في الفصل الأول، شرع في التعافي سريعا لينتهي السنة بنمو متوسط قدره 2,3% مقابل 5,8% في 2019. مدعوما بانتعاش الاستثمار والطلب الخارجي لاسيما على السلع الطبية والتجهيزات التكنولوجية.

وعلى مستوى باقي الدول الصاعدة الرئيسية، تضرر الهند من انتشار الفيروس الذي كان سريعا بالخصوص في البداية، مما جعل السلطات تفرض حجرا صارما ما بين شهري مارس وماي. فقد سجل الاقتصاد الهندي انكماشاً بنسبة 22,4% في الفصل الثاني، تلاه تحسن تدريجي بفضل نمو الطلب في القرى والانتعاش الطفيف للاستهلاك في المدن. وبالنسبة لمجموع السنة، انخفض الناتج الداخلي الإجمالي بالهند بنسبة 8% مقابل ارتفاعه بنسبة 4% في 2019. كذلك، تدنى الناتج الداخلي الإجمالي في البرازيل بنسبة 4,1% وتراجع في روسيا بنسبة 3,1% متأثراً بالإضافة إلى ذلك بانهيار الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، بلغ النمو 1,9%- بعد 3,2% في 2019. حيث أثرت الأزمة الصحية بشكل خاص على الاقتصادات التي تعتمد على السياحة وصادرات السلع الأساسية. وفي كبريات اقتصادات القارة، انخفض الناتج

الداخلي الإجمالي بنسبة 7% في جنوب إفريقيا، الدولة الإفريقية التي واجهت أقوى الصعوبات للحد من انتشار الجائحة، وانكمش الاقتصاد النيجيري بنسبة 1,8%، متأثراً أيضاً بتراجع عائدات النفط.

وعلى غرار باقي المناطق، تضررت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشدة بالأزمة الصحية، مع انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3,4% في 2020 بعد ارتفاعه بنسبة 0,8%، وهو ما يعكس تأثير كل من تدابير الحجر وضعف الطلب الخارجي. ونظرا للتراجع للموس للطلب وأسعار المنتجات الطاقية، تدنى الناتج الداخلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط بنسبة 4,5% في 2020 بعد 0,3%. أما في الدول المستوردة، فقد كان الانخفاض المسجل أقل حدة على العموم، حيث بلغ -0,8% مقابل 3,3%. وذلك رغم التأثير القوي للقيود على التنقلات الدولية بالنسبة للبدان التي تعتمد على قطاع السياحة.

إطار 1.1.1: ختام عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

بعد مرور أربع سنوات على إطلاق عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي من ضمنها 11 شهرا من المفاوضات المكثفة، توصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في 24 دجنبر 2020 إلى اتفاق شراكة من شأنه أن ينظم الشروط التي ستخضع لها علاقاتهما المستقبلية سمي "اتفاق التجارة والتعاون". وبالتالي، فالمملكة المتحدة، التي لم تعد تنتمي رسميا إلى الاتحاد الأوروبي منذ 31 يناير 2020¹، وقعت على خروجها النهائي والمنظم من الاتحاد الجمركي والسوق الأوروبي الموحد بعد 47 سنة من العضوية.

وقد تم إبرام اتفاق التجارة والتعاون هذا، الذي دخل حيز التنفيذ في فاخ يناير 2021 لفترة مؤقتة إلى حين اعتماده النهائي من طرف البرلمان الأوروبي في 28 أبريل 2021. كتكملة لاتفاقية الانسحاب الموقعة في 17 أكتوبر 2019، والمخصصة أساسا إلى حقوق المواطنين الأوروبيين والبريطانيين، والالتزامات المالية لكلا الطرفين والاستقرار في إيرلندا.

وعلاوة على المبادلات التجارية للسلع، يغطي الاتفاق مجموعة واسعة من الميادين الأخرى مثل الاستثمار، والمنافسة، والنقل، والطاقة، والبيئة، والصيد البحري، وتسوية النزاعات وإطار التعاون في مجال الشرطة والقضاء. ويتمحور الاتفاق حول ثلاثة جوانب رئيسية:

- (i) اتفاقية التبادل الحر، التي تعتبر ركيزة الشراكة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وتهم بالخصوص القواعد الجديدة للعلاقات التجارية؛
- (ii) شراكة وثيقة حول أمن المواطنين. تضع إطارا جديدا للتعاون في مجال الشرطة والقضاء بخصوص القضايا الجنائية والمدينة، لاسيما فيما يتعلق بحاربة الجريمة والإرهاب عبر الحدود؛
- (iii) إطار حكامه شامل، يضمن أقصى مستوى من الأمن القانوني للمقاولات، والمستهلكين والمواطنين، ويحدد بوضوح كيفية تطبيق الاتفاق ومراقبته. ويتضمن هذا الإطار أيضا إحداث "مجلس الشراكة" يكون مكلفا بتنفيذ اتفاق التجارة والتعاون.

¹ كانت المملكة المتحدة تتوفر مع ذلك على فترة انتقالية أقيمت عليها في السوق الموحدة والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي إلى غاية 31 دجنبر 2020.

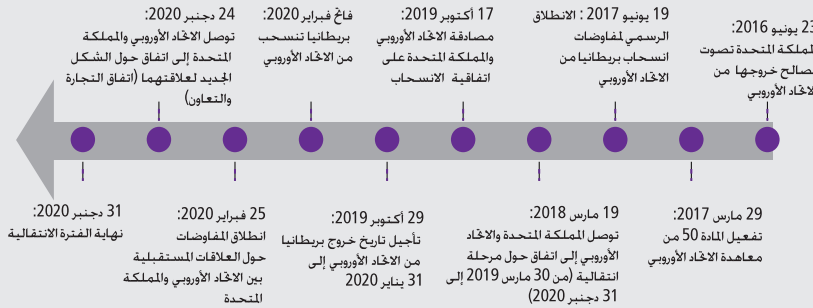
وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات التي خلصت إلى اتفاق التجارة والتعاون انتهت على بعد أسبوع من هذا التاريخ النهائي.

وتنص مختلف بنود اتفاق التجارة والتعاون على أنه ابتداء من فاخ يناير 2021، يجب على كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة تنفيذ الالتزامات الرئيسية التالية:

- على المستوى التجاري، سيتم إجاز المبادلات الخاصة بجميع السلع والخدمات، المطابقة لقواعد المنشأ، دون تطبيق أية رسوم جمركية أو حصص على السلع، غير أن ذلك لن يحافظ على السلسلة المطلقة لمبادلات السلع والخدمات، حيث أن مقاولات كلا الطرفين ستخضع إلى عدة إجراءات إدارية ومراقبة صحية.
 - ضمان منافسة عادلة، بالإبقاء على معايير ذات مستويات مرتفعة في مختلف المجالات، مثل حقوق الشغل، والشفافية الضريبية، والنقل، والمناخ، والطاقة ومساعدات الدولة.
 - وبخصوص تدبير المخزونات السمكية، أحد نقط الخلاف الرئيسية بين الطرفين خلال المفاوضات، تم الاتفاق على الحفاظ على الولوج إلى المياه البريطانية خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ونصف، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتخلى خلالها تدريجياً عن 25% من قيمة حصته في الصيد في المياه البريطانية. بعد ذلك، سيعاد التفاوض بشأن هذا البند كل سنة.
 - يمكن للمملكة المتحدة أن تستمر في المشاركة في عدد من البرامج الرئيسية للاتحاد الأوروبي شريطة المساهمة فيها مالياً.
 - بالنسبة لتنقل المواطنين، سيعاد فرض جميع إجراءات المراقبة الخاصة بالهجرة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبالتالي، وباستثناء الإقامة القصيرة التي تقل مدتها على 3 أشهر، يجب على مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يودون الاستقرار بالمملكة المتحدة طلب تأشيرة لذلك وكذلك الأمر بالنسبة لمواطني المملكة المتحدة.
- ورغم أن الاتفاق تطرق لمعظم جوانب العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، إلا أنه لا يتضمن أحكاماً بخصوص ما يلي:

- المالية ومجموع الخدمات المالية. من الآن فصاعداً، لن تستفيد المملكة المتحدة من مبادئ الحرية في تقديم الخدمات المالية وحرية الاستقرار؛ و
- السياسة الخارجية، والأمن الخارجي والتعاون في مجال الدفاع. وبالتالي، ومنذ فاخ يناير 2021، لم يبق أي إطار يمكن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من إعداد وتنسيق ردود مشتركة في هذا المجال.

رسم تخطيطي 1.1.1.1: أبرز تواريخ مسلسل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منذ استفتاء سنة 2016



المصادر: المفوضية الأوروبية وتقرير اتفاق التجارة والتعاون

2.1.1 سوق الشغل

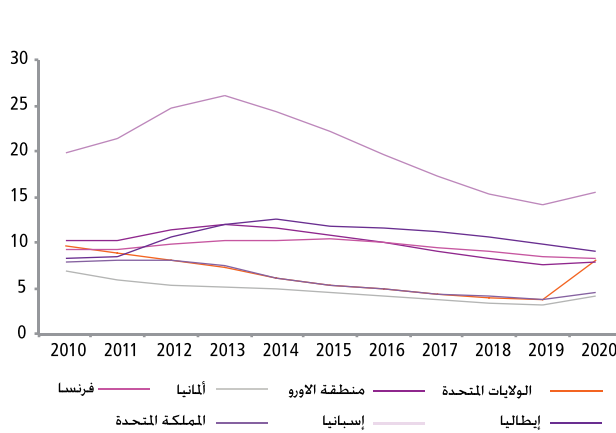
أدى التباطؤ المبالغى للنشاط الاقتصادي، والقيود على التنقلات والتضاعد القوي للشكوك إلى تدهور الوضعية وحدثت تغييرات عميقة على مستوى أسواق الشغل. ومع ذلك كان تأثير هذه العوامل أقل حدة في العديد من الدول، لاسيما في أوروبا، بفضل تدابير حماية ودعم الشغل. (إطار 2.1.1).

وفي الولايات المتحدة، توقفت الدينامية الإيجابية للتشغيل الملاحظة منذ ما يقارب العقد من الزمن في 2020 بشكل مفاجئ. وانتقلت نسبة البطالة من 3,7% في 2019، وهو أدنى مستوى لها منذ حوالي نصف قرن، إلى أعلى مستوياتها منذ ما يناهز عشر سنوات، أي 8,1% في 2020، مع بلوغها ذروة 14,8% في أبريل.

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة

جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة (%)

(%)



2020	2019	2018	2017	2016	
البلدان المتقدمة					
8,1	3,7	3,9	4,4	4,9	الولايات المتحدة
7,9	7,6	8,2	9,1	10,0	منطقة الأورو
4,2	3,2	3,4	3,8	4,1	ألمانيا
8,2	8,5	9,0	9,4	10,0	فرنسا
9,1	9,9	10,6	11,3	11,7	إيطاليا
15,5	14,1	15,3	17,2	19,6	إسبانيا
4,5	3,8	4,1	4,4	4,9	المملكة المتحدة
2,8	2,4	2,4	2,8	3,1	اليابان
البلدان الصاعدة					
3,8	3,6	3,8	3,9	4,0	الصين
5,8	4,6	4,8	5,2	5,5	روسيا
13,2	11,9	12,3	12,8	11,3	البرازيل

المصدر: صندوق النقد الدولي

ومنطقة الأورو، عرفت نسبة البطالة ارتفاعا طفيفا إلى 7,9% في 2020، بعد 7,6% في 2019. وحسب الدول، ارتفعت من 3,2% إلى 4,2% في ألمانيا، ومن 14,1% إلى 15,5% في إسبانيا في حين انخفضت من 8,5% إلى 8,2% في فرنسا ومن 9,9% إلى 9,1% في إيطاليا.

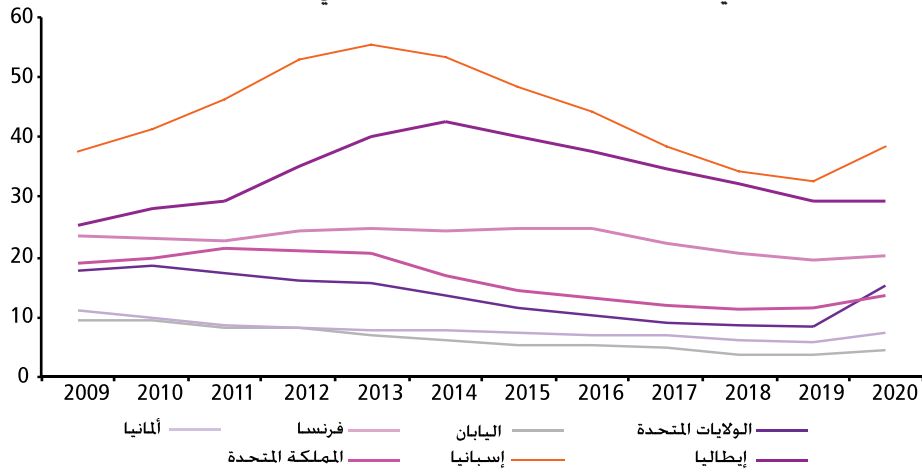
وفي المملكة المتحدة، كان تأثير الجائحة أقل حدة أيضا بفضل تدابير حماية الشغل، حيث انتقلت نسبة البطالة من 3,8% في 2019، وهو أدنى مستوى لها منذ 1974 إلى 4,5% في 2020. كذلك، تزايدت نسبة البطالة قليلا في اليابان من 2,4% إلى 2,8%.

وفي الدول الصاعدة والنامية، سجلت نسبة البطالة ارتفاعات محدودة نسبيا، حيث انتقلت من 3,6% إلى 3,8% في الصين، ومن 11,9% إلى 13,2% في البرازيل ومن 4,6% إلى 5,8% في روسيا، في حين تزايدت بشكل طفيف

في جنوب إفريقيا وظلت في مستوى مرتفع. حيث بلغت 29,2%. وشهد شمال إفريقيا تطورات متباينة. خاصة مع ارتفاع هذه النسبة من 11,4% إلى 14,2% في الجزائر وتراجعها من 8,6% إلى 8,3% في مصر.

وفيما يخص البطالة وسط الشباب¹، والتي كانت قد وصلت إلى مستويات مرتفعة حتى قبل الجائحة. فقد تسارعت بشكل ملموس في 2020 في أغلب الدول المتقدمة. خاصة في أوروبا. وارتفعت من 32,5% إلى 38,3% في إسبانيا. ومن 19,5% إلى 20,2% في فرنسا. ومن 29,2% إلى 29,4% في إيطاليا. ومن 5,8% إلى 7,5% في ألمانيا. وانتقلت هذه النسبة من 8,4% إلى 15,1% في الولايات المتحدة. ومن 11,4% إلى 13,5% في المملكة المتحدة ومن 3,8% إلى 4,5% في اليابان.

رسم بياني 3.1.1: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة (%)



المصدر: المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وأروستات.

إطار 2.1.1: سياسات دعم الشغل في إطار مواجهة الجائحة في الدول الأوروبية

بغية الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية، قامت العديد من الدول الأوروبية بتعزيز وتوسيع برامجها الخاصة بدعم الشغل. وتمكن هذه البرامج المقاولات التي تواجه مشاكل اقتصادية من تقليص عدد ساعات العمل مؤقتا. مع الحفاظ على مستوى معين من المداخيل بالنسبة للمستخدمين بفضل مساعدة الدولة¹. ويهدف هذا الدعم إلى الحفاظ على العقود المبرمة مع المشغل حتى في حالة توقف العمل مؤقتا. وذلك من أجل تمكين المقاولات من تغطية التكاليف والمكافأة والمساهمة في الفصل من العمل. والتشغيل من جديد والتكوين عندما تتحسن الوضعية الاقتصادية. ويمكن أن يكون على شكل قروضات لمساعدات اجتماعية (إسبانيا وألمانيا) أو على شكل دعم للأجور تقدمه الدولة للمشغلين لتمويل أداء الأجور (فرنسا وإيطاليا).

¹ سيستمر المستخدمون الذي يتلقون أجرا أقل من الحد الأدنى المهني للأجور من الاستفادة من تعويض يساوي أجرهم السابق.

¹ الأشخاص البالغون من 15 إلى 24 سنة.

وفي فرنسا، حين يتم فرض العمل بالتوقيت الجزئي على أحد العمال، فإنه يتلقى تعويضا يصل إلى 70% من الأجر السابق الخام. في حدود 4,5 أضعاف الحد الأدنى للأجر المهني (SMIG) الذي يدفعه له مشغله. ويتوصل هذا الأخير بدوره بمساعدة من الدولة تعادل 60% من هذا الأجر والتي تصل إلى 70% بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا، مثل السياحة والنقل الجوي. وبالنسبة للمقاولات التي تقلص نشاطها بطريقة مستدامة، وضعت الحكومة آلية للعمل الجزئي على المدى الطويل (ALPD). وفي هذا الإطار، يمكن للمشغل الاستفادة من هذه الآلية شريطة أن يبرم اتفاقية جماعية² تُحدد فيها الالتزامات فيما يخص الشغل.

وفي ألمانيا، وفي حالة التقليل المؤقت لمدة العمل، تمكن آلية البطالة الجزئية (Kurzarbeit) من تعويض مادي يصل إلى 60% من الأجر الصافي برسم ساعات عدم العمل. وإلى 67% بالنسبة للأشخاص الذين لديهم أطفال تحت رعايتهم. وفي إيطاليا، يصل مبلغ التعويض عن البطالة الجزئية إلى 80% من الأجر المرجعي الخام في حدود 40 ساعة في الأسبوع مع سقف قدره 939,9 يورو في الشهر بالنسبة للأجور التي تقل عن 2159,5 يورو و1129,7 يورو للشهر بالنسبة للأجور التي تتجاوز 2159,5 يورو. وفي إسبانيا، تتضمن آلية (ERTE) تعويضا في حدود 70% من الأجر المرجعي الخام برسم ساعات عدم العمل. مع سقف قدره 1098 يورو في الشهر بالنسبة للأسر التي ليس لديها أطفال، و1254 يورو بالنسبة للأسر بطفل واحد و1411 يورو في حالة وجود عدة أطفال تحت الرعاية. وفي المملكة المتحدة، تُحدد آلية دعم الشغل (Coronavirus Job Retention Scheme) سقفا للتعويض قدره 80% من الأجر المرجعي الخام برسم ساعات عدم العمل بالنسبة للفترة الممتدة من مارس إلى غشت 2020. و70% في شتنبر، و60% في أكتوبر و80% ابتداء من نونبر، مع سقف 2500 جنيه إسترليني في الشهر.

وبالنظر إلى التطورات التي عرفتتها نسبة البطالة في أوروبا بالتحديد، يرجح أن هذه الآليات قد ساهمت كثيرا في التخفيف من تداعيات الأزمة على الشغل. غير أنها إلى جانب ذلك أثرت سلبا على المالية العمومية لهذه الدول. ولدعم الدول الأعضاء، قامت المفوضية الأوروبية بإحداث أداة مؤقتة جديدة تدعى (SURE)³. وذلك في إطار برامج الطوارئ التي تم إرساؤها لمواجهة الأزمة. وتأتي هذه الأداة، التي قد تصل قدرتها التمويلية إلى 100 مليار يورو، على شكل قروض بشروط مشجعة.

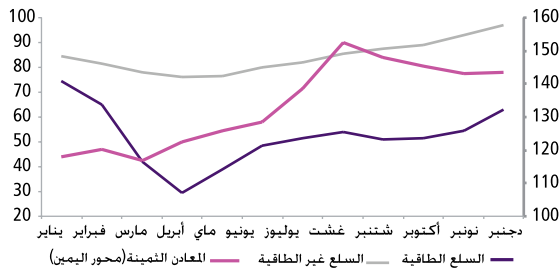
² يتم التفاوض بشأن اتفاقية جماعية بين المشغل أو مجموعة من المشغلين وواحدة أو عدة منظمات نقابية بهدف تحديد شروط العمل.

³ الدعم للتخفيف من مخاطر البطالة في حالة الطوارئ.

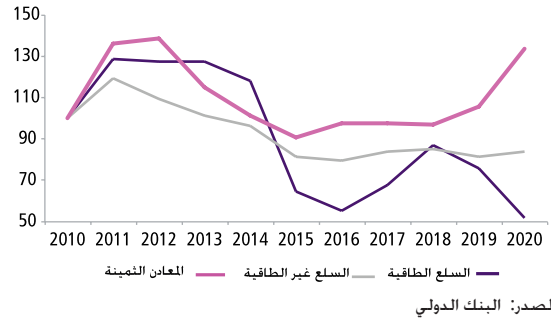
3.1.1 أسواق السلع الأساسية

تضرر الطلب على المواد الأساسية بشكل كبير جراء الأزمة الصحية. وخلال الشهور الأربعة الأولى من سنة 2020، انخفضت أسعار المنتجات الطاقية بنسبة 60,6% والمنتجات غير الطاقية بنسبة 9,8%. وفي بقية السنة، اتخذت الأسعار منحى تصاعديا، نتيجة بالأساس لانتعاش الطلب الصيني وعودة التفاؤل إلى الأسواق ارتباطا بالتقدم المحرز في تطوير اللقاحات. وفي المتوسط، انخفضت أسعار المواد الطاقية بنسبة 31,7% في 2020 بينما نمت أثمان المنتجات غير الطاقية بنسبة 3% وتزايدت أسعار المعادن الثمينة بنسبة 26,6%.

رسم بياني 5.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2020 (100=2010)



رسم بياني 4.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية (100=2010)



المصدر: البنك الدولي

وفي سوق النفط، تدنت الأسعار¹ بنسبة 32,8% لتصل إلى 41,3 دولار للبرميل في المتوسط. وهو أدنى مستوى تسجله منذ 16 سنة. ويعزى هذا التطور من جانب الطلب إلى الإنكماش الحاد للنشاط الاقتصادي والقيود المفروضة على التنقلات المحلية والدولية². وأدت هذه العوامل، إلى جانب استنفاد قدرات التخزين لدى أكبر محطات التخزين الأمريكية³، إلى انخفاض قوي للطلب على النفط بمقدار 9,6 مليون برميل/اليوم في 2020 إلى 90,4 مليون برميل/اليوم. ومن جانب العرض، تأثرت أسعار النفط بالخصوص بقرارات الدول الأعضاء في منظمة (OPEC+) المتعلقة بمستوى الإنتاج. فبعد فشل المفاوضات خلال اجتماع 6 مارس، مما زاد من حدة انهيار الأسعار، تمكنت المجموعة في منتصف أبريل من الوصول إلى اتفاق يقضي بخفض الإنتاج بما قدره 9,7 مليون برميل/اليوم ابتداء من فاتح ماي على شهرين. ثم بما قدره 7,7 مليون برميل/اليوم إلى غاية نهاية دجنبر 2020.

وفيما يخص المنتجات الطاقية الأخرى، تدنى سعر الغاز الطبيعي بنسبة 25,7% مع انخفاضات بلغت 21,6% في السوق الأمريكية و32,5% في أوروبا. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى ضعف الاستهلاك العالمي المرتبط بتدابير الحجر الصحي وفصل الشتاء التي تميز باعتداله نسبيا في الجزء الشمالي. ومن جهته، تراجع سعر الفحم⁴ بنسبة 15,6%. متضررا بالأزمة وبمواصلة الجهود الرامية إلى تقليص انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري.

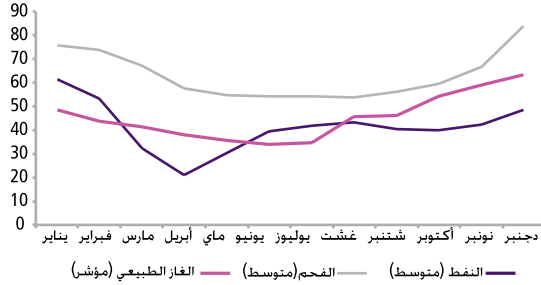
¹ متوسط أسعار البرنت، وبنفط غرب تكساس الوسيط الأمريكي وديبي الفاتح.

² حسب البنك الدولي (أفاق أسعار السلع الأساسية، أبريل 2020). تمثل الأسفار والتنقلات حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي للنفط.

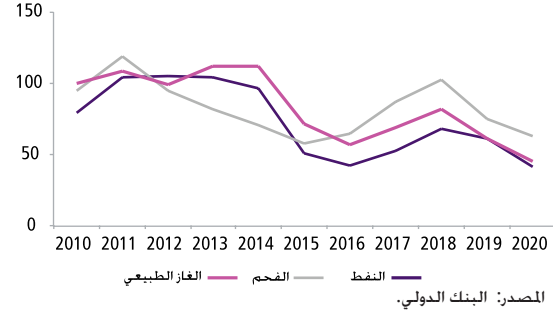
³ في أبريل 2020، دفع هذا الاستنفاد إلى جانب اقتراب انتهاء تاريخ العقود لأجل الخاصة بنفط غرب تكساس، المستثمرين إلى البحث عن كيفية تفويت عقودهم، مما أدى إلى تخفيض غير مسبوق للأسعار التي بلغت مستويات سلبية بما قدره -37 دولار للبرميل في 20 من نفس الشهر.

⁴ متوسط الأسعار في أسواق أستراليا وجنوب إفريقيا.

رسم بياني 7.1.1: التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2020



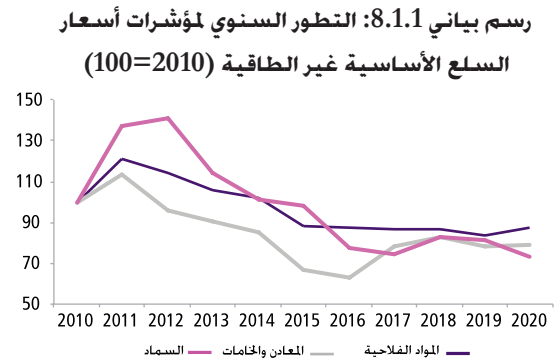
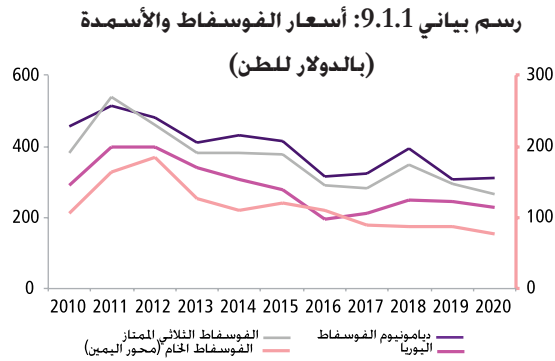
رسم بياني 6.1.1: التطور السنوي لأسعار السلع الطاقية



أما المعادن والخامات، فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً بنسبة 1% من سنة إلى أخرى، نتيجة لانقطاع الإنتاج على إثر تدابير الحجر الصحي والانتعاش الملاحظ، ابتداءً من الفصل الثاني، على مستوى الطلب الصادر من الصين على وجه الخصوص. وحسب المنتج، ارتفعت أسعار الحديد بنسبة 16,1% والنحاس بنسبة 2,7%. في حين تدنت أسعار الزنك بنسبة 11,1% والألومنيوم بنسبة 5%.

وبفضل الطلب الصيني القوي، نمت أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 4,6% مع تزايد أثمنة الزيوت والدقيق بأنواعه بنسبة 15,7%. والمشروبات بنسبة 5,6%. والسكر بنسبة 1,1% والحبوب بنسبة 4,6%. وعرفت أسعار هذه الأخيرة تطورات متناقضة، مع ارتفاع أسعار القمح الطري والقمح الصلب بنسب 7,8% و 5,1% من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض أسعار الشعير والذرة بنسبة 23,8% و 2,7% على التوالي.

أما أسعار السماد، فقد سجلت تطورات تعزى بالأساس لاختلال الإنتاج بالصين، والطلب القوي لأبرز المناطق المنتجة للزراعات، وارتفاع أسعار المدخولات وكذا الدعوى التي قدمتها الشركة الأمريكية موزايك ضد الواردات الأمريكية من فوسفات المغرب وروسيا، بسبب أن إنتاج هاتان الدولتان مدعوم. وبالتالي، ارتفع سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة 2% إلى 312,4 دولار للطن. وبالمقابل، انخفضت أسعار الفوسفات الخام واليوريا بنسبة 13,5% إلى 76,1 دولار وبما قدره 6,6% إلى 229,1 دولار على التوالي.



وفيما يتعلق بالمعادن الثمينة، فقد تعزز موقعها كملاذ آمن بفعل التصاعد القوي للشكوك في 2020، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها. حيث تزايدت أثمان الذهب بنسبة 27,1% إلى 1770 دولار للأونصة، والفضة بنسبة 26,6% والبلاتين بنسبة 2,2%.

4.1.1 التضخم

تأثر تطور أسعار الاستهلاك خلال سنة 2020 بثلاثة عوامل رئيسية. ويتعلق الأمر من جهة بانخفاض الطلب وأسعار المنتجات الطاقية، مما أدى إلى ظهور ضغوط انكماشية. ومن جهة أخرى، الاختلالات في سلسلات الإنتاج والتموين التي ضغطت على الأسعار نحو الارتفاع. وفي ظل هذه الظروف، تباطأ التضخم من 3,5% إلى 3,2% على العموم، وتراجع من 1,4% إلى 0,7% في الاقتصادات المتقدمة واستقر في 5,1% في الدول الصاعدة والنامية.

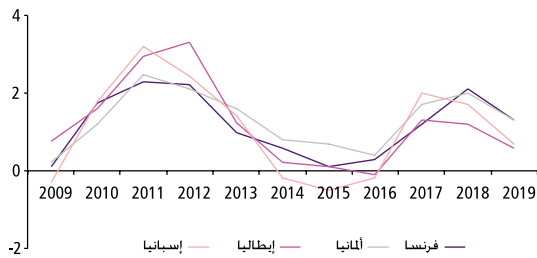
جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

2020	2019	2018	2017	2016	
3,2	3,5	3,6	3,2	2,7	العالم
0,7	1,4	2,0	1,7	0,7	البلدان المتقدمة
1,2	1,8	2,4	2,1	1,3	الولايات المتحدة الأمريكية
0,3	1,2	1,8	1,5	0,2	منطقة الآورو
0,4	1,4	1,9	1,7	0,4	ألمانيا
0,5	1,3	2,1	1,2	0,3	فرنسا
-0,1	0,6	1,2	1,3	-0,1	إيطاليا
-0,3	0,7	1,7	2,0	-0,2	إسبانيا
0,9	1,8	2,5	2,7	0,7	المملكة المتحدة
0,0	0,5	1,0	0,5	-0,1	اليابان
5,1	5,1	4,9	4,4	4,3	البلدان الصاعدة والنامية
2,4	2,9	2,1	1,6	2,0	الصين
6,2	4,8	3,4	3,6	4,5	الهند
3,2	3,7	3,7	3,4	8,7	البرازيل
3,4	4,5	2,9	3,7	7,0	روسيا
10,6	7,6	10,7	7,0	5,5	الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية

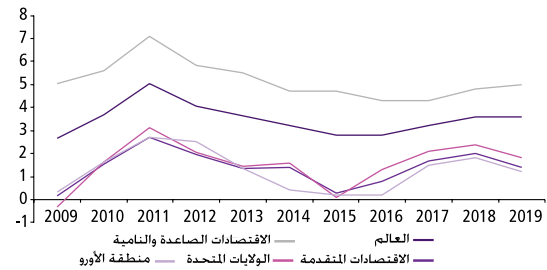
المصدر: صندوق النقد الدولي.

وتراجع التضخم بشكل ملموس بمنطقة الأورو. ليصل ابتداء من شهر غشت إلى مستوى سلبي ويبلغ في مجموع السنة 0,3% في المتوسط مقابل 1,2% في 2019. وحسب الدول. تراجع من 1,4% إلى 0,4% في ألمانيا. ومن 1,3% إلى 0,5% في فرنسا. ومن 0,7% إلى -0,3% في إسبانيا. ومن 0,6% إلى -0,1% في إيطاليا. كذلك. انخفض التضخم من 1,8% إلى 1,2% في الولايات المتحدة ومن 1,8% إلى 0,9% في المملكة المتحدة ومن 0,5% إلى 0% في اليابان.

رسم بياني 11.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



رسم بياني 10.1.1 : التضخم في العالم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي أبرز البلدان الصاعدة. وباستثناء الهند التي تسارع فيها التضخم من 4,8% إلى 6,2%. نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. انخفض التضخم من 2,9% إلى 2,4% في الصين. ومن 3,7% إلى 3,2% في البرازيل ومن 4,5% إلى 3,4% في روسيا. كذلك. تباطأ التضخم في تركيا مع بقائه في مستوى مرتفع حيث انتقل من 15,2% إلى 12,3%. وفي دول إفريقيا الشمالية. واصل تباطؤه لينتقل من 13,9% إلى 5,7% في مصر ومن 6,7% إلى 5,7% في تونس في حين تسارع في الجزائر من 2% إلى 2,4%. وفي الشرق الأوسط. سجل التضخم ارتفاعا صارخا في لبنان. الذي يعيش أزمة اقتصادية واجتماعية حادة. حيث انتقل من 2,9% إلى 88,2% وبلغ ذروة 145,8% في دجنبر.

5.1.1 المالية العمومية

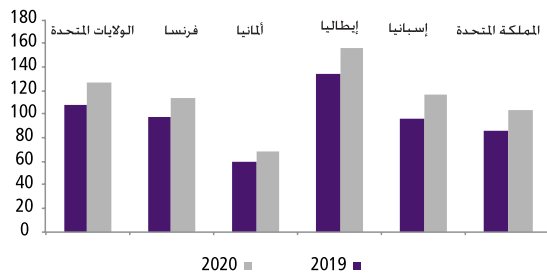
في سنة 2020. أثرت الجائحة بشكل قوي على وضعية المالية العمومية للدول المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية على حد سواء. وأدى انكماش النشاط الاقتصادي. وانخفاض المداخيل الضريبية المترتب عن هذا الانكماش إلى جانب المساعدات المالية الممنوحة للتخفيف من تداعيات الأزمة (إطار 3.1.1) إلى تزايد حاد وملموس لعجز الميزانية وتعاقد الديون العمومية التي وصلت إلى مستويات قياسية.

وفي منطقة الأورو. تفاقم عجز الميزانية من 0,6% إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي وتزايد الدين العمومي بما يقارب 13 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 96,9%. وحيث أن هذا التدهور كان متوقعا. قامت كل من

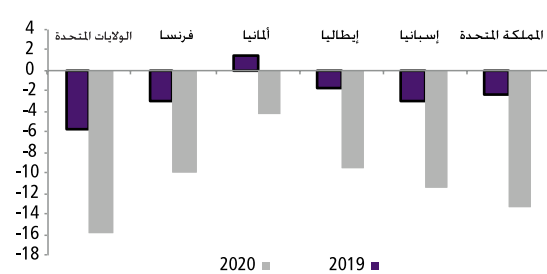
المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي في مارس 2020 بتفعيل "بند الاستثناء العام" من ميثاق الاستقرار والنمو. لتمكين الدول الأعضاء من عدم التقيد مؤقتا بالمتطلبات المالية لهذا الميثاق. وحسب الدول. تلاشى فائض الميزانية المسجل منذ 2014 في ألمانيا ليحل محله عجز بنسبة 4,2%. أما المديونية العمومية التي كانت في انخفاض مستمر منذ 2013، فقد شهدت ارتفاعا ملموسا بما قدره 9,3 نقطة إلى 68,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. كذلك، تدهورت بشدة المالية العمومية لكل من إسبانيا وإيطاليا. مع تفاقم عجز الميزانية إلى 11,5% و 9,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وتزايد مستويات المديونية إلى 117,1% و 155,6% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي. وفي فرنسا، تزايدت حدة العجز من 3% إلى 9,9% وبلغ الدين العمومي نسبة قياسية قدرها 113,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي الولايات المتحدة، تضاعف عجز الميزانية ثلاث مرات تقريبا ليصل إلى 15,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020، وهو مستوى لم يسبق أن سجل من قبل. مما أدى إلى تفاقم الدين العمومي بما قدره 18,9 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 127,1%.

رسم بياني 13.1.1: تطور الدين العمومي
(% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 12.1.1: تطور رصيد الميزانية
(% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي المملكة المتحدة، وصل عجز الميزانية إلى أقصى مستوياته التاريخية حيث بلغ 13,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 مقابل 2,3% في 2019 وارتفع الدين العمومي من 85,2% إلى 103,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. كذلك، شهد اليابان تدهورا شديدا لماليتها العمومية، مع ارتفاع قياسي للعجز إلى 12,6% مقابل 3,1% سنة من قبل. كما تفاقم دينه العمومي، الذي يعتبر من ضمن الأعلى في العالم، ليصل إلى 256,2% مقابل 234,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019.

وأثرت تداعيات الأزمة بشدة أيضا على المالية العمومية للدول الصاعدة والنامية الرئيسية التي عرف بعضها تدهورا في تنقيط ديونها السيادية.

وبالتالي، تزايدت حدة عجز الميزانية بقوة في هذه الدول حيث بلغت 11,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في الصين، و 12,3% في الهند و 13,4% في البرازيل، في حين شهدت روسيا التي تضررت إضافة إلى ذلك من انخفاض أسعار

النفط. انتقال رصيد ميزانيتها من فائض قدره 1,9% إلى عجز بنسبة 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وساهمت هذه التطورات في ارتفاع المديونية العمومية إلى 66,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في الصين، و89,6% في الهند و98,9% في البرازيل. بينما ظلت محدودة في 19,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في روسيا.

و بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبفعل التأثير المزدوج للجائحة ولتراجع أسعار النفط، سجلت عدة دول مصدرة انخفاضات قوية على مستوى فائض رصيدها. ويتعلق الأمر بالخصوص بقطر التي تراجع فيها الفائض من 4,9% إلى 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي والكويت التي انتقل فيها من 4,4% إلى عجز قدره 9,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي نفس هذا السياق، تزايدت حدة عجز رصيد الميزانية من 4,5% إلى 11,1% في المملكة العربية السعودية ومن 5,6% إلى 7,7% في الجزائر. وعلى الرغم من هذا التدهور، يظل مستوى المديونية محدودا في مجموعة من الدول. حيث بلغ 11,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في الكويت، و32,4% في العربية السعودية و53,1% في الجزائر و71,8% في قطر.

وعلى مستوى الدول المستوردة، تفاقم العجز من 3,8% إلى 10,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في تونس وسجل شبه استقرار في 7,9% في مصر. وبلغ معدل المديونية في هذه البلدان 87,6% و90,2% على التوالي.

إطار 3.1.1: التدابير التي اتخذتها حكومات الدول المتقدمة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية لمواجهة الجائحة

إن حجم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19 جعل السلطات العمومية تضع برامج استثنائية للدعم النقدي والمالي. فعلى مستوى الميزانية، قدر صندوق النقد الدولي التكلفة الإجمالية للتدابير المتخذة على الصعيد العالمي بنهاية 2020 في حوالي 14000 مليار دولار، أي ما يناهز 17% من الناتج الداخلي الإجمالي. منها 7800 مليار على شكل نفقات إضافية أو خسارة للمداخيل و6000 مليار موزعة بين الرساميل التي تم ضخها والقروض والضمانات الممنوحة. وتباينت الجهود المبذولة بهذا الخصوص من بلد إلى آخر لاسيما بالنظر إلى تأثير الأزمة، وهوامش الميزانية والقدرة على تعبئة الموارد. واستكمالا لتدابير السلطات الوطنية، قامت المؤسسات المالية الدولية بإطلاق مبادرات هامة ترمي إلى مساعدة أعضائها في سياق هذه الأزمة الصحية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت السلطات برنامجا واسعا من التدابير المالية بغلاف إجمالي يفوق 4000 مليار دولار بنهاية دجنبر 2020. ويتضمن هذا البرنامج بالخصوص قانون مكافحة فيروس كورونا ودعم جهود الإغاثة وتعزيز الأمن الاقتصادي "CARES" الصادر في 27 مارس، والذي خصص 437 مليار دولار للتأمين ضد البطالة وحوالي 700 مليار للمساعدات والقروض الاستعجالية وتمويلات أخرى لفائدة المقاولات الصغيرة. كما يتضمن تخفيضات وتسهيلات ضريبية بقيمة 288 مليار تقريبا لفائدة المشغلين المتضررين من الأزمة لتمكينهم من الإبقاء على مستخدميهم. ويشمل علاوة على ذلك مبلغ 56 مليار من القروض مخصصة للمقاولات التي تواجه صعوبات (شركات النقل الجوي، والخدمات البريدية...) إلى جانب ميزانية بمبلغ 454 مليار لدعم بعض التسهيلات في إطار برنامج الفدرالي الاحتياطي لشراء الأصول. وأطلقت الحكومة مبادرات أخرى، مثل منح القروض في إطار برنامج الحفاظ على الأجور، مع إنفاق 176 مليار وإعادة تخصيص 44 مليار لصندوق الإغاثة في حالة حدوث كوارث من أجل تقديم تعويضات إضافية عن البطالة. وفي دجنبر، رخصت الحكومة لتخصيص 329 مليار لمساعدة الأسر، و347 مليار لدعم المقاولات و92 مليار لفائدة قطاع التعليم.

إضافة إلى الجهود التي بذلتها كل واحدة من الدول الأعضاء، قام الاتحاد الأوروبي بتعبئة غلاف مالي إجمالي يناهز 1200 مليار أورو. وفي شهر أبريل، أحدثت مجموعة اليورو شبكات أمان لفائدة العاملين والمقاولات والدول الأعضاء بمبلغ إجمالي قدره 340 مليار أورو. وفي نفس الشهر، تم توسيع نطاق تغطية صندوق التضامن الأوروبي ليشمل تأثيرات الأزمة الصحية ولتعبئته إذا اقتضت الضرورة لفائدة الأعضاء الأكثر تضررا. وفي شهر دجنبر، اعتمد المجلس الأوروبي مخطط الإنعاش المسمى "الجيل المقبل للاتحاد الأوروبي" الذي ينص على 390 مليار أورو من الإعانات، منها 312,5 مليار مبرمجة للفترة 2021-2023 برسم "تسهيل الإقلاع والصمود"، الأداة الرئيسية لهذا المخطط؛ و47,5 مليار مخصصة لصندوق التماسك « React-EU »؛ و15 مليار للمساعدة على الانتقال البيئي والبحث والتطوير وكذا 13,1 مليار لدعم الاستثمار والتنمية القروية. ويتضمن المخطط أيضا تخصيص مبلغ 360 مليار على شكل قروض لتمويل جزء من مخططات الإنعاش لما بعد الأزمة. وفيما يتعلق بضمانات القروض، قام المجلس بإحداث صندوق ضمان أوروبي بمبلغ 25 مليار مخصص أساسا لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بشدة.

وفي المملكة المتحدة، قامت الحكومة بتعبئة ما يقارب 690 مليار جنيه إسترليني. حُصص جزء منه لبرنامج "خطة الحفاظ على مناصب الشغل في فترة كورونا" الذي يتضمن مساعدات للحفاظ على أجور المستخدمين المتوقفين عن العمل ومساهمات الضمان الاجتماعي. واستعملت هذه الميزانية أيضا لدعم مداخيل العاملين المستقلين، والزيادة في التعويض عن السكن ومنح إعانات للمقاولات الصغيرة التي تعمل في قطاعي تجارة التجزئة والفندقة. ومن حيث الامتيازات الضريبية، منحت السلطات بالخصوص تخفيضات لرسوم التبر على الضريبة المفروضة على الأراضي ونسبة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاعات الفنادق، والإيواء والترفيه وتأجيل تحصيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل بالنسبة للأنشطة المستقلة. إلى جانب ذلك، تم إطلاق مجموعة من برامج ضمان القروض بمبلغ إجمالي قدره 340 مليار جنيه إسترليني.

وتجندت المؤسسات المالية الدولية هي أيضا لدعم دولها الأعضاء. هكذا، أقر صندوق النقد الدولي عدة تدابير تتضمن بالخصوص: (i) مضاعفة قدرته على التمويل في حالة الطوارئ (خاصة برسم تسهيلات القروض السريعة وأداة التمويل السريع). مما مكن 86 بلدا من الاستفادة من التمويلات بمبلغ إجمالي يقارب 110 مليار دولار؛ (ii) وتخفيف خدمة الدين لفائدة 29 بلدا من ذوي الدخل الضعيف بمبلغ 727 مليون دولار من خلال الصندوق الاستثماري للمساعدة واحتواء الكوارث؛ (iii) وإحداث خط تمويل جديد (خط السيولة على المدى القصير). بهدف دعم الدول التي تتوفر على أسس اقتصادية جد متينة والتي يحتاج ميزان أدائها لتمويل معتدل على المدى القصير.

أما مجموعة البنك الدولي، فقد قررت تعبئة 160 مليار دولار في أفق نهاية يونيو 2021 لدعم سياسات الدول الخاصة بمواجهة كوفيد-19. وصادقت منذ بداية الجائحة على آلية جديدة للتمويل السريع لمساعدة الدول في الاستجابة لحاجياتها الصحية الفورية ودعم التعافي الاقتصادي.

ومن جهتها، اعتمدت مجموعة العشرين بتاريخ 15 أبريل 2020 خطة عمل تهدف إلى التقليل قدر الإمكان من الاختلالات على المدى القصير المرتبطة بتدابير الحجر الصحي ودعم المساعدات الدولية الموجهة للدول الفقيرة. وبهذا الصدد، صادق وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين على اتفاقية نادي باريس. وهي مبادرة تعليق خدمة الدين لفائدة الدول ذات الدخل الضعيف، كما دعوا الجهات المانحة الخاصة إلى المساهمة في هذه المبادرة. وتم تحديد فترة تعليق سداد الدين، التي كانت ستنتهي في 31 دجنبر 2020، مرتين إلى غاية نهاية 2021. ومنذ دخولها حيز التنفيذ في فاتح ماي إلى غاية نهاية سنة 2020، مكنت هذه المبادرة من تخفيف الدين الخاص بما عدده 43 دولة بمبلغ 5,7 مليار دولار. من أصل ما مجموعه 73 بلدا قابلا للاستفادة من هذا الإجراء.

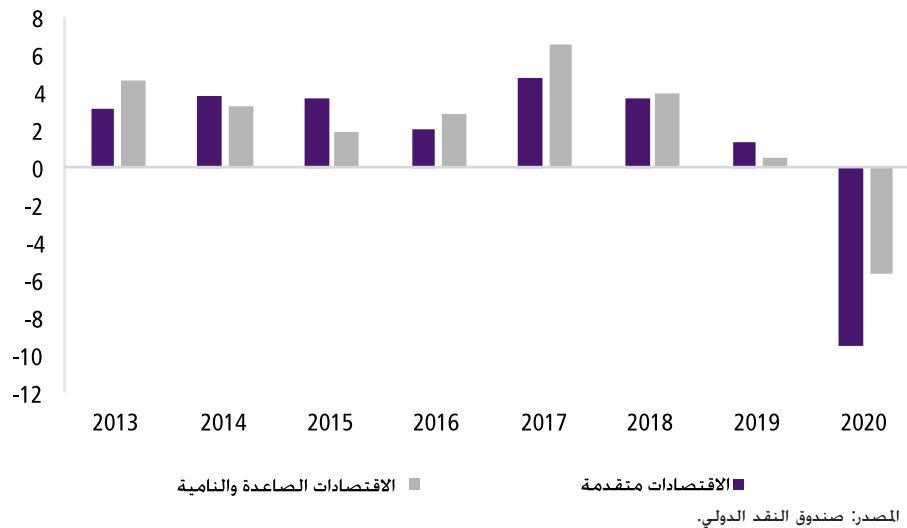
1 المصادر: المواقع الرسمية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي: تقرير الرائد المالي لصندوق النقد الدولي (يناير 2021)، بلاغا مجموعة العشرين (أبريل وأكتوبر 2020).

6.1.1 الحسابات الخارجية

في سنة 2020، تأثرت التجارة العالمية، التي كانت تعاني قبل الأزمة الصحية من تصاعد التدابير الحمائية، بتدني الطلب العالمي والاختلالات التي عرفتتها سلسلات الإنتاج والنقل. وبالتالي، وبعد التباطؤ القوي لتوتيرة نموها إلى 0,9% في 2019، سجلت تراجعاً هاماً بنسبة 8,5% في 2020، وهو الأول منذ سنة 2009. ويعكس هذا التطور الانخفاض الملموس لصادرات الدول المتقدمة بنسبة 9,5% وصادرات الدول الصاعدة والنامية بنسبة 5,7%.

وبالرغم من سياق الأزمة، تميزت تحولات المهاجرين نحو الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط بصمودها الملموس حيث انحصرت انخفاضها في 1,6% إلى 540 مليار دولار. وهو ما يعزى بالأساس إلى تدابير تعزيز الميزانية التي مكنت من توفير أوضاع اقتصادية أفضل مما كان متوقفاً في دول المستقبل. وحسب المناطق، يشمل هذا التطور تراجع تحولات الأموال نحو شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي بنسبة 7,9%. وتلك الموجهة إلى إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 12,5% وارتفاع تلك المرسلة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 6,5% وإلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 2,3%. وعلى العكس، أدت القيود المفروضة على التنقلات الدولية إلى انهيار مداخل الأسفار بنسبة 74,3%. حيث سجلت أقوى الانخفاضات في آسيا ومنطقة المحيط الهادي والشرق الأوسط.

رسم بياني 14.1.1: صادرات السلع والخدمات (%)



في ظل هذه الظروف، انخفض فائض الرصيد الجاري في الاقتصادات المتقدمة من 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,3%. وتراجع من 3,7% إلى 3,3% في اليابان واستقر في 2,3% بمنطقة الأورو. وفي الدول الأعضاء، ظل دون تغيير في 7,1% في ألمانيا وتراجع إلى 0,7% في إسبانيا. في حين تفاقم عجز الرصيد الجاري في فرنسا إلى 2,3%. أما في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المملكة المتحدة، فقد تزايد العجز إلى 3,1% و 3,9% على التوالي.

وعلى مستوى الاقتصادات الصاعدة والنامية، سجل الحساب الجاري فائضا بنسبة 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020، بعد شبه توازن سنة من قبل. وتعزز فائض الرصيد في الصين ليصل إلى 2% وتراجع في روسيا إلى 2,2% في حين انتقل الرصيد في الهند من عجز بنسبة 0,9% إلى فائض قدره 1%.

ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أثر انخفاض أسعار النفط إلى جانب تقليص الإنتاج بموجب الاتفاق المبرم بين الدول الأعضاء في أوبيك+ على الحسابات الخارجية للدول المصدرة للنفط. وتراجع فائض الرصيد من 16,4% إلى 0,8% في الكويت وتحول إلى عجز في العربية السعودية وفي قطر. حيث وصل إلى 2,1% و 3,4% على التوالي. وبالنسبة للدول المستوردة، تراجع العجز بالخصوص من 3,6% إلى 3,1% في مصر. ومن 8,4% إلى 6,8% في تونس.

جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

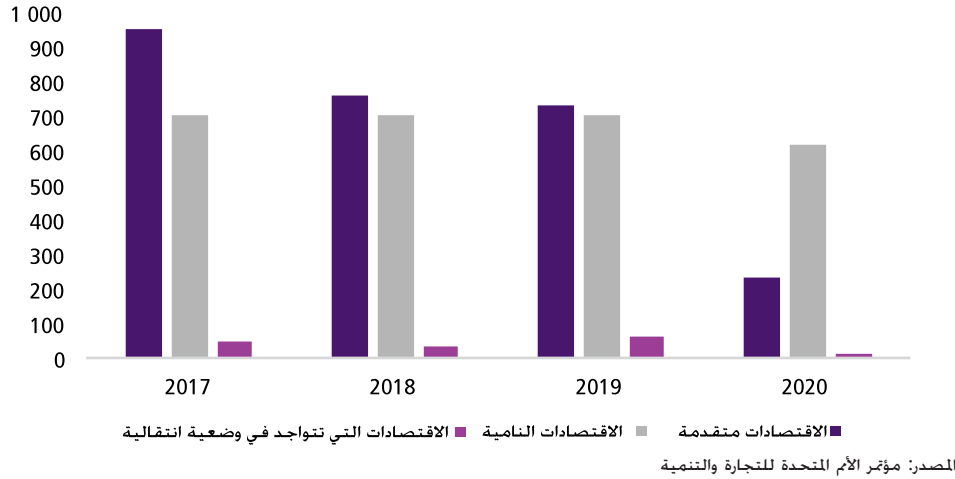
2020	2019	2018	2017	2016	
0,3	0,7	0,8	1,0	0,8	الاقتصادات المتقدمة
-3,1	-2,2	-2,2	-1,9	-2,1	الولايات المتحدة
2,3	2,3	2,9	3,1	3,0	منطقة الاورو
7,1	7,1	7,4	7,8	8,5	ألمانيا
-2,3	-0,7	-0,6	-0,8	-0,5	فرنسا
3,6	3,0	2,5	2,6	2,6	إيطاليا
0,7	2,1	1,9	2,8	3,2	إسبانيا
-3,9	-3,1	-3,7	-3,8	-5,4	المملكة المتحدة
3,3	3,7	3,5	4,1	4,0	اليابان
0,6	0,1	-0,2	0,0	-0,3	الاقتصادات الصاعدة والنامية
1,7	0,6	-0,3	1,0	1,4	البلدان الصاعدة والنامية في آسيا
2,0	1,0	0,2	1,6	1,8	الصين
1,0	-0,9	-2,1	-1,8	-0,6	الهند
0,2	-1,7	-2,5	-1,6	-2,0	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
-0,9	-2,7	-2,2	-0,7	-1,3	البرازيل
2,5	-0,3	-2,1	-1,8	-2,3	المكسيك
0,0	1,3	1,7	-0,5	-0,2	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
2,2	3,8	7,0	2,0	1,9	روسيا
-5,1	0,9	-2,8	-4,8	-3,1	تركيا
-3,7	-3,7	-2,6	-2,3	-3,8	إفريقيا جنوب الصحراء
2,2	-3,0	-3,5	-2,5	-2,9	جنوب إفريقيا
-3,2	1,2	3,8	-0,7	-4,3	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تدهورت بنسبة 42% إلى 859 مليار دولار بعد أن كانت شبه مستقرة في 2019. ويعكس هذا التطور تراجع التدفقات نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 69% إلى 229 مليار دولار، نتيجة لتدني تلك المتجهة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 46% إلى 166 مليار. ولشبه انعدام التدفقات نحو أوروبا بعد أن كانت قد بلغت 344 مليار. أما الاقتصادات النامية، فقد نجحت في استقطاب ما قيمته 616 مليار. بانخفاض يقدر بنسبة 12%. مما يعكس تراجع هذه التدفقات إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 37% إلى 101 مليار وإلى إفريقيا بنسبة 17,4% إلى 38 مليار وإلى آسيا بنسبة 4% إلى 476 مليار. كذلك، بعد أن

استقطبت تدفقات تناهز 50 مليار في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. لم تتوصل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية¹ إلا بمبلغ 13 مليار في 2020. حيث انخفضت التدفقات بنسبة 77,6% مقارنة بسنة 2019.

رسم بياني 15.1.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايير الدولارات)



رغم هذه الظرفية غير المواتية، لجحت بعض الدول الصاعدة في تعزيز احتياطاتها من الصرف. وبالتالي، وفي متم 2020، ارتفع المبلغ الجاري لهذه الاحتياطات بنسبة 4,2% إلى 3357 مليار دولار في الصين. نتيجة بالخصوص لتحسن الفائض التجاري وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما ارتفع في الهند بنسبة 27,3% إلى 590 مليار وفي روسيا بنسبة 7,5% إلى 597 مليار. وعلى العكس، تراجع مخزون الاحتياطات بنسبة 11,5% إلى 94 مليار في تركيا وعرف شبه استقرار في 356 مليار بالبرازيل.

7.1.1 السياسات النقدية

مع اندلاع الأزمة، كانت العديد من البنوك المركزية لاسيما في الدول المتقدمة، تملك هوامش تصرف ضيقة نسبيا مع أسعار فائدة في مستويات قريبة من الصفر في عدة حالات. وتحسبا لمدى حجم تداعيات الأزمة الصحية، سارعت هذه البنوك لاتخاذ التدابير اللازمة، حيث لجأت إلى الأدوات التقليدية، بالنسبة لتلك التي تتوفر على هوامش، وكذا الأدوات غير التقليدية والتي فعلتها بعض الدول الصاعدة والنامية لأول مرة بمناسبة هذه الأزمة.

وعلى مستوى الدول المتقدمة، ومنذ ظهور بؤابر الأزمة، عقد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي اجتماعين استثنائيين بداية شهر مارس، قرر خلالهما خفض النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي بما مجموعه 150 نقطة أساس إلى 0,25%-0%. وبموازاة ذلك، أعلن عن زيادة موجوداته من سندات الخزينة بمبلغ 500 مليار على الأقل ومن السندات

¹ ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومونتينيجرو، ومولدافيا، وروسيا، وصربيا، وطاجيكستان، ومقدونيا، وتركمنستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان.

الرهنية بمبلغ 200 مليار على الأقل، ثم قرر في نفس الشهر مواصلة رفعها بالمبالغ التي تقتضيها الضرورة إلى أن يتم ضمان السير الجيد للسوق وانتقال السياسة النقدية.

إضافة إلى ذلك، قام الاحتياطي الفدرالي بإقرار تدابير هامة لدعم تمويل الاقتصاد بطريقة مباشرة أكثر وتفادي تشديد الأوضاع المالية بإطلاق مجموعة من التسهيلات الجديدة وإعادة تفعيل تسهيلات أخرى¹. ويمكن مجموع هذه التدابير من تعبئة تمويلات بمبلغ 2000 مليار دولار بهدف التمويل وذلك ابتداء من أبريل، بهدف دعم المقاولات الصغيرة والكبيرة، والمنظمات غير الربحية، والولايات الفدرالية والحكومات المحلية.

كما قام البنك بتعديل تواصله الاستشرافي مشيراً إلى أنه يعتزم الحفاظ على أسعار فائده في مستوياتها الحالية إلى أن يعتبر أن الاقتصاد انخرط في مسار يمكنه من تحقيق الأهداف المتعلقة بالتشغيل الكامل واستقرار الأسعار. ومن أجل تحسين التزويد بالسيولة بالدولار الأمريكي، عمل على توسيع وتعزيز اتفاقياته الدائمة الخاصة بالمبادلات، وذلك باتفاق مع عدة بنوك مركزية. وأخيراً، أعلن في شهر غشت عن نتائج مراجعة إطار سياسته النقدية (إطار 4.1.1).

إطار 4.1.1: مراجعة إطار السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي

الدورة 44 لندوة جاكسون هول المنظمة يومي 27 و28 غشت 2020، كشف رئيس الاحتياطي الفدرالي عن نتائج الدراسة العمومية الأولى لإطار سياسته النقدية الذي يأخذ بالاعتبار صراحة التحديات التي تطرحها أسعار الفائدة القريبة من الحد الأدنى الفعلي.

ويشير الإطار الجديد إلى أن التشغيل الأقصى سيصبح هدفاً واسعاً وشاملاً. وسيتم تفسير قرار السياسة النقدية "بتقييمات العجز في التشغيل مقارنة بمستواه الأقصى" بدلاً من "الفوارق مقارنة بمستواه الأقصى". ويؤكد الانتقال إلى وضعية "العجز في التشغيل" أنه من الآن فصاعداً يمكن للتشغيل أن يصل أو يتجاوز مستواه الأقصى دون إثارة أية مخاوف، إلا إذا رافقته بعض علامات الارتفاع غير المرغوب فيه في التضخم أو ظهور مخاطر أخرى قد تحول دون بلوغ الأهداف.

وفيما يخص هدف التضخم، تشير الاستراتيجية الجديدة إلى أن اللجنة ستعمل على بلوغ التضخم متوسطاً قدره 2% مع مرور الوقت. وبعد فترات كان فيها التضخم أقل من 2%، من المرجح أن اعتماد سياسة نقدية ملائمة سيرمي إلى تحقيق تضخم يفوق بقليل 2% طيلة مدة محددة. وبمحاولتها الوصول إلى تضخم متوسط نسبته 2%، لا تتمسك اللجنة بمعادلة رياضية معينة قد النسبة المتوسطة. ويمكن اعتبار المقاربة الجديدة كشكل من لاستهداف تضخم متوسط. وأخيراً، يتضمن الإطار الجديد مراجعة الاستراتيجية، وأدوات وممارسات التواصل في مجال السياسة النقدية كل خمس سنوات تقريباً.

بسبب الضغوط المترتبة عن أسعار الفائدة الرئيسية القريبة من الصفر، قام البنك المركزي الأوروبي منذ شهر مارس باعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز سياسته الخاصة بالتمويل الكمي. وبالتالي أعلن عن غلاف مالي إضافي مؤقت بمبلغ 120 مليار أورو استكمالاً للمشتريات الشهرية المعتزم إنجازها بمبلغ 20 مليار برسم برنامجه

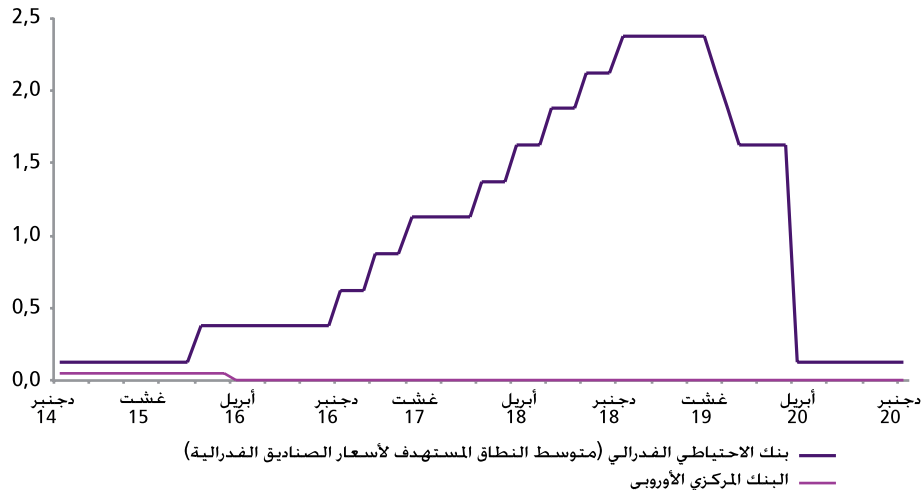
¹ ويتعلق الأمر بتسع تسهيلات، أعيد تفعيل بعضها في حين استحدث البعض الآخر: تسهيلة التمويل بالأوراق التجارية Commercial Paper Funding Facility، تسهيلة سيولة صناديق الاستثمار في الأسواق المالية Money Market Mutual Fund Liquidity Facility، وتسهيلة القروض للتجار Primary Dealer Credit Facility وقروض الأوراق المالية المضمونة بالأصول Term Asset-Backed Securities Loan Facility، تسهيلة قروض الشركات في السوق الأولية Primary Market Corporate Credit Facility، تسهيلة قروض الشركات في السوق الثانوية Secondary Market Corporate Credit Facility، وتسهيلة السيولة لبرنامج حماية الأداء بالشيك Paycheck Protection Program Liquidity Facility، برنامج إقراض Main Street، تسهيلة الإقراض Main Street Lending Program لدعم سوق السندات البلدية Municipal Lending Facility.

لشراء الأصول. كما أطلق برنامجا مؤقتا لمشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة (PEPP) بمنح مرونة كبيرة من ناحية الوقت. بين فئات الأصول وبين الدول. وخصص لهذا البرنامج في البداية غلاف مالي قدره 750 مليار. أضيف له 600 مليار في يونيو ثم 500 مليار في دجنبر ليصل ما مجموعه إلى 1850 مليار أورو. مع تمديد أفقه إلى غاية نهاية مارس 2022 على الأقل.

وإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي تدريجيا بتلين وإعادة تحديد الشروط التي تم إقرارها بالنسبة لثالث سلسلة من عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل المستهدفة (TLTRO III). وقد تمت الزيادة في المبلغ الإجمالي الأقصى الذي يمكن للبنوك اقتراضه إلى 50% ثم 55% من مخزونها من القروض المقبولة. مقابل 30% سابقا. كذلك، خلال الفترة الممتدة من يونيو 2020 إلى يونيو 2021، ستكون نسبة الفائدة المطبقة على عمليات إعادة التمويل هذه السلسلة أقل بما قدره 50 نقطة أساس من متوسط سعر الفائدة الخاص بعمليات إعادة التمويل الرئيسية المعمول بها (أي 0,5%-) وأدنى بمقدار 50 نقطة أساس من سعر الفائدة المطبق على تسهيلة الإيداع (أي 1%-) بالنسبة للبنوك التي ستتجاوز الحد المسموح به فيما يخص منح القروض. وفي دجنبر، قرر تمديد فترة تطبيق شروط جد مواتية بما عدده 12 شهرا إلى غاية يونيو 2022.

ولتغطية الفترة التي تأتي قبل الشروع في تفعيل سلسلة (TLTRO III) في يونيو، قام البنك المركزي الأوروبي بإرساء سلسلة من العمليات الأسبوعية لإعادة التمويل لأجل أطول. واستكمالا لهذه الأخيرة أدرج نوعا جديدا من عمليات إعادة التمويل على مدى أطول غير مستهدفة (PELTRO) من أجل تكوين شبكة أمان فعلية من السيولة. وأخيرا، أحدث البنك المركزي الأوروبي في يونيو تسهيلة إعادة الشراء للنظام الأوروبي (EUREP) موجهة لتوفير خطوط وقائية لإعادة الشراء بالأورو للبنوك المركزية خارج منطقة الأورو تنضاف إلى خطوط إعادة الشراء الثنائية ومبادلات الصرف.

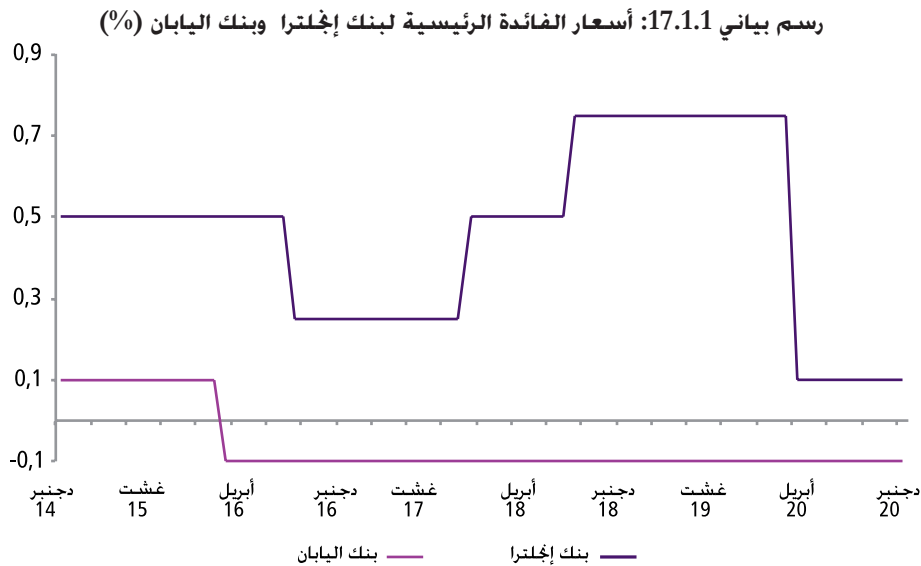
رسم بياني 16.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي (%)



المصدر: Thomson Reuters

أما بنك إنجلترا، فقد خفض سعر فائده الرئيسي في مارس بما قدره 65 نقطة أساس إلى 0,1% وأطلق برنامجا جديدا للتمويل لأجل مع تخفيضات إضافية بالنسبة للقروض المخصصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة (Term Funding Scheme-SMEs). وفيما يخص برنامج الخصاص بشراء السندات، فقد زاد في مبلغه ثلاث مرات خلال السنة، بما مجموعه 450 مليار جنيه إسترليني. ليصل بذلك الخزون المستهدف إلى 875 مليار عوض 435 مليار بالنسبة للسندات السيادية وإلى 20 مليار بعد 10 مليار بالنسبة لسندات المقاولات غير المالية. وبمعية الخزينة، أطلق بنك إنجلترا في مارس برنامجا لتمويل المقاولات (Covid Corporate Financing Facility - CCFF). وهي تسهيلة أعدت لدعم السيولة لدى المقاولات الكبيرة خلال فترة الاضطراب الناجمة عن الجائحة.

ومن جهته، ومع الإبقاء على سعر فائده على المدى القصير مستقرا في 0,1-0%، قرر بنك اليابان شراء المبالغ اللازمة من سندات الخزينة اليابانية ودون الالتزام بأي سقف من أجل الحفاظ على منحى أسعار الفائدة السيادية لمدة 10 سنوات في حوالي 0%، وبموازاة ذلك، أدرج برنامجا خاصا لدعم التمويل لمواجهة كوفيد-19، موجه بالخصوص للمقاولات. ويتضمن هذا الأخير من جهة، شراء السندات (الأوراق التجارية وسندات الاقتراض) دون تجاوز سقف 20 ألف مليار ين، ومن جهة أخرى، صندوق خاص بتسهيل التمويل ارتباطا بجائحة كورونا. (The Special Funds-Supplying Operations to Facilitate Financing in Response to the Novel Coronavirus). ومن أجل تقليص مكافآت المخاطر في أسواق الأصول، ضاعف البنك مشترياته من سندات الصناديق المدرجة في البورصة إلى 12 ألف مليار وكذا سندات الصناديق العقارية المشتركة إلى 180 مليار.



المصدر: Thomson Reuters

وفي الاقتصادات الصاعدة، تميزت إجراءات البنوك المركزية أيضاً باللجوء غير المسبوق إلى التدابير غير التقليدية، وخاصة برامج التيسير الكمي. فقد قام 27 بنكاً مركزياً¹ بإججاز عمليات شراء الأصول، سواء من أجل تحسين سير أسواق سندات الاقتراض، أو بسبب توفرها على هامش تصرف ضعيف فيما يخص الأدوات التقليدية (وهو الحال بالنسبة لهنغاريا وبولونيا والشيلي على سبيل المثال).

وعلى مستوى الدول الصاعدة الرئيسية، اتخذ البنك المركزي الصيني عدة تدابير لتيسير الشروط النقدية ومنح القروض. فقد خفض سعر الفائدة التفضيلي على القروض لمدة سنة بما قدره 30 نقطة أساس إلى 3,85% وسعر الفائدة التفضيلي على القروض لمدة 5 سنوات بما قدره 15 نقطة أساس إلى 4,65%. وإضافة إلى ذلك، قلص نسبة الاحتياطي الإلزامي بما مجموعه 150 نقطة أساس إلى 9,5% بالنسبة للمؤسسات المالية الصغيرة وبما قدره 50 نقطة أساس إلى 12,5% بالنسبة للمؤسسات المالية كبيرة الحجم. كما أطلق برامج خاصة موجهة للمقاولات التي تضررت مباشرة بالجائحة.

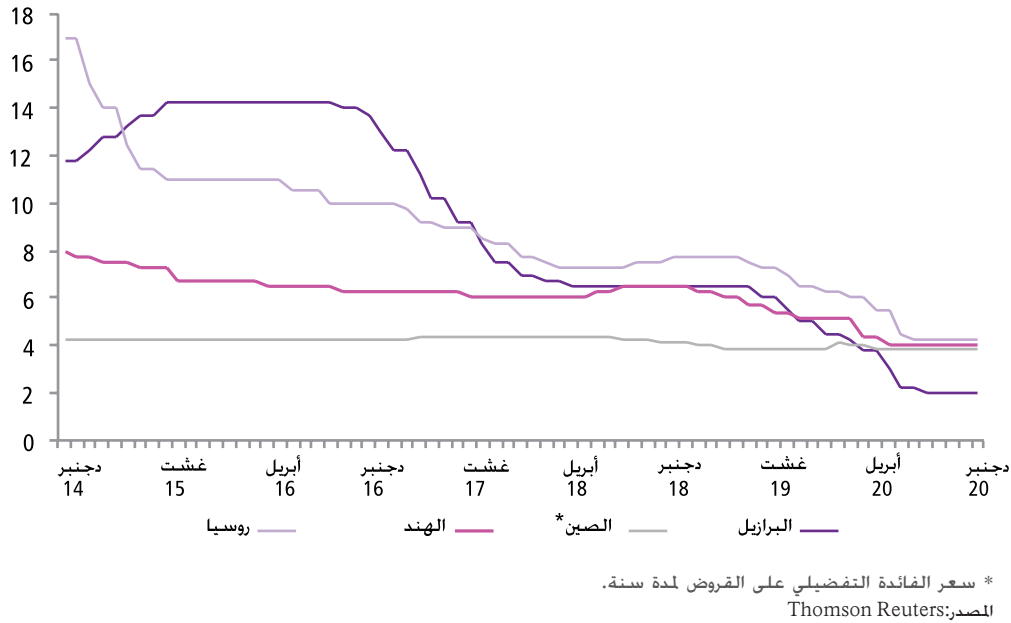
كذلك، خفض الاحتياطي الهندي في مارس وماي سعر فائده الرئيسي بما مجموعه 115 نقطة أساس إلى 4%. ثم حافظ عليه في هذا المستوى بقية السنة من أجل تحفيز النمو مع السهر على بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف. وبغية زيادة السيولة في النظام، خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بما قدره 100 نقطة أساس إلى 3% وأنجز عمليات إعادة تمويل على المدى الطويل (LTRO) والمستهدفة (TLTRO) إلى جانب تدابير أخرى مكنت من ضخ ما يعادل 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي² في الاقتصاد.

ومن جهة أخرى، خفض البنك المركزي البرازيلي سعر فائده الرئيسي خمس مرات بما مجموعه 250 نقطة أساس إلى 2% وأقر مجموعة من التدابير تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي والسير الجيد لسوق الصرف، ورخص تعديل دستوري للبنك بإججاز تيسير كمي لكنه أعلن عدم اعتزامه اللجوء إليه إلا بعد استنفاد جميع التدابير التقليدية. وفي إطار التواصل الاستثنائي، الذي يقوم به لأول مرة، أشار في شهر شتنبر إلى أنه لا يعتزم تقليص التحفيز النقدي إلا إذا أصبحت تقديرات التضخم وتوقعاته الخاصة قريبة بما يكفي من هدف التضخم.

أما البنك المركزي الروسي، فقد خفض سعر فائده الرئيسي بما قدره 200 نقطة أساس إلى 4,25%. كما اعتمد تدابير ترمي إلى تشجيع إعادة هيكلة ودعم القروض لفائدة الأسر والمقاولات. وبالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص، أدرج في يوليو تسهيلة جديدة بقيمة 500 مليار روبل بسعر فائدة تفضيلي قدره 2,25%.

¹ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي لأبريل 2021، القسم التحليلي 3.
² من السنة المالية 2019-2020 التي تبدأ في فاش أبريل 2019 وتنتهي في 31 مارس 2020.

رسم بياني 18.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية (%)



8.1.1 الأسواق المالية

باستثناء فترة الاضطرابات التي تزامنت مع بداية الأزمة، كانت وضعية الأسواق المالية جيدة بالنسبة لمجموع سنة 2020، على الرغم من تقلص النشاط الاقتصادي والمستوى المرتفع والقياسي للشكوك.

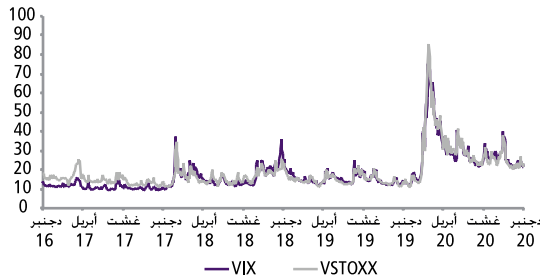
وفي سياق أسعار الفائدة المنخفضة ووفرة السيولة، اختتمت معظم أسواق البورصة الرئيسية سنة 2020 بارتفاع، حيث سجلت بعضها مستويات تهمين قياسية، مدفوعة بالتزايد الهام لأسعار أسهم المقاولات التكنولوجية وتلك التي تعمل في المجالات المرتبطة بالصحة.

وبالتالي تعزز مؤشر ناسداك 100 بنسبة 34,4% وداو جونز الصناعي بنسبة 2% والنيكي 225 بنسبة 4,5%. وبالمقابل، تراجع أوروبستوكس 50 وفوتسي 100 بنسب 4,7% و 13,8% على التوالي. وصاحب هذه التطورات تزايد حاد في التقلب المسجل سواء داخل الأسواق الأمريكية أو الأوروبية. فقد انتقل مؤشرا VIX و VSTOXX¹ في المتوسط من 15 إلى 29 مع بلوغهما مستويات قياسية فاقت 80 في منتصف شهر مارس.

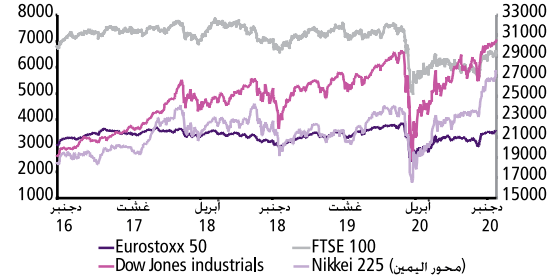
¹ مؤشرا VSTOXX و VIX هما مؤشران مرجعيان يقيسان تقلب 50 EUROSTOXX و S&P 500 على التوالي.

وفي البورصات الصاعدة الرئيسية، ارتفع مؤشر MSCI EM¹ بنسبة 2,2% مع أداء ملموس لمؤشر الصين الذي تزايد بنسبة 16,9% وأداءات سلبية لكل من مؤشرات الهند والبرازيل وتركيا بنسب 6,1% و 3,9% و 16,2% على التوالي.

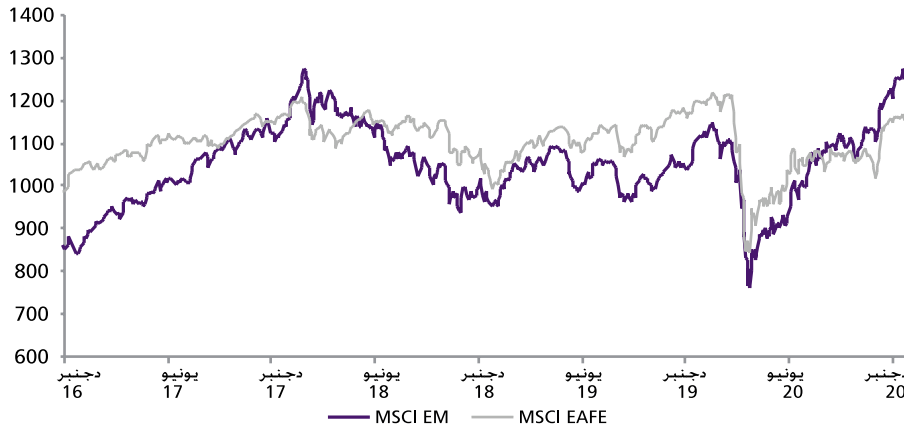
رسم بياني 20.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة



رسم بياني 19.1.1: مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة



رسم بياني 21.1.1: مؤشر MSCI EM ومؤشر MSCI EAFE



¹ مؤشر MSCI EAFE هو مؤشر مركب يغطي أسواق البورصة لـ 21 اقتصادا متقدما، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

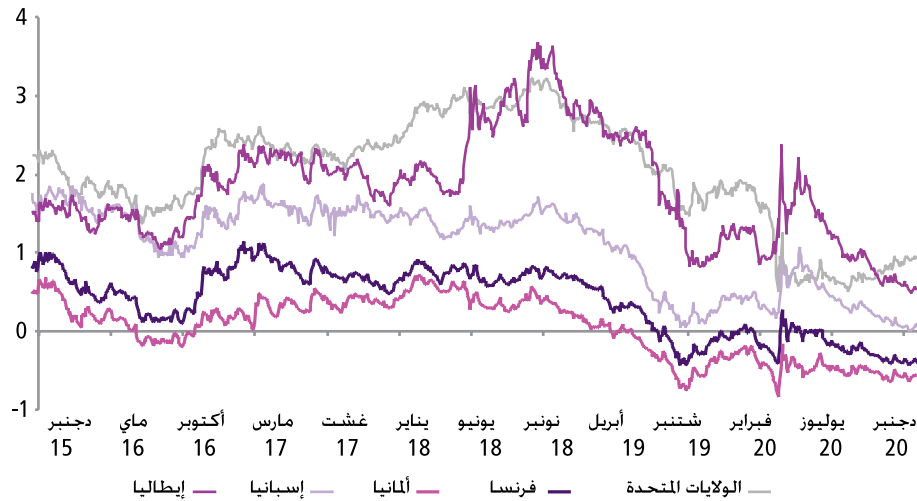
المصدر: Thomson Reuters

في أسواق السندات السيادية، عرفت أسعار الفائدة عموما انكماشاً قوياً في 2020 سواء في الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة. وبالتالي، سجل عائد سندات الخزينة الأمريكية لمدة عشر سنوات تراجعاً قدره 125 نقطة أساس إلى 0,89% في المتوسط. فقد انخفض إلى ما يقل عن 0,5% في بداية مارس. قبل أن ينخرط في منحى تصاعدي طفيف لينتهي السنة في 0,91%. وفي دول منطقة الأورو، تدنى عائد السندات لنفس الأجل بما قدره 26 نقطة أساس إلى -0,49% في ألمانيا، و 30 نقطة أساس إلى -0,19% في فرنسا، و 28 نقطة أساس إلى 0,38% في إسبانيا و 78 نقطة أساس إلى 1,11% في إيطاليا. وهم هذا التراجع أيضا الدول الصاعدة حيث انخفض بالخصوص في

¹ وهو مؤشر مركب يشمل أسواق البورصة بعدة اقتصادات صاعدة.

الصين من 3,2% إلى 3%، وفي البرازيل من 7,8% إلى 7,1%، وفي الهند من 7% إلى 6,1% وفي تركيا من 15,3% إلى 12,4%.

رسم بياني 22.1.1: عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



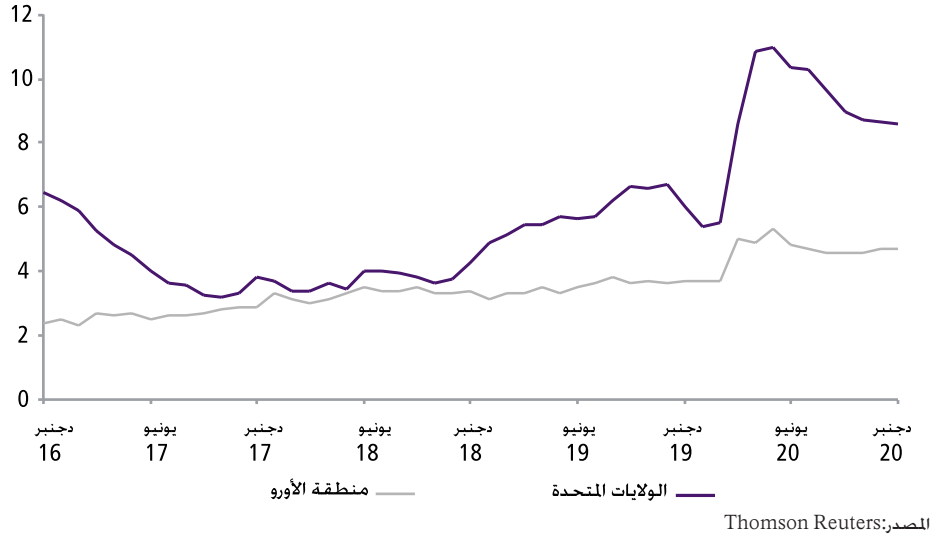
المصدر: Thomson Reuters

أما القروض البنكية، التي استفادت من التدابير التي أقرتها السلطات النقدية والمالية، فقد عرفت نموا قويا في بداية الأزمة، بوتيرة بلغت 11% على أساس سنوي خلال شهر ماي في الولايات المتحدة الأمريكية و 5,3% بمنطقة الأورو. قبل أن تتباطأ قليلا في بقية السنة.

وعلى مستوى الدول الصاعدة الرئيسية، تسارع الائتمان البنكي في البرازيل من 6,9% في 2019 إلى 11,4% في 2020، في حين تباطأ قليلا بكل من الصين¹ وروسيا، مع حفاظه على وتيرة مرتفعة، حيث نما بنسبة 13,8% و 11,2% على التوالي.

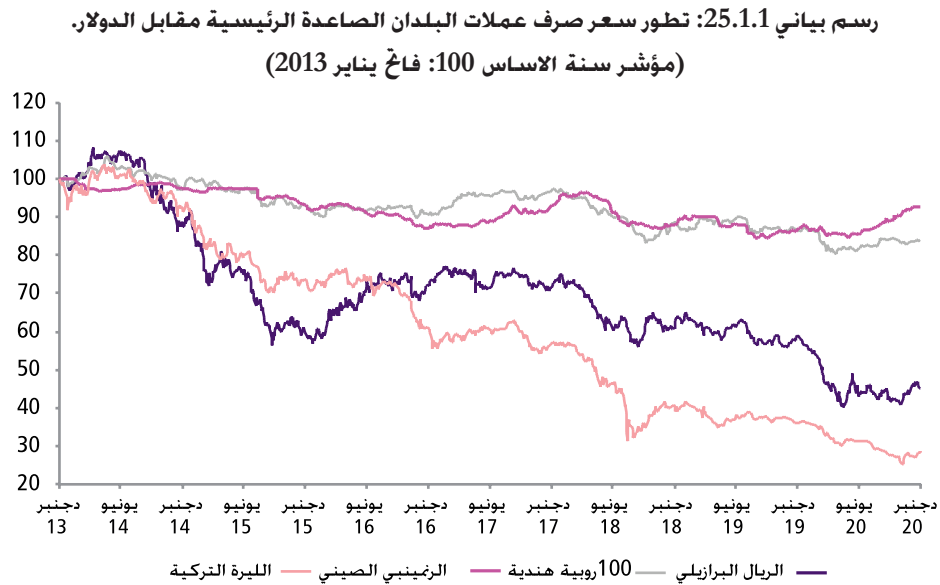
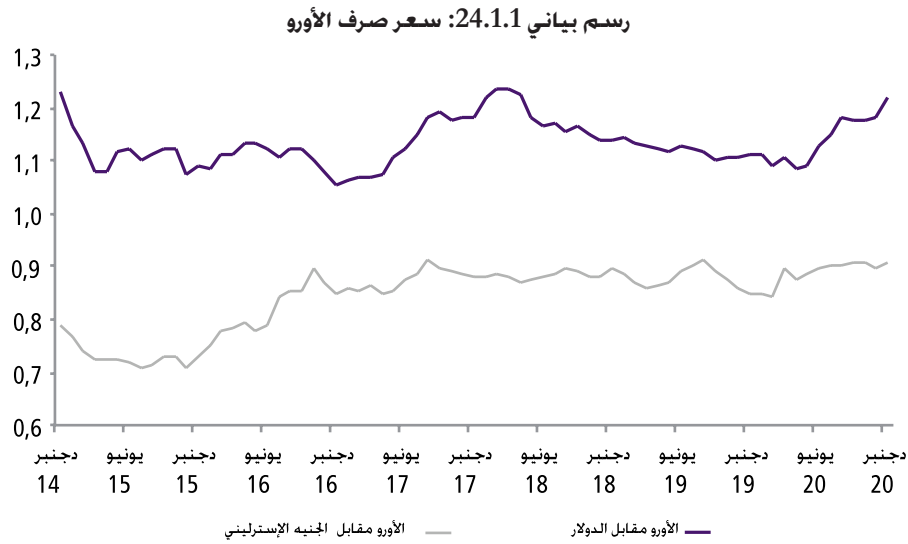
¹ يشمل هذا التطور القروض الممنوحة للأسر فقط.

رسم بياني 23.1.1: الائتمان البنكي في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو (على أساس سنوي، %)



في أسواق الصرف، إذا كان التوجه في بداية الجائحة نحو القيم التي تشكل استثماراً آمناً أدى إلى ارتفاع الدولار، فقد تعزز الأورو في بقية السنة خاصة بفضل استعادة الثقة بعد إحداث صندوق الإقلاع الأوروبي وتدبير أفضل للأزمة الصحية مقارنة بالولايات المتحدة. وارتفعت العملة الأوروبية بنسبة 1,9% مقابل الدولار الأمريكي إلى 1,141 دولار في المتوسط في السنة. وتصاعدت أيضاً بنسبة 1,4% مقابل الجنيه الإسترليني. في حين تدنت قيمتها قليلاً مقابل الين الياباني بنسبة 0,2%.

وفيما يخص عملات الدول الصاعدة، فقد حافظ الرمينبي على قيمته مقابل الدولار حيث ارتفع قليلاً بنسبة 0,1%. وهو ما يعكس صمود الاقتصاد الصيني أمام الجائحة. وبالمقابل، تدنت قيمة عملات الدول التي تضررت بشدة جراء الأزمة الصحية أو التي تملك وضعية خارجية و/أو مالية هشة. وبالتالي، ومقابل الدولار، فقدت الروبية الهندية 5,3% من قيمتها والريال البرازيلي 30,7% والليرة التركية 23,7%.



2.1 الإنتاج والطلب

نتيجة للتأثير المزدوج لجائحة كوفيد-19 والظروف المناخية غير المواتية، عرف الاقتصاد الوطني في سنة 2020 انكماشاً بنسبة 6,3%. وهو الأقوى منذ بداية جميع الحسابات الوطنية.

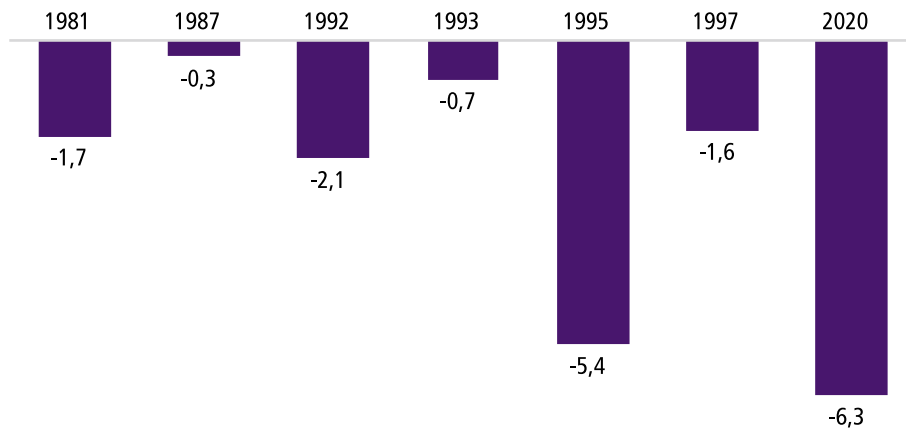
وبسبب القيود المفروضة للحد من انتشار الفيروس سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، تراجعت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,8% مع تسجيل انخفاضات قياسية على مستوى بعض فروع الخدمات مثل "الفنادق والمطاعم" و"النقل" و"التجارة". وفي القطاع الثانوي، أثرت الأزمة على جميع الأنشطة بالاستثناء الملموس للصناعات الاستخراجية، والغذائية والكيميائية وشبه الكيميائية. وعرفت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي انخفاضا جديدا بنسبة 8,6% بفعل الجفاف الذي ألحق ضررا كبيرا بجميع الزراعات تقريبا.

وخلال السنة، وبعد شبه استقرار في الفصل الأول، تدنى الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 15,1%¹ في الفصل الثاني، وهي الفترة التي عرفت تطبيق الحجر الصحي الصارم على الساكنة، قبل أن يتراجع انخفاضه بشكل تدريجي في بقية السنة مع التخفيف المتدرج للتدابير الاحترازية.

ومن جانب الطلب، ونتيجة للانخفاض القوي لاستهلاك الأسر والاستثمار، تراجع مكونه الداخلي بنسبة 6%. مسجلا بذلك مساهمة سلبية في النمو في حدود 6,5 نقطة مئوية. وبالمقابل، سجلت الصادرات الصافية مساهمة إيجابية قدرها 0,2 نقطة مئوية.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1089,5 مليار درهم في 2020، منخفضا بنسبة 5,5%. وأخذا بالاعتبار تراجع التدفقات الصافية برسم عائدات الملكية بنسبة 28,4% وارتفاع التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج بنسبة 8,1%. بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1153,3 مليار درهم، متدنيا بنسبة 4,2%.

رسم بياني 1.2.1: تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب ما بين 1980 و2020 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1 حسب المعطيات الفصلية للحسابات الوطنية التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط في 31 مارس 2021.

1.2.1 الإنتاج

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير %)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-6,9	-4,6	2,4	13,1	-12,5	11,5	-2,3	القطاع الأولي
-8,6	-5,8	3,7	15,2	-13,7	11,9	-2,2	الزراعة، الغابات وخدمات ملحقة
12,7	8,3	-11,0	-8,3	1,1	7,3	-4,0	الصيد البحري وتربية الأسماك
-3,8	3,6	3,0	3,6	0,6	1,8	3,5	القطاع الثانوي
5,0	2,4	4,4	17,1	0,1	-2,1	3,0	صناعة الاستخراج المعدني
-5,3	2,8	3,5	2,5	0,1	2,3	4,1	الصناعات التحويلية
-3,1	13,2	5,3	3,3	2,5	6,2	1,3	الكهرباء والماء
-3,8	1,9	0,1	1,8	1,6	0,7	2,6	البناء والأشغال العمومية
-7,1	4,0	3,1	2,8	2,9	1,7	2,4	القطاع الثالثي
-10,7	2,4	2,3	3,2	5,3	0,5	1,6	التجارة
-55,9	3,7	6,0	11,5	3,6	-1,3	2,2	الفنادق والمطاعم
-32,0	6,6	3,7	3,7	1,4	3,2	3,6	النقل
-1,9	2,4	2,8	0,8	6,9	2,8	5,2	البريد والاتصالات
-0,6	4,0	3,4	3,8	0,2	2,6	2,5	الأنشطة المالية والتأمينات
-0,9	5,1	5,3	3,6	4,4	4,2	2,7	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات
2,3	5,0	2,2	2,4	1,6	0,5	2,6	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
1,2	2,4	0,7	-0,9	1,4	0,1	1,4	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
-7,1	2,9	1,6	1,0	3,0	3,4	0,2	خدمات غير مالية أخرى
-5,8	3,9	2,9	2,9	2,1	1,8	2,7	القيمة المضافة غير الفلاحية
-6,1	2,7	3,0	4,4	0,1	3,0	2,0	القيمة المضافة الإجمالية
-7,6	1,9	4,6	3,1	8,8	18,1	9,7	ضرائب على المنتجات الصافية من الدعم
-6,3	2,6	3,1	4,2	1,1	4,5	2,7	الناج الداخلي الإجمالي

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

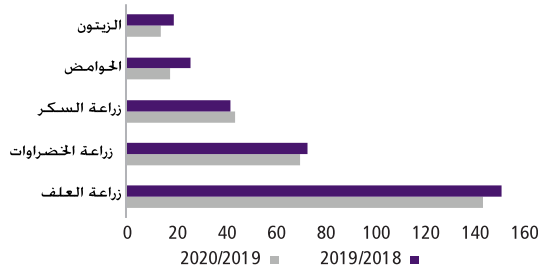
بعد تراجع بنسبة 4,6% في 2019، انكمشت القيمة المضافة للقطاع الأولي مجددا بنسبة 6,9%. وهو ما يشمل تزايد حدة الانخفاض من 5,8% إلى 8,6% في الزراعة وتراجع نمو نشاط الصيد البحري من 8,3% إلى 12,7%.

وتميز الموسم الفلاحي 2020/2019 في بداياته بتساقطات مطرية ملائمة لأشغال تطهير التربة. إلا أن فترة جفاف طويلة وشبه عامة تلت هذه التساقطات خلال مرحلة نمو الحبوب. وبلغ بالتالي عجز التساقطات 31% بنهاية ماي مقارنة بالمتوسط المسجل في الثلاثين سنة الأخيرة.

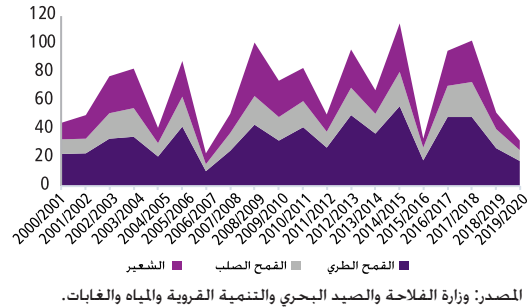
ورغم أن المساحة المزروعة بالحبوب الرئيسية الثلاثة نمت بنسبة 22% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق لتصل إلى 4,3 مليون هكتار، انخفض متوسط المردودية بحوالي النصف إلى 7,4 قنطار للهكتار الواحد. وهو أدنى مستوى يسجل منذ 2008. وفي المجموع، تراجع المحصول بنسبة 38,2% إلى 32,1 مليون قنطار منها 17,7 مليون قنطار من القمح الطري و7,9 مليون قنطار من القمح الصلب و6,5 مليون قنطار من الشعير.

كذلك، انخفض إنتاج الحوامض بنسبة 32,2% والزيتون بنسبة 26,3% ومحاصيل زراعة العلف بنسبة 4,8% وزراعة الخضراوات بنسبة 2,2%. وعلى العكس، ارتفع إنتاج التمور والنباتات السكرية بنسبة 41% و5% على التوالي.

رسم بياني 3.2.1: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب (مليون قنطار)



رسم بياني 2.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة (مليون قنطار)



وعلى مستوى قطاع الصيد الساحلي والتقليدي¹، تراجع حجم الإنتاج المسوق بنسبة 7,1% إلى 1,3 مليون طن. نتيجة لانخفاض حجم إنتاج أسماك المياه البحرية بنسبة 9,2%، حيث تمثل 88% من المجموع. والقشريات بنسبة 11,1%، وارتفاع كمية الأسماك البيضاء بنسبة 8,8% والرخويات بنسبة 11,3%. ومن حيث القيمة، تدنى الإنتاج بنسبة 8,5% إلى 6,7 مليار درهم.

رسم بياني 4.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)

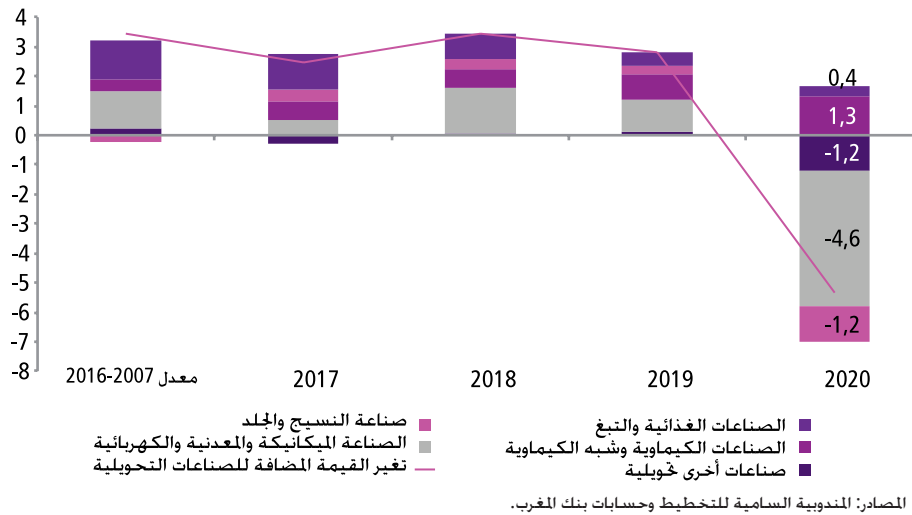


وبعد إرتفاع بنسبة 3,6% في 2019، تراجعت القيمة المضافة للقطاع الثانوي بنسبة 3,8% لتساهم بذلك سلبيا في النمو في حدود نقطة مئوية. وفي الصناعات التحويلية التي تعاني بالخصوص من ضعف الطلب الأجنبي

¹ بالنسبة للصيد في أعالي البحار، تشير المعطيات المتاحة التي تعود إلى سنة 2019 إلى نمو الإنتاج بنسبة 12% من حيث الحجم.

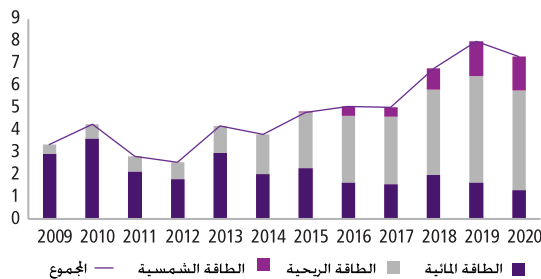
واختلال سلسلات القيم، انكمشت "الصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية" بنسبة 18,2% و"صناعات النسيج والجلد" بنسبة 10,6%. وبالمقابل، نمت "الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية" بمعدل 8,8% و"الصناعات الغذائية والتبغ" بواقع 1,1%. وانخفضت بالتالي القيمة المضافة للفرع بنسبة 5,3% بعد ارتفاعها بما قدره 2,8% سنة من قبل.

رسم بياني 5.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)

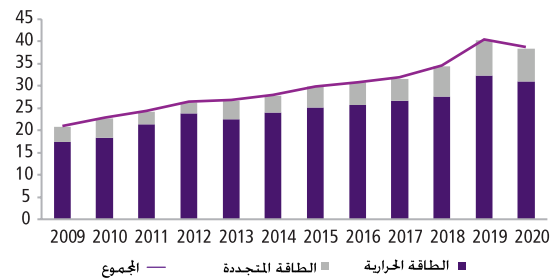


أما فرع "الكهرباء والماء"، فقد تراجعت قيمته المضافة بنسبة 3,1% بعد ارتفاعها بنسبة 13,2% في 2019. نتيجة بالخصوص لتدني إنتاج الكهرباء بنسبة 4,3%. وذلك وحسب المصدر، انخفضت الطاقة الحرارية التي تمثل 80% من المجموع. بنسبة 3,5% والطاقة الريحية بنسبة 2,8% والشمسية بنسبة 3,9% والمائية التي تضررت بضعف التساقطات المطرية بنسبة 22%. ولم ينخفض الاستهلاك إلا بنسبة 1,5% وبالتالي، أصبح رصيد المبادلات الخارجية للكهرباء سلبيا من جديد حيث بلغ 232 جيغاواط ساعة بعد أن كان قد حقق فائضا قدره 928 جيغاواط ساعة.

رسم بياني 7.2.1: إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد (بآلاف جيغاواط ساعة)



رسم بياني 6.2.1: إنتاج الكهرباء (بآلاف جيغاواط ساعة)

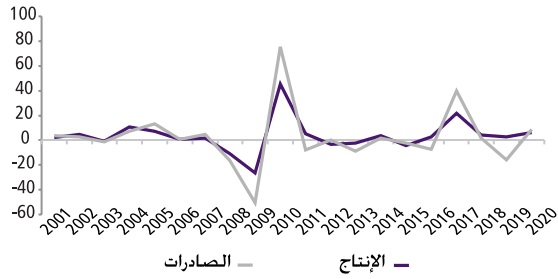


المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء.

وفي قطاع البناء والأشغال العمومية. ومع توقف مجموعة من المشاريع، لاسيما خلال فترة الحجر الصحي. انهارت مبيعات الإسمنت بنسبة 10%. وقروض الإنعاش العقاري بمعدل 0,7%. في حين تباطأ نمو قروض السكن من 3,8% إلى 3,4%.

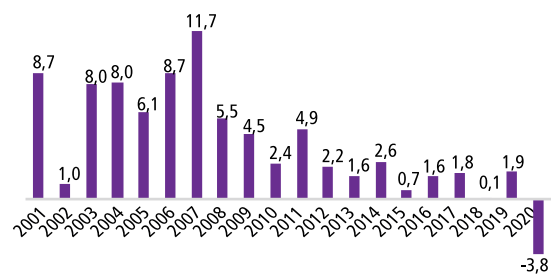
وتشير المعطيات الخاصة بالقطاع إلى انكماش المعاملات العقارية بنسبة 15,2% في مجموع السنة ونسبة 43,7% من نصف سنة إلى آخر خلال النصف الأول من سنة 2020. ونتيجة لهذا التطور، قامت الحكومة، في إطار قانون المالية المعدل، بإدراج مقتضيات تحفيزية تتمثل بالخصوص في تقليص مؤقت بنسبة 50% من رسوم التسجيل بالنسبة للمعاملات الخاصة بالسكن أو الأراضي الموجهة للسكن والتي لا يتجاوز سعرها 2,5 مليون درهم. وبالمقابل، تراجعت القيمة المضافة للفرع بنسبة 3,8% بعد ارتفاعها بنسبة 1,9%.

رسم بياني 9.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

رسم بياني 8.2.1: القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وعلى العكس، تميزت «الصناعات الاستخراجية» بصمودها أكثر أمام الجائحة، حيث تسارعت وتيرة نمو قيمتها المضافة إلى 5% بعد 2,4% في 2019. ويعكس هذا التطور ارتفاع الإنتاج التسويقي للفوسفات 6,1% مقابل 2,8%. بفضل تحسن الطلب الأجنبي على الفوسفات الخام بنسبة 9% وسماد الفوسفات بواقع 27,1%.

وفيما يخص القطاع الثالثي، فقد انخفضت قيمته المضافة بنسبة 7,1%. وذلك بعد ارتفاعها بنسبة 4% سنة من قبل. ليساهم سلبا في النمو بما قدره 3,6 نقطة مئوية. ويظل فرع «الفنادق والمطاعم»، الذي انخفضت قيمته المضافة بنسبة 55,9%. الأكثر تضررا بتدابير التقييد المفروضة للحد من انتشار الفيروس. فقد تأثر بالخصوص بالانخفاض القوي لعدد السياح الوافدين إلى المراكز الحدودية الذي بلغ 78,5% على العموم، و76,7% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج و80% بالنسبة للسياح الأجانب.

جدول 2.2.1: الوافدون وليالي المبيت السياحية

عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية			ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة			
بالآلاف			بالآلاف			
التغير (%)			التغير (%)			
2019/2020	2020	2019	2019/2020	2020	2019	
-80,1	3 470	17 406	-80,0	1 408	7 043	السياح الأجانب
-80,8	2 372	12 353	-80,0	1 097	5 471	أوروبا
-78,4	1 046	4 853	-79,3	412	1 991	فرنسا
-82,4	154	877	-77,3	200	881	اسبانيا
-81,0	332	1 746	-80,9	79	413	ألمانيا
-82,8	383	2 224	-79,5	113	551	المملكة المتحدة
-84,2	17	110	-76,7	9	40	روسيا
-81,1	161	849	-84,2	75	478	أمريكا الشمالية
-75,3	236	953	-77,3	97	426	البلدان العربية
-77,7	75	336	-78,3	49	227	المغرب العربي
-78,4	701	3 251	-79,1	139	668	باقي دول العالم
-	-	-	-76,7	1 370	5 889	المغاربة المقيمون بالخارج
-55,4	3 499	7 838	-	-	-	السياح المحليون
-72,4	6 968	25 244	-78,5	2 778	12 932	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي.

كذلك، تراجع عدد ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة بنسبة 72,4% إلى 7 مليون، مع انخفاضه بالنسبة لغير المقيمين بما قدره 80,1% والمقيمين بنسبة 55,4%. وحسب الوجهات السياحية الرئيسية، بلغ هذا التدنّي 78,5% في مراكش، و71,9% في أكادير، و71,1% بالدار البيضاء وطنجة، و73% في شفشاون.

وأخذاً بالاعتبار تطور الطاقة الإيوائية، تراجعت نسبة الملاء من 48% إلى 26% على الصعيد الوطني. وانخفضت بواقع 32 نقطة إلى 32% في مراكش، و28 نقطة إلى 22% في الدار البيضاء، وإلى 27% في الرباط وبما قدره 22 نقطة إلى 36% في أكادير. وعلى العكس، ارتفعت بما عدده 9 نقط إلى 28% في بنسليمان وبنقطة واحدة إلى 20% في الحسيمة.

جدول 3.2.1: نسبة الملاء الفندقية حسب المدن الرئيسية

التغير (بالنقط المئوية)			بالنسبة %				
2019/2020	2018/2019	2017/2018	2020	2019	2018	2017	
-32	3	7	32	64	61	54	مراكش
-22	-2	5	36	58	60	55	أكادير
-28	-4	1	22	50	54	53	الدار البيضاء
-30	3	6	25	55	52	46	طنجة
-28	1	0	27	55	54	54	الرباط
-18	4	4	24	42	38	34	فاس
-19	5	2	22	41	36	34	الصويرة
-23	7	-1	17	40	33	34	تطوان
-13	3	2	18	31	28	26	ورزازات
-13	1	2	14	27	26	24	مكناس
9	0	-2	28	19	19	21	بن سليمان
1	0	3	20	19	19	16	الحسيمة
-22	2	3	26	48	46	43	المجموع

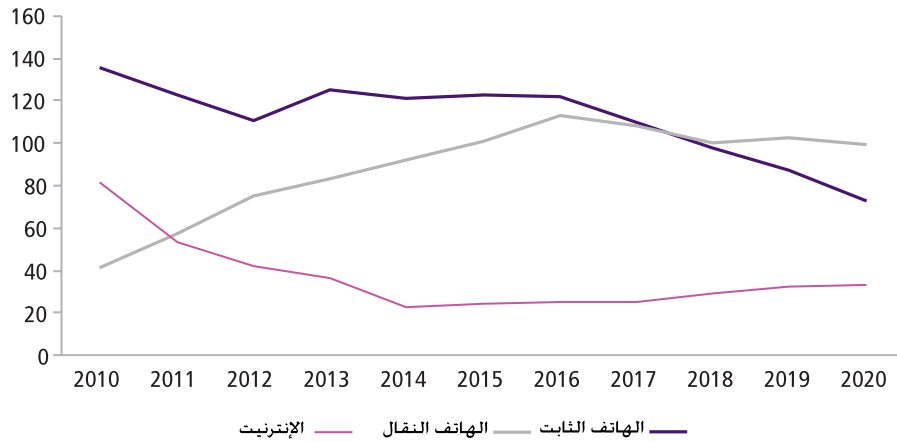
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي.

وفيما يتعلق بخدمات النقل، ونتيجة بالخصوص للقيود المفروضة على التنقلات الوطنية والدولية، انهارت قيمتها المضافة بنسبة 32% وذلك بعد نموها بنسبة 6,6% في 2019. فقد انخفضت حركة النقل البحري للمسافرين بنسبة 80,4% والجوي بنسبة 71,5% والسككي بنسبة 44,8%. وبالمقابل، عرف نقل السلع تطورا إيجابيا، خاصة مع تزايد حجم النقل البحري بنسبة 12,4% على العموم، وبنسبة 22,2% على مستوى ميناء طنجة المتوسط وبنسبة 5,1% على مستوى الموانئ التي تسيرها الوكالة الوطنية للموانئ. ومن جهته، استفاد النقل السككي من دينامية إنتاج الفوسفات وتراجعت حدة انخفاضه من 7,9% إلى 2,4%.

وتراجعت القيمة المضافة لقطاع البريد والاتصالات في 2020 بنسبة 1,9% مقابل نمو قدره 2,4% في 2019. وذلك على الرغم من ارتفاع عدد المشتركين في جميع فئات الخدمات، وانخفض متوسط الاستعمال الصادر¹ بمعدل 16,1% بالنسبة للهاتف الثابت وبواقع 3,9% بالنسبة للمحمول. في حين تحسن بالنسبة للإنترنت بنسبة 2,7% بفضل الارتفاع الاستثنائي للجوء إلى العمل عن بعد والتعليم عن بعد.

¹ يحدد على أساس نسبة الرواج الصادر للدقائق إلى متوسط مجموع المشتركين في الشهر.

رسم بياني 10.2.1: متوسط الاستعمال الصادر *

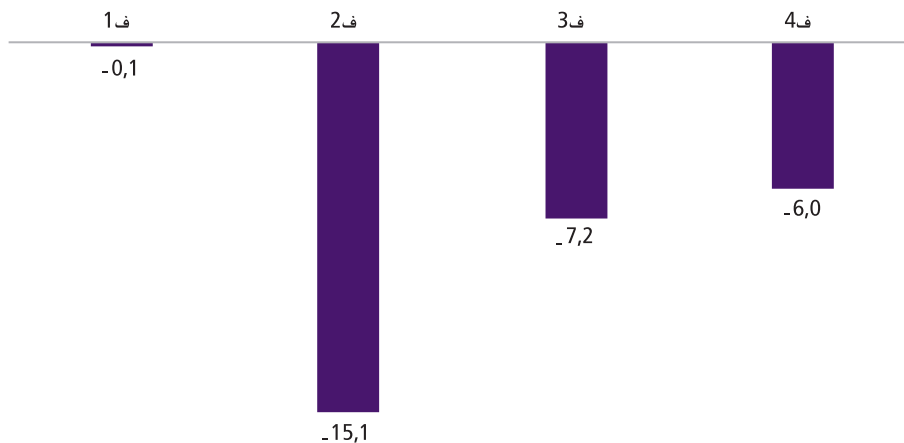


* متوسط الاستعمال الصادر بالدقائق للهاتف الثابت والجوّال. ومتوسط الفاتورة الشهرية لكل مشترك بخدمة الإنترنت بالدرهم. المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

تطور النشاط الاقتصادي خلال السنة¹

يشير تحليل تطور النشاط الاقتصادي خلال السنة إلى أنه بدأ يتضرر من التداعيات السلبية الجائحة منذ الفصل الأول رغم أن القيود لم تفرض أساسا إلا في شهر مارس وبالتحديد ابتداء من 20 في الشهر. تاريخ بداية الحجر الصحي.

رسم بياني 11.2.1: التطور الفصلي للنمو لسنة 2020 (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وتشير المعطيات الفصلية للحسابات الوطنية إلى أن انكماش النشاط بلغ أقصاه في الفصل الثاني. وهي الفترة التي تميزت بالحجر الصحي الصارم. مع انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 15,1%. وتبين معطيات الاستقصاء

¹ تعتمد الدراسات التي يتضمنها هذا الجزء على المعطيات الفصلية للحسابات الوطنية التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط في 31 مارس 2021.

المندوزية السامية للتخطيط¹. المنجز من فاتح إلى 3 أبريل حول تأثير كوفيد-19. أن أنشطة 57% من المقاولات توقفت نهائيا أو مؤقتا. إضافة إلى ذلك، يرجح أن نصف المقاولات التي واصلت نشاطها قلصت إنتاجها لتتلاءم مع الوضعية و81% منها خفضت إنتاجها بما يزيد عن 50%. وتؤكد نتائج استقصاء بنك المغرب حول الظرفية الصناعية هذه الخلاصات حيث أن نسبة استخدام الطاقات الإنتاجية في القطاع بلغت في الفصل الثاني أدنى مستواها منذ التعديل المنجز في 2006، أي 55,6% في المتوسط مع انخفاض شديد بنسبة 47% في أبريل².

وخلال النصف الثاني من السنة، وبفضل التخفيف التدريجي للقيود سواء على المستوى الوطني أو الدولي، تراجعت حدة انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي تدريجيا لتصل إلى 7,2% في الفصل الثالث ثم إلى 6% في الفصل الأخير.

وهم انكماش النشاط معظم الفروع الاقتصادية لكنه كان مختلفا سواء من حيث حدة التأثير أو وتيرة التعافي. وسجلت "الصناعة التحويلية" انتعاشا سريعا نسبيا مع تراجع حدة الانخفاض من 22% في الفصل الثاني إلى 2,6% ثم إلى 1,6% في الفصلين الأخيرين على التوالي. وبالمقابل، عرف قطاعا "الفنادق والمطاعم"، و"النقل" تدنيا قويا استمر طيلة السنة.

ومن جهة أخرى، تميزت بعض الفروع بصمود ملموس أمام الأزمة. ويتعلق الأمر على الخصوص "بالصناعة الاستخراجية"، التي تسارع نمو قيمتها المضافة إلى 7% في المتوسط خلال الفصول الثلاثة الأخيرة من السنة. وذلك بعد شبه استقرارها في الفصل الأول.

¹ تم إنجاز هذا البحث لتقييم التداعيات الفورية للأزمة الصحية والحجر الصحي على نشاط المقاولات. وقد همت عينة مكونة من 4000 مقاولات منظمة تعمل في قطاعات الصناعة التحويلية، والبناء، والطاقة، والمعادن، والصيد البحري، والتجارة والخدمات التجارية غير المالية.

² بلغ متوسط استخدام الطاقات الإنتاجية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2019 نسبة 71,5%.

إطار 1.2.1: تعميم التغطية الاجتماعية بالمغرب

سلطت الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 الضوء على ضرورة تعزيز وتوسيع أنظمة الحماية الاجتماعية. وحسب منظمة العمل الدولية، قد تحول الثغرات الحالية في هذا المجال في الدول النامية دون تحقيق أهداف مخططات الإقلاع ما بعد كوفيد وتعرض ملايين الأشخاص للفقر. فالانتعاش الاقتصادي لن يكون مستداما إلا إذا تمكنت هذه الدول من تسجيل وتعزيز التدابير الزرفية التي اتخذتها لمواجهة الأزمة في إطار سياسة تهدف إلى تطوير وتقوية نظام الحماية الاجتماعية.

في المغرب، تتميز السياسة الاجتماعية بتعدد الجهات المعنية، وتداخل البرامج المختلفة إلى جانب التغطية المحدودة. وحسب بيانات البحث الوطني حول التشغيل الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020، يستفيد أقل من ربع السكان النشيطين المشتغلين من تغطية طبية ترتبط بعملهم و24,1% منهم فقط منخرطون في أحد أنظمة التقاعد. من جانب آخر، لم تلق جهود الدولة لتعميم التغطية الطبية مع إرساء نظام المساعدة الطبية (راميد) النجاح المتوخى، حيث يواجه هذا الأخير إشكالية كبرى تتمثل في كون عدد المستفيدين يفوق بكثير ما كان متوقعا. إضافة إلى النقص الحاد في الموارد اللازمة للاستجابة للطلب.

وبالنظر إلى هذه الخلاصات، دعا جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2018 إلى إعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية. ومنذ ذلك الحين، تدهورت الوضعية مع ظهور جائحة كوفيد-19 التي كشفت بالخصوص عن هشاشة فئات واسعة من السكان والعجز الكبير في البنيات التحتية والموارد الصحية. وفي يوليوز 2020، أطلق جلالة الملك ورشا ضخما تمثل في التعميم التدريجي في أفق 5 سنوات للتغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة، وحدد الخطاب الذي ألقاه جلالاته بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في أكتوبر 2020 فيما بعد المحاور الكبرى لهذا الورش وكذا جدولته الزمني.

ومن أجل إنجاز هذا المشروع، قامت الحكومة بإعداد إطار مرجعي كان موضوع القانون رقم 09-21 الذي صادق عليه البرلمان في فبراير 2021. ويحدد هذا القانون المبادئ والأهداف الرئيسية للإصلاح، وآليات تمويله وحكامته وكذا الجدول الزمني لتنفيذه والذي يأتي على النحو التالي:

- 2021-2022: توسيع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل مجموع الساكنة، ويغطي بالتالي 22 مليون مستفيدا إضافيا، موزعا بالأساس بين العاملين من غير الأجراء والمستفيدين من راميد.
- 2023-2024: تعميم التعويضات العائلية لتشمل الأسر التي لا تستفيد منها حسب النصوص المعمول بها.
- 2025: (i) توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل 5 ملايين شخص مشغول وغير مستفيد من أي تقاعد؛ و(ii) تعميم التعويض عن فقدان الشغل لكل شخص يتوفر على عمل قار.

إصلاح التغطية الطبية

في المغرب، تخضع التغطية الطبية الأساسية إلى مقتضيات القانون رقم 00-65 الذي يميز بين:

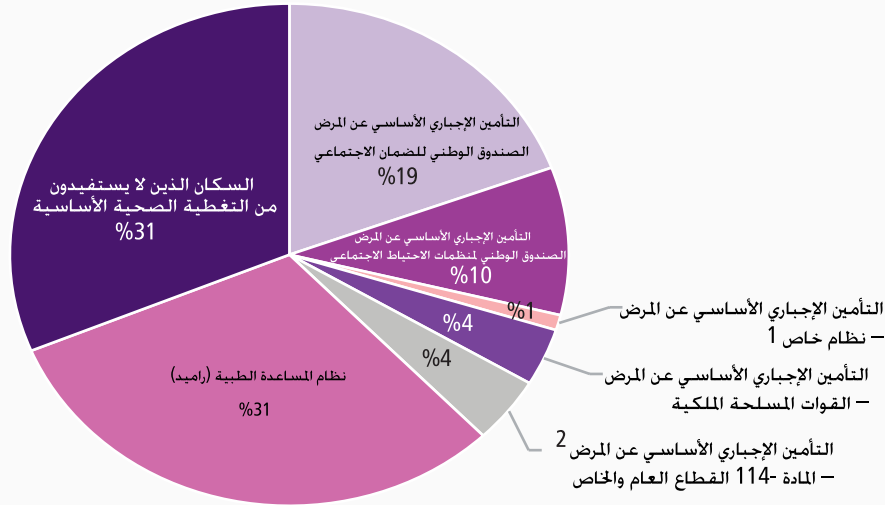
- التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الذي يقوم على مبدأ المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر، ويخول للمؤمنين الحق في إرجاع مصاريف العلاجات الطبية أو تحمل تكاليفها مباشرة، ويستفيد منه المأجورون بالقطاعات العام والخاص والطلبة. وفي 2017، صادقت الحكومة على القانون التنظيمي رقم 15-98 لتوسيع هذا التأمين ليشمل العمال المستقلين والأشخاص من غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا¹.

¹ تم نشر المراسيم الخاصة بالفئات الخمس من العمال غير الأجراء في الجريدة الرسمية في 2019 و2020: العدول، والمروضون الطبيون، والولادات، والمرشدون السياحيون والمفوضون القضائيون.

- نظام المساعدة الطبية (RAMED) الذي يقوم على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة السكان المعوزين غير الخاضعين لأي نظام أساسي للتأمين الإجباري عن المرض لتحمل تكاليف العلاجات الطبية.

وفي سنة 2019، بلغ عدد الأشخاص المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض 13,3 مليون شخصا، 51% منهم منخرطون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و25% في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والباقي في أنظمة أخرى. ومن جهته، كان نظام راميد يغطي 10,9 مليون شخصا، أما 11 مليون المتبقية، فلا تستفيد من أية تغطية.

رسم بياني 1.1.2.1: توزيع سكان المغرب حسب نوع التغطية الصحية الأساسية في نهاية سنة 2019



¹ خاصة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفئة "الشييوخ" و"المقدمين" والقيمون الدينيون وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
² المؤسسات العامة أو الخاصة التي تقدم تغطية طبية اختيارية لمستخدميها، إما من خلال عقود جماعية مع شركات التأمين أو الصناديق المشتركة أو من خلال الصناديق الداخلية.

المصدر: تمت الصياغة على أساس بيانات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والمندوبية السامية للتخطيط.

وحسب القانون الإطار 09-21، سيقدم إصلاح منظومة التغطية الصحية الأساسية إدماج المستفيدين من راميد في التأمين الإجباري عن المرض. والتفعيل التام للتأمين الإجباري عن المرض الخاص بالعمال المستقلين والأشخاص من غير الأجراء وتأهيل نظام الصحة الوطني.

تعميم التعويضات العائلية

يهدف تعميم التعويضات العائلية إلى إدراج المساعدة المباشرة للأسر الهشة، وذلك من خلال التعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، لاسيما الهدر المدرسي، ودعم القدرة الشرائية ومحاربة الهشاشة. وفي هذا الإطار سيتم إنجاز:

- إصلاح برامج المساعدات المتعلقة بحماية الطفولة المعمول بها (تيسير، مليون محفظة...)، لاسيما من خلال تجميعها وتعميمها حسب معايير محددة تتعلق بالأهلية؛

- إصلاح تدريجي لصندوق المقاصة لإفراز هوامش مالية من أجل تمويل التعويضات العائلية؛

- اعتماد سجل اجتماعي موحد كآلية لاستهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

تمويل توسيع نطاق التغطية الاجتماعية

سيتم تمويل مشروع تعميم التغطية الاجتماعية من خلال آليتين رئيسيتين:

- تقوم الأولى على المساهمة من خلال اشتراكات المؤمنين، حسب القوانين المعمول بها. وواجبات تكميلية للحقوق بالنسبة للمهنيين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة²؛
- تقوم الآلية الثانية على التضامن من خلال مساهمة الدولة لفائدة الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الانخراط. وسيتم تمويل هذه الأخيرة من خلال إعانات الدولة، والمداخيل الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية مثل ضريبة التضامن، والوسائل المالية المتأتية من التسيير الأمثل لبرامج دعم وإصلاح نظام المقاصة، إلى جانب جميع الموارد التي يمكن تعبئتها بموجب النصوص التشريعية أو التنظيمية.

² أدرج قانون المالية لسنة 2021 مساهمة مهنية بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يحدد دخلهم وفق نظام الربح الجزافي. بالنسبة للمساهمين الجدد وبالنسبة للذين يتوفرون على رقم معاملات يقل عن 2 مليون درهم لسنتين متتاليتين. والهدف من ذلك هو أداء ضريبة واحدة تشمل من جهة الضرائب والرسوم ذات الطابع المهني ومن جهة أخرى الواجبات التكميلية للحقوق المخصصة للتغطية الطبية الإجبارية الأساسية المحددة حسب مستوى الضريبة السنوية المؤداة.

3.2.1 الطلب

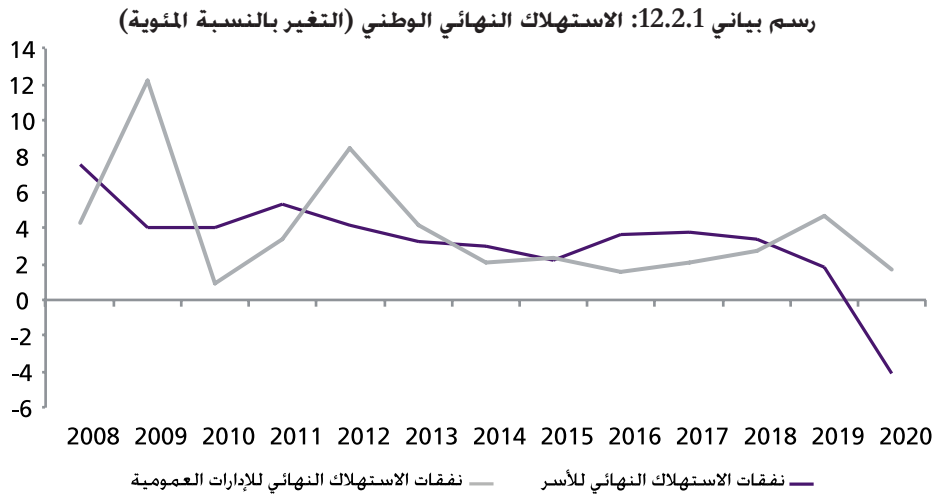
في سنة 2020، وبفعل القيود الصحية والظروف المناخية غير الملائمة التي قلصت على الخصوص من مداخيل الأسر، سجل الطلب الداخلي تراجعاً بنسبة 6%. وجاءت مساهمته بذلك في النمو سلبية بواقع 6,5 نقطة مئوية بدلا من مساهمة إيجابية بواقع 1,8 نقطة سنة من قبل.

جدول 4.2.1: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية (التغير بالنسبة المئوية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

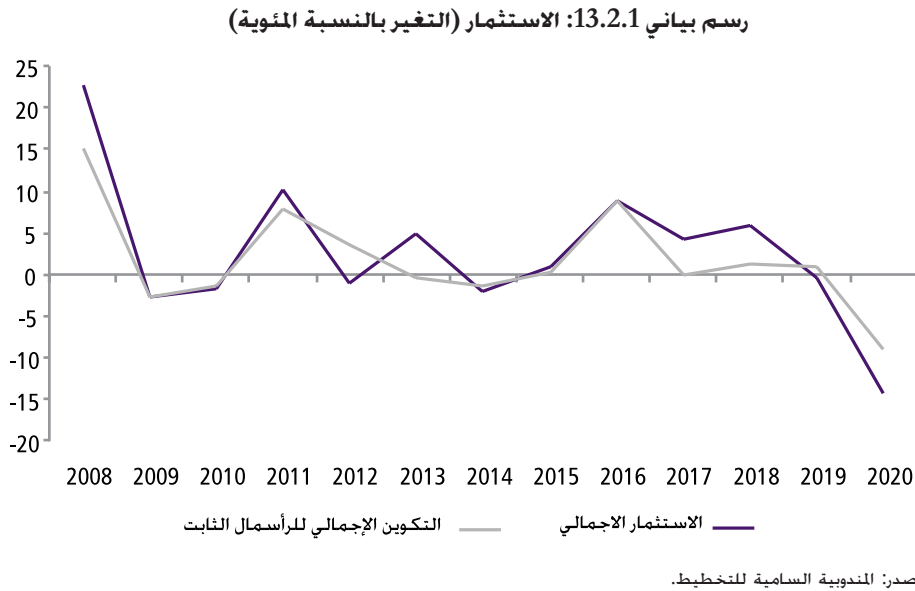
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-6,5	1,8	4,4	3,9	5,1	2,1	1,5	الطلب الداخلي (المساهمة بالنقط المئوية)
-4,1	1,9	3,4	3,8	3,7	2,2	3,1	الاستهلاك النهائي للأسر
1,7	4,7	2,7	2,1	1,5	2,4	2,0	استهلاك الإدارات العمومية
-14,2	-0,4	5,8	4,1	8,7	0,9	-2,2	الاستثمار
0,2	0,8	-1,2	0,3	-4,1	2,4	1,1	صافي الصادرات (المساهمة بالنقط المئوية)
-14,3	6,2	6,0	11,1	6,0	5,5	9,0	صادرات السلع والخدمات
-12,2	3,4	7,4	7,9	14,5	-1,1	3,8	واردات السلع والخدمات

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

بالرغم من المساعدات المالية الممنوحة للأسر من أجل التخفيف من تداعيات الأزمة (الإطار 1.2.2) وتفعيل الدفعة الثانية من الزيادة في الأجور الناجمة عن الاتفاق المبرم في إطار الحوار الاجتماعي لسنة 2019، فإن استهلاك الأسر سجل انخفاضا غير مسبوق بنسبة 4,1%. هكذا، بلغت مساهمته في النمو -2,3 نقطة. وفيما يتعلق باستهلاك الإدارات العمومية، فقد تزايد بنسبة 1,7% مقابل 4,7% في 2019. وانتقلت مساهمته من 0,9 نقطة إلى 0,3 نقطة.



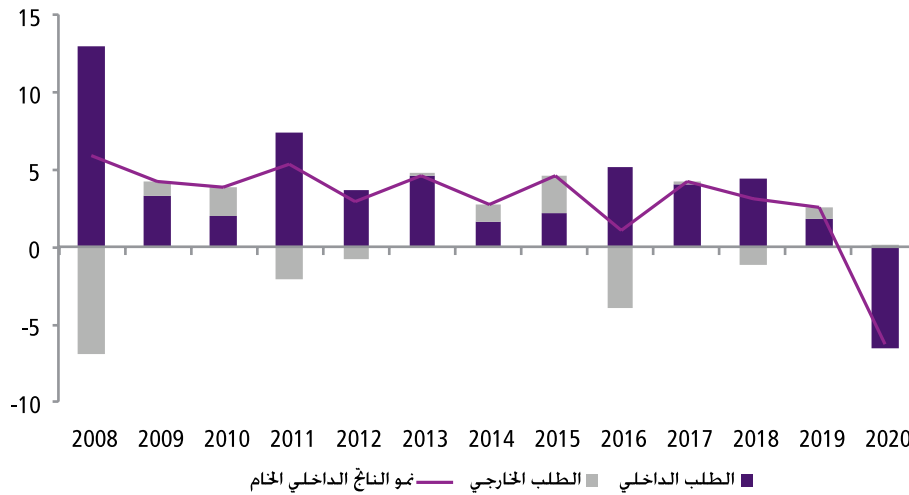
وعلى نفس المنوال، سجل الاستثمار تراجعاً بنسبة 14,2% وهو الأكبر من نوعه منذ عام 1984¹، وجاءت مساهمته في النمو سلبية بواقع 4,6 نقطة مئوية. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض بنسبة 48,1% في تغير المخزون وبنسبة 9% في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.



فيما يتعلق بالصادرات الصافية من حيث الحجم، فقد سجلت مساهمة إيجابية بواقع 0,2 نقطة بعد 0,8 نقطة مئوية سنة من قبل. وتعكس انخفاضاً بنسبة 14,3% في الصادرات وبنسبة 12,2% في الواردات بعد ارتفاع بنسب بلغت على التوالي 6,2% و 3,4%.

¹ بلغت نسبة انخفاض الاستثمار 16% في سنة 1983. وهي السنة التي اتسمت بجفاف حاد وبتطبيق برنامج التقويم الهيكلي.

رسم بياني 14.2.1: مساهمة مكونات الطلب في النمو (بالنقاط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 2.2.1: التدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية للتخفيف من تداعيات أزمة كوفيد-19

غداة اندلاع أزمة كوفيد-19، اتخذت السلطات المغربية العديد من الإجراءات بغية الحيلولة دون تفشي الفيروس عبر التراب الوطني. لذا، قررت اعتباراً من أواخر شهر يناير 2020 تعليق عدد من الرحلات الجوية، قبل تعميم هذا القرار في 15 مارس على كافة الرحلات الجوية للركاب. بموازاة ذلك، فرضت العديد من القيود حيث تم على الخصوص ابتداء من 16 مارس إغلاق المؤسسات التعليمية والجامعية والمقاهي والمطاعم وقاعات السينما والمسارح وكذا المساجد، ثم وقف التنقلات بين المدن. وفي 20 مارس، صدر مرسوم بإعلان حالة الطوارئ الصحية وبالحجر الصحي للسكان عبر مجموع التراب الوطني.

ولم تشرع السلطات في التخفيف التدريجي من هذه القيود إلا في الحادي عشر من يونيو. وذلك مع الأخذ بالاعتبار تطور الوضعية الوبائية في كل منطقة على حدة. إلا أنه وبالنظر إلى توجه منحى الإصابات بالعدوى نحو الارتفاع ابتداء من شهر يوليوز، اضطرت السلطات إلى إعادة تطبيق أو فرض قيود جديدة ولكن في إطار مقارنة محلية وقطاعية.

على الصعيد الاقتصادي، وبناء على توجيهات ملكية سامية، تم إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا بتاريخ 19 مارس 2020. وكان الغرض منه تحمل نفقات تأهيل المنظومة الصحية ودعم الاقتصاد الوطني والسكان. وعلاوة على الغلاف المالي المخصص من ميزانية الدولة والبالغ 10 مليار درهم، استطاع هذا الصندوق أن يعبأ بفضل موجة التضامن التي أظهرتها المقاولات والأسر مبلغاً وصل مع نهاية السنة إلى 34,6 مليار درهم.

بموازاة ذلك، تم إحداث لجنة لليقظة الاقتصادية في 11 مارس من أجل تتبع تطور الوضعية واتخاذ القرارات الملائمة. وتتكون، علاوة على وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الذي يتولى تنسيق أشغالها، من عدة أقسام وزارية وبنك المغرب ومثلي المقاولات والنظام البنكي.

وعقدت هذه اللجنة العشرات من الاجتماعات التي تم خلالها اتخاذ عدة قرارات لفائدة الأسر والمقاولات، من بين أهمها:

- إرجاء، عند الاقتضاء، آجال استحقاق الالتزامات الضريبية من 31 مارس إلى 30 يونيو 2020 بالنسبة للمقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 20 مليون درهم؛

- تعليق أداء التحملات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2020؛
- إرجاء آجال استحقاق القروض البنكية والقروض الإيجارية لفائدة المقاولات المتأثرة بالأزمة وكذا الأشخاص الذين يزاولون إحدى المهن الحرة التي توجد في وضعية صعبة، دون أداء رسوم أو غرامات تأخير؛
- إعطاء الانطلاقة لمنتج ضمان جديد "ضمان أكسجين" لفائدة على الخصوص المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات ذات الحجم المتوسط المتأثرة بالأزمة؛
- توفير قروض بدون فائدة مخصصة للمقاولين الذاتيين الذين تأثروا بأزمة كوفيد-19 بمبلغ يصل إلى 15 ألف درهم؛
- إحداث آلية ضمان من طرف الدولة لتمويل مرحلة التعافي ما بعد الأزمة. هكذا تم إطلاق منتجي ضمان جديدين: "إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" لفائدة المقاولات التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 مليون درهم و"ضمان إقلاع" لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبيرة؛
- إبرام "ميثاق للإقلاع الاقتصادي والتشغيل" بين الدولة والقطاع الخاص. مثلاً بالاتخاذ العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لبنوك المغرب، وطبقاً للتوجيهات الملكية السامية، تلتزم الدولة بتعبئة 120 مليار درهم من أجل الإقلاع الاقتصادي. تتضمن 75 مليار درهم من القروض المضمونة و45 مليار درهم من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار المنشأ حديثاً. وتتمثل مهمة هذا الأخير في تشجيع المشاريع الاستثمارية المهيكلية وتعزيز رؤوس أموال المقاولات ودعم الأنشطة المنتجة، وذلك انسجاماً مع الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية؛
- على المستوى القطاعي، تم إبرام ثمانية عقود برامج لفائدة بعض الأنشطة التي تأثرت بشكل خاص بالأزمة الصحية. ويتعلق الأمر بالسياحة والمطاعم وتموين الحفلات وتعهد المناسبات وفضاءات الترفيه والألعاب ورياض الأطفال والقاعات الرياضية الخاصة والصحافة والصناعات الثقافية والإبداعية.
- وعلى الصعيد الاجتماعي، تم اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى دعم العاملين والأسر التي تأثرت بالأزمة. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:
- تعليق أداء المساهمات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للمنخرطين والإعفاء من زيادات التأخير؛
- منح تعويض جزافي شهري صافي يصل إلى 2000 درهم والحفاظ على الخدمات الخاصة بالتأمين الإجباري على المرض والتعويضات العائلية لفائدة المأجورين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المصرح بتوقفهم الجزئي أو الكلي عن العمل؛
- دفع تعويضات في إطار عملية "تضامن" لفائدة العاملين في القطاع غير المهيكل تتراوح، حسب حجم الأسرة، بين 800 درهم و1200 درهم شهرياً؛
- الإعفاء، بناء على تعليمات ملكية سامية، من واجبات الكراء بالنسبة للمحلات الحسبية المخصصة للتجارة والحرف والمهن والخدمات والسكن؛
- إرجاء آجال التصريح الضريبي بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الراغبين في ذلك، من نهاية أبريل إلى 30 يونيو 2020؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل لكافة التعويضات التكميلية المودعة لفائدة المأجورين من لدن المشغلين في حدود 50% من متوسط الأجر الشهري الصافي؛
- وإرجاء آجال استحقاق القروض المخصصة للاستهلاك، للسيارات أو للعقار بالنسبة للأفراد الذين تأثر دخلهم بالأزمة.

من حيث النتائج. تم إنجاز 49,489 عملية ائتمانية مع نهاية 2020 في إطار "ضمان أوكسجين" بمبلغ إجمالي مدفوع يصل إلى 17,7 مليار درهم. بدورها، بلغت القروض التي صرفت على ضمانات "إقلاع" ما مجموعه 35,3 مليار درهم. واستفاد من هذين الخطين التمويليين كل من المقاولات الصغرى والمتوسطة بنسبة 54%. والمقاولات الصغيرة جدا بنسبة 18% والمقاولات المتوسطة الحجم والمقاولات الكبرى بنسبة 28%. وحسب قطاعات النشاط، تم توجيه 29% من حجم القروض إلى التجارة والتوزيع. و28,5% إلى الصناعة و15% إلى البناء والأشغال العمومية و5% إلى الخدمات.

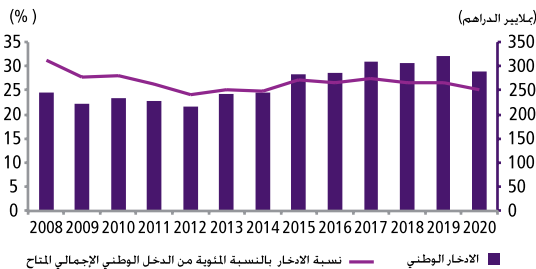
فيما يتعلق بإرجاء آجال استحقاق القروض، فقد شملت أكثر من 500 ألف ملف. 93,5% منها لفائدة الأفراد و6,5% لفائدة المقاولات. مع مبلغ جاري للقروض يصل إلى 116,6 مليار درهم في متم دجنبر 2020. ومن حيث العدد، استفادت من تأجيل آجال الاستحقاق فيما يخص المقاولات كل من المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة بنسبة 84,8%. ثم المقاولات الكبرى (15,2%). وحسب قطاعات الأنشطة، شملت هذه التأجيلات حسب المبالغ قطاعات الصناعة والفندقة والمطاعم بواقع 13% لكل قطاع منها. يليها قطاع النقل والاتصالات (11%). ثم التجارة (10%) والبناء والأشغال العمومية (9%).

وبالنسبة للتحويلات المالية المنجزة في إطار عملية "تضامن"، فقد استفادت منها 5,5 مليون أسرة بمبلغ يناهز 11 مليار درهم. بدوره، بلغ الغلاف الإجمالي المخصص للمساعدات الممنوحة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى مأجوري القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة الصحية 5,9 مليار درهم مع نهاية 2020.

3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية

بالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1089,5 مليار درهم، متراجعا بنسبة 5,5% مقابل نمو بنسبة 4% في 2019. وأخذ في الاعتبار انخفاض بنسبة 28,4% إلى 16,1 مليار في صافي التدفقات نحو الخارج لعوائد الملكية وارتفاعا بنسبة 8,1% إلى 79,9 مليار في صافي التحويلات الجارية من الخارج. بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1153,3 مليار، متراجعا بنسبة 4,2% بدلا من ارتفاع بنسبة 3,7% في 2019.

رسم بياني 16.2.1: الإذخار الوطني



رسم بياني 15.2.1: الدخل الوطني الإجمالي المتاح

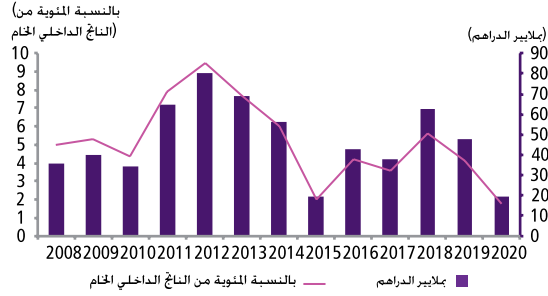


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

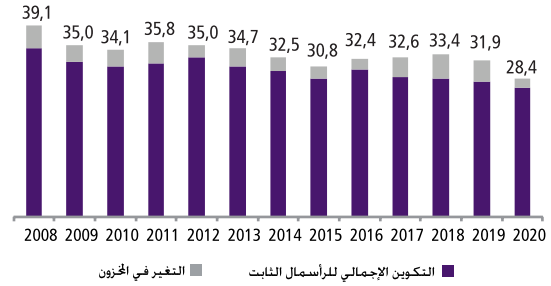
تراجع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 2,4% إلى 862,7 مليار درهم وانخفض الإذخار الوطني بنسبة 9,3% إلى 290,6 مليار، أي ما يعادل 25,2% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وفيما يتعلق بالاستثمار، فقد بلغ 310 مليار درهم أو 28,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 31,9% في 2019. في ظل هذه الظروف، تقلصت الحاجة إلى

التمويل من سنة لأخرى. لتبلغ 19,3 مليار درهم أو 1,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 47,7 مليار أو 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة من قبل.

رسم بياني 18.2.1: الحاجة للتمويل



رسم بياني 17.2.1: معدل الاستثمار
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.1 سوق الشغل¹

في سياق اتسم بفرض مجموعة من القيود على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحد من انتشار وباء كوفيد-19، بالإضافة لموسم فلاحي غير جيد، عرف سوق الشغل تدهورا كبيرا في سنة 2020. وهكذا، فقد الاقتصاد الوطني عددا كبيرا من مناصب الشغل بلغ 432 ألف منصب²، يتركز بالأساس في قطاعات الفلاحة والخدمات. كما، تراجع عدد ساعات العمل بنسبة 20%.

وموازات مع ذلك، غادر 111 ألف مشغول نشيط سوق الشغل، مما أدى إلى انخفاض ملموس في معدل النشاط إلى 44,8% إجمالا وإلى 19,9% بين النساء. نتيجة لذلك، تفاقم معدل البطالة بشكل ملحوظ ليصل إلى 11,9% على المستوى الوطني و15,8% في الوسط الحضري. وبلغ 45,3% بين شباب المدن المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة.

وأدت هذه التطورات، إلى جانب انكماش الناتج الداخلي الإجمالي، إلى تراجع الإنتاجية الظاهرة للعمل في القطاعات غير الفلاحية³ بنسبة 4,7%. في المقابل، ارتفعت تكاليف الأجور⁴ بالقيمة الحقيقية بنسبة 2,4% في القطاع الخاص وبنسبة 1,1% في القطاع العمومي.

1.3.1 الساكنة النشيطة

في سنة 2020، تراجع عدد الساكنة النشيطة⁵ بواقع 0,9% لما يقارب 12 مليون نسمة. وهم هذا التراجع النساء فقط بمعدل 5,9% على المستوى الوطني و12,3% في الوسط القروي. أما لدى الرجال، فقد ارتفع هذا العدد بنسبة 0,6%. وقد أدى هذا التطور إلى انخفاض ملموس في نسبة النساء النشيطات من 23,8% إلى 22,6%. ويظل مستوى تعليمهن ضعيف، حيث أن 50,6% منهن لا يتوفرن على أي شهادة تعليمية.

¹ على إثر التعديلات التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على الاستقصاء حول التشغيل، قامت هذه الأخيرة بنشر نتائجه للسنوات الممتدة من 2016 إلى 2020. ولأهداف خيلية، قام بنك المغرب بربط السلاسل البيانية منذ سنة 1999 كلما كان ذلك متاحا.

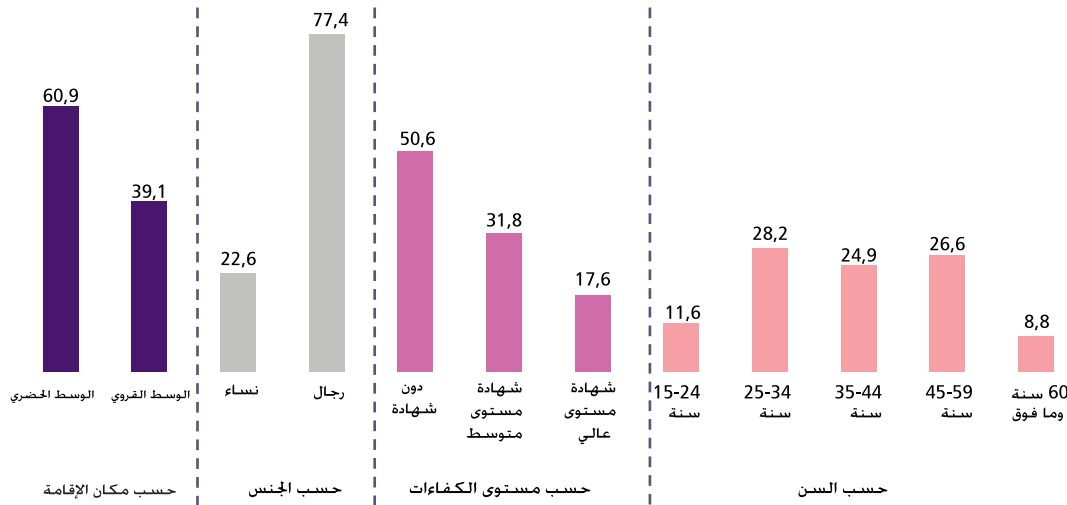
² هذا الرقم هو الأعلى. لم يسبق تسجيله من قبل منذ توسيع تغطية الاستقصاء الوطني حول التشغيل في سنة 1999.

³ يتم حسابها من خلال نسبة القيمة المضافة إلى عدد العاملين.

⁴ يقابل هذا المؤشر في القطاع الخاص الأجر المتوسط الذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويعادل في الوظيفة العمومية متوسط الأجر الشهري الصافي الذي تنشره وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في التقرير حول الموارد البشرية الذي يرافق مشروع قانون المالية لسنة 2021. يتم إزالة تأثير التضخم على مستوى هذه الأرقام بواسطة استعمال مؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

⁵ يتعلق الأمر باليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، والتي تمارس عملا منتجا في أحد فروع النشاط الاقتصادي أو التي تبحث عن عمل.

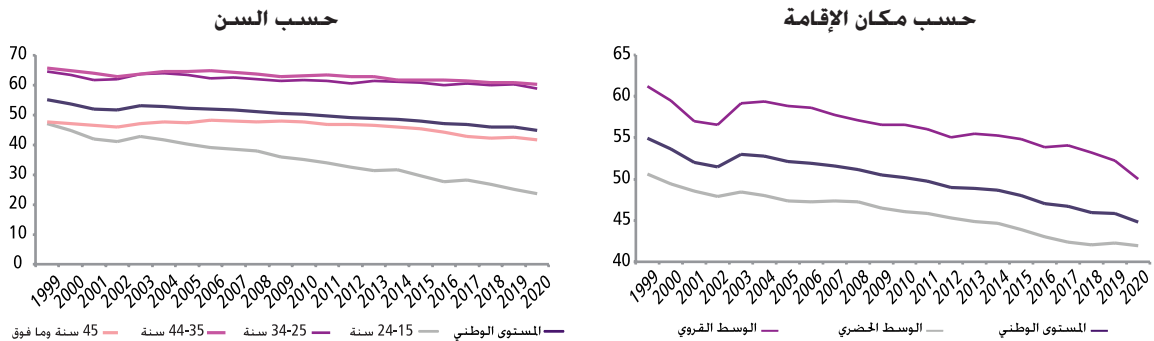
رسم بياني 1.3.1: بنية الساكنة النشيطة في 2020 (%)



المصدر: التندوبية السامية للتخطيط.

وعليه، تابع معدل النشاط¹ توجهه نحو الانخفاض بوتيرة أكبر ليتراجع من 45,8% إلى 44,8%. وفي المناطق القروية، انخفض بواقع 2,2 نقطة إلى 50%. مع تراجع ملموس بواقع 3,4 نقطة إلى 23,7% لدى النساء، بينما تدنى في المدن بواقع 0,4 نقطة إلى 41,9% و0,2 نقطة إلى 67,4% بالنسبة للرجال وبواقع 0,6 نقطة إلى 17,9% لدى النساء. وبالتالي، يتواصل تراجع مشاركة النساء في سوق الشغل المسجل منذ سنة 2000.

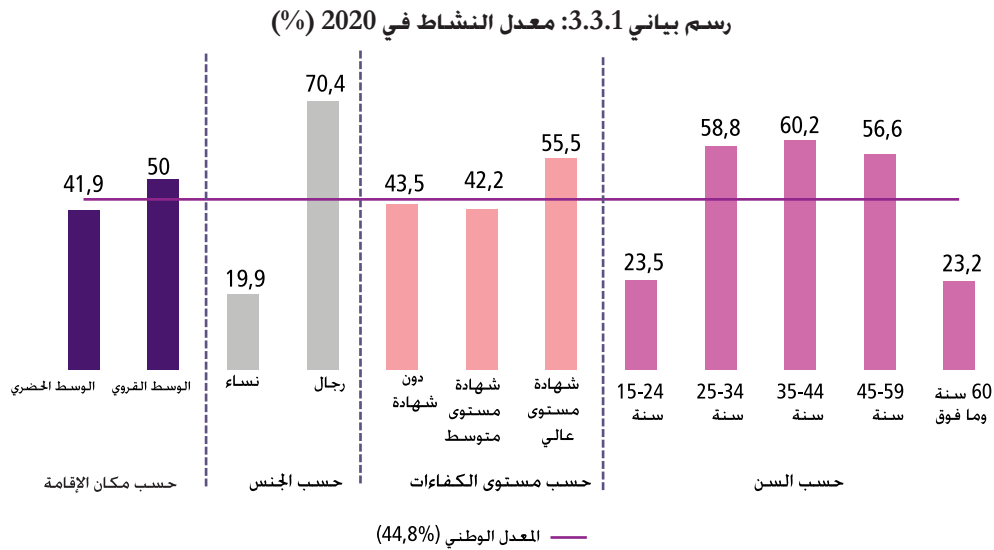
رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط (%)



المصدر: التندوبية السامية للتخطيط.

وحسب السن، شمل تراجع معدل النشاط جميع الفئات العمرية لكنه كان أكثر حدة بالنسبة للشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة، حيث انخفض من 25,1% إلى 23,5%. وضمن هذه الفئة الأخيرة، 28,5% ليسوا في وضعية تشغيل ولا تدرس ولا تكوين².

¹ معدل النشاط أو المشاركة هو نسبة عدد النشيطين (مشتغلين أو عاطلين عن العمل) إلى السكان في سن العمل
² وضعية الشباب الذين لا يعملون وليسوا بالدراسة ولا يتابعون أي تكوين في المغرب المرصد الوطني للتنمية البشرية و منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يناير 2021.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

على المستوى الجهوي. باستثناء طنجة-تطوان-الحسيمة التي سجلت ارتفاع معدل المشاركة، انخفض هذا المعدل في الجهات الأخرى بواقع 2,2 نقطة في الدار البيضاء-سطات و 1,6 نقطة في بني ملال-الخنيفرة و 1,4 نقطة في سوس-ماسة.

جدول 1.3.1 : معدل النشاط حسب الجهة (%)

التغير (بالنقطة المئوية)	2020	2019	
0,8	46,6	45,8	طنجة - تطوان - الحسيمة
-0,6	42,4	43,0	المنطقة الشرقية
-0,6	42,4	43,0	فاس-مكناس
-1,3	44,2	45,5	الرباط - سلا- القنيطرة
-1,6	43,5	45,1	بني ملال -الخنيفرة
-2,2	47,8	50,0	الدار البيضاء-سطات
-0,8	46,6	47,4	مراكش -آسفي
-0,7	40,9	41,6	درعة- تافيلالت
-1,4	41,5	42,9	سوس-ماسة
-1,9	44,1	46,0	المناطق الجنوبية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

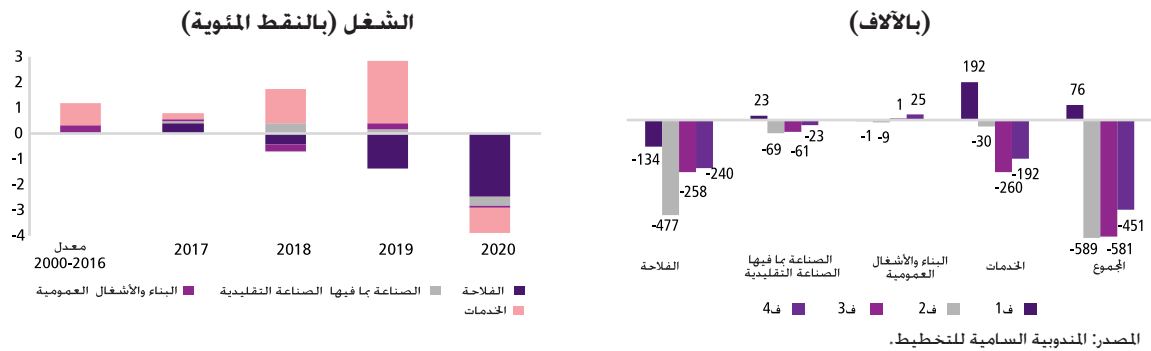
2.3.1 تطور التشغيل

بعد إحداث 76 ألف منصب شغل في الفصل الأول من سنة 2020، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، عرف سوق الشغل ابتداء من الفصل الثاني تدهورا غير مسبوق ارتباطا بالقيود التي فرضت لاحتواء من انتشار فيروس

كوفيد-19. وبالتالي. أدى فرض الحجر الصحي وتوقف مجموعة من الأنشطة إلى فقدان 589 ألف منصب على أساس سنوي وتراجع عدد ساعات العمل الأسبوعية بنسبة 53%. واستمر هذا التدهور طيلة السنة مع تسجيل انخفاضات بلغت 581 ألف ثم 451 ألف على التوالي خلال الفصلين الأخيرين من 2020. وفي نهاية السنة. تدنت مناصب الشغل بواقع 432 ألف منصب إلى 10,5 مليون. مقسمة إلى 295 ألف منصب في المناطق القروية و 137 ألف منصب في المدن.

وحسب قطاع النشاط. وبسبب الأوضاع المناخية غير الملائمة للسنة الثانية على التوالي. فقد القطاع الفلاحي 273 ألف منصب مقابل 146 ألف في سنة 2019. وبعد إحداث 267 ألف منصب. انخفضت مناصب الشغل بقطاع الخدمات. لأول مرة منذ سنة 2000. بواقع 107 ألف منصب. وفي قطاعي "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" و"البناء والأشغال العمومية". كان التراجع محدوداً نسبياً مع خسائر بلغت 37 ألف و 9 آلاف منصب بدل الارتفاعات بواقع 17 ألف و 24 ألف على التوالي.

رسم بياني 4.3.1: عدد المناصب الصافية المحدثة في 2020 رسم بياني 5.3.1: مساهمة القطاعات في إحداث مناصب الشغل (بالنقط المئوية)



وبالإضافة لفقدان مناصب الشغل. تراجع عدد ساعات العمل الأسبوعي بمعدل 20% في المتوسط في مجموع السنة. وشمل هذا الانخفاض النساء بشكل أكبر من الرجال بنسب بلغت 24,4% و 19,4% على التوالي. ووصلت هذه النسبة إلى 25,4% في قطاع البناء والأشغال العمومية و 22,3% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و 20,4% في الخدمات و 17% في الفلاحة.

وأدت هذه التطورات إلى تسريع التوجهات البنيوية المسجلة في السنوات الأخيرة. حيث أن حصة الفلاحة تراجعت بواقع 1,2 نقطة مئوية إلى 31,3% بينما تعززت حصة قطاع الخدمات بواقع 0,8 نقطة إلى 45,7%. وعرفت هذه الحصة شبه استقرار في 12,1% بالنسبة للصناعة بما فيها الصناعة التقليدية وارتفعت بشكل طفيف في قطاع البناء والأشغال العمومية من 10,5% إلى 10,8%.

وننتج عن فقدان مناصب الشغل تزايد حدة تراجع نسبة التشغيل¹ إلى 39,4% مقابل 41,6% في سنة 2019 و 47,1% في سنة 1999. وبلغ الانخفاض 3,3 نقطة إلى 47% في المناطق القروية و 1,6 نقطة إلى 35,3% في الوسط الحضري. وحسب الجنس، تدنت نسبة التشغيل بواقع 1,9 نقطة إلى 16,7% بالنسبة للنساء وبنسبة 2,6 نقطة إلى 62,9% لدى الرجال.

ويظهر تحليل خصائص السكان النشيطين المشتغلين أن مستوى تأهيلهم ضعيف، حيث أن أكثر من النصف (54,3%) لم يحصلوا على أية شهادة تعليمية. وتتراوح هذه الحصة بين 39,1% لدى سكان المدن و 75,4% لدى سكان البوادي وبلغت حسب قطاع النشاط، 37,4% في الخدمات و 45,2% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية و 59,2% في البناء والأشغال العمومية و 80,8% في الفلاحة.

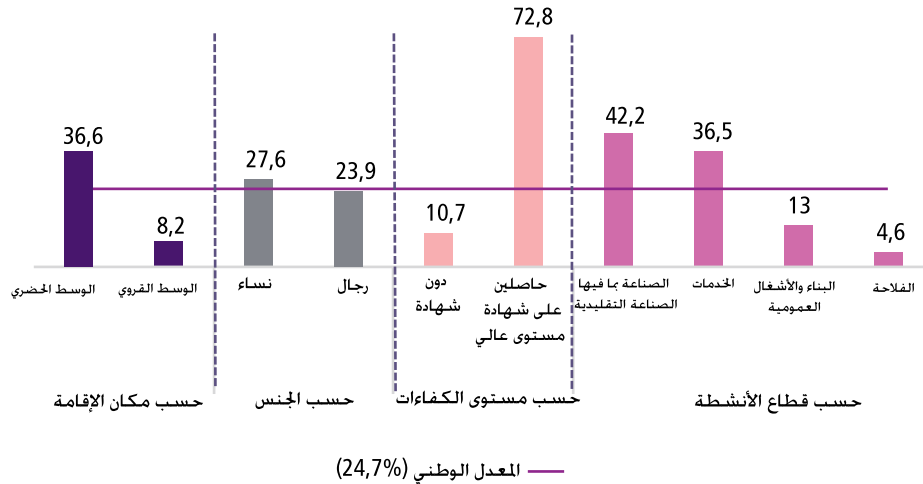
حسب الوضعية المهنية، يمثل الأجراء أكثر من نصف الساكنة النشيطة المشتغلة، حيث يشتغل 55,2% منها بدون عقود و 12,2% فقط بعقود محدودة الأجل. وبلغت حصة التشغيل الذاتي 35,1%. وحصة العمل غير المؤدى عنه، المكون أساسا من المساعدات العائلية في الوسط القروي 14,2%.

ما زالت الساكنة النشيطة المشتغلة تمارس عملها في أوضاع هشّة على العموم، حيث أن أقل من ربع المستخدمين في المجموع و 46,1% من الأجراء بشكل خاص يستفيدون من تغطية صحية مرتبطة بعملهم. وبلغت هذه النسبة 27,6% لدى النساء مقابل 23,9% لدى الرجال وترتفع حسب مستوى التعليم، حيث أنها تراوحت ما بين 10,7% بالنسبة لغير الحاصلين على شهادات و 72,8% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا. وتتنوع على مستوى القطاعات بين 4,6% في الفلاحة و 13% في البناء والأشغال العمومية و 36,5% في الخدمات و 42,2% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية.

علاوة على ذلك، 24,1% من الساكنة النشيطة فقط منخرطون في نظام للتقاعد، 36,3% منهم في الوسط الحضري و 7,1% في الوسط القروي. وتصل هذه النسبة إلى 27,5% لدى النساء مقابل 23,1% بالنسبة للرجال. وتحسن حسب مستوى التعليم، حيث تتراوح بين 9,9% بالنسبة لغير الحاصلين على الشهادات و 72,4% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا.

¹ نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة 15 سنة فما فوق إلى إجمالي الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق. تقيس قدرة الاقتصاد على استخدام موارده من اليد العاملة.

رسم بياني 6.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم (%)

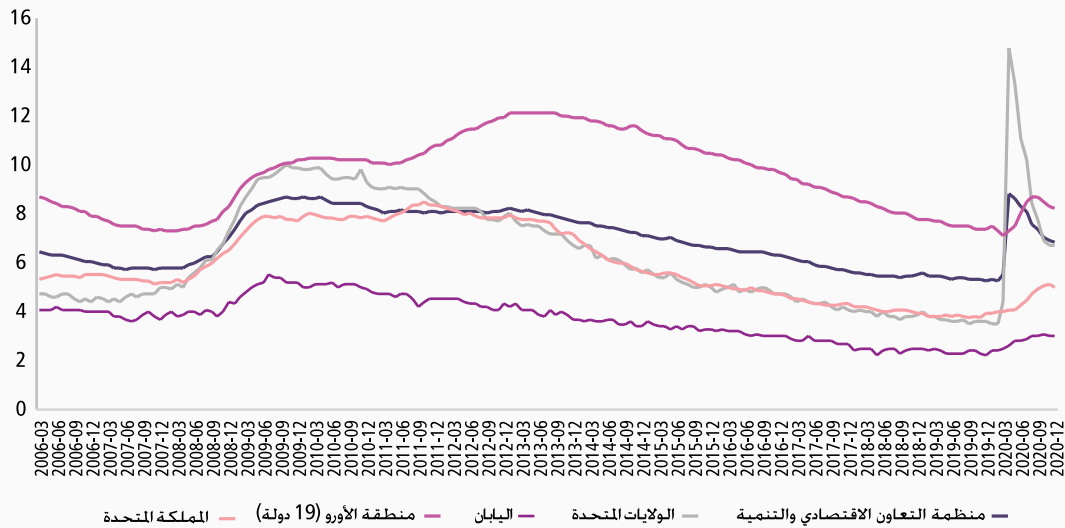


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 1.3.1: تأثير جائحة كوفيد-19 على الشغل

أدت القيود التي فرضتها الدول للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 والتوقف الكامل أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية إلى تراجع حاد للشغل وتفاقم البطالة. في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن سجلت نسبة البطالة، في سنة 2019، أدنى مستوى لها منذ 50 سنة، وذلك بنسبة 3,7%، عرفت ارتفاعا استثنائيا حيث بلغت 14,8% في أبريل 2020، وفي منطقة الأورو، تم احتواء ارتفاع هذا المعدل نسبيا بفضل اعتماد مجموعة من البلدان لمنظومة مخصصة لدعم الشغل.

رسم بياني 1.1.3.1: نسبة البطالة في البلدان المتقدمة (%)

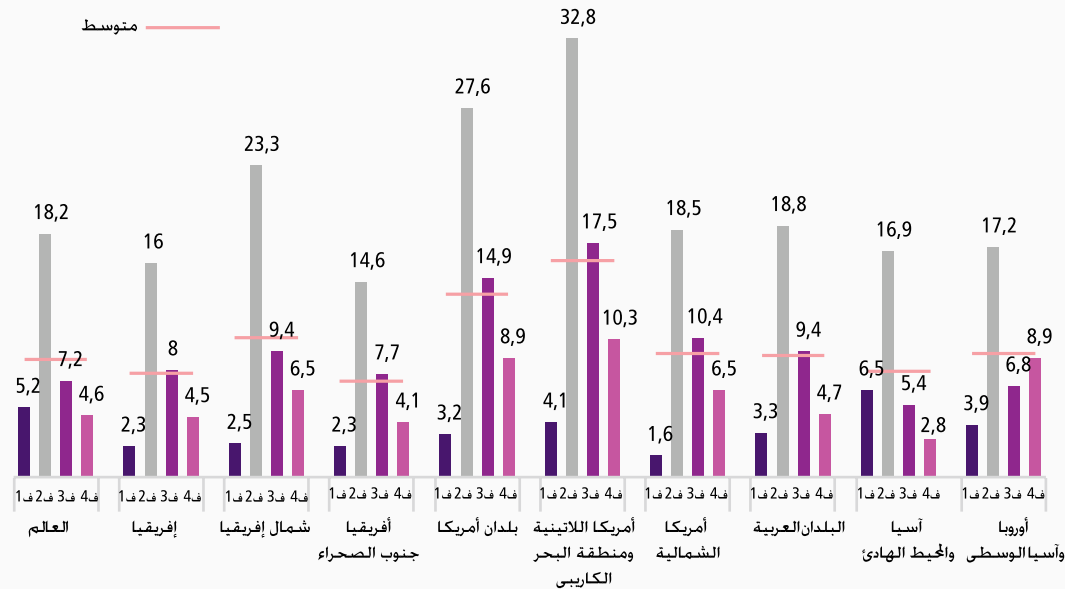


المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

حسب المنظمة الدولية للشغل، فقد 114 مليون شخص عملهم في سنة 2020. حيث أصبح 33 مليون منهم في وضعية بطالة بينما انسحب 81 مليون من سوق الشغل وأصبحوا غير نشطين. بالإضافة إلى ذلك، اضطر جزء من الذين استمروا في عملهم إلى خفض ساعات العمل. وفي المجموع، تراجع عدد ساعات العمل في العالم بنسبة 8,8% في 2020 مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2019، أي ما يعادل فقدان 255 مليون منصب شغل بدوام كامل¹. وبلغ هذا الانخفاض، الذي يفوق بأربعة أضعاف ذلك المسجل خلال الأزمة المالية لسنة 2008، 13,7% في الأمريكتين و9,2% في أوروبا وآسيا الوسطى و9% في الدول العربية و7,9% في آسيا ومنطقة المحيط الهادي و7,7% في إفريقيا.

ولولا إجراءات الدعم العمومي، لتراجعت مداخيل العمل بنسبة 8,3%. وهو ما يمثل 3 700 مليار دولار أمريكي أو 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي.

رسم بياني 2.1.3.1: تقدير الخسائر من حيث ساعات العمل (مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2019. %)



المصدر: منظمة العمل الدولية: "كوفيد-19 وعالم الشغل، النسخة السابعة"، يناير 2021.

وفي المغرب، بالإضافة إلى البحث الوطني حول التشغيل، قامت كل من المندوبية السامية للتخطيط ومؤسسات وطنية ودولية أخرى مثل البنك الدولي، بإجاز مجموعة من العمليات الظرفية الخاصة بجمع المعطيات لدى المقاولات والأسر، من أجل تحديد أثر الأزمة على سوق الشغل خلال سنة 2020.

وهكذا أجرت المندوبية السامية للتخطيط ثلاث عمليات استقصاء لدى المقاولات² واثنين لدى الأسر³. وقد تبين عموماً أن المقاولات المنظمة قد تكون فقدت خلال الحجر الصحي ما يناهز 726 ألف منصب شغل، أي 20% من مستخدميها، وتتماشى

¹ على أساس عدد ساعات عمل أسبوعي يبلغ 48 ساعة.

² أُنجز الاستقصاء الأول من 1 إلى 3 أبريل 2020، واستهدف عينة من 4000 مقاولات منظمة تعمل في مجالات الصناعة التحويلية والبناء والطاقة والتعدين والصيد والتجارة والخدمات التجارية غير المالية. وكان الهدف منه هو قياس التداعيات الفورية للأزمة الصحية والحجر الصحي على المقاولات. أما الثاني، فقد أُنجز من 3 إلى 15 يوليوز، لدى 4400 مقاولات منظمة، وكان يهدف إلى تقييم وتيرة استئناف النشاط بعد رفع الحجر الصحي وتحديد القيود التي عطلت عودة النشاط إلى طبيعته. والثالث، أُجري من 22 إلى 30 دجنبر 2020 على عينة من 3600 مقاولات منظمة، حاول تقييم تطور نشاط المقاولات خلال الفترة الممتدة من يوليوز إلى دجنبر 2020.

³ الاستقصاء الأول، أُجري من 14 إلى 23 أبريل 2020، استهدف عينة من 2350 أسرة وكان هدفه تقييم مدى فعالية الحجر الصحي ووضعية التموين العائلي ومصادر الدخل في وضعية الحجر والتحول للخدمات العمومية. أما الثاني، فقد أُجري من قبل المندوبية السامية للتخطيط بين 15 و24 يونيو، واستهدف عينة من 2169 أسرة من أجل تقييم تطور السلوك الاجتماعي والاقتصادي والوقائي في مواجهة هذا الوباء وتقييم آثاره على مختلف شرائح المجتمع المغربي من حيث الحصول على المنتجات الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والتوظيف والدخل.

هذه النتائج مع تلك التي تفرزها معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي تشير إلى تدني عدد العاملين المصرح بهم في الصندوق بنسبة 33,9% في أبريل. وهو ما يعادل فقدان أكثر من 850 ألف منصب شغل. وعلى نفس المنوال، كشف استقصاء البنك الدولي⁴ لدى المقاولات أن 50,1% من المقاولات خفضت حجم العمل الأسبوعي بين دجنبر 2019 ويوليوز 2020. بينما خفضت 14,4% منها عدد المشتغلين لدوام كامل. كذلك، خلال النصف الثاني من السنة وبالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، تشير المندوبية السامية للتخطيط أن 38% من المقاولات أجبرت على فصل عدد من مستخدميها. حيث بلغت هذه النسبة 56% في قطاع البناء و 64% في قطاع الفنادق والمطاعم.

من جهتها، تشير الأبحاث الخاصة بالأسر التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط أن 58% من الأسر أعلنت أن فردا واحدا على الأقل من أسرهم اضطر للتوقف عن العمل مؤقتا بسبب الحجر الصحي. وتراجع متوسط مداخيل الأسر بالنصف، لكن في 34% من الحالات. وجدت الأسر نفسها بدون مدخول. وبحسب الفئة الاجتماعية والمهنية لرب الأسرة، بلغت هذه النسبة 46% وسط العمال والعاملين في الفلاحة و 47% لدى التجار و 54% لدى الصناع التقليديين و العمال المؤهلين.

من المؤكد أن تأثير الأزمة كان سيكون أكثر أهمية لولا الدعم المالي والنقدي المقدم من السلطات. وفي حالة المغرب، تمثل هذا الدعم بشكل خاص في منح تعويضات شهرية لمستخدمي القطاع الخاص المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتحويلات للأسر التي تستمد دخلها من الأنشطة غير الهيكلية في إطار عملية "تضامن". ومن أجل مساعدة المقاولات على الاستمرار في أنشطتها وتشجيع الانتعاش الاقتصادي، تم إحداث مجموعة من خطوط الائتمان المضمونة وتم منح مجموعة من التسهيلات في مجال الاستحقاقات الضريبية وسداد القروض.

وفي نفس السياق، تم التوقيع على ميثاق للإقلاع الاقتصادي والتشغيل بهدف (1) إعادة إطلاق الدينامية الاقتصادية؛ (2) حماية وإنعاش الشغل والحفاظ على صحة المشتغلين؛ (3) تسريع عملية إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد؛ (4) تعزيز الحكامة الرشيدة. وفي هذا الصدد، التزمت الدولة أساسا بتعبئة غلاف مالي بقيمة 120 مليار درهم وتعهده الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالحفاظ على 80% من مناصب الشغل على الأقل. بالإضافة إلى هذا الميثاق، تم توقيع عقود برامج أخرى لفائدة القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، لاسيما السياحة وتنظيم الحفلات والمنزهات الترفيهية والألعاب. من جانبه، اتخذ البنك المركزي تدابير استثنائية همت عدة جوانب لتيسير شروط التمويل وتسهيل الولوج إليها لكل من الأسر والمقاولات كما همت الصعيد الاحترازي. وفي رؤية أكثر شمولية ومن أجل تقديم حلول للمشاكل البنوية المتعلقة بالهشاشة والعجز على المستوى الاجتماعي، أطلق جلالة الملك في خطاب العرش مشروعاً كبيراً يتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية في أفق خمس سنوات. ويرتكز هذا الأخير على أربعة محاور وهي:

- تمديد التغطية الطبية الإجبارية لتشمل 22 مليون مستفيدا إضافيا بحلول نهاية سنة 2022 ؛
- تعميم الإعانات العائلية خلال فترة 2023-2024 لصالح ثلاثة ملايين أسرة ؛
- توسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد. في أفق سنة 2025، لتشمل حوالي 5 ملايين مغربي من بين السكان النشيطين الذين ليس لديهم الحق في الحصول على معاش ؛ و
- تعميم الحصول على تعويض في حالة فقدان العمل للمغاربة الذين يتوفرون على عمل منتظم في أفق سنة 2025

⁴ جُزئت على عينة مكونة من 1096 مقابلة مغربية في القطاع الهيكلي في دجنبر 2019. ثم في يوليوز/غشت 2020.

3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص

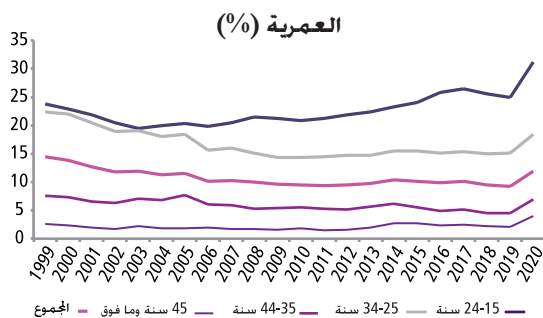
بعد أن انخفض بنسبة 4,6% في المتوسط خلال السنتين الأخيرتين، عرف عدد السكان العاطلين عن العمل في سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 29,1% أو 322 ألف عاطل إلى 1,43 مليون شخص. ويعكس هذا التطور بشكل أساسي الخسائر الكبيرة المسجلة في مناصب الشغل خلال سنة 2020، بينما يرجح أن يكون عدد الوافدين الجدد إلى سوق الشغل قد ظل محدودا نسبيا. في ظل هذه الظروف، انخفضت نسبة الباحثين عن عمل لأول مرة بين السكان العاطلين بواقع 13,4 نقطة إلى 43,8%. بالإضافة إلى ذلك، تراجع متوسط مدة البطالة في عام واحد من 36 شهرا إلى 28 شهرا وتدنت نسبة العاطلين عن العمل لمدة طويلة¹ بمقدار 12 نقطة إلى 56,3%.

وبلغت الزيادة في عدد العاطلين عن العمل 54,7% في المناطق القروية حيث همت بشكل خاص الرجال بارتفاع قدره 62,2%. وفي الوسط الحضري، بلغت 24,1% في المجموع. وذلك بواقع 31,6% بالنسبة للرجال و 12,1% بالنسبة للنساء.

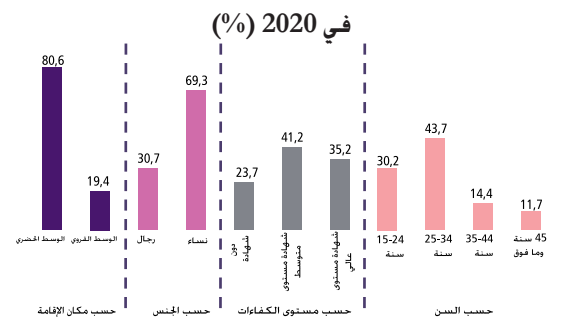
ويشكل سكان المدن أغلب السكان العاطلين عن العمل وذلك بحصة 80,6% ومعظمهم من الرجال وذلك بنسبة 69,3%. ويتوفرون على مستوى تعليم أعلى بكثير من الساكنة المشتغلة، حيث تصل نسبة حاملي الشواهد إلى أكثر من 76,3% مقابل 45,7% بالنسبة للساكنة النشيطة المشتغلة.

وفي المجموع، أدت هذه التطورات التي صاحبها انخفاض عدد السكان النشيطين إلى ارتفاع قوي لمعدل البطالة من 9,2% إلى 11,9% على المستوى الوطني. ومن 12,9% إلى 15,8% في المدن ومن 3,7% إلى 5,9% في البوادي. وقد شمل تفاقم البطالة مختلف الفئات العمرية وعلى الخصوص الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، حيث بلغت نسبتها 31,2% على الصعيد الوطني و45,3% في المدن. وارتفعت هذه النسبة لدى النساء كذلك، حيث بلغت 16,2% مقابل 10,7% بالنسبة للرجال. وحسب المستوى التعليمي، ارتفعت هذه النسبة من 21,6% إلى 23,9% لدى الحاصلين على الشواهد العليا ومن 3,1% إلى 5,6% لدى غير الحاصلين على شهادات.

رسم بياني 8.3.1: سبة البطالة حسب الفئة



رسم بياني 7.3.1: بنية الساكنة العاطلة عن العمل



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1 العاطلون عن العمل لمدة أكثر من سنة.

يشير تحليل تطور نسبة البطالة حسب الجهات أن الارتفاع كان عاما لكن بوتيرات متباينة. فقد سجلت الجهة الشرقية الارتفاع الأقوى بواقع 6,9 نقطة إلى 20,7% في حين سجلت جهة مراكش-آسفي أدنى ارتفاع وذلك بواقع 1,2 نقطة إلى 6,9%.

جدول 2.3.1 : نسبة البطالة حسب الجهات (%)

التغير (بالنقطة المئوية)	2020	2019	
1,8	10,4	8,6	طنجة - تطوان - الحسيمة
6,9	20,7	13,8	المنطقة الشرقية
3,8	12,5	8,7	فاس- مكناس
2,0	12,7	10,7	الرباط -سلا- القنيطرة
2,0	7,4	5,4	بني ملال -الخنيفرة
3,4	13,4	10,0	الدار البيضاء-سطات
1,2	6,9	5,7	مراكش -آسفي
3,3	8,9	5,6	درعة- تافيلالت
1,5	11,8	10,3	سوس ماسة
3,5	19,8	16,3	المناطق الجنوبية

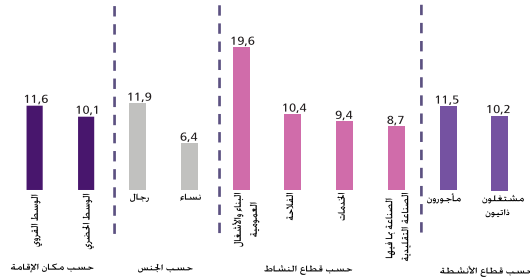
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وبالنظر أساسا إلى انخفاض عدد ساعات العمل أسبوعيا، ارتفعت نسبة التشغيل الناقص¹ بشكل كبير. حيث انتقلت من 9,2% إلى 10,7% على المستوى الوطني ومن 8,3% إلى 10,1% في المدن ومن 10,4% إلى 11,6% في البوادي. وحسب الجنس، ارتفعت هذه النسبة لدى الرجال بما قدره 1,6 نقطة إلى 11,9% مقابل 0,9 نقطة إلى 6,4% لدى النساء. وحسب الشريحة العمرية، بلغت 7,9% بين الذين تتراوح أعمارهم بين 45-59 سنة، متزايدة بما قدره 2,3 نقطة.

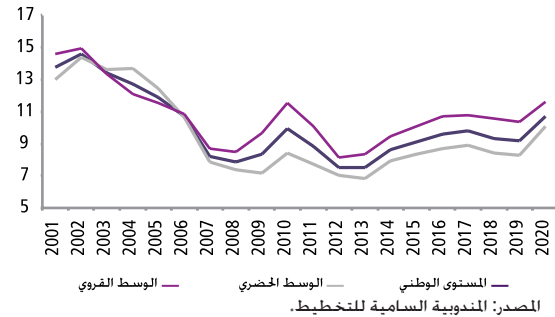
وحسب قطاع النشاط، لازال قطاع البناء والأشغال العمومية يسجل أعلى نسبة، حيث بلغت هذه الأخيرة 19,6% مقابل 10,4% في الفلاحة و9,4% في الخدمات و8,7% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية.

¹ يتكون السكان النشطون في حالة التشغيل الناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: (1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي. ومستعدون للعمل لساعات إضافية، أو (2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لمؤهلاتهم وتكوينهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

رسم بياني 10.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة في 2020 (%)



رسم بياني 9.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب مكان الإقامة (%)



إطار 2.3.1: دينامية الشغل في المغرب بين 1999 و 2019

إلى جانب كونه مدرا للدخل ومساهما في محاربة الفقر والهشاشة. يعتبر الشغل كذلك عاملا من عوامل التماسك الاجتماعي. وغالبا ما يشكل أحد أولويات السياسات العمومية سواء في البلدان المتقدمة أو في الاقتصادات الصاعدة والنامية. لكن. وعلى الرغم من إمكانية تعزيزه بسياسات مخصصة. يظل الشغل مرتبطا بشكل أساسي بالأداء من حيث الدينامية والنمو الاقتصادي. في المغرب. يسمح التحليل الهيكلي لتطور التشغيل خلال العشرين سنة الماضية¹ (1999-2019) بالتمييز بين ثلاث مراحل. اتسمت المرحلة الأولى التي امتدت من 1999 إلى 2006 بتقلبات عالية مع عدم وجود توجه واضح للنمو والتشغيل. وعرفت الثانية من 2006 إلى 2016 منحنى تنازلي للمجمعين. بينما شهدت الثالثة من 2016 إلى 2019 تسارع إحداث فرص الشغل بالموازاة مع تواصل تباطؤ النمو.

رسم بياني 1.2.3.1: النمو الاقتصادي ومناصب الشغل المحدثة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

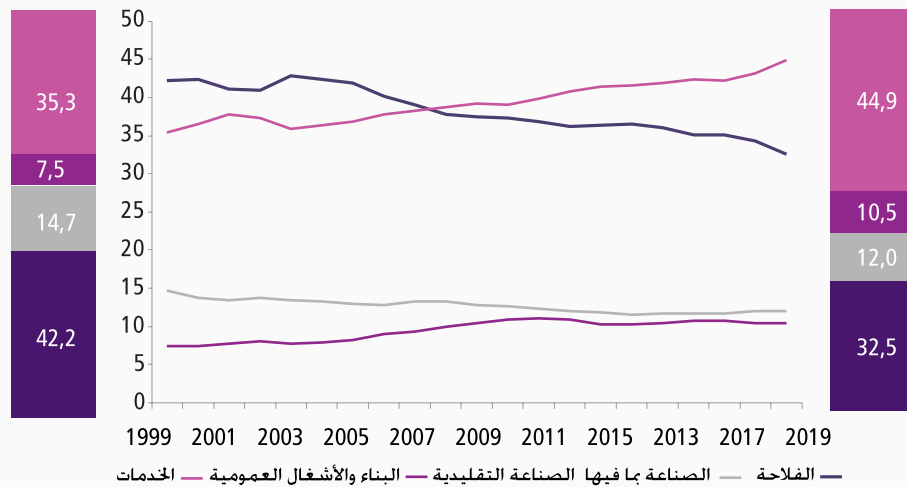
¹ تم اختيار سنة 1999 كسنة بداية فترة التحليل بحكم أنها السنة التي أُنجزت فيها المندوبية السامية للتخطيط للبحث الوطني حول الشغل في العالم القروي. ومن جهة أخرى. تم استبعاد سنة 2020 بسبب الصدمة الاستثنائية التي تعرض لها الاقتصاد بشكل عام والتشغيل بشكل خاص. وجدر الإشارة أيضا إلى أن سنتي 2006 و 2017 قد عرفنا حين عينة البحث الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط. ما أدى إلى حدوث انقطاع في بعض المتغيرات المتعلقة بسوق الشغل.

خلال الفترة الأولى. سجل الاقتصاد الوطني معدل نمو سنوي بلغ 4,8% وأحدث 154,6 ألف منصب شغل. وتم خلق ستة من أصل عشرة مناصب في قطاع الخدمات. حيث بلغ وزن هذا القطاع في الحجم العام للتشغيل 37,8%. وأحدث قطاع البناء والأشغال العمومية، بفضل مجموعة من مشاريع البنية التحتية وتوسع قطاع العقار، 32,8 ألف منصب وارتفعت حصته في التشغيل الإجمالي من 7,5% إلى 9%. في المقابل، عرفت قطاعات الفلاحة والصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية انخفاضاً من 42,2% إلى 40,2% ومن 14,7% إلى 12,9%. وهو ما يعكس متوسط إحداث سنوي بلغ 36,4 ألف منصب بالنسبة للأول وفقدان 3,8 ألف منصب بالنسبة للثاني.

ولم تتجاوز المناصب المحدثّة خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016. بالنظر إلى تباطؤ النمو إلى 3,8% في المتوسط. 71,4 ألف مع خسارة 37 ألف منصب على وجه الخصوص في سنة 2016. وشهد قطاع الخدمات إحداث 74,6 ألف منصب شغل في المتوسط أكثر من نصفها في فرعي "التجارة" و"الخدمات المنزلية والشخصية". وهكذا ارتفعت حصة هذا القطاع إلى 42,3% في سنة 2016. وابتداء من سنة 2008، أصبح يحتل المرتبة الأولى في التشغيل. متعدياً بذلك قطاع الفلاحة، الذي لطالما كان المشغل الأول تاريخياً. فقد تراجعت حصة هذا الأخير إلى 35% بعد فقدان 26 ألف منصب سنوياً. وبالنسبة للبقية، تزايد التشغيل في قطاع البناء بواقع 25,3 ألف منصب سنوياً. فيما سجلت الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية خسارة إجمالية خلال هذه الفترة تجاوزت 25 ألف منصب.

بين 2016 و 2019، وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي بوتيرة تقارب 3,3%. تسارعت وتيرة إحداث مناصب الشغل خاصة في قطاع الخدمات الذي أحدث 145 ألف منصب في المتوسط. ومن جهة أخرى، ارتفع عدد العاملين بواقع 22,9 ألف منصب في المتوسط سنوياً في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية وتباطؤاً بشكل ملحوظ في قطاع البناء والأشغال العمومية بارتفاع قدره 1500 منصب. واستمر التشغيل في التراجع في القطاع الفلاحي بمعدل سنوي قدره 50,2 ألف منصب. وفي المجموع أحدث الاقتصاد الوطني 120,6 ألف منصب شغل سنوياً.

رسم بياني 2.2.3.1: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

في ظل هذه الظروف، عرفت حصة التشغيل في النمو² تراجعاً ملحوظاً بين المرحلة الأولى والثانية. ما يعكس أساساً انخفاض التشغيل في القطاع الفلاحي. وهكذا، أدت كل نقطة من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى إحداث 32 ألف منصب خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2006 و 18,5 ألف منصب بين 2006 و 2016.

² يشير إلى عدد المناصب المحدثّة المقابلة لكل نقطة من النمو الاقتصادي.

وبالعكس، عرفت فترة 2016 - 2019 تضاعف عدد المناصب التي تم أحداثها لكل نقطة من نقاط النمو تقريبًا مقارنة بفترة 2006-2016، ويرجع ذلك أساسًا إلى الارتفاع المهم في التشغيل في قطاع الخدمات، وبدرجة أقل، في الصناعة.

جدول 1.2.3.1 : حصة التشغيل في النمو

2019-1999	2019-2016	2016-2006	2006-1999	
-2 009	-14 853	-9 443	6 382	الفلاحة
262	5 955	-839	-1 163	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية ¹
5 465	1 309	6 763	4 724	البناء والأشغال العمومية
21 363	45 201	19 000	17 535	الخدمات
26 261	36 659	18 549	31 976	المجموع

¹ الحساب مناصب التشغيل المحدثة بفعل النمو في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية. تم افتراض أن القيمة المضافة لهذا القطاع هي مجموع القيم المضافة للصناعات التحويلية والمعادن والكهرباء والماء.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

في المجموع، وعلى مدى الفترة التي تمت دراستها، يرجح أن يكون الاقتصاد الوطني قد أحدث 108 ألف منصب سنوياً، وهي وتيرة غير كافية لتقليص البطالة بشكل ملموس. بالفعل، ارتفع عدد السكان النشيطين سنوياً بمقدار 89 ألف، ونتيجة لذلك، انخفض عدد العاطلين عن العمل بشكل طفيف فقط حيث انتقل من 1,5 مليون إلى 1,1 مليون خلال العقدين الماضيين. وبأخذ هذا التغيير في الاعتبار الانخفاض الملحوظ في نسبة النشاط خلال هذه الفترة، حيث تراجعت هذه الأخيرة من 55% إلى 45,8%. وبمعدل نشاط ثابت، يرجح أن يكون سوق الشغل قد سجل ارتفاعاً في عدد السكان النشيطين بواقع 4,2 مليون شخص، أو 210 ألف سنوياً، وأن يكون عدد العاطلين³ قد تزايد بمقدار 102 ألف سنوياً أو 2,04 مليون عاطل إضافي خلال هذه الفترة.

تثير هذه التطورات تساؤلات حول الأداء من حيث النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً بشأن سياسات سوق الشغل. وخلال الفترة التي تمت دراستها، بذل المغرب جهوداً كبيرة في مجال الإصلاحات وتقوية البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. كما أطلق العديد من استراتيجيات التنمية القطاعية وخطط النهوض بالشغل. ويعتبر المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل الذي تم إعداده في 2017، آخر ما تم إنجازه بهذا الصدد. ويهدف من ضمن أمور أخرى إلى إحداث 1,2 مليون فرصة عمل على مدى 5 سنوات، وهو هدف طموح جداً مقارنة بالإجازات.

وإن كان من الواضح أنه يجب الاستمرار في بذل الجهود لتحسين الإنتاجية، وتسريع النمو والارتقاء بالتشغيل، فإن مراجعة السياسات من حيث النجاعة والمردودية صارت أمراً حتمياً في ضوء النتائج المسجلة. ولقد أصبح هذا الأمر ضرورياً اليوم أكثر من أي وقت مضى نظراً للآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19 والتحديات العميقة التي أحدثتها لاسيما في سوق الشغل.

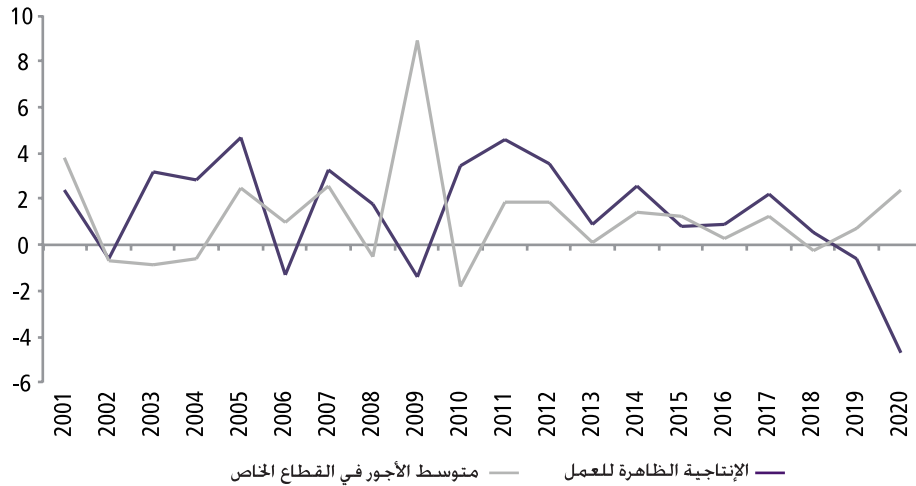
³ بافتراض نفس عدد المناصب التي تم إنشاؤها.

4.3.1 الإنتاجية والأجور

أدى الانخفاض بنسبة 6,7% في القيمة المضافة وبنسبة 2,1% في حجم التشغيل في القطاعات غير الفلاحية إلى تراجع حاد في الإنتاجية الظاهرة للعمل بنسبة 4,7%. بعد 0,6% قبل سنة. وحسب القطاعات، انخفضت هذه النسبة في القطاع الثانوي بواقع 3,8% بدل ارتفاعها بما قدره 1,8% وبنسبة 5,3% بعد تراجعها بواقع 1,8% في القطاع الثالثي.

في ظل هذا السياق، وأخذاً في الاعتبار استمرار تطبيق بنود الاتفاقية¹ المبرمة في 25 أبريل 2019 في إطار الحوار الاجتماعي، ارتفع متوسط الأجور في القطاع الخاص بنسبة 3,1% بالقيمة الإسمية بعد 1% في 2019 وبنسبة 2,4% بالقيمة الحقيقية مقابل 0,8%. وارتفع في القطاع العمومي بنسبة 1,8% بالقيمة الإسمية وبنسبة 1,1% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 11.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية (التغير %)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

¹ تنص هذه الاتفاقية (1) في الوظيفة العمومية على زيادة عامة في الأجور عبر ثلاث أقساط (ماي 2019 ويناير 2020 ويناير 2021) وذلك بمبالغ إجمالية قدرها 400 و 500 درهم شهرياً حسب السلم : و (2) في القطاع الخاص، إعادة تقييم الأجر الأدنى المضمون في قطاعي الفلاحة والصناعة بنسبة 10% على مرحلتين، أي بنسبة 5% في يوليوز 2019 و 5% في يوليوز 2020.

جدول 3.3.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

2020	2019	2018		
مؤشرات النشاط				
11 971	12 082	11 947		السكان النشطون (بالآلاف)
7 291	7 204	6 987	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 680	4 878	4 960	وسط قروي	
44,8	45,8	46,0		معدل النشاط (%)
41,9	42,3	42,0	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
50,0	52,2	53,2	وسط قروي	
70,4	71,0	71,0	رجال	حسب الجنس
19,9	21,5	21,8	نساء	
مؤشرات الشغل				
-432	165	111		مناصب الشغل المجددة (بالآلاف)
-137	250	154	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
-295	-85	-44	وسط قروي	
-273	-146	-46	الفلاحة	
-37	17	44	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	حسب القطاع
-9	24	-30	البناء والأشغال العمومية	
-107	267	142	الخدمات	
10 542	10 975	10 810		السكان النشطون المشتغلون (بالآلاف)
6 140	6 277	6 026	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 403	4 698	4 784	وسط قروي	
39,4	41,6	41,7		معدل الشغل (%)
35,3	36,9	36,2	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
47,0	50,3	51,3	وسط قروي	
مؤشرات البطالة والشغل الناقص				
11,9	9,2	9,5		معدل البطالة (%)
15,8	12,9	13,8	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
45,3	39,2	41,8	الشباب البالغون بين 15 و 24 سنة	
5,9	3,7	3,6	وسط قروي	
10,7	9,2	9,3		نسبة الشغل الناقص (%)
10,1	8,3	8,4	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
11,6	10,4	10,6	وسط قروي	
الإنتاجية والأجور (التغير %)				
-4,7	-0,6	0,6		الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية
4,9	2,5	0,0	بالقيمة الاسمية	الأجور في القطاع الخاص
4,2	2,3	-1,6	بالقيمة الحقيقية	
3,1	1,0	1,5	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجور في القطاع الخاص
2,4	0,8	-0,1	بالقيمة الحقيقية	

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة وحسابات بنك المغرب.

4.1 التضخم

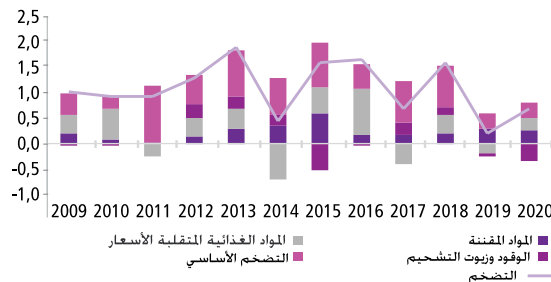
أدت الأزمة الصحية التي تسبب فيها وباء كوفيد-19 والقيود التي تم فرضها للحد من انتشاره، إلى ضعف ملحوظ في الطلب واضطرابات كبرى على مستوى عرض بعض السلع والخدمات. وقد نجم عن هذه الصدمة المزدوجة حدوث تطورات متباينة في مكونات أسعار الاستهلاك، مع بقاء التضخم في مستوى ضعيف. وإن في تسارع طفيف من سنة لأخرى. فقد انتقل من 0,2% سنة 2019. وهي أدنى نسبة سجلت منذ سنة 1968. إلى 0,7% سنة 2020.

وحسب المكونات، ارتفعت أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 2% بعد تراجعها بواقع 1,5% سنة 2019. على إثر الارتفاع الاستثنائي للطلب قبيل فترة الحجر الصحي وفي بدايتها. وتراجع عرض بعض المنتجات خلال السنة.

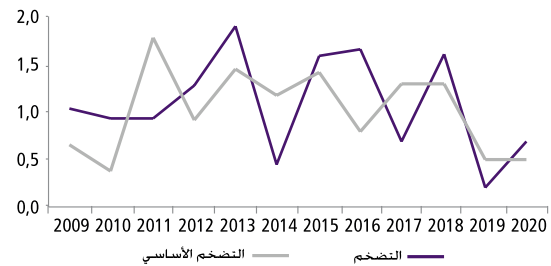
وشهدت الأسعار المقننة ارتفاعا بنسبة 1,2%. لتظل وتيرة نموها شبه مستقرة مقارنة بالسنة الماضية. نتيجة تزايد أسعار النقل الطرقي للمسافرين والخدمات الطبية والتبغ. في المقابل. وعلى إثر انخفاض الأسعار الدولية للنفط. تزايدت حدة تراجع أسعار المحروقات وزيوت التشحيم من 2,7% إلى 12,4%.

واستقرت نسبة التضخم الأساسي، التي تعكس التوجه الأساسي للأسعار، في مستوى ضعيف¹ قدره 0,5%. في سياق تصاعد الضغوط الانكماشية الناجمة عن تراجع الطلب الإجمالي والتضخم المستورد.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1 إلى جانب التأثير على الطلب الناتج عن الأزمة الصحية، تساهم العديد من العوامل في ضعف مستوى التضخم (أنظر الإطار 1.4.1) حول "المنحى التنازلي العالمي للتضخم وتطور التضخم على المدى الطويل بالمغرب" الوارد في التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2019.

جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير بالنسبة المئوية)*

2020	2019	2018	2017	2016	2015	أصناف المنتجات
0,7	0,2	1,6	0,7	1,6	1,6	مؤشر أسعار الاستهلاك
2,0	-1,5	3,0	-3,1	7,5	4,3	المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
1,2	1,3	0,9	0,8	0,7	2,7	المنتجات المقلنة الأسعار
-12,4	-2,7	5,5	8,8	-1,7	-16,1	الوقود وزيوت التشحيم
0,5	0,5	1,3	1,3	0,8	1,4	مؤشر التضخم الأساسي
0,0	-1,1	1,4	1,6	0,6	1,8	- المواد الغذائية
0,3	1,2	1,2	1,4	1,1	0,6	- ملابس وأحذية
1,3	1,5	1,0	1,1	1,0	1,1	- سكن. ماء. غاز ومحروقات أخرى ⁽¹⁾
0,2	0,4	0,2	0,5	0,6	0,3	- أثاث. ومعدات منزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن
0,5	0,0	1,0	2,4	1,0	1,0	- الصحة ⁽¹⁾
0,7	0,7	0,3	-0,4	0,2	0,3	- النقل ⁽²⁾
-0,4	3,3	1,0	-0,2	-0,2	0,2	- التواصل
-1,4	0,3	0,1	0,6	1,7	0,2	- الترفيه والثقافة ⁽¹⁾
2,7	3,5	2,6	2,7	2,3	2,9	- التعليم
1,1	1,4	1,1	3,2	2,5	2,3	- المطاعم والفنادق
1,4	0,8	1,8	0,9	0,3	0,7	- سلع وخدمات متنوعة ⁽¹⁾

*ترتكز التغيرات على المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط لمؤشر أسعار الاستهلاك (2017 سنة أساس) ابتداء من سنة 2018. وعلى مؤشر أسعار الاستهلاك (2006 سنة أساس) قبل هذه السنة.

(1) دون احتساب الأسعار المقلنة.

(2) باستثناء المنتجات المقلنة والوقود وزيوت التشحيم.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.4.1: المؤشر الجديد لأسعار الاستهلاك (سنة أساس=2007)

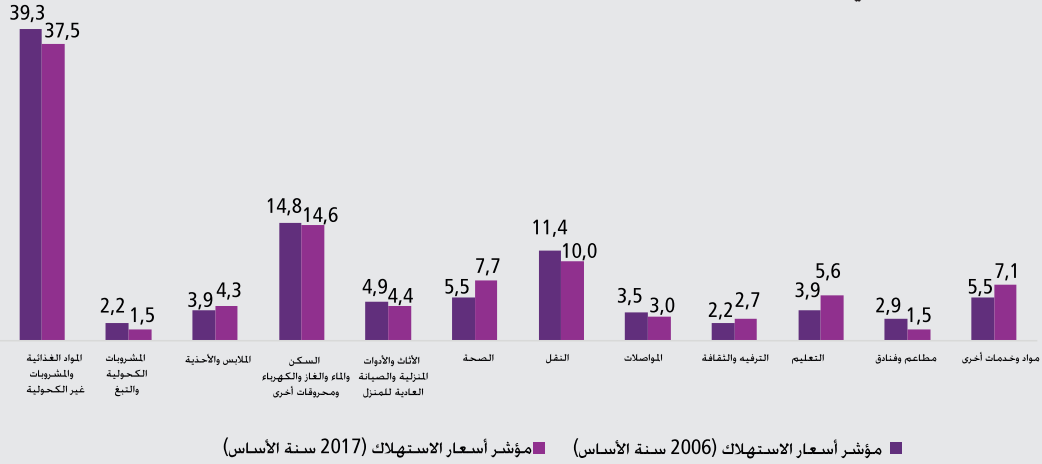
في سنة 2009، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإحداث مؤشر أسعار الاستهلاك ليحل محل الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة، الذي كان يستعمل آنذاك لحساب التضخم. وقد كان مؤشر أسعار الاستهلاك يعتمد سنة 2006 كسنة أساس. وعملت المندوبية على تطوير السلة المرجعية لهذا المؤشر استنادا بالأساس إلى معطيات البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأسر لسنة 2001.

بعد أن أُنجزت المندوبية السامية للتخطيط نسخة جديدة من هذا البحث برسم 2013/2014، قامت سنة 2018 بتحسين بنية سلة مؤشر أسعار الاستهلاك. وحددت دجنبر 2017 كقاعدة وسيطة، مع الإبقاء على سنة 2006 كسنة أساس. وابتداء من 20 ماي 2020، شرعت المندوبية السامية للتخطيط في نشر مؤشر جديد يعتمد سنة 2017 كسنة أساس جديدة، عوض 2006. وكان المرسوم الذي يحدد مكونات هذا المؤشر قد صدر في الجريدة الرسمية رقم 6880 المؤرخة في 7 ماي 2020. بعد أن اعتمدته مجلس الحكومة يوم 2 يناير من نفس السنة.

وقد أدخل هذا التعديل تغييرين اثنين لتحسين مؤشر أسعار الاستهلاك. أولهما توسيع التغطية الجغرافية لتشمل 18 مدينة بدل 17 من قبل. بذلك، ومن أجل تمثيل الجهة الجديدة درعة-تافيلالت التي أفرزها التقسيم الجهوي الأخير للمملكة، تم إدراج الراشيدية في البحث الدائم حول الأسعار. أما التغيير الثاني، الذي أخذ في الاعتبار تغير العادات الاستهلاكية للأسر المغربية، فقد همّ تشكيلة السلة المرجعية للمؤشر التي تم توسيعها من 478 مادة و1067 نوعا إلى 546 مادة و1391 نوعا. وقد تم إدخال تغيير طفيف على تصنيف هذه المكونات من خلال التمييز بين أربعة أقسام جديدة. ليصل بذلك عددها إلى 116.

وفيما يتعلق ببنية هذه السلة، فقد تراجعت حصة "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" من 39,3% إلى 37,5%. في حين ارتفعت حصة "المواد غير الغذائية" مدعومة بالأساس بارتفاع حصة "الصحة" من 5,5% إلى 7,7% والتعليم من 3,9% إلى 5,6% و"السلع والخدمات المختلفة" من 5,5% إلى 7,1%.

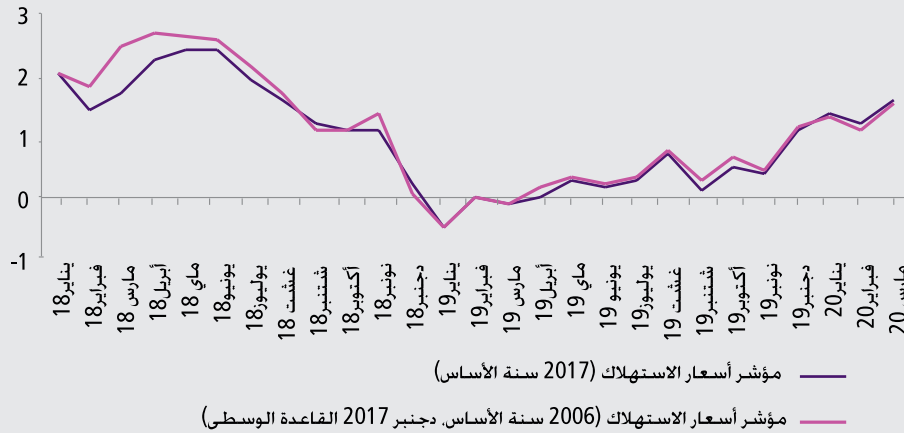
رسم بياني 1.1.4.1: بنية السلة المرجعية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ومن حيث المستوى، أدت هذه التعديلات إلى مراجعة التضخم نحو الانخفاض برسم سنة 2018 بما قدره 0,3 نقطة مئوية في المتوسط بالنسبة لمجموع السنة مع 0,8 نقطة كحد أقصى في شهر مارس. وبالتالي، بلغ التضخم هذه السنة 1,6% عوض 1,9% التي صرحت بها المندوبية السامية للتخطيط سابقا. وبالنسبة لسنة 2019، كان الفارق بسيطا مع حد شهري أقصى قدره 0,2 نقطة مئوية.

رسم بياني 2.1.4.1: تطور التضخم (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

اعتبارا لهذه التطورات، قام بنك المغرب بدوره بتحيين البنود التحليلية للتضخم حيث أدخل فيها الأقسام الأربعة الجديدة كما عمل على إعادة تصنيف بنود أخرى ارتباطا بالتغيرات الملاحظة على مستوى سلوك الأسعار أو بنية السوق. بالتالي، واستنادا إلى معايير التصنيف المعدة مسبقا¹، لاسيما التقلب الملاحظ على مستوى السلسلات الجديدة، تم إدماج بعض المنتجات الغذائية داخل قائمة المواد الغذائية متقلبة الأسعار في حين أعيد تصنيف منتجات أخرى ضمن المواد الغذائية المدرجة في مؤشر التضخم الأساسي. وفيما يخص الأقسام الجديدة، تم تخصيصها على النحو التالي:

1 للمزيد من التفاصيل حول المنهجية المتعلقة بإعداد مؤشر التضخم الأساسي، الرجوع إلى وثيقة "إعداد مؤشر التضخم الأساسي" في الموقع الإلكتروني لبنك المغرب وكذا إلى الإطار 2.5 في التقرير حول السياسة النقدية، شهر يونيو 2010.

جدول 1.1.4.1: تخصيص أجزاء جديدة ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك

اسم الجزء	وزنه في المؤشر (%)	التخصيص على مستوى البنود التحليلية
جميع النفايات المنزلية	0,26	مقنن
خدمات مختلفة مرتبطة بالسكن. غير مصنفة في مكان آخر	0,17	التضخم الأساسي
أدوات موسيقية و سلع مستدامة موجهة للترفيه الداخلي	0,01	التضخم الأساسي
كلفة خدمات الوساطة المالية	0,11	التضخم الأساسي

وعلى إثر هذه العملية، ارتفعت حصة المكون "المواد الغذائية متقلبة الأسعار" من 12,1% على مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك إلى 12,3% داخل المؤشر الجديد وانتقلت حصة "المنتجات المقننة الأسعار" من 20,4% إلى 22%. كذلك، أصبحت المحروقات وزيوت التشحيم تمثل 2,8% عوض 2,4% في السابق.

أما مؤشر التضخم الأساسي، فقد تراجعت حصته من 65,2% إلى 62,9%. خاصة مع تدني حصة المواد الغذائية المدرجة فيه من 26,1% إلى 24,3%. وبين تفكيكه إلى سلع تجارية وأخرى غير تجارية أن وزن السلع التجارية وصل إلى 35,5% عوض 34,9% في حين بلغت حصة السلع غير التجارية 27,4% مقابل 30,3%.

جدول 2.1.4.1: بنية السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك حسب المكون التحليلي (بالنسبة المئوية)

سنة الأساس 2006	2006 سنة الأساس مع دجنبر 2017 كسنة وسطى	2017 سنة الأساس
المواد الغذائية المتقلبة الأسعار	12,1	12,3
المنتجات المقننة الأسعار	20,4	22,0
الوقود وزيوت التشحيم	2,4	2,8
التضخم الأساسي	65,2	62,9
السلع التجارية	34,9	35,5
السلع غير التجارية	30,3	27,4

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، وحسابات بنك المغرب.

1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك**1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار**

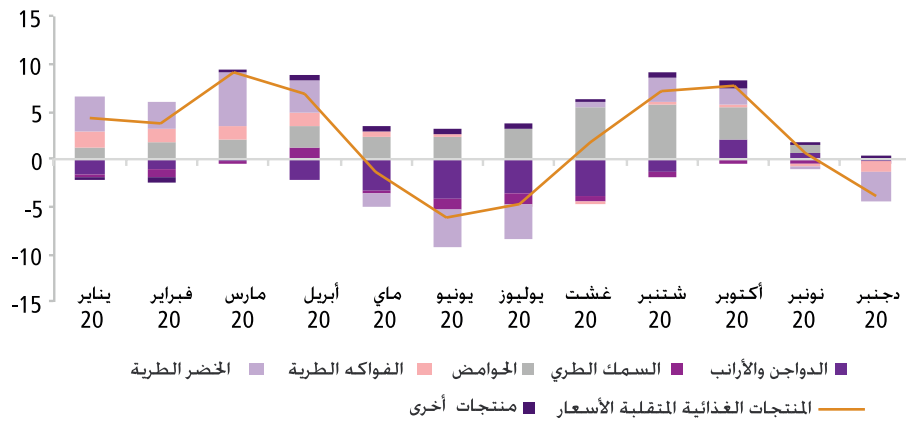
بعد تراجعها بنسبة 1,5% في 2019، ارتفعت أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 2% في 2020. ويعكس هذا التطور من جهة، الارتفاع القياسي للطلب قبيل فترة الحجر الصحي وفي بدايتها، وعند اقتراب شهر رمضان. ومن جهة أخرى صدمات العرض على بعض المنتجات خلال السنة.

وأدت القيود التي فرضت منذ شهر مارس بهدف الحد من انتشار فيروس كوفيد-19 إلى بروز ضغوط مؤقتة على أسعار هذه المنتجات، حيث سجلت ارتفاعات بلغت 9% في مارس و6,8% في أبريل، ليصل بذلك متوسط نمو أسعار هذه المواد خلال الشهور الأربعة الأولى من السنة إلى 6%.

وما بين شهري ماي ويوليوز، ساهم التزويد المنتظم للأسواق ووفرة "الخضر الطرية" و"الدواجن والأرناب" في تخفيف هذه الضغوط. مما أدى إلى تراجع متوسط للأسعار قدره 4,1%. وبعد ذلك، ونتيجة لانخفاض إنتاج "الحوامض"¹ والطلب الأجنبي المطرد على هذه المنتجات الغنية بالفيتامين "س" في سياق الجائحة وكذا تزايد أسعار "الدواجن والأرناب"، نمت أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة بنسبة 5,6% في المتوسط ما بين شهري غشت وأكتوبر. وفي شهر نونبر، تباطأت وتيرة النمو إلى 0,8% ثم تراجعت بنسبة 4% في دجنبر.

وفي مجموع السنة، ارتفعت الأسعار بنسبة 67,1% بالنسبة "للحوامض"، و2,1% بالنسبة "للخضر الطرية" و3,1% بالنسبة "للفواكه الطرية". وبالمقابل، انخفضت أسعار "الدواجن والأرناب" بنسبة 6,5% و"الأسماك الطرية" بنسبة 3%. وفي المجموع، بلغت مساهمة أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة 0,2 نقطة مئوية عوض -0,2 نقطة مئوية في 2019.

رسم بياني 3.4.1: المساهمات في تطور أسعار المواد الغذائية المتقلبة (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

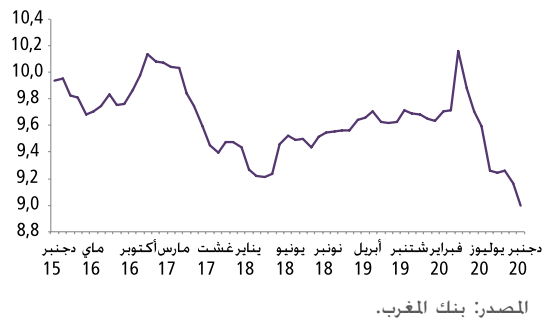
2.1.4.1 المحروقات وزيوت التشحيم

أدت القيود المفروضة عبر العالم على الأنشطة الاقتصادية والتنقلات والتي تهدف إلى الحد من انتشار فيروس كوفيد-19 إلى تراجع هام في الطلب العالمي على النفط خلال سنة 2020. وبالتالي، عرفت أسعار منتجات النفط انخفاضا قويا، لتصل في أبريل إلى مستويات لم يسبق أن سجلت منذ 2003 بالنسبة لبعض منها. وبعد ذلك، أخذت الأسعار في التصاعد، وإن ظلت منخفضة نسبيا، بفضل تخفيف التدابير الصحية والتصرّيات المطمئنة والواعدة بتطوير اللقاحات. وفي مجموع السنة، تراجعت الأسعار بشكل ملموس، حيث انخفضت بالخصوص بما قدره 33,9% بالنسبة للبرنت.

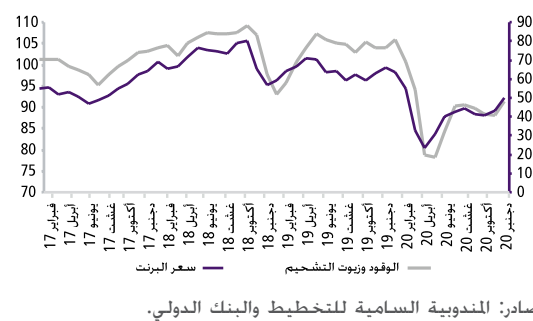
¹ بلاغ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حول "النتائج الإيجابية لموسم صادرات المنتجات الغذائية 2019-2020 وأفاق واعدة لموسم 2020-2021"، الخميس 17 شتنبر 2020.

ونتيجة لهذا التطور وارتفاع العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1,2% في المتوسط. تزايدت حدة تراجع أسعار المحروقات وزيوت التشحيم بنسبة 2,7% في 2019 إلى 12,4% في 2020. وبلغت مساهمتها في التضخم 0,3- نقطة مئوية في 2020 مقابل 0,1- نقطة سنة من قبل.

رسم بياني 5.4.1: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (درهم/دولار)



رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر أساس 100=2017) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)

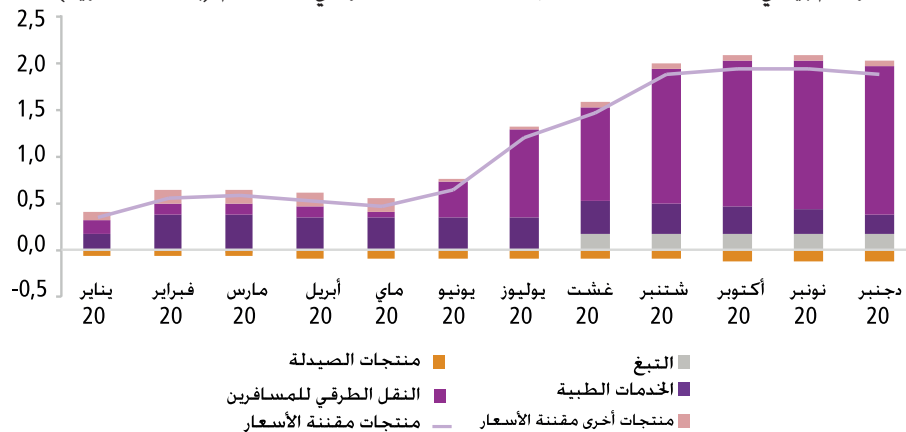


3.1.4.1 المواد المقننة الأسعار

عرفت الأسعار المقننة ارتفاعا بنسبة 1,2% في 2020 بعد 1,3% سنة من قبل. وتميز تطورها بالخصوص بتزايد أسعار "النقل الطرقي للمسافرين" بنسبة 6,6% على إثر التدابير الصحية التي فرضتها السلطات. ويعكس هذا التطور أيضا تزايد أسعار التبغ بنسبة 0,9%. نتيجة لرفع رسوم الاستيراد من 30% إلى 40% طبقا لما ينص عليه قانون المالية التعديلي. مما أدى إلى نمو أسعارها بنسبة 2,1% ابتداء من شهر غشت. علاوة على ذلك. وعلى الرغم من غياب قرارات تنظيمية ذات الصلة. نمت أسعار الخدمات الطبية بنسبة 5,4%. وعلى العكس. ونتيجة لتخفيض وزارة الصحة لأسعار مجموعة من الأدوية. تقلصت أسعار هذه المنتجات بنسبة 0,7%.

وفي المجموع. بلغت مساهمة الأسعار المقننة في التضخم 0,3 نقطة مئوية. وهو نفس المستوى المسجل في 2019.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة المنتجات المقننة الأسعار في التضخم (بالنقط المئوية)



إطار 2.4.1: تأثير جائحة كوفيد-19 على قياس التضخم

يقاس التضخم انطلاقاً من تغير كلفة سلة السلع والخدمات والذي يعكس العادات الاستهلاكية للأسر. ويتم التعرف على هذه العادات بالأساس من خلال الاستقصاءات الدورية المنجزة حول نفقات هذه الفئة. ولأن هذه العادات تتطور بشكل بطيء، يتم الإبقاء على نفس تشكيلة السلة لمدة معينة تتراوح حسب كل بلد. بين سنة وعدة سنوات. غير أنه لا يجب أن تتجاوز هذه المدة خمس سنوات حسب التوصيات الدولية. وبعد تحديد تشكيلة السلة، يتم تتبع تكلفتها عبر الزمن من خلال جرد أسعار مختلف مكوناتها بشكل منتظم.

شكل ظهور جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة للحد من انتشارها، العديد من التحديات لإنتاج الإحصائيات بشكل عام وتلك المتعلقة بالأسعار بصفة خاصة. وترتبط هذه التحديات على الخصوص بما يلي:

- 1- الصعوبات المرتبطة بتجميع المعطيات حول أسعار السلع والخدمات بسبب إغلاق محلات البيع أو لعدم توفرها؛ و
- 2- التغير المفاجئ في العادات الاستهلاكية للأسر ارتباطاً على الخصوص بالقيود المفروضة على أنشطة الأسر الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض مدخولها وكذا الانقطاعات في عرض بعض المنتجات. وفي هذه الظروف، يمكن لتشكيلة السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك أن تنحرف قليلاً عن البنية الفعلية لاستهلاك الأسر خلال هذه الفترة، مما قد يؤدي إلى وقوع انحراف في قياس التضخم.

1- جميع المعلومات حول أسعار الاستهلاك خلال الأزمة الصحية¹

للتغلب على الصعوبات المرتبطة بتجميع المعلومات حول الأسعار خلال الأزمة، لجأت معاهد الإحصائيات إلى مقاربات مختلفة وبديلة لضمان استمرار قياس التضخم. وإجمالاً، تمثلت المقاربة المعتمدة فيما يلي:

- مواصلة جميع المعلومات حول أسعار السلع والخدمات التي لا تزال متوفرة في السوق؛
- القيام، كلما كان ذلك ممكناً، بتجميع هذه المعلومات عبر الهاتف أو مباشرة عبر الإنترنت؛ و
- اللجوء إلى معلومات أخرى لا تستغل عادة، مثل أسعار بعض المواد على مستوى وصل الأداء (الملابس، والسلع المستدime في المتاجر الكبرى).

ومكنت هذه الحلول، إلى حد ما، من تعويض العجز في البيانات، لكنها كانت أحياناً غير كافية أو غير ملائمة. وفي هذه الحالة، يتم غالباً اللجوء إلى تقنية الإسناد. وتتمثل هذه الأخيرة بالأساس في تطبيق نفس التطور الملاحظ بالنسبة للمنتجات من نفس الفئة على المنتجات التي لا تتوفر لها معطيات حول الأسعار. غير أن هذه التقنية، إذا استعملت بشكل واسع، قد تؤثر كثيراً على جودة المؤشرات المجمعة.

وبغية تحقيق الشفافية، تتواصل معاهد الإحصائيات بصفة منتظمة منذ بداية الجائحة حول التعديلات التي أدخلت على آلياتها الخاصة بتجميع المعلومات حول الأسعار وتداعياتها على قياس التضخم.

وبالنسبة للمغرب، عملت المندوبية السامية للتخطيط على التواصل بشأن ظروف إنجاز بحثها الدائم حول أسعار الاستهلاك خلال شهر أبريل 2020. فقد تمكنت المندوبية من تحصيل أثمان حوالي 98% من المواد التي يتم تتبع أسعارها بوتيرة أسبوعية (اللحوم، والفواكه، والخضر والأسماك) و55% من المواد المرصودة شهرياً (مواد التنظيف الخاصة بالمنزل، الأدوية، الملابس...). وفيما يتعلق بالمواد التي لم تتوفر أسعارها، لجأت المندوبية للتخطيط لتقنية الإسقاط، حيث قامت، حسب الحالات، بالخصوص بما يلي:

¹ للمزيد من التفاصيل التقنية، الاطلاع على الوثيقة "دليل جميع أسعار مؤشر أسعار الاستهلاك في سياق أزمة كوفيد-19" الموجود في الموقع الإلكتروني لأوروستات (HICP_guidance.pdf/10693286/https://ec.europa.eu/eurostat/documents/10186)

- اعتماد آخر الأسعار المسجلة كما هو الحال بالنسبة لتعريفات الماء والكهرباء والرسوم الدراسية ورسوم الزيارات الطبية...
- الإبقاء على التغير المسجل خلال السنة الماضية بالنسبة للأقسام التي اعتبرت نسبة جرد أثمانها غير كافية. ويتعلق الأمر خاصة "بالملابس والأحذية" و"مواد التجهيز المنزلي".
- وتطبيق تغير أسعار المنتجات المشابهة.

وفي المجموع، سجل متوسط نسبة الإسناد لشهر أبريل تغيرا من 5,2% بالنسبة "للمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" إلى 95% بالنسبة للمواد والخدمات التابعة لفرع "المطاعم والفنادق".

جدول 1.2.4.1: نسبة الإسناد حسب الأقسام لمؤشر الاستهلاك خلال شهر أبريل

أقسام مؤشر الاستهلاك	نسبة الإسناد (%)
01 - المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	5,2
02 - المشروبات الكحولية والتبغ	20,8
03 - الملابس والأحذية	90,2
04 - السكن والماء والغاز والكهرباء ومحروقات أخرى	39,1
05 - الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	56,4
06 - الصحة	40,6
07 - النقل	51,8
08 - المواصلات	24,3
09 - الترفيه والثقافة	74,2
10 - التعليم	74,8
11 - مطاعم وفنادق	94,5
12 - مواد وخدمات أخرى	51,0
المجموع	45,3

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ومقارنة بالدول الأخرى، تشير المعطيات الصادرة عن أوروستات لشهر أبريل إلى أن حصة مواد الاستهلاك التي تم إسقاط أسعارها ضمن السلة المرجعية بلغت 32% على العموم في الاتحاد الأوروبي. وتغير هذه النسبة بشكل كبير من بلد إلى آخر، حيث بلغت 3% في السويد، أحد البلدان القليلة التي لم تفرض الحجر الصحي، و47% في فرنسا و48% في سلوفاكيا.

جدول 2.2.4.1: نسبة الإسناد في مؤشر الاستهلاك المتجانس في الاتحاد الأوروبي خلال شهر أبريل 2020 (بالنسبة المئوية)

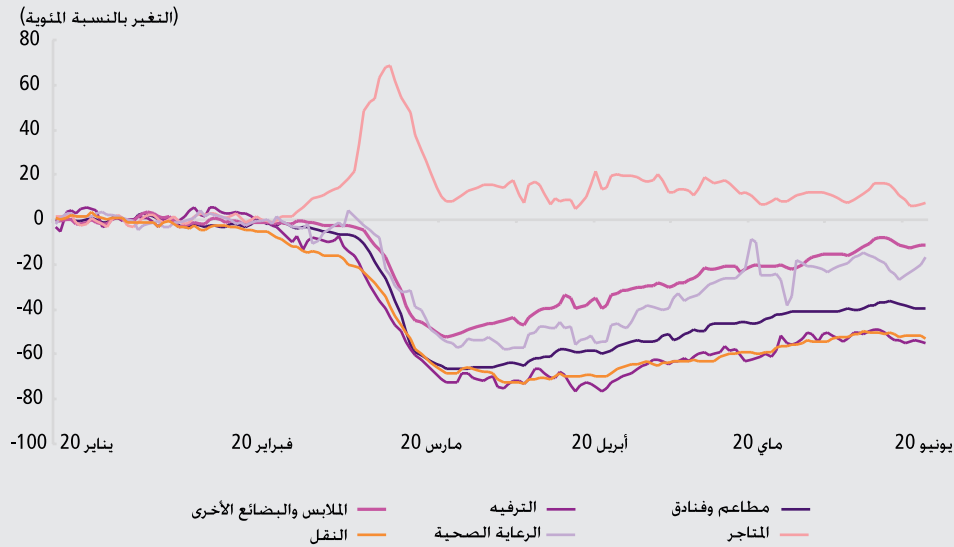
البلد	نسبة الإسناد	البلد	نسبة الإسناد
بلجيكا	24	اللوكسمبورغ	19
ألمانيا	27	هولندا	13
إيرلندا	28	البرتغال	43
اليونان	32	سلوفينيا	23
إسبانيا	37	سلوفاكيا	48
فرنسا	47	فنلندا	7
إيطاليا	40	السويد	3
منطقة الأورو	32	الاتحاد الأوروبي	29

المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي (أورستات) (<https://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/hicp/methodology>)

2- تطور العادات الاستهلاكية للأسر

إذا كان واضحاً أن الأزمة أثرت على بنية استهلاك الأسر. فإن الهيئات المكلفة بالإحصائيات عموماً لم تقم بتحسين هذه البنية على مستوى السلة المرجعية المعتمدة لحساب التضخم. ويبدو أن هذا القرار مرتبط بالطابع الانتقالي لهذه الصدمة والأجل الطويلة نسبياً التي يتطلبها تجميع المعطيات الضرورية. لكن العديد من الأشغال المنجزة حاولت تقييم حجم هذا التأثير باستغلال المعطيات الخاصة بالمعاملات بواسطة البطاقة البنكية. ويتبين من خلال هذه المعطيات أن الولايات المتحدة على سبيل المثال. عرفت ارتفاعاً ملحوظاً لنفقات المواد الغذائية ومواد التنظيف والعناية الشخصية على حساب بعض الخدمات مثل النقل. والمطاعم والفنادق أو حتى الترفيه والثقافة.

رسم بياني 1.2.4.1: التطور اليومي لنفقات استهلاك الأسر الأمريكية حسب فئة المنتجات (بالنسبة المئوية)



المصدر: مؤسسة Opportunity insights (https://opportunityinsights.org).

استناداً إلى هذه المعلومات. خلصت دراسة أجراها المكتب الوطني للبحث الاقتصادي بالولايات المتحدة² إلى إعداد مؤشر جديد لأسعار الاستهلاك وهو "مؤشر أسعار الاستهلاك خلال كوفيد-19". وتفرز المقارنة بين هذا المؤشر والمؤشر الرسمي المستعمل من طرف مكتب إحصاءات العمل (BLS). المؤسسة المكلفة بإنتاج المعطيات الخاصة بالتضخم في الولايات المتحدة. فوارق ملموسة من حيث البنية والتغير. وبالنسبة لشهر أبريل. بلغ حجم نفقات النقل 6,3% عوض 15,7% ووصلت حصة نفقات الترفيه إلى 2,2% مقابل 5,8%. وبالمقابل. بلغت حصة التغذية في البيت 11,3% ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك خلال كوفيد-19 مقارنة بنسبة 7,6% في مؤشر أسعار الاستهلاك الرسمي. وتراجعت هذه الفوارق فيما بعد بطريقة تدريجية مع توجه النفقات إلى نحوها العادي.

وبناء على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال كوفيد-19. بلغ التضخم. 1,05% في أبريل عوض 0,35% وفق ما حسبه ونشره مكتب إحصاءات العمل. ويرجح أن يكون التقييم الناقص للتضخم خلال الجائحة مرتبط من جهة. بتعزيز حصة المواد التي عرفت ارتفاعاً أقوى للأسعار. لاسيما "التغذية في المنزل" ومن جهة أخرى. بانخفاض حجم فئات السلع والخدمات التي تراجعت أسعارها. خاصة "النقل".

2 ألبيرتو كافايو: التضخم مع سلة الاستهلاك خلال كوفيد. المكتب الوطني للبحث الاقتصادي (NBER). وثيقة عمل عدد 27352. يوليو 2020.

جدول 3.2.4.1: قياس التضخم في الولايات المتحدة مع بداية جائحة كوفيد-

التغير الشهري (%)		التغير السنوي (%)		
مؤشر الاستهلاك	مؤشر الاستهلاك كوفيد 19	مؤشر الاستهلاك	مؤشر الاستهلاك كوفيد 19	
0,39	0,39	2,50	2,50	يناير 2020
0,27	0,28	2,35	2,35	فبراير 2020
-0,22	-0,12	1,67	1,56	مارس 2020
-0,69	-0,09	1,05	0,35	أبريل 2020
-0,02	0,11	0,95	0,13	ماي 2020

المصدر: ألبرتو كافالو: التضخم وسيلة مؤشر الاستهلاك خلال كوفيد. المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (NBER). ورقة عمل رقم 27352. يوليو 2020.

بتطبيق نفس تغيرات النفقات هذه على 17 دولة سواء من البلدان المتقدمة أو الصاعدة، بينت هذه الدراسة أن النتائج المحصل عليها مشابهة لتلك المسجلة في الولايات المتحدة في 12 دولة من أصل 17. وبالمقابل، بقي تقييم التضخم ناقصا بشكل طفيف في الدول الخمسة الأخرى.

جدول 4.2.4.1: قياس التضخم في عينة من البلدان خلال شهر ماي 2020

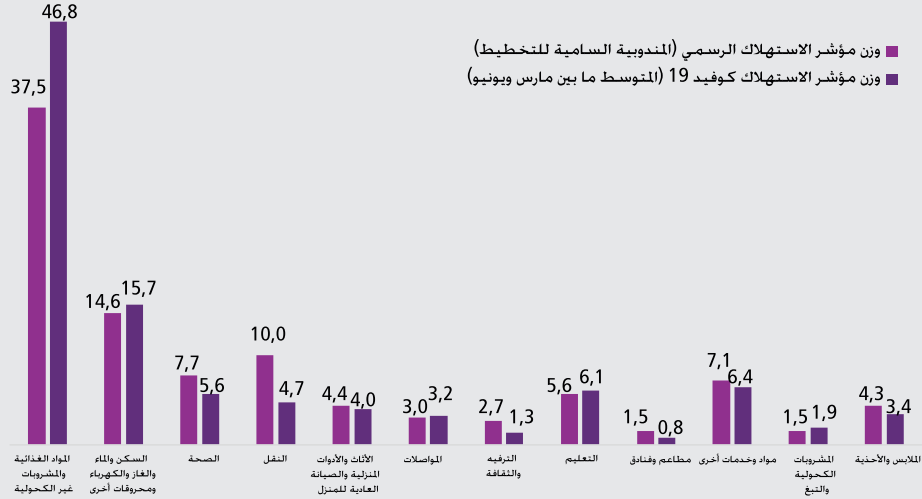
التضخم بناء على		البلد	التضخم بناء على		البلد
مؤشر الاستهلاك كوفيد 19	مؤشر الاستهلاك		مؤشر الاستهلاك كوفيد 19	مؤشر الاستهلاك	
0,22	0,07	اليابان	2,53	1,65	البرازيل
-0,09	-0,18	إسبانيا	11,81	10,99	الأوروغواي
0,67	0,59	المملكة المتحدة	0,95	0,13	الولايات المتحدة
43,45	43,38	الأرجنتين	0,04	-0,45	كوريا
0,53	0,57	ألمانيا	3,05	2,68	النشيلي
-0,91	-0,85	إيرلندا	0,88	0,55	فرنسا
1,13	1,2	هولندا	2,97	2,72	كولومبيا
0,52	0,86	إيطاليا	0,12	-0,34	كندا
-0,1	0,25	اليونان	11,73	11,56	تركيا

المصدر: ألبرتو كافالو: التضخم وسيلة مؤشر الاستهلاك خلال كوفيد. المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (NBER). ورقة عمل رقم 27352. يوليو 2020.

التأثير على قياس التضخم بالمغرب

بالاستناد إلى نفس المقاربة التي تم تطويرها في الدراسة المذكورة، يمكن تقييم تأثير الأزمة على العادات الاستهلاكية بالمغرب بطريقة تقريبية بالاعتماد، في غياب معطيات مفصلة حول المعاملات البنكية، على نفس نوع تغيرات النفقات الملاحظ في الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من مارس إلى يونيو، والتي تزامنت مع فرض الحجر الصحي على الساكنة. وبالتالي، قام بنك المغرب بإعادة تقييم الترجيحات الخاصة بما عدده 12 قسما من مؤشر أسعار الاستهلاك بالنسبة لكل شهر، بتطبيق متوسط التغير لفئة النفقات خلال الشهر المذكور على الحصص الرسمية لسلة مؤشر أسعار الاستهلاك وبتقويم المجموع ليأخذ بالاعتبار انخفاض النفقات الإجمالية. واستعملت الترجيحات الجديدة فيما بعد لحساب سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك كوفيد-19.

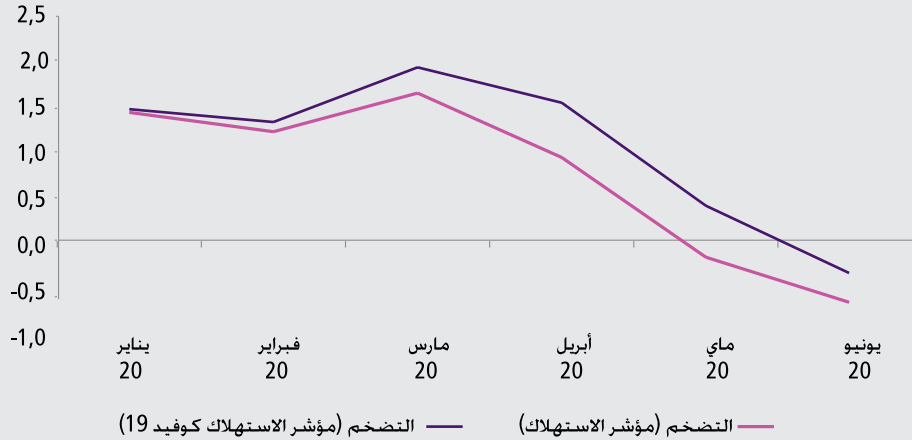
رسم بياني 2.2.4.1: بنية سلة استهلاك الأسر المغربية خلال فترة الحجر الصحي (بالنسبة المئوية)



المصادر: معطيات المنديوبية السامية للتخطيط ومؤسسة Opportunity insights. وحسابات بنك المغرب

ويرجح أن حجم "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" ضمن نفقات الأسر ارتفع بشكل ملموس. لينتقل من 37,5% قبل الجائحة إلى 46,8% في المتوسط ما بين مارس ويونيو. وعلى العكس، يرجح أن تكون حصة "النقل" قد تراجعت من 10% إلى 4,7%.

رسم بياني 3.2.4.1: تطور التضخم مع بداية الجائحة (بالنسبة المئوية)



وفي المجموع، بلغت نسبة التضخم، مع اعتبار تغير العادات الاستهلاكية، 0,8% مقابل 0,4% التي صرحت بها المنديوبية السامية للتخطيط في المتوسط ما بين مارس ويونيو. ويرجح أن يكون هذا الفارق قد بلغ أقصاه المتمثل في 0,6 نقطة مئوية في أبريل وماي. لكنه تراجع تدريجيا ابتداء من شهر يونيو مع تخفيف القيود.

ويرجح أن التقييم الناقص للتضخم هم بشكل أكبر الفئات الاجتماعية الأقل يسرا بالنظر إلى هيمنة المواد الغذائية على نفقاتها. وعلى سبيل المثال، يشير البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنتي 2014/2013 إلى أن حصة التغذية في نفقات 20% من الأسر الأقل يسرا تصل إلى 49,6% مقابل 29,1% بالنسبة لما قدره 20% من الأسر الأكثر يسرا. وبتطبيق هذه التوقعات، يرجح أن يكون التضخم قد بلغ في المتوسط لدى هاتين الفئتين من الأسر ما بين شهري مارس ويونيو 1% و0,8% على التوالي.

جدول 5.2.4.1: نسبة التضخم حسب صنف الإنفاق خلال فترة الحجر الصحي

التغير السنوي (%)				التغير الشهري (%)		
مؤشر الاستهلاك كوفيد-19		مؤشر الاستهلاك	الاجمعي	مؤشر الاستهلاك كوفيد 19	مؤشر الاستهلاك	
20% الأكثر يسرا	20% الأقل يسرا					
1,56	2,08	1,59	1,87	0,6	0,39	مارس 2020
1,24	1,83	0,89	1,51	0,23	-0,10	أبريل 2020
0,37	0,49	-0,20	0,37	-0,24	-0,20	ماي 2020
-0,11	-0,43	-0,68	-0,36	-0,53	-0,29	يونيو 2020
0,77	0,99	0,4	0,85	0,02	-0,05	المتوسط (مارس-يونيو)

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط و Opportunity insights وحسابات بنك المغرب.

وإذا كانت مختلف الدراسات المنجزة تتفق عموماً على التقييم الناقص للتضخم خلال فترة الأزمة. فإن السؤال الذي يظل مطروحا يتعلق باستمرار هذا التغير في العادات الاستهلاكية حتى في الفترة ما بعد كوفيد-19. وبهذا الصدد، وبمجرد عودة الوضعية الصحية إلى مسارها العادي، سيكون من المفيد أن تقوم المعاهد الإحصائية بتحيين رسمي للسجلات المرجعية التي تستعملها لحساب التضخم.

4.1.4.1 التضخم الأساسي

بعد المنحى التصاعدي الذي ابتدأ في نونبر 2019، شرع التضخم الأساسي في الانخفاض ابتداء من شهر ماي 2020، نتيجة لتدني الطلب الناجم عن الأزمة الصحية لكوفيد-19 الذي عوض بشكل كبير تأثير الاختلالات التي حدثت على مستوى سلسلات ترميم بعض المواد. فقد بلغ 0,7% في المتوسط ما بين يناير وأبريل قبل أن يتباطأ تدريجياً ليصل إلى 0,3% في دجنبر. غير أنه في مجموع سنة 2020، ومقارنة بالسنة السابقة، ظل التضخم الأساسي مستقراً في 0,5%.

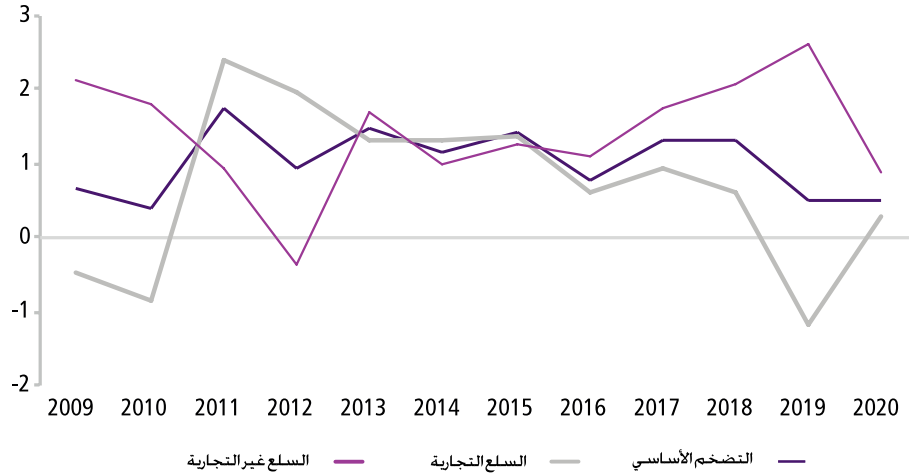
وحسب المكونات، تراجع متوسط التغير السنوي للأسعار من 3,3% إلى -0,4% بالنسبة "للاتصالات"، ومن 3,5% إلى 2,7% بالنسبة "للتعليم" ومن 1,2% إلى 0,3% بالنسبة "للملابس والأحذية"، وعلى العكس، وبعد تراجع بنسبة 1,1% في 2019، عرفت أسعار المواد الغذائية المدرجة ضمن هذا المكون شبه استقرار، وهو ما يشمل ارتفاع أسعار "الزيوت" بنسبة 1,8% بعد تراجعها بما قدره 12,2% وتدني أسعار "اللحوم الطرية" بنسبة 2,6% بعد نموها بنسبة 4,6%.

وفي الأخير، يرجح أن تكون مساهمة التضخم الأساسي في تطور أسعار الاستهلاك قد وصلت إلى 0,3 نقطة مئوية، وهو نفس المستوى المسجل سنة من قبل.

السلع التجارية والسلع غير التجارية

عرف التضخم الأساسي في 2020 تطورات متباينة حسب طبيعة السلع والخدمات. فقد ارتفعت أسعار السلع التجارية بنسبة 0,3% بعد انخفاضها بنسبة 1,2%. حيث عوض تزايد الأسعار الدولية لبعض المواد الغذائية، لاسيما الزيوت والحبوب، بشكل كبير التأثير المزدوج لارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 2,5% وتباطؤ التضخم من 1,2% إلى 0,3% بمنطقة الأورو. الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، وبالمقابل، تباطأت وتيرة نمو أسعار السلع والخدمات غير التجارية بشكل ملموس من 2,6% إلى 0,9% في 2020. ويرجح أن يكون هذا الانخفاض في وتيرة النمو مرتبطا بالضغط الانكماشية الناتجة بالخصوص عن الطلب الداخلي الضعيف المترتب عن تداعيات كوفيد-19.

رسم بياني 7.4.1: تطور التضخم الأساسي (%)



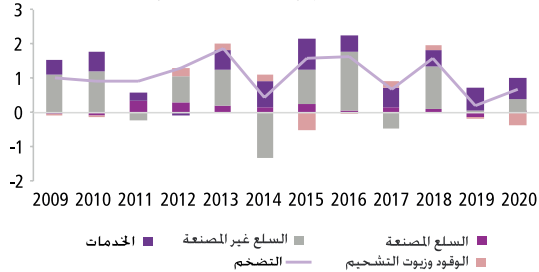
المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

2.4.1 السلع والخدمات

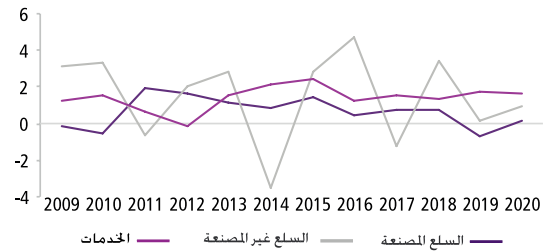
يشير توزيع سلة مؤشر أسعار المستهلك إلى سلع وخدمات¹ إلى تسجيل ارتفاع طفيف للتضخم في 2020 هم حصريا السلع. فقد نمت أسعار السلع المحولة بنسبة 0,2% بعد تراجعها بنسبة 0,7% في 2019. وتزايدت أسعار السلع غير المحولة بنسبة 1% عوض 0,2%. وبالمقابل، عرفت وتيرة نمو أسعار الخدمات تباطؤا من 1,8% إلى 1,6%. نتيجة لتراجع وتيرة نمو أسعار "خدمات الهاتف والفاكس" من 4% إلى 0%. وتسارع نمو أثمانه "النقل الطرقي للمسافرين" من 2,5% إلى 6,6%.

¹ بناء على المعطيات المفصلة للمندوبية السامية للتخطيط، يميز بنك المغرب بين أربع فئات: السلع المحولة باستثناء الحرققات وزيوت التشحيم، والسلع غير المحولة، والحرققات وزيوت التشحيم، والخدمات.

رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 8.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغير بالنسبة المئوية)



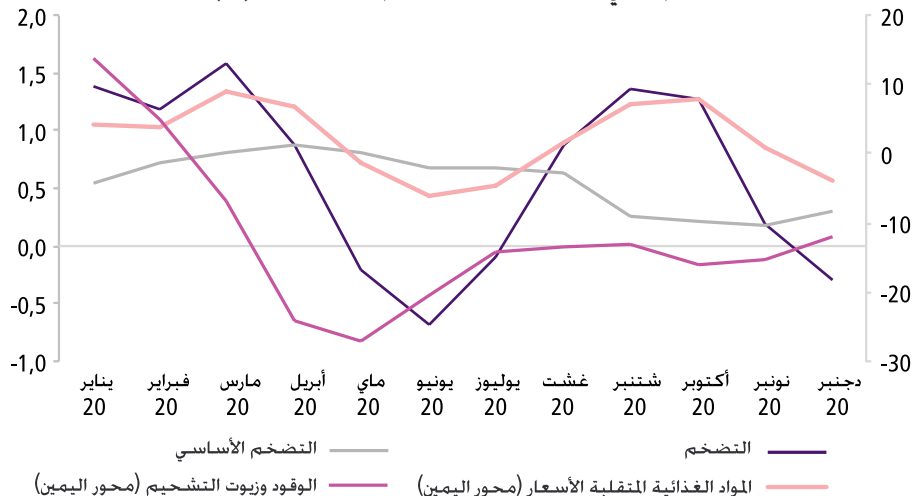
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

يمكن تحليل تطور الأسعار خلال سنة 2020 من تمييز ثلاث فترات. خلال النصف الأول من السنة، انخرط التضخم في منحى تنازلي لينتقل من 1,4% في يناير إلى -0,7% في يونيو. ويعكس هذا التراجع بالخصوص التباطؤ القوي في وتيرة نمو كل من أسعار المحروقات وزيوت التشحيم وابتداء من شهر أبريل، أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة.

وابتداء من شهر يوليوز، تسارع التضخم تدريجيا ليصل إلى 1,4% في شتنبر، نتيجة لتراجع حدة انخفاض أسعار المحروقات وزيوت التشحيم إلى جانب النمو المتدرج لأسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة وبعض الأسعار المقننة، لاسيما النقل الطرقي للمسافرين. وخلال الفصل الأخير من السنة، شرع التضخم في التباطؤ من جديد، لينتهي السنة بنسبة -0,3% في دجنبر.

رسم بياني 10.4.1: تطور التضخم خلال السنة (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

يشير تحليل تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن في 2020 إلى أن أربعة مدن من أصل 18 مدينة التي شملها البحث الدائم حول الأسعار سجلت تباطؤًا في الأسعار. ويتعلق الأمر بكل من فاس، والقنيطرة، والداخلية وآسفي. أما في باقي المدن، فقد تسارعت وتيرة نمو الأسعار. وسجل أبرز تسارع في الحسيمة من -0,5% إلى 0,8% وطنجة من -0,2% إلى 1%.

ومن حيث التفاوت، تراوحت نسبة التضخم ما بين 0% في فاس والقنيطرة و2,1% في كلميم. بفارق 2,1 نقطة مئوية.

جدول 2.4.1: أسعار الاستهلاك حسب المدن (التغير %)

التضخم (%)			المؤشرات (2017 سنة الأساس)			التضخم (%)			المؤشرات (2017 سنة الأساس)				
2020	2019	2018	2020	2019	2018	2020	2019	2018	2020	2019	2018		
1,0	-0,2	1,6	102,4	101,4	101,6	طنجة	0,9	0,1	1,7	102,7	101,8	101,7	أكادير
1,0	0,4	2,4	103,8	102,8	102,4	العيون	0,4	0,4	1,7	102,5	102,1	101,7	الدار البيضاء
0,3	0,5	2,6	103,4	103,1	102,6	الداخلية	0,0	0,8	2,1	102,9	102,9	102,1	فاس
2,1	1,0	2,0	105,2	103,0	102,0	كلميم	0,0	0,5	1,1	101,6	101,6	101,1	القنيطرة
0,8	0,3	0,7	101,8	101,0	100,7	سطات	0,8	0,0	1,5	102,3	101,5	101,5	مراكش
0,3	1,7	2,8	104,8	104,5	102,8	أسفي	0,1	-0,3	1,9	101,7	101,6	101,9	وجدة
1,3	0,4	0,8	102,5	101,2	100,8	بني ملال	0,9	0,4	1,2	102,5	101,6	101,2	الرباط
0,8	-0,5	1,9	102,2	101,4	101,9	الحسيمة	0,6	-0,5	1,6	101,7	101,1	101,6	تطوان
0,7	-0,4	1,2	101,5	100,8	101,2	الراشيدية	0,9	0,3	1,0	102,2	101,3	101	مكناس
						0,7	0,2	1,6	102,5	101,8	101,6	وطنيا	
						2,1	2,2	2,1	نطاق التفاوت (بالنقط المئوية)				

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

بعد ارتفاع متوسط بنسبة 0,6% في 2019، انخفضت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير بنسبة 1,2%. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع أسعار الإنتاج في "الصناعة الكيماوية" بنسبة 9,1% بعد ارتفاعها بنسبة 3%. وتزايد حدة انخفاض أسعار فرع "التعدين" من 2,3% إلى 6,3%. وبالمقابل، نمت أسعار منتجات "الصناعة الغذائية" بنسبة 2,9% بعد انخفاضها بنسبة 0,1% في 2019 وتزايدت أسعار "صناعة النسيج" بنسبة 0,8% عوض 0,2%.

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي* (التغير بالنسبة المئوية)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
-1,2	0,6	2,6	0,7	-0,4	-0,2	مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير بما فيها :
2,9	-0,1	0,2	0,3	-0,4	-0,7	الصناعات الغذائية
0,8	0,2	1,8	-1,2	0,1	-2,8	صناعة النسيج
0,9	2,2	0,7	0,0	0,8	2,8	صناعة الملابس
2,1	-0,6	6,2	2,9	-3,1	0,1	صناعة التجهيزات الكهربائية
-9,1	3,0	12,1	2,1	-0,2	-0,3	الصناعة الكيماوية
-6,3	-2,3	-0,2	0,4	-2,2	-1,6	صناعة منتجات معدنية
-1,7	-0,5	1,3	2,3	-0,3	-2,9	صناعة المواد الحديدية
-2,7	4,6	1,5	-0,3	0,7	0,0	تجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
-1,8	4,7	0,8	0,2	-2,3	-0,4	صناعة الورق والورق المقوى

* يتم حساب التغيرات على أساس مؤشر أسعار الإنتاج -الأساس 100=2018 ابتداء من 2019 وتستند إلى مؤشر الأساس 100=2010 قبل هذه السنة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.1 المالية العمومية

كان للأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كوفيد-19 آثار وخيمة على المالية العمومية في سنة 2020. فقد ارتفع عجز الميزانية دون احتساب الخصخصة بشكل ملحوظ إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 4,1% في 2019 وتفاقت مديونية الخزينة بواقع 11,6 نقطة إلى 76,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتعكس هذه الوضعية الانخفاض الموهول في الموارد الضريبية نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وتزايد النفقات لا سيما تلك المتعلقة بالاستثمار.

وتم بشكل كبير التخفيف من حدة هذه الانعكاسات على الميزانية بفضل تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إحداث صندوق خاص لتدبير الجائحة. وهو الذي استطاع تعبئة مبلغ 34,6 مليار درهم الثلاثين منها في إطار موجة تضامن كبرى أبانت عنها المقاولات والأسر¹.

ولمواجهة الارتفاع الكبير في احتياجاتها التمويلية، قامت الخزينة، إلى جانب زيادة اقتراضاتها في السوق الداخلية، باللجوء على نحو مكثف إلى الموارد الخارجية بمبلغ قياسي بلغ 62,9 مليار درهم، منها 37,5 مليار عن طريق إصدارين من السندات في السوق المالية الدولية. واقتضت هذه العمليات إلغاء سقف التمويلات الخارجية المحدد مبدئياً في قانون المالية لسنة 2020 في 31 مليار درهم. من ناحية أخرى، ولتعزيز موجوداتها من العملات الأجنبية، وكإجراء وقائي، عمدت السلطات إلى سحب مبلغ يقارب 3 مليار دولار من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي ووضعه رهن إشارة البنك المركزي.

وفي ظل هذه الأوضاع المتأزمة، اضطرت الحكومة في شهر يوليوز إلى إعداد قانون مالية معدل، هو الأول من نوعه منذ عام 1990. وعمدت في هذا القانون الجديد على مراجعة آفاق النمو نحو الانخفاض بشكل كبير، وبتعديل الموارد وإعادة تحديد الأولويات فيما يخص بعض النفقات ورفع هدف عجز الميزانية من 3,7% إلى 7,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

¹ يتشكل الباقي من اعتماد أولي للخزينة بمبلغ 10 مليار درهم ومساهمة للجهات بمبلغ 1,5 مليار.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
23,2	23,8	23,4	24,0	23,7	23,6	25,4	25,5	26,0	الموارد العادية
20,4	20,7	21,2	21,2	20,9	20,7	21,4	21,9	23,4	الموارد الجبائية
0,3	1,6	2,8	9,5	7,2	3,7	13,1	5,2	-	هبات مجلس التعاون الخليجي (بملايير الدراهم)
31,4	28,1	27,5	28,0	28,5	28,5	30,9	31,2	34,1	النفقات الإجمالية
23,5	21,8	21,5	21,7	22,3	22,6	25,0	25,9	28,1	النفقات العادية
12,3	11,1	9,6	9,9	10,3	10,4	11,0	11,0	11,4	كتلة الأجور
1,2	1,4	1,6	1,4	1,4	1,4	3,5	4,6	6,5	المقاصة
7,9	6,3	5,9	6,3	6,3	5,9	5,9	5,4	6,1	الاستثمار
-7,6	-4,1	-3,8	-3,5	-4,5	-4,2	-4,9	-5,1	-7,2	رصيد الميزانية (باستثناء مداخل الخوصصة)
76,4	64,8	65,2	65,1	64,9	63,7	63,4	61,7	58,2	الدين العمومي المباشر

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) والندوبية السامية للتخطيط.

1.5.1 قانون المالية وقانون المعدل لسنة 2020

تم إعداد قانون المالية لسنة 2020 على أساس نسبة نمو تصل إلى 3,7% ومتوسط أسعار تصل إلى 67 دولار لبرميل النفط و350 دولار للطن لغاز البوتان وكذا متوسط سعر صرف بقيمة 9,69 درهم للدولار. وحدد القانون عجز الميزانية، دون احتساب مداخل الخوصصة، في 45,3 مليار درهم أو 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع تزايد النفقات الإجمالية بنسبة 7,4% وتحسن الموارد العادية بنسبة 8%.

وأشارت توقعات قانون المالية إلى نمو العائدات الضريبية بنسبة 3,8%. مع ارتفاع مجموع الضرائب والرسوم باستثناء واجبات التسجيل والتمبر. أما العائدات غير الضريبية، دون احتساب مداخل الخوصصة، فكان من المرتقب تحسنها بنسبة 65,5% إلى 29,8 مليار، نتيجة تحصيل 12,2 مليار برسوم عائدات الاحتكار و12 مليار برسوم مداخل آليات التمويل الخاصة¹ و1,8 مليار على شكل هبات من دول مجلس التعاون الخليجي.

بموازاة ذلك، كان يرتقب أن تتزايد النفقات العادية بنسبة 4,1%، ارتباطا بالأساس بنمو كتلة الأجور بنسبة 23,1%. وذلك أخذا بالاعتبار إحداث 23.312 منصبا ماليا بدلا من 25.572 منصبا في قانون المالية لسنة 2019 وتأثير الحوار الاجتماعي المقدر في 6,1 مليار وكذا إدراج في سنة 2020 التحملات الاجتماعية برسوم مساهمة رب العمل بعد أن كانت مصنفة سابقا على مستوى سلع وخدمات أخرى. وبالنسبة لهذا البند الأخير، يتوقع أن يسجل تراجعاً بنسبة 18,6%. ومن ناحية أخرى، يتوقع انخفاض تكاليف المقاصة بنسبة 20,3%. فيما كان مبرمجا تزايد الاستثمارات بنسبة 22,1% إلى 70,4 مليار.

¹ يتعلق الأمر بالأساس بعمليات تفويت أصول غير مالية للدولة مع عقود كراء من طرف هذه الأخيرة للأصول التي تم تفويتها.

مع تفشي جائحة كوفيد-19 وتدهور الوضعية الاقتصادية، لجأت الحكومة إلى إعداد قانون مالية معدل من أجل تخيين الإطار الماكرو اقتصادي وملاءمة تدبير الميزانية العمومية مع سياق الأزمة. وأفرز هذا القانون زيادة في العجز إلى 7,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، أو 82,8 مليار. وعلاوة على الموارد الداخلية، يرتقب تمويل هذا العجز عن طريق سحبوبات خارجية إجمالية تصل إلى 60 مليار، فيما تم إلغاء برمجة عمليات الخصخصة، التي كان من المتوقع أن تدر 3 مليار درهم، بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية التي أصبحت غير مواتية.

ومن حيث الفرضيات، تم إعداد الميزانية المراجعة لسنة 2020 بناء بشكل أساسي على تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 5%. مع انخفاض بنسبة 4,8% في القيمة المضافة الفلاحية تشتمل على محصول تقديري من الحبوب يصل إلى 30 مليون قنطار بدلا من 70 مليون قنطار المعتمدة في قانون المالية لسنة 2020، ومتوسط لسعر غاز البوتان حدد في 290 دولار للطن.

ومقارنة بقانون المالية لسنة 2020، تشير التوقعات إلى أن الموارد العادية، دون احتساب مداخيل الخصخصة، ستسجل انخفاضا بنسبة 15,4%. تشمل تنديا بنسبة 18,8% في العائدات الضريبية وارتفاعا بنسبة 12,9% في العائدات غير الضريبية. وعلى نفس المنوال، تمت مراجعة النفقات العادية نحو الانخفاض بواقع 10,3 مليار مع خصم مبلغ 2,2 مليار من برمجة كتلة الأجور في أعقاب إرجاء عمليتي الترقية والتوظيف¹. بالمقابل، يرتقب أن يسجل الاستثمار نمو طفيفا بواقع 0,5 مليار من حيث الإصدار ليصل إلى 70,8 مليار، يعادل اعتمادات أداء بقيمة 85,7 مليار بدلا من 78,2 مليار في قانون المالية لسنة 2020، ويشمل هذا التطور انخفاضا بواقع 8,9 مليار في استثمارات القطاعات الوزارية وارتفاعا بواقع 16,4 مليار في التكاليف المشتركة للاستثمار، منها مبلغ بقيمة 15 مليار سيتم إعادة رصده لفائدة برنامج الإقلاع الاقتصادي من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار².

من ناحية أخرى، صادق قانون المالية المعدل على المرسوم المتعلق بالصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19، الذي تم إحداثه في 16 مارس 2020 بتعليمات سامية من صاحب الجلالة. واستطاع هذا الصندوق بتاريخ 31 دجنبر تعبئة غلاف مالي يصل إلى 34,6 مليار، تم صرف 29,3 مليار منه في نفس السنة. فقد تم تحويل مبلغ 23 مليار إلى الأسر في إطار عملية تضامن³، وخصص مبلغ 3 مليار لتأهيل المنظومة الصحية ونفس المبلغ لصندوق الضمان المركزي، ليفرز بذلك رصيدا إيجابيا بلغ 5,3 مليار.

¹ باستثناء العاملين في الإدارات المكلفة بالأمن والصحة.

² تم إحداث هذا الصندوق بناء على تعليمات ملكية سامية من أجل المساهمة في تمويل مشاريع استثمارية مهيكلة هامة، وتعزيز رأسمال المقاولات ودعم الأنشطة المنتجة. تماشيا مع الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية. ويمكنه إبرام كافة الاتفاقيات التمويلية أو تلك الخاصة بالشراكة مع جميع الهيئات المالية الوطنية، الأجنبية أو الدولية.

³ تمثلت هذه العملية في تحويلات مباشرة للأسر، سواء الحاصلة منها على بطاقة "راميد" أو غير الحاصلة عليها، والتي تراوحت، حسب حجم الأسر، بين 800 و1200 درهم. وتتوخى هذه العملية التخفيف من أثر القيود المفروضة من أجل كبح تفشي فيروس كوفيد-19. واستفادت منها حوالي 5,5 مليون أسرة، 45% منها قاطنة بالعالم القروي.

جدول 2.5.1: البرمجة المالية (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

التغير بالنسبة المئوية قانون المالية المعدل 2020/ قانون المالية 2019	التغير بالنسبة المئوية قانون المالية المعدل 2020/ قانون المالية 2020	قانون المالية المعدل 2020	قانون المالية 2020	قانون المالية 2019
-8,6	-15,4	243 993	288 336	266 982
الموارد العادية				
-15,7	-18,8	207 320	255 218	245 971
الموارد الجبائية ¹				
-17,5	-22,8	71 594	92 738	86 728
منها : الضريبة على القيمة المضافة				
-17,4	-19,1	42 914	53 036	51 961
الضريبة على الشركات				
-10,2	-13,3	40 047	46 181	44 602
الضريبة على الدخل				
90,1	12,9	33 674	29 818	17 711
الموارد غير الجبائية				
-10,0	0,0	1 800	1 800	2 000
منها : هبات مجلس التعاون الخليجي				
-	16,7	14 000	12 000	-
إيرادات آليات تمويل خصوصية				
-9,1	-9,1	3 000	3 300	3 300
مداخليل بعض الحسابات الخصوصية للخرزينة				
4,2	-2,9	329 785	339 622	316 366
النفقات الإجمالية				
0,1	-3,8	258 972	269 264	258 761
النفقات العادية				
5,7	-0,8	197 295	198 787	186 715
السلع والخدمات				
21,2	-1,6	135 933	138 084	112 159
كتلة الأجور ²				
-17,7	1,1	61 362	60 703	74 555
السلع والخدمات الأخرى				
2,5	1,2	28 339	28 016	27 658
فوائد الدين				
-35,4	-19,0	11 860	14 640	18 370
المقاصة				
-17,5	-22,8	21 478	27 821	26 018
التحويلات للجماعات الترابية				
-282,2	-178,5	-14 979	19 072	8 221
الرصيد العادي ³				
22,9	0,6	70 813	70 358	57 606
نفقات الاستثمار ⁴				
		3 000	6 000	6 000
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخرزينة				
		-54 453	-17 270	-15 727
الرصيد الأولي ³				
		-82 792	-45 286	-43 384
رصيد الميزانية الإجمالي ³				
		-7,5	-3,7	-3,7
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ⁵				
		-82 792	-45 286	-43 384
الحاجة إلى التمويل				
		39 163	27 667	19 871
التمويل الداخلي				
		43 629	14 619	18 514
التمويل الخارجي				
		0	3 000	5 000
الخصوصية				

1 يعبر عن المداخليل الضريبية بأرقام صافية، وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

2 تتضمن نفقات الموظفين في قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية المعدل لسنة 2020 التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل التي كانت مصنفة سابقاً تحت بند سلع وخدمات أخرى.

3 يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخرزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي الاداءات برسم فوائد الدين.

4 التوقعات من حيث الإصدارات.

5 نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي المتوقع من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) .

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية المعدل لسنة 2020

تضمن قانون المالية لسنة 2020 بشكل خاص على العديد من التدابير الضريبية. وتمثلت الأهداف المنشودة على الخصوص في (أ) مواصلة تحقيق التجانس الضريبي لا سيما ما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة؛ و(ب) تعزيز موافمة النظام الجبائي الوطني مع المعايير الدولية؛ و(ج) تعزيز الأنشطة الرياضية ومواكبة تحول الجمعيات النشيطة في هذا المجال إلى شركات. وينص القانون أيضا على عدة أحكام استثنائية تتيح للملزمين تسوية وضعيتهم إزاء الإدارة الضريبية.

الضريبة على الشركات

- مراجعة النظام الجبائي المطبق على الشركات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء اعتبارا من فاتح يناير 2020: تم تمديد الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات التي كانت تستفيد منها هذه الشركات خلال السنوات الخمس الأولى المتعاقبة ليشمل رقم معاملاتها المحلي إضافة إلى ذلك الخاص بالتصدير. وتم رفع السعر الخاص المطبق ما بعد هذه الفترة من 8,75% إلى 15%. إضافة إلى ذلك، تم إعفاء أرباح الأسهم وعائدات المساهمات الأخرى التي تدفعها هذه الشركات من الضريبة المقطوعة من المنبع. أيضا، ألغى قانون المالية النظام الضريبي المطبق على المقرات الجهوية أو الدولية وعلى المكاتب التمثيلية للشركات غير المقيمة الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء.
- الانتقال التدريجي نحو سعر موحد للضريبة على الشركات المطبق على الشركات الصناعية برسم مبيعاتها المحلية والخاصة بالتصدير: خفض قانون المالية لسنة 2020 النسبة الهامشية للضريبة على الشركات من 31% إلى 28% بالنسبة لرقم المعاملات المحلي ورفع الحد الأقصى للأنصبة المقررة من 17,5% إلى 20% بالنسبة لرقم معاملاتها الموجه للتصدير. كما رفع المشرع النسبة المتوسطة لجدول الضريبة على الشركات الخاضعة للقانون العام من 17,5% إلى 20%.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات بالنسبة للشركات الرياضية خلال السنوات الخمس الأولى المتعاقبة وتطبيق نسبة أقصاها 20% بعد هذه الفترة. كما نص قانون المالية على تطبيق الحياض الضريبي فيما يخص عملية تقديم جمعية رياضية لجزء من أصولها وخصومها أو كامله إلى شركة رياضية.
- انسجاما مع المعايير الدولية، تم توحيد المعالجة الضريبية برسم الضريبة على الشركات الخاصة بالشركات التي تزاوّل أنشطة الاستعانة بخدمات خارجية داخل أو خارج المنصات الصناعية المندمجة وذلك بغض النظر عن وجهة منتجاتها وخدماتها (محلية أو للتصدير). وتستفيد هذه الشركات من إعفاء تام من الضريبة على الشركات خلال الخمس سنوات الأولى من التشغيل ومن جدول يصل أقصاه إلى 20% بعد انقضاء هذه الفترة.
- توسيع مجال تطبيق نظام التحفيز الضريبي المخصص لإعادة هيكلة مجموعات الشركات ليشمل تحويلات الأصول غير المجسدة والمالية، بدلا من الأصول المجسدة فقط كما كان عليه الحال سابقا.

الضريبة على الدخل

- إحداث تخفيض بنسبة 25% مطبق على القاعدة الضريبية التي تعادل رقم المعاملات المحقق بواسطة الأداء عبر الهاتف النقال من طرف الأشخاص الذاتيين المتوفرين على مداخل مهنية محددة وفق نظام النتيجة الصافية المبسطة أو نظام الربح الجزافي.
- رفع الحدود القصوى لرقم المعاملات السنوي لتطبيق نظام الربح الجزافي، (أ) من 1 مليون إلى 2 مليون درهم بالنسبة للأنشطة التجارية، والصناعية والصناعة التقليدية والصيد البحري؛ و(ب) من 250 ألف إلى 500 ألف درهم بالنسبة لمقدمي الخدمات والمهن الحرة.

- تحديد الخصم من الأجر الصافي الخاضع للضريبة للأقساط المدفوعة في إطار عقود التأمين الخاصة بالتقاعد التكميلي في 50% بالنسبة لتلك المبرمة قبل يناير 2015. وكان هذا التقييد يطبق في السابق فقط على العقود المبرمة بعد هذا التاريخ.
- توسيع نطاق الاستفادة من إعفاء تعويضات التدريب لفائدة حاملي البكالوريا بدلا من خريجي التعليم العالي أو التكوين المهني فقط. ويمنح هذا الإعفاء لمدة 24 شهرا بالنسبة للتعويضات الشهرية الإجمالية التي لا تتجاوز 6 آلاف درهم.
- رفع نسبة التخفيض الجزافي من 55% إلى 60% بالنسبة للمعاشات والإيرادات العمرية التي لا يتجاوز مبلغها السنوي الإجمالي 168 ألف درهم.
- مراجعة نسبة التخفيض المطبق على الأجر الإجمالي المدفوع للرياضيين المحترفين من 40% إلى 50%.
- إعفاء تفويطات الممتلكات العقارية التي لا تتجاوز قيمتها 4 مليون درهم، والتي تعتبر بمثابة سكن رئيسي لفترة نقل عن 6 سنوات. شريطة أن يتم استثمار عائد البيع في اقتناء عقار مخصص للسكن الرئيسي خلال أجل لا يتجاوز ستة أشهر.
- إعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأرباح العقارية الناجمة عن تفويطات من طرف أشخاص ذاتيين بالجمان لعقارات أو حقوق عينية عقارية لفائدة جمعيات معترف لها بصفة المنفعة العامة.
- رفع سقف المبالغ المستثمرة في إطار مخطط الادخار في الأسهم ومخطط الادخار للمقاولات من 600 ألف درهم إلى 2 مليون درهم.

الضريبة على القيمة المضافة

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم للشركات الرياضية خلال الخمس السنوات الأولى.
- رفع نسبة الضريبة إلى 20% المطبقة على بعض المعدات الفلاحية التي يمكن استعمالها في مجالات أخرى غير الفلاحة.
- توحيد المعالجة الضريبية لمنتجات المالية التشاركية مع المنتجات البنكية التقليدية. هكذا، نص قانون المالية لسنة 2020 على إعفاء الأصول الاستثمارية المقتناة في إطار عملية "المرابحة" وقام بتوضيح النظام الضريبي المطبق فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة على منتجي "السلام" و"الاستصناع".
- تقليص نسبة الضريبة من 20% إلى 10% المطبقة على الخدمات المقدمة من طرف مستغلي المقاهي، وعلى عمليات بيع تذاكر الدخول للمتاحف ودور السينما والمسارح، وكذا المحركات المستوردة المخصصة لقوارب الصيد.
- توحيد نسبة الضريبة المطبقة على زيت النخيل مع تلك الخاصة بالدهون النباتية الأخرى، برفعها من 10% إلى 20%.
- إلغاء نسب الضريبة الخاصة المطبقة على النبيذ والمشروبات الكحولية والذهب والبلاتين والفضة، من خلال إدراجها ضمن الضريبة الداخلية للاستهلاك.
- إخضاع المنتجات الناجمة عن عمليات التسديد للضريبة وفق شروط القانون العام وبالتالي إعادة حيادية الضريبة على القيمة المضافة. في السابق، كانت صناديق التوظيف الجماعي للتسديد خاضعة للضريبة على القيمة المضافة من خلال الاقتطاع من المنبع ولم تكن تستفيد من خصم هذه الضريبة.
- إلغاء الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على واردات اللحوم والأسماك الموجهة للمطاعم، لتتلاءم بالتالي مع نظام الضريبة على القيمة المضافة الداخلية.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على واردات مضخات المياه العاملة بالطاقات المتجددة المستخدمة في القطاع الفلاحي. ويتعلق الأمر بملاءمتها مع المعالجة الضريبية للضريبة على القيمة المضافة الداخلية.

واجبات التسجيل والتمير

- إعفاء العقود الخاصة باقتناء العقارات في إطار برامج "مدن بدون صفائح" أو "المباني الآيلة للسقوط".
- توسيع نطاق الاستفادة من الإعفاء ليشمل عقود اقتناء الأراضي التي تحتضن مباني مزعم هدمها والمخصصة لإجهاز عمليات بناء مؤسسات فندقية. وكان هذا الإعفاء منوحا فقط للأراضي الفضاء الموجهة لهذه الفئة من الاستثمارات.
- إعفاء عقود تقديم عناصر من الأصول والخصوم من الجمعيات الرياضية إلى الشركات الرياضية.
- إعفاء عقود شراء الأراضي المخصصة لإجهاز السكن الاجتماعي في إطار عقد المراقبة.
- إعفاء عقود اقتناء العقارات من طرف الأحزاب السياسية لممارسة نشاطاتها.

تدابير مشتركة بين الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل

- إلغاء الإعفاء الخاص بخمس سنوات بالنسبة لرقم المعاملات للتصدير برسم الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ورفع نسبة هذه الأخيرة من 17,5% إلى 20%.
- مراجعة النظام الجبائي "لناطق التسريع الصناعي" من خلال تطبيق. بعد الإعفاء خلال الخمس سنوات الأولى. لسعر ضريبي خاص محدد في 15% بالنسبة للضريبة على الشركات أو 20% بالنسبة للضريبة على الدخل دون التمييز بين رقم المعاملات المنجز محليا أو عند التصدير. ويطبق هذا النظام الجديد على المقاولات القائمة في هذه المناطق اعتبارا من فاتح يناير 2021.
- مراجعة سعر المساهمة الدنيا فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 0,75% إلى 0,5%. ويرفع هذا السعر إلى 0,6% عندما تصرح المقاول. فيما بعد فترة الإعفاء الممتدة ل 36 شهرا. بنتيجة جارية. دون احتساب الاستخدامات. سلبية خلال سنتين متعاقبتين.
- فيما يتعلق بالمستغلات الفلاحية الخاضعة للضريبة. مراجعة النسبة القصوى في جدول الضريبة على الشركات من 17,5% إلى 20% والحفاظ على النسبة القصوى للضريبة على الدخل في 20%.
- مراجعة سقف مبلغ المساهمة في رأسمال المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيا الجديدة. مما أدى إلى رفع الحق في التخفيض الضريبي. من 200 ألف درهم إلى 500 ألف درهم لكل شركة.

تدابير جانبية أخرى

- ملائمة المعالجة الضريبية للمنتجات الجديدة الخاصة بتأمين "تكافل" مع تلك المطبقة على منتجات التأمين التقليدية.
- إحداث إلزامية التصريح بالتوزيع العالمي لأرباح الشركات المتعددة الجنسية. والتي يطلق عليها "الإبلاغ عن كل بلد على حدة". وتندرج هذه القاعدة في سياق التزامات المغرب في إطار مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS).
- تكييف الإطار التشريعي المنظم لتبادل المعلومات لغايات ضريبية مع المعايير الدولية لا سيما تلك التي أقرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تدابير العفو الضريبي والصرف

- إعادة تطبيق إجراءات تشجيعية لفائدة الملتزمين الذين تم تحديد هويتهم حديثا والذين كان يمارسون أنشطة في القطاع غير المهيكّل. والمصادق عليها في قانون المالية لسنوات 2011 و 2013 و 2015. هكذا. (i) فإن الأشخاص الذاتيين الذين يزاولون نشاطا خاضعا للضريبة على الدخل والذين يعرفون بأنفسهم ابتداء من فاتح يناير 2020 غير ملزمين بأداء الضريبة إلا في حدود

المدخلات المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من تاريخ تعريفهم؛ (ب) بالنسبة للملزمين الذين حدد مدخلاتهم المهنية حسب النظام الصافي الحقيقي أو حسب نظام النتيجة الصافية المبسطة، فإن الخزون الذي بحوزتهم يتم تقييمه على نحو يمكن من فرز، عند بيعه أو سحبه، هوامش إجمالية تفوق أو تعادل 20%؛ (ج) في حالة الخضوع للضريبة على القيمة المضافة، فيخضع الهامش الإجمالي المحقق من مبيعات الخزون، التي كانت موضوع تقييم، للضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم، إلى غاية استنفاد هذا الخزون.

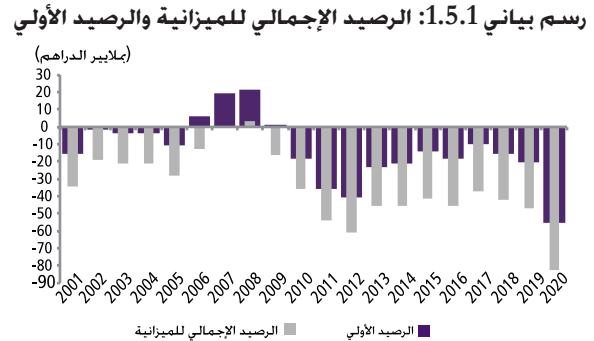
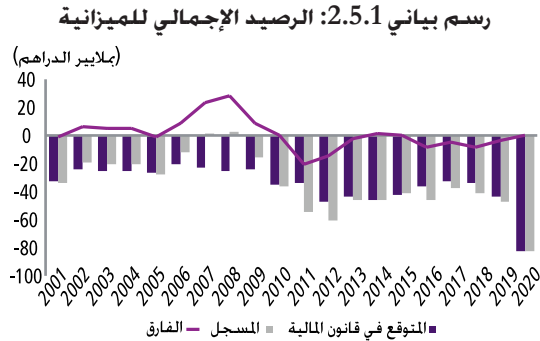
- التنصيص على إمكانية تسوية الضريبة للملزمين الذين يضعون تصريحاً تعديلياً طوعياً، وبهم هذا الإجراء الوضعية الضريبية المتعلقة بالسنوات المحاسبية 2016 و2017 و2018 ويتيح الاستفادة من إلغاء العقوبات والإعفاء من المراقبة الضريبية، وفقاً لبعض الشروط.
- تسوية الوضعية الضريبية للملزمين الذين لم يضعوا بعد تصريحهم السنوي الخاص بالمدخلات العقارية، برسم السنوات السابقة غير المتقادمة، وسيعفى الملزم من أداء الضريبة على الدخل على المدخلات العقارية المتعلقة بالتصريح والزيادات والغرامات ذات الصلة، ولكن يتعين عليه أن يؤدي مساهمة تعادل 10% من المبلغ الإجمالي للمدخلات العقارية الخاصة بسنة 2018.
- التسوية الطوعية للوضعية الضريبية للملزمين من الأشخاص الذاتيين الخاصة بالمشتريات من الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة وغير المحصنة للاستعمال المهني، وبالتسبيقات في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير، شريطة أداء مساهمة تعادل 5% من قيمة المبالغ المصرح بها.
- التسوية الطوعية للوضعية الضريبية للملزمين من الأشخاص الذاتيين الخاصة بالموجودات السائلة المتعلقة بممارسة نشاط مهني أو فلاحي، والتي لم يتم التصريح بها، شريطة إيداع مساهمة محددة في 5% من مبلغ تلك الموجودات. وبذلك تبرأ ذمة الملزم المعني من أداء الضريبة على الدخل والغرامات والعقوبات ذات الصلة.
- التسوية الطوعية برسم الموجودات والسيولة المحتفظ بها في الخارج، هذا الإجراء، الذي يعيد تفعيل أحكام قانون المالية لسنة 2014، يحدث مساهمة إبرائية، تطبق على الموجودات المنشأة بالخارج قبل 30 شتنبر 2019، والتي تعادل (i) 10% من قيمة شراء العقارات، والأصول المالية والقيم المنقولة والسندات الأخرى؛ و(ب) 5% من مبلغ الموجودات السائلة بالعملات الأجنبية المرحلة إلى المغرب والمودعة في حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل؛ و(ج) 2% من السيولات بالعملات الأجنبية المرحلة إلى المغرب والتي تم تفويتها في سوق الصرف مقابل الدرهم.

التدابير المتخذة في إطار قانون المالية المعدل

أدخل قانون المالية المعدل أحكاماً لفائدة بعض القطاعات والملزمين في سياق الأزمة. ويتعلق الأمر أساساً بمراجعة بعض الرسوم الجمركية بغية تشجيع الإنتاج المحلي، وتوزيع على فترة خمس سنوات الخصم من الضريبة (الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة) على الهبات المقدمة لصندوق كوفيد-19، وكذا تمديد آجال استحقاق التسوية الطوعية للوضعية الضريبية للملزمين وتمديد الاجل المحددة في سنة واحدة للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة إلى 36 شهراً بالنسبة لاتفاقيات الاستثمار الموقعة مع الدولة. كما نص أيضاً على تخفيضات في مجال الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة من أجل تشجيع استخدام الهاتف النقال. وبالنسبة لواجبات التسجيل، تم منح إعفاء كلي فيما يتعلق باقتناء السكن الاجتماعي أو السكن ذي القيمة العقارية المنخفضة وكذا تخفيض بنسبة 50% للفئات الأخرى، مع عدم تجاوز قيمة الشراء سقف 2,5 مليون درهم.

2.5.1 تنفيذ الميزانية

أفرزت ميزانية سنة 2020 عن عجز. دون احتساب مداخيل الخوصصة. يصل إلى 82,4 مليار، أو 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 46,9 مليار أو 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة من قبل. وتعكس هذه النتيجة، التي تأخذ بالاعتبار الرصيد الإيجابي البالغ 5,3 مليار للصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19، انخفاضا بنسبة 7,6% في الموارد العادية ونمو بنسبة 5,8% في النفقات الإجمالية.



الموارد العادية

انخفضت الموارد العادية بنسبة 7,6% إلى 253,1 مليار، تتضمن تراجعاً بنسبة 6,8% في المداخيل الجبائية. بالنظر إلى الانكماش الاقتصادي المرتبط بالجائحة. وبنسبة 12,4% في المداخيل غير الجبائية نتيجة على الخصوص لتقلص التمويلات الخاصة وكذا هبات بلدان مجلس التعاون الخليجي.

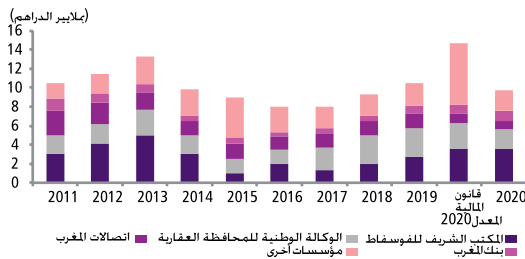
بلغت إيرادات الضرائب المباشرة. المنجزة في حدود 105,9% من قانون المالية المعدل. 92,7 مليار. منخفضة بنسبة 4% مقارنة بسنة 2019. وحسب الفئات. انخفضت الضريبة على الدخل بنسبة 6,5% إلى 40,2 مليار. مع تسجيل تقلص على الخصوص بنسبة 24,2% إلى 2,7 مليار للضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية وارتفاع بنسبة 0,5% إلى 8,9 مليار في الضريبة على الدخل الخاصة بأجور الموظفين¹. بدورها. سجلت عائدات الضريبة على الشركات. المرتكزة أساساً على أرباح الشركات المحققة في 2019. انخفاضا طفيفاً بنسبة 0,2% إلى 48,8 مليار. فيما تحسنت الإيرادات برسم المساهمة الاجتماعية للتضامن بنسبة 11% إلى 2,2 مليار.

من ناحيتها. عرفت الضرائب غير المباشرة تدهوراً بنسبة 8,8% إلى 107,4 مليار. نتيجة التراجع بنسبة 8,9% إلى 80 مليار في مداخيل الضريبة على القيمة المضافة وبنسبة 8,4% إلى 27,4 مليار في الضريبة الداخلية على الاستهلاك. ويعزى تطور هذه الأخيرة بشكل رئيسي إلى الانخفاض المسجل في ذات الآن في مداخيل الضريبة

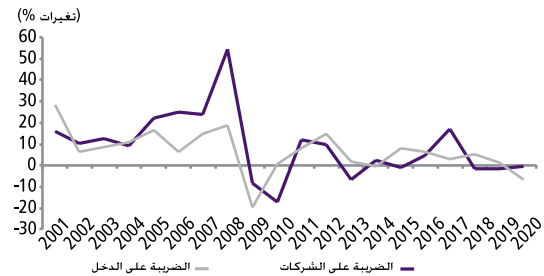
1 يتعلق الأمر بالجزء الذي تدفعه مديرية نفقات الموظفين.

الداخلية على استهلاك منتجات الطاقة بنسبة 13,2% إلى 14,4 مليار. نتيجة تراجع حجم الوقود المستهلك بنسبة 12,8%. ومداخيل الضريبة على التبغ بنسبة 2,7% إلى 11 مليار. وفيما يتعلق بمداخيل الضريبة على القيمة المضافة، فإن تدنيها يعكس الانخفاض بنسبة 12,6% إلى 49 مليار بالنسبة للضريبة على الواردات وبنسبة 2,5% إلى 31 مليار للضريبة الداخلية. وبلغت التسديدات برسم هذه الأخيرة 10,4 مليار مقابل 9,8 مليار في 2019.

رسم بياني 4.5.1: عائدات الاحتكار والمساهمات



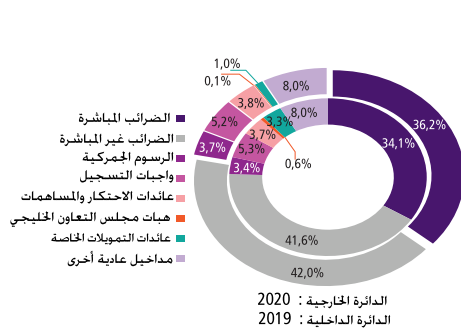
رسم بياني 3.5.1: تغير مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



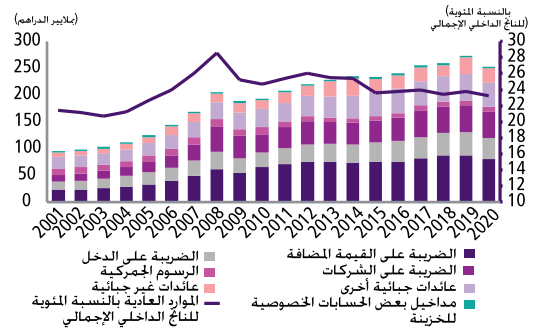
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

بموازاة ذلك، حققت الرسوم الجمركية إيرادات بلغت 9,5 مليار، منخفضة بنسبة 2,9% مقارنة بسنة 2019. رغم كون نسبة تنفيذها مقارنة بقانون المالية المعدل لسنة 2020 قد بلغت 119,6%. ويعزى هذا التطور بشكل كبير إلى التقلص بنسبة 12% في الواردات المضربة بموجب رسوم الاستيراد، والتي فاقمها تأثير إجراءات وقف استيراد¹ رسوم الاستيراد المفروضة خلال السنة. أيضا، تراجعت مداخيل واجبات التسجيل والتمبر بنسبة 11,4% لتصل إلى 13,3 مليار، وبلغت نسبة تنفيذها 104,7%.

رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية



رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

¹ تم تطبيق إجراءات وقف الاستيراد اعتبارا من فاتح أبريل على القمح الصلب، والعدس والفاصوليا العادية والحمص والفل. وطوال سنة 2020 على القمح اللين ومشتقاته.

وفيما يتعلق بالمداد غير الجبائية، فقد انخفضت بنسبة 12,4% لتصل إلى 27,2 مليار، وهو مبلغ يقل بكثير عن توقعات قانون المالية المعدل البالغة 33,7 مليار. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى انخفاض عائدات التمويلات الخاصة إلى 2,6 مليار مقابل 9,4 مليار في 2019 و14 مليار المبرمجة في قانون المالية المعدل لسنة 2020. كما يعكس تراجع عائدات الاحتكار والمساهمات بنسبة 7,4% إلى 9,7 مليار، منها 3,6 مليار مدفوعة من المكتب الشريف للفوسفات. 2 مليار من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، 1,1 مليار من بنك المغرب و911 مليون من اتصالات المغرب. أما بالنسبة لهبات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد اقتصرت على 278 مليون درهم، مقابل 1,6 مليار في 2019. بالمقابل، سجلت أموال المساعدة ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت من 2 مليار إلى 7,1 مليار درهم مع متم 2020، منها 4,7 مليار من الاتحاد الأوروبي.

جدول 3.5.1: وضعية تجمعات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

نسبة التنفيذ مقارنة مع قانون المالية المعدل 2020	التغيرات %	2020	2019 ¹	
103,7	-7,6	253 129	273 856	الموارد العادية
107,5	-6,8	222 799	238 999	الموارد الجبائية ²
105,9	-4,0	92 651	96 514	- الضرائب المباشرة
113,7	-0,2	48 778	48 864	الضريبة على الشركات
100,3	-6,5	40 165	42 941	الضريبة على الدخل
108,3	-8,8	107 410	117 769	- الضرائب غير المباشرة
111,8	-8,9	80 020	87 869	الضريبة على القيمة المضافة
99,2	-8,4	27 390	29 900	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
119,6	-2,9	9 488	9 768	- الرسوم الجمركية
104,7	-11,4	13 250	14 948	- رسوم التسجيل والتبر
80,8	-12,4	27 218	31 061	المداد غير الجبائية
66,2	-7,4	9 716	10 494	- الاحتكار و المساهمات
92,2	-14,9	17 502	20 567	- مداد غير أخرى
15,4	-83,0	278	1 637	منها هبات مجلس التعاون الخليجي
18,2	-72,9	2 550	9 400	إيرادات بموجب آليات خصوصية
103,7	-18,0	3 112	3 796	مداد غير بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
103,6	5,8	341 822	323 005	النفقات الإجمالية
98,8	2,1	255 940	250 739	النفقات العادية
96,9	5,1	191 143	181 888	السلع والخدمات
98,2	4,5	133 529	127 719	- الموظفون
93,9	6,4	57 614	54 169	- السلع والخدمات الأخرى
96,2	3,2	27 259	26 419	فوائد الدين العمومي
98,8	2,5	23 147	22 578	الداخلي
83,6	7,0	4 112	3 841	الخارجي
114,1	-15,8	13 532	16 072	المقاصة
111,8	-8,9	24 006	26 361	التحويلات للجماعات الترابية

		23 116	-2 811	
الرصيد العادي³				
نفقات الاستثمار		72 265	85 883	18,8
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة		2 288	6 326	121,3
الرصيد الأولي³		-20 442	-55 110	
رصيد الميزانية الإجمالي³		-46 861	-82 368	
تغير العمليات قيد الأداء		-4 498	14 747	
الحاجيات التمويلية		-51 359	-67 621	
التمويل الداخلي		28 794	24 678	
- المديونية الداخلية		9 967	43 974	
- عمليات أخرى		18 827	-19 296	
التمويل الخارجي		17 222	42 943	
- السحوبات		25 448	62 864	
- الاستخدامات		-8 226	-19 921	
الخصوصية		5 344	0	

¹ أرقام مراجعة.

² يعبر عن المداخل الضريبية بأرقام صافية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

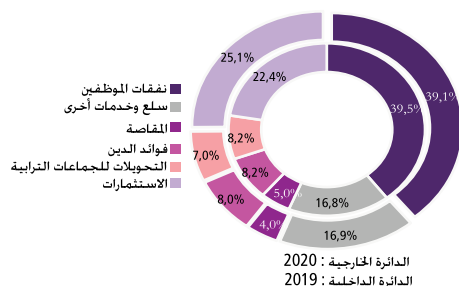
³ يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثنى الرصيد الأولي أداء فوائد الدين. يعبر الرصيد العادي عن الفرق بين الموارد العادية والمصروفات العادية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

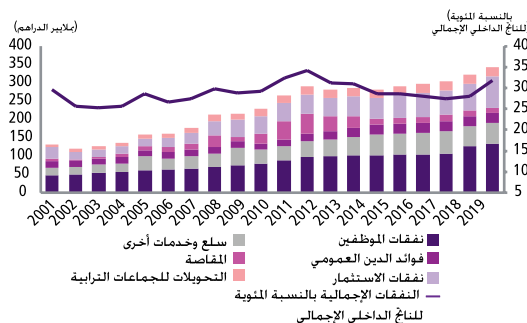
النفقات الإجمالية

سجلت النفقات الإجمالية، التي تم تنفيذها في حدود 103,6% من توقعات قانون المالية المعدل، نمواً بنسبة 5,8% إلى 341,8 مليار. لتعكس ارتفاعات بنسبة 2,1% إلى 255,9 مليار في النفقات العادية وبنسبة 18,8% إلى 85,9 مليار في نفقات الاستثمار.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

على مستوى النفقات العادية، ارتفعت كتلة الأجور¹ بنسبة 4,5% إلى 133,5 مليار، لتمثل بذلك 12,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 11,1% في 2019. وبالنسبة للجزء المقدم من مديرية نفقات الموظفين.

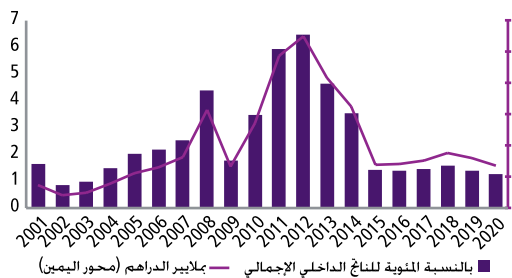
¹ بما في ذلك التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل، التي كانت مدرجة في السابق ضمن سلع وخدمات أخرى.

والذي يمثل 86,7% منها، فقد عرف ارتفاعا بنسبة 4,4% في مكونه البنيوي وانخفاضا بنسبة 38,1% في الأجور المتأخرة إلى 3,2 مليار. ويعكس هذا التطور على الخصوص تأثير الزيادات في الأجور المقررة سنة 2019 في إطار الحوار الاجتماعي. وحسب القطاعات الوزارية، ارتفعت نفقات الموظفين إلى 46,6 مليار بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وإلى 24,4 مليار بالنسبة لوزارة الداخلية وإلى 10,4 مليار لوزارة الصحة.

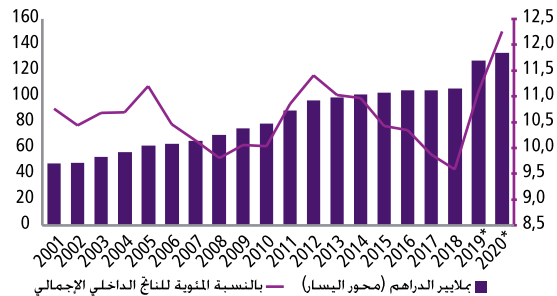
فيما يتعلق بباقي السلع والخدمات. فقد عرفت نمواً بنسبة 6,4% إلى 57,6 مليار. وهو ما يعكس ارتفاعاً في التحويلات التي انتقلت من 25,3 مليار إلى 26 مليار لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ومن 4 مليار إلى 8,2 مليار لتلك الموجهة إلى الحسابات الخصوصية للخرينة.

وبخصوص تكاليف المقاصة، فقد انخفضت بنسبة 15,8% بعد تراجعها بنسبة 9,3% سنة من قبل. لتستقر في 13,5 مليار أو 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع تسجيل نسبة تنفيذ تصل إلى 114,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية المعدل. وتقلص الدعم الممنوح لغاز البوتان بنسبة 7,3% إلى 9,2 مليار. بفعل تراجع الأسعار العالية بنسبة 10,6% إلى 378,8 دولار للطن في المتوسط. وذلك المتعلقة بالسكر بنسبة 4,5% إلى 3,3 مليار. نتيجة انخفاض الكمية المدعمة بنسبة 4,7% إلى 1,1 مليون طن وارتفاع سعر السكر بنسبة 4,3% إلى 307,8 دولار للطن في المتوسط.

رسم بياني 10.5.1: تكاليف المقاصة



رسم بياني 9.5.1: كتلة الأجور



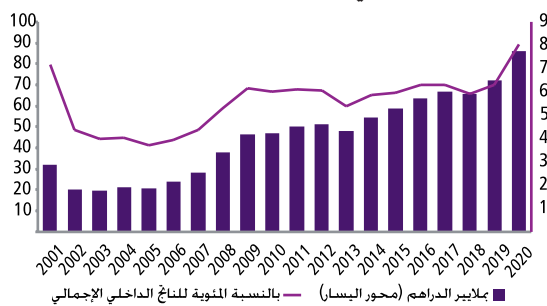
* بما في ذلك التحويلات الاجتماعية بموجب مساهمة رب العمل. المصنفة مسبقاً ضمن السلع والخدمات الأخرى المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

أما بالنسبة لتكاليف فوائد الدين، فقد تزايدت بنسبة 3,2% لتصل إلى 27,3 مليار، وتتضمن ارتفاعات بنسبة 2,5% إلى 23,1 مليار لفوائد الدين الداخلي وبنسبة 7% إلى 4,1 مليار لفوائد الدين الخارجي.

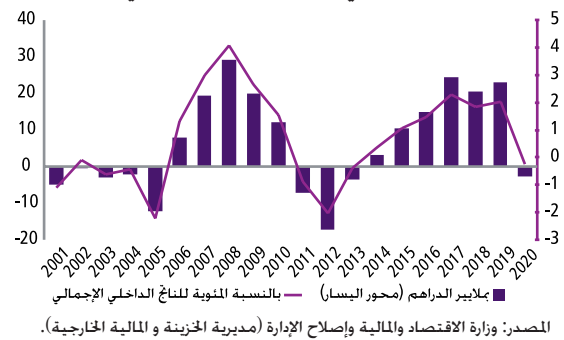
أخذاً بالاعتبار مجموع هذه التطورات، أفرز الرصيد العادي عجزاً بواقع 2,8 مليار. بعد تسجيله فائضاً بواقع 23,1 مليار سنة من قبل. بموازاة ذلك، ارتفعت نفقات الاستثمار بنسبة 18,8% إلى 85,9 مليار أي بنسبة

تنفيذ تصل إلى 121,3% من توقعات قانون المالية المعدل. شاملة التخصصات البالغة 15 مليار المرصودة لصندوق محمد السادس للاستثمار. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. بلغت هذه النفقات 7,9%. مرتفعة بواقع 1,6 نقطة من سنة لأخرى. وحسب معطيات الخزينة العامة للمملكة. ارتفعت حصة التكاليف المشتركة ضمن مجموع نفقات الاستثمار إلى 50,6%. مع نسبة إنجاز تصل إلى 114,8%. وبالنسبة للباقي. بلغ إجمالي نفقات الاستثمار لوزارة الفلاحة والصيد البحري 10,8 مليار وتلك الخاصة بوزارة التجهيز والنقل 8,9 مليار. وبالنسبة لوزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة. فقد بلغت 4,1 مليار و2,8 مليار. بنسب تنفيذ لم تتجاوز 68,9% و84,6% على التوالي.

رسم بياني 12.5.1: نفقات الاستثمار

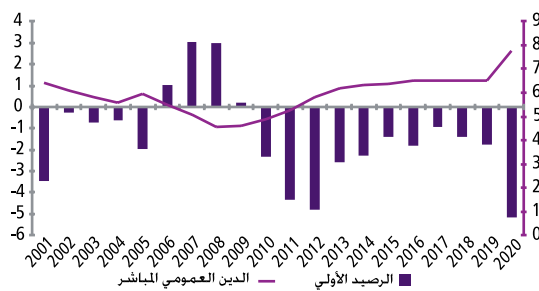


رسم بياني 11.5.1: الرصيد العادي

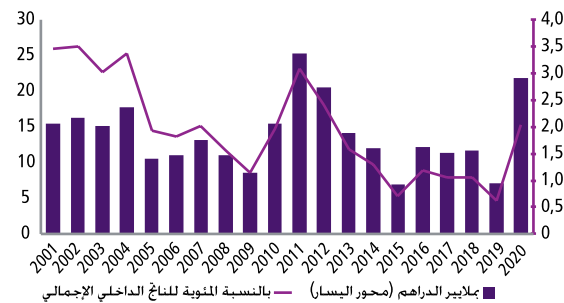


فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة. فقد انتقل رصيدها من 2,3 مليار إلى 6,3 مليار. منها 5,3 مليار سجلها الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19. في ظل هذه الظروف. تفاقم عجز الميزانية. دون احتساب مداخل الخصوصية. بواقع 35,5 مليار إلى 82,4 مليار. وأخذاً بالاعتبار إعادة تشكيل لخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 14,7 مليار. تدهور عجز الصندوق. دون احتساب مداخل الخصوصية. بواقع 16,3 مليار ليصل إلى 67,6 مليار.

رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 13.5.1: مخزون العمليات قيد الأداء*



* تقديرات بنك المغرب لخزون العمليات قيد الأداء بناءً على التدفقات السنوية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

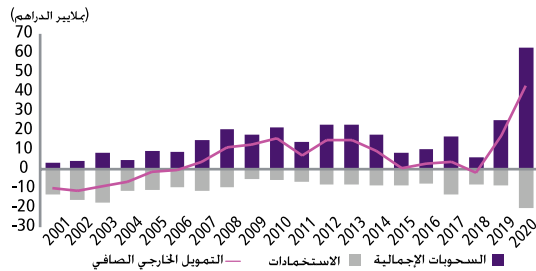
3.5.1 تمويل الخزينة

أمام التزايد الملموس لحاجياتها التمويلية، لجأت الخزينة بشكل مكثف إلى التمويل الخارجي الذي انتقل تدفقه الصافي من 17,2 مليار إلى 42,9 مليار درهم. وفي السوق الداخلي ارتفع حجم اقتراضاتها بنسبة 46,2% إلى 152,6 مليار، ليصل بذلك التدفق الصافي لتمويلاتها الداخلية إلى 24,7 مليار، منخفضا بواقع 4,1 مليار.

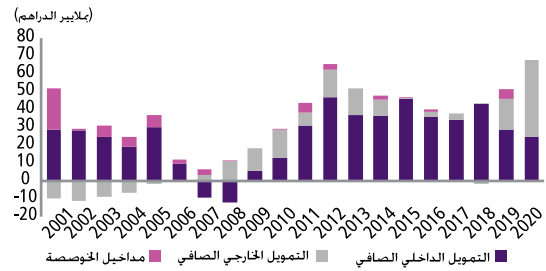
ومع احتساب التسديدات، بلغت الإصدارات الصافية في سوق المزايدة 43,6 مليار، بدلا من 11 مليار سنة من قبل. واكتسبت فيها هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 39 مليار والبنوك بمبلغ 12,4 مليار. بالمقابل، تقلصت حيازة المقاولات غير المالية بواقع 4 مليار إلى 19,3 مليار، والتأمينات وهيئات الاحتياط الاجتماعي بواقع 1,6 مليار إلى 129,5 مليار واكتتابات صندوق الإيداع والتدبير بواقع 1,5 مليار إلى 44,4 مليار.

وبالنسبة للتمويل الخارجي، استقطبت الخزينة العامة موارد إجمالية بلغت 62,9 مليار، مرتفعة بواقع 37,4 مليار مقارنة بالسنة المنصرمة. وتمت تعبئة هذه الموارد في حدود 37,5 مليار بواسطة إصدارين سنيين سياديين في السوق المالية الدولية خلال شهري شتنبر ودجنبر، ومن خلال اقتراض 10,7 مليار من البنك الدولي، و3,9 مليار من صندوق النقد العربي و3,6 مليار من البنك الإفريقي للتنمية. بالمقابل، بلغت التسديدات 19,9 مليار منها 10,9 مليار برسم إصدار سندي للخزينة في السوق المالية الدولية سنة 2010.

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخزينة



رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 2.5.1: ظروف تمويل الخزينة في السوق المحلية سنة 2020

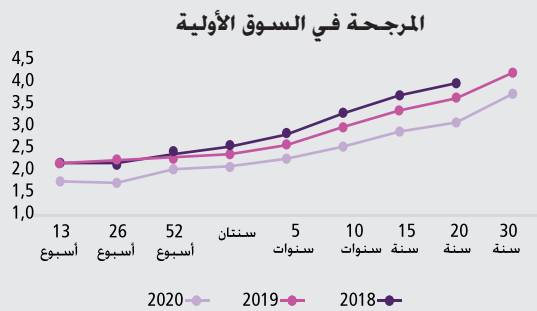
رغم التزايد الملموس لحاجياتها التمويلية ارتباطا بالأزمة الصحية والاقتصادية التي خلفها كوفيد-19، استطاعت الخزينة الاستفادة سنة 2020 من ظروف تمويل مواتية في السوق المالي المحلي. ويعزى ذلك بالأساس إلى تلبين الشروط النقدية في أعقاب القرارات التي اتخذها بنك المغرب في هذا المجال.

وبلغ إجمالي الإصدارات الجديدة للخرزينة في سوق الدين الداخلي 152,6 مليار درهم مقابل 104,4 مليار في 2019 ومبلغ متوسط يصل إلى 112,4 مليار ما بين 2016 و2018. وبعد شبه استقرار منذ 2016، سجل متوسط سعر الفائدة المرجح المطبق على هذه الإصدارات انخفاضا من سنة لأخرى بواقع 0,7 نقطة إلى 2,3%. ويعكس هذا التراجع الانخفاض المسجل على مستوى أسعار الفائدة المطبقة على مختلف آجال الاستحقاق إلى جانب توجه الخزانة نحو تفضيل آجال الاستحقاق القصيرة الأمد في سنة 2020. وبالفعل، شكلت هذه الأخيرة 58,1% مقابل 24% سنة من قبل.

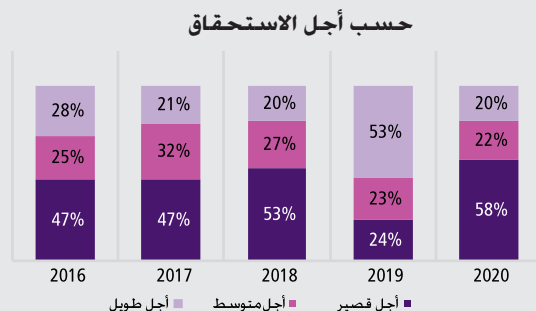
ويظهر التحليل خلال السنة انخفاضا هاما في أسعار الفائدة ما بين شهري مارس ويونيو مع تدني بواقع 40 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل سنتين. و35 نقطة أساس للسندات لأجل 52 أسبوع. و33 نقطة أساس للسندات لأجل 20 سنة و14 نقطة أساس للسندات لأجل 5 سنوات. وما بين يوليو وجنبر، سجلت أسعار الفائدة اختلافات متباينة حسب آجال الاستحقاق. مع ارتفاعات تراوحت ما بين 4 نقطة أساس و41 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 13 أسبوع. و26 أسبوع. و20 سنة. و10 سنوات وستين. فيما عرفت السندات الأخرى تراجعا تراوح ما بين 5 و15 نقط أساس.

وانعكست هذه التطورات على السوق الثانوية التي عرفت توجه منحني العائد نحو الأسفل خصوصا ابتداء من نهاية مارس.

رسم بياني 2.2.5.1: تطور أسعار الفائدة المتوسطة



رسم بياني 1.2.5.1: بنية إصدار الخزانة للسندات الجديدة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزانة والمالية الخارجية).

4.5.1 الدين العمومي

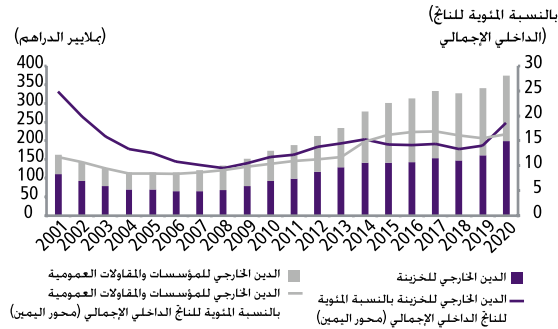
بنهاية دجنبر 2020، سجل الدين العمومي المباشر قفزة بنسبة 11,4% إلى 832,4 مليار. ويعكس هذا التطور نموا بنسبة 8,1% إلى 632,9 مليار في مكوّنه الداخلي وبنسبة 23,5% إلى 199,5 مليار في مكوّنه الخارجي. وأخذاً بالاعتبار التراجع بنسبة 5,5% في الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، ارتفعت نسبة مديونية الخزانة بواقع 11,6 نقطة مئوية إلى 76,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بشكل عام. وبواقع 7,3 نقطة إلى 58,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للدين الداخلي وبواقع 4,3 نقطة إلى 18,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للدين الخارجي.

وفيما يتعلق بخصائص هذا الدين، فقد استقرت آجال استحقاق مكوّنه الداخلي في 6,6 سنة. مع شبه استقرار في متوسط تكلفته¹ في 4%. مقابل 2,5% بالنسبة للدين الخارجي. وظلت بنيته تتسم بهيمنة الأورو الذي يشكل 60,7%. إلا أن هذه الحصة عرفت انخفاضا ملموسا من سنة لأخرى لفائدة الدولار الذي انتقل من 26,4% إلى 33,5%. ارتباطا بالإصدار السندي الذي قامت به الخزانة شهر دجنبر بمبلغ 3 مليار دولار.

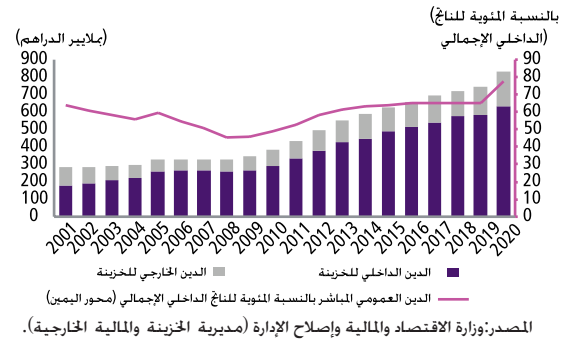
1 يحسب على أساس نسبة فوائد الدين المؤداة خلال السنة الجارية إلى مخزون الدين للسنة السابقة.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية، فقد سجلت تراجعاً بنسبة 2% إلى 174,8 مليار، لتمثل 16% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 15,5% في 2019. وإجمالاً، وصل المبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي¹ إلى 374,3 مليار، أي ما يعادل 34,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلاً من 29,5% في 2019. وتستأثر الجهات الدائنة المتعددة الأطراف بنسبة 48,9% من هذا الدين. بدلاً من 49,4% في 2019. والسوق المالية الدولية والبنوك التجارية بنسبة 28,1% بدلاً من 25%، والدائنين الثنائيين بنسبة 23% مقابل 25,6%.

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بملايير الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
632,9	585,7	574,6	539,1	514,7	488,4	445,5	424,5	376,8	I- الدين الداخلي للخزينة (2+1)
58,1	50,8	51,8	50,7	50,8	49,4	48,1	47,3	44,4	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
600,7	557,2	546,2	516,7	490,0	470,1	426,1	413,0	356,7	1-مناقصات سندات الخزينة
55,1	48,3	49,3	48,6	48,4	47,6	46,0	46,0	42,1	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
32,2	28,5	28,4	22,4	24,7	18,3	19,4	11,5	20,1	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
3,0	2,5	2,6	2,1	2,4	1,9	2,1	1,3	2,4	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
199,5	161,5	148,0	153,2	142,8	140,8	141,1	129,8	116,9	II- الدين الخارجي للخزينة
18,3	14,0	13,4	14,4	14,1	14,3	15,2	14,5	13,8	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
832,4	747,2	722,6	692,3	657,5	629,2	586,6	554,3	493,7	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
76,4	64,8	65,2	65,1	64,9	63,7	63,4	61,7	58,2	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
174,8	178,4	178,6	179,4	169,7	160,2	137,0	104,9	95,8	IV- الدين الخارجي للمؤسسات والمؤسسات العمومية (المضمون)
16,0	15,5	16,1	16,9	16,7	16,2	14,8	11,7	11,3	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
374,3	339,9	326,6	332,6	312,5	301,0	278,1	234,7	212,7	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
34,4	29,5	29,5	31,3	30,8	30,5	30,0	26,1	25,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
1 089,5	1 152,8	1 108,5	1 063,0	1 013,2	988,0	925,4	897,9	847,9	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

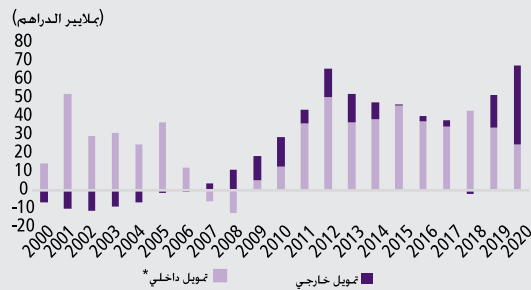
المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

¹ الدين الخارجي للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

إطار 3.5.1: إصدارات الخزينة في السوق المالية الدولية (2000-2020)

بعد فترة عصيبة خلال سنوات الثمانينات اتسمت بتبني برنامج التمويل الهيكلي وإعادة جدولة الدين الخارجي، تميز عقد التسعينات في المغرب بمواصلة الإصلاحات الهيكلية من أجل تحسين تدبير وأداء الاقتصاد الوطني. هكذا، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، وجد بلدنا نفسه في وضعية اقتصادية أفضل بكثير مع حكم جيد في التوازنات الماكرو اقتصادية وتحسن في طبيعة ووتيرة النمو الاقتصادي. ومكنه ذلك من تعزيز وضعه إزاء المستثمرين والأسواق الدولية كشريك ذي مصداقية، ومن الولوج في سنة 2007 إلى فئة الاستثمار ضمن تقييمات وكالتي التصنيف فيتش¹ وستاندارد أند بورز.

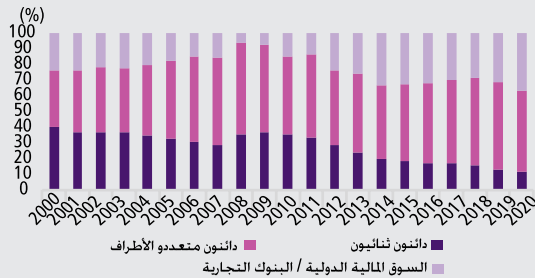
رسم بياني 1.3.5.1: تمويل حاجة الخزينة



* بما في ذلك بمداخل الخوصصة

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

رسم بياني 2.3.5.1: بنية المبلغ الجاري للدين الخارجي للخزينة حسب الدائنين



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

ومنذ ذلك الحين، استطاع المغرب ضمان تواجد متواصل في السوق المالية الدولية، من خلال عدة إصدارات سندية كان توقيتها وحجمها رهينان بالأساس بما يلي: (أ) الاحتياجات التمويلية للخزينة؛ و(ب) المفاضلة بين الدين الخارجي والداخلي؛ و(ج) المفاضلة بين الدين الثنائي، والمتعدد الأطراف والإصدارات في السوق المالية الدولية؛ و(د) تقليص التكلفة في إطار التدبير الفعال للدين؛ و(هـ) تدبير مخاطر الصرف المرتبطة بتسديد الدين.

فيما يتعلق بالاحتياجات التمويلية للخزينة، وبعد فترة تميزت بعدم وجود منحى واضح ما بين سنتي 2000 و2007 بمتوسط سنوي وصل إلى 19,3 مليار، فقد عرفت هذه الاحتياجات ثلاث مراحل تطور. وبالفعل كان التوجه نحو التدهور في المرحلة الأولى، حيث انتقلت من فائض بقيمة 1,1 مليار في 2008 إلى عجز بقيمة 65,6 مليار في 2012. وفي المرحلة الموالية، تقلصت هذه الاحتياجات تدريجيا لتصل إلى 38 مليار درهم في 2017، قبل أن تعاود الصعود لتصل أوجها سنة 2020 في 67,6 مليار في سياق تميز بتأثير أزمة كوفيد-19. وباستثناء سنة 2020، تمت تغطية هذه الاحتياجات التمويلية أساسا من خلال اللجوء إلى الموارد الداخلية، والتي شجعها تطور سوق المزايدة لسندات الخزينة، وتتم المفاضلة بين الدين الخارجي والدين الداخلي عموما على نحو يمكن بنية الدين من أن تظل متطابقة مع أهداف المحفظة المرجعية للخزينة التي تستهدف حصة من الدين الخارجي تتراوح ما بين 20% و30%.

في ظل هذه الظروف، مر تطور مديونية الخزينة بمرحلتين رئيسيتين. في بادئ الأمر، عرف منحها تراجعاً من 64,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2000 إلى 45,4% من هذا الناتج في 2008، قبل أن يتجه نحو الصعود، ليصل في سنة 2019 إلى 64,8%، ثم ليبلغ ذروته إلى 76,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020.

ولتعبئة التمويلات الخارجية، لجأت الخزينة إلى شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف وبشكل ظرفي إلى السوق المالية الدولية.

¹ في أكتوبر 2020، وفي إطار أزمة كوفيد-19، قامت وكالة فيتش بتخفيض التصنيف السيادي للمغرب بدرجة واحدة، لتضعه بذلك ضمن فئة "المضاربة".

خلال العقدين الأخيرين. تم القيام في المجموع بتسعة إصدارات سندية في المجموع. كان الأول سنة 2003 بمبلغ يصل إلى 400 مليون أورو (4,3 مليار درهم). وذلك بهدف التسديد المسبق للديون الباهظة التكلفة المبرمة مع البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية. ثم عادت الخزينة سنة 2007 إلى السوق المالية الدولية من خلال إصدار جديد بقيمة 500 مليون أورو (5,6 مليار درهم). والذي ساهمت في التسديد المسبق للدين المعاد جدولته لفائدة نادي لندن.

وفي سنة 2010، تم إنجاز إصدار سندي جديد ثالث وفق شروط أحسن من الإصدارين السابقين. وذلك بالرغم من السياق الاقتصادي الصعب المتسم بتداعيات الأزمة المالية لعام 2008. وحددت نسبة الفائدة الخاصة بهذا الإصدار البالغة قيمته 1 مليار أورو (11,2 مليار درهم). في 4,5%. وتم الاكتتاب فيها 2,4 مرات من لدن فئة واسعة من المستثمرين. لا سيما مدبري الصناديق المالية. والبنوك. والصناديق البديلة. وشركات التأمين وصناديق التقاعد. ومكنت من تحسين سيولة الدين المغربي في السوق المالية الدولية ومن مضاعفة حصته ثلاث مرات ضمن مؤشر سندات الاقتراض للأسواق الصاعدة EMBI².

وفي سنة 2012، ومن أجل تخفيف الضغوط على السوق الداخلية أمام التدهور الملموس للتوازنات المسجلة على صعيد الميزانية وعلى الصعيد الخارجي. لجأ المغرب إلى السوق المالية الدولية في محاولة لتنويع قاعدة المستثمرين³ وتوسيع نطاقها. وأطلق للمرة الأولى إصدارا سنديا في قسم الدولار على شريحتين. الأولى بقيمة 1 مليار دولار مع أجل استحقاق لمدة 10 سنوات وبسعر فائدة محدد في 4,25%. والثانية بمبلغ 500 مليون دولار وأجل استحقاق لمدة 30 سنة وفائدة بنسبة 5,5%. ومن أجل تقليص تعرض محفظة الدين الخارجي للخزينة لمخاطر تقلب سعر الصرف. كانت الشريحة الأولى لهذا الاقتراض موضوع عملية مبادلة للعملات من الدولار نحو الأورو أجزت مع البنك الدولي. ويمكن هذا الإصدار من وضع معيار مرجعي جديد في قسم الدولار. ليسهل بذلك الولوج إلى السوق المالية الدولية بالنسبة لجهات الإصدار الوطنية العمومية والخاصة.

ومن أجل الاستفادة من تقييم أفضل من السوق لمخاطر البلد. قام المغرب في 22 ماي 2013 بإعادة فتح الخط التمويلي المبرم سنة 2012. من خلال إصدار سندات جديدة لها نفس خصائص الأولى. هكذا، تم رفع حجم الشريحتين الأوليتين لمدة 10 سنوات و30 سنة بواقع 500 و250 مليون دولار على التوالي. مع سعر فائدة محدد في 4,25% و5,5%. وساهم في نجاح هذه الاقتراضات إبرام المغرب الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي برسم خط الوقاية والسيولة سنة 2012. وهو ما مكن من تعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين الأجانب والمساهمة في الحفاظ على التصنيف السيادي للبلد.

وفي سنة 2014، عادت الخزينة إلى السوق المالية الدولية في ظرفية اقتصادية اتسمت باستمرار ضغوط سعر النفط على احتياطات الصرف وشروط التمويل غير المواتية في السوق الداخلي. وبالتالي. قام بإصدار سندي بمبلغ مليار أورو بأجل استحقاق لمدة 10 سنوات وبفائدة 3,5%.

وبعد غياب دام 5 سنوات، أصدر المغرب في السوق الدولية في نونبر 2019 اقتراضا سنديا بقيمة 1 مليار أورو بأجل استحقاق لمدة 12 سنة وبشروط تمويلية ملائمة خاصة سعر الفائدة الأدنى تاريخيا المحدد في 1,5%.

² مؤشر سندات الاقتراض في الأسواق الصاعدة يقيس عائدات السندات القابلة للتداول ضمن الدين الخارجي. أي سندات الاقتراض المقومة بالعملات الأجنبية.

³ وقع المغرب أيضا مذكرة تفاهم مع بلدان مجلس التعاون الخليجي تتعلق بهبة يصل مبلغها الكلي إلى 5 مليار دولار وتدفع خلال فترة تمتد لخمس سنوات.

في سنة 2020، وأمام حجم أزمة كوفيد-19 وتفاقم الاحتياجات التمويلية، ضاعف المغرب من مصادر تمويله الخارجية، حيث كُثِف من سحوباته لدى شركائه المتعددي الأطراف والثنائيين. حيث قام بسحب كامل خط الوقاية والسيولة، أي ما يعادل 3 مليار دولار، وبإصدار اقتراضين سنديين في السوق المالية الدولية. الإصدار الأول من على شريحتين تتكونان من 500 مليون أورو لكل واحدة منها، بآجال استحقاق لمدة 5 سنوات و10 سنوات وبفائدة محددة في 1,38% و2% على التوالي. أما الإصدار السندي الثاني، الذي سجل عودة المغرب إلى قسم الدولار بعد غياب دام 7 سنوات، فقد تم على ثلاث دفعات بمبالغ تصل إلى 750 مليون. 1 مليار و1,25 مليار دولار، وآجال استحقاق تبلغ 7 سنوات، 12 سنة و30 سنة. بفوائد محددة على التوالي في 2,38%، 3% و4%.

جدول 1.3.5.1: إصدارات الخزينة لسندات الاقتراض في السوق المالية الدولية (2000-2020)

السنة	المبلغ بالعملة الأجنبية	المبلغ بالدرهم	نسب الفائدة	أجل الاستحقاق	أقساط المخاطر	الأهداف
2003	400 مليون أورو	4 300	5,24%	5 سنوات	215 نقطة الأساس	الدفع المسبق للديون باهظة التكلفة
2007	500 مليون أورو	5 580	5,38%	10 سنوات	55 نقطة الأساس	الدفع المسبق للديون المعاد جدولة تسديدها لنادي لندن
2010	1 مليار أورو	11 186	4,50%	10 سنوات	200 نقطة الأساس	تحسين سيولة الدين المغربي في السوق الدولي
2012	1 مليار دولار	12 839	4,25%	10 سنوات	275 نقطة الأساس	إنشاء معيار جديد للاقتراض في قسم الدولار وتنويع قاعدة المستثمرين.
	500 مليون دولار		5,50%	30 سنة	290 نقطة الأساس	
2013	500 مليون دولار	6 422	4,25%	10 سنوات	220 نقطة الأساس	
	250 مليون دولار		5,50%	30 سنة	237,5 نقطة الأساس	
	1 مليار أورو		3,50%	10 سنوات	215 نقطة الأساس	
2014	1 مليار أورو	11 167	3,50%	10 سنوات	215 نقطة الأساس	
2019	1 مليار أورو	10 587	1,50%	12 سنة	139,7 نقطة الأساس	
24 شتنبر 2020	500 مليون أورو	10 692	1,38%	5 سنوات	190 نقطة الأساس	سداد دين متعاقد عليه سنة 2010
	500 مليون أورو		2,00%	10 سنوات	240 نقطة الأساس	
9 دجنبر 2020	750 مليون دولار	26 577	2,38%	7 سنوات	175 نقطة الأساس	
	1 مليار دولار		3,00%	12 سنة	200 نقطة الأساس	
	1,25 مليار دولار		4,00%	30 سنة	261 نقطة الأساس	

6.1 ميزان الأداءات

انعكست القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والتنقلات، سواء على المستوى الوطني أو لدى الشركاء الاقتصاديين، من أجل كبح انتشار الفيروس على المبادلات الخارجية للمغرب التي تراجعت بشكل كبير. وهكذا، سجلت واردات السلع انخفاضا بنسبة 14% نتيجة التقلص الملموس في الفاتورة الطاقية وانخفاض مشتريات سلع التجهيز والاستهلاك. وعلى نفس المنوال، عرفت الصادرات تراجعا بنسبة 7,6%. نتيجة بالأساس لضعف الطلب الموجه لبعض المهن العالمية للمغرب، لا سيما قطاع صناعة السيارات و"النسيج والجلد" وصناعة الطيران. وأدت هذه التطورات إلى تخفيف بين في العجز التجاري، الذي انتقل من 17,9% إلى 14,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وإلى تحسن في نسبة تغطية الصادرات للواردات بواقع 4,3 نقطة مئوية إلى 62,2%.

بموازاة ذلك، وبالنظر إلى تراجع عدد السياح الوافدين بنسبة 78,5%. لم تتجاوز مداخيل الأسفار 36,5 مليار درهم، منخفضة بنسبة 53,7%. بالمقابل، صمدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت بنسبة 4,9% إلى 68,2 مليار. وأخذا بالاعتبار تقلص عجز مداخيل الاستثمارات وتدفق هبات بواقع 5 مليار درهم، فقد تراجع عجز الحساب الجاري بشكل ملموس ليستقر في 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 3,7% في 2019.

وبالنسبة للعمليات المالية الرئيسية، عرفت الإيرادات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا بنسبة 20,2% إلى 27,5 مليار، أو ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى مسجل منذ سنة 2005. واتسمت السنة أيضا بتعبئة قياسية للتمويلات الخارجية. فقد بلغت الالتزامات الصافية برسم القروض 47,2 مليار درهم، منها حوالي 30 مليار خاصة بالسحب من خط الوفاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، فيما بلغت تلك الخاصة باستثمارات المحافظة¹ 22,7 مليار. ارتباطا بعملياتي إصدار سندات إلزامية قامت بهما الخزينة في السوق المالية الدولية.

وإجمالا، تحسنت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 26,5% إلى 320,6 مليار درهم، لتضمن بذلك تغطية ما يعادل 7 أشهر و13 يوما من واردات السلع والخدمات.

¹ حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، فإن العمليات المرتبطة بالإصدارات السنوية في السوق المالية الدولية تسجل محاسبيا على مستوى استثمارات المحافظة.

جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان الأداءات* (بملايير الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك)

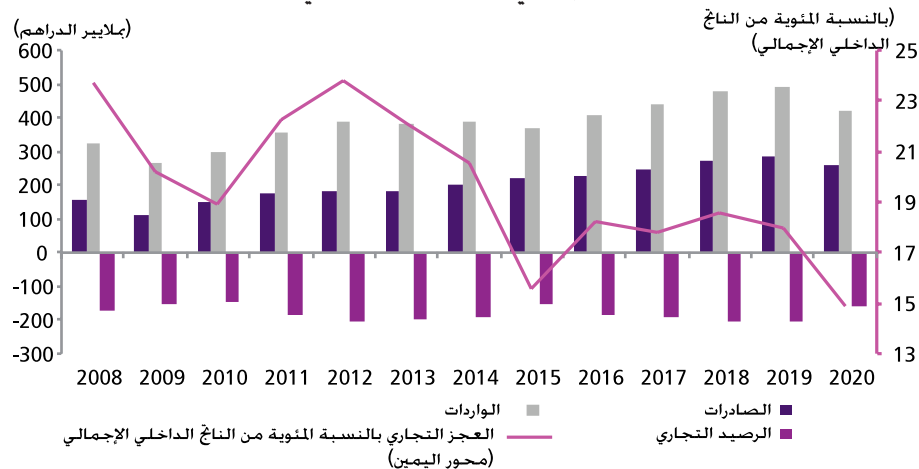
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
-1,5	-3,7	-5,3	-3,4	-4,1	-2,1	الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
14,6	17,9	18,6	17,8	18,3	15,6	العجز التجاري (خالص مصاريف الشحن/ الشامل للكلفة والتأمين وأجور الشحن بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-53,7	7,8	1,2	12,3	5,0	-1,4	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
4,9	0,1	-1,5	5,3	4,0	4,8	خويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-15,3	-20,4	-19,7	-19,5	-16,7	-18,9	مداخيل الاستثمارات
5,0	3,3	4,9	11,4	9,7	5,0	الهيئات
-0,4	-32,0	-46,2	-28,2	-35,4	-14,4	الحساب المالي (التدفق الصافي)
2,5	3,0	4,2	3,2	3,5	4,0	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-47,6	-11,2	-3,2	-22,8	-16,8	-14,9	القروض
-10,8	-10,1	-8,4	-17,7	-19,8	-9,5	الائتمانات التجارية
19,9	-10,1	-6,5	33,0	-10,9	6,1	العملة والودائع
7,4	6,9	5,4	5,6	6,4	6,0	الأصول الاحتياطية الرسمية بعدد الأشهر من الواردات

* حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.
المصادر: مكتب الصرف والندوبية السامية للتخطيط.

1.6.1 الميزان التجاري

تراجعت في سنة 2020 مبادلات السلع بواقع 90,4 مليار درهم، وهو ما يشكل أكبر انخفاض مسجل منذ الأزمة الاقتصادية والمالية. وتقلصت الواردات بواقع 68,7 مليار، لتفوق بذلك التراجع المسجل على مستوى الصادرات والبالغ 21,7 مليار. وبالتالي، انخفض العجز التجاري بواقع 47 مليار إلى 159,5 مليار درهم.

رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري



على صعيد الواردات، تقلصت الفاتورة الطاقية بنسبة 34,6% إلى 50 مليار درهم. وبلغ هذا التراجع 40% بالنسبة للغاز والوقود و14,3% "بالشبه لغاز البترول". نتيجة للانخفاض على التوالي بنسبة 33,3% و13% في الأسعار عند الاستيراد بنسبة 9,7% و1,5% في الكميات المستوردة. وعرفت مشتريات مواد الاستهلاك النهائية تراجعاً بنسبة 15,9% إجمالاً إلى 95 مليار. بنسبة 38% لمقتنيات "السيارات السياحية" وبنسبة 16,4% لقطع وأجزاء السيارات والسيارات السياحية". أيضاً، وفي غياب أي مشتريات من "الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى". تراجعت واردات سلع التجهيز بنسبة 13,7% إلى 109,5 مليار. وتقلصت مشتريات المنتجات نصف المصنعة بدورها بنسبة 10,9% إلى 93,1 مليار وتلك الخاصة بالمنتجات الخام بنسبة 11,9% إلى 19,5 مليار.

على النقيض من ذلك، وفي سياق الموسم الفلاحي الصعب، ارتفعت الواردات من المنتجات الغذائية بنسبة 15,6% إلى 55,3 مليار. ارتباطاً بالأساس بتزايد الكميات المستوردة من القمح والشعير.

جدول 2.6.1: أبرز الواردات (بملايير الدراهم)

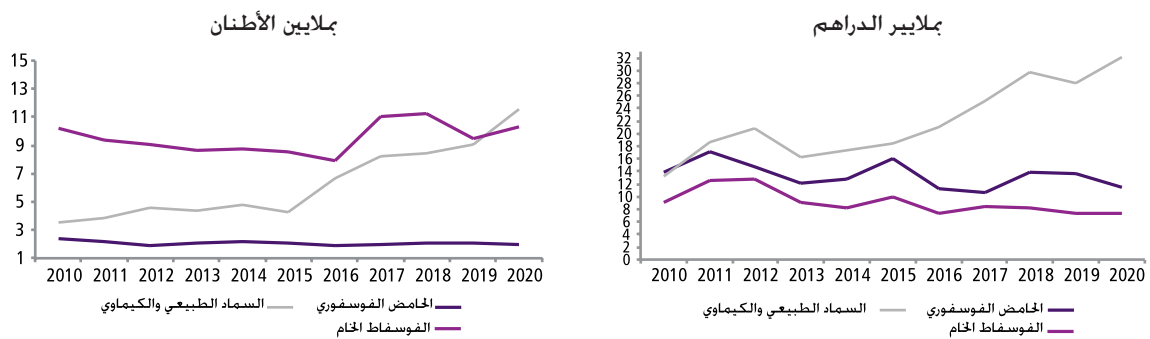
التغير 2019/2020		2020	2019	2018	2017	
بالقيمة	بالنسبة المئوية					
-14,0	-68,7	422,3	491,0	481,4	438,1	الواردات الإجمالية
-34,6	-26,4	50,0	76,3	82,3	69,5	الطاقة ومواد التشحيم
-39,8	-15,4	23,3	38,8	41,5	34,3	الغاز والوقود
-61,0	-5,1	3,3	8,4	8,3	6,8	النفط وزيوت التشحيم
-14,3	-2,0	12,0	14,1	15,6	13,8	غاز النفط ومحروقات أخرى
-20,8	-1,9	7,2	9,1	8,7	6,0	الفحم والكوك ومحروقات صلبة مثيلة
-15,9	-18,0	95,0	113,0	108,5	100,3	سلع الاستهلاك
-38,0	-7,7	12,6	20,3	22,0	21,1	السيارات السياحية
-16,4	-3,1	15,7	18,8	17,6	14,5	أجزاء وقطع السيارات والسيارات السياحية
-20,1	-1,6	6,5	8,2	7,6	7,1	أثاث وخيوط الألياف المصنعة والاصطناعية
-12,9	-0,7	5,0	5,7	5,3	4,3	ملابس داخلية
-13,7	-17,4	109,5	126,8	120,2	109,4	سلع التجهيز
-91,9	-7,3	0,6	8,0	4,8	2,0	طائرات ومركبات جوية وفضائية أخرى
-24,0	-2,2	6,9	9,1	9,1	9,4	أسلاك وكابلات وموصلات عازلة كهربائية أخرى
-53,6	-1,9	1,6	3,5	2,8	1,9	الحركات العنقية النفائة والمروحية وأجزاؤها
-14,5	-1,4	8,5	9,9	9,3	8,6	أجهزة لقطع أو ربط الدوائر الكهربائية والمقاومات
-11,1	-1,4	10,9	12,2	10,2	9,0	آلات وأجهزة متنوعة
-10,9	-11,4	93,1	104,5	99,9	95,6	منتجات نصف مصنعة
-10,3	-1,5	12,9	14,4	13,8	13,0	بلاستيك ومواد مختلفة من البلاستيك
-31,4	-1,1	2,5	3,6	3,5	3,0	أسلاك وخيوط كهربائية
-23,3	-1,0	3,3	4,4	3,5	3,4	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الصلب غير المسبوك
-16,2	-0,9	4,4	5,3	5,0	4,0	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس
-11,9	-2,6	19,5	22,1	24,6	20,7	مواد خام
-29,3	-2,0	4,9	6,9	8,0	5,0	كبريت خام وغير مكرر
-19,4	-0,5	2,2	2,8	2,9	2,6	الخشب الخام أو ألصق أو المنشور
15,6	7,4	55,3	47,8	45,8	42,5	مواد غذائية
46,3	4,3	13,5	9,2	9,1	8,3	القمح
-	1,6	2,3	0,8	0,5	0,8	الشعير
48,9	0,7	2,1	1,4	1,1	0,8	الفواكه الطرية أو الجافة. المجمدة أو المخللة
12,4	0,5	4,4	4,0	3,5	5,0	السكر الخام أو المكرر

المصدر: مكتب الصرف.

بموازاة ذلك، كان لتقهقر الطلب المتأتي على الخصوص من الشركاء الأوروبيين، والاضطرابات التي ميزت سلاسل التوريد وبدرجة أقل قرارات التوقف عن العمل الناجمة عن ظهور بؤر للعدوى في بعض المقاولات الصناعية تأثير كبير على الصادرات. بالنسبة لصناعة السيارات، فقد تراجع عدد السيارات المصدرة من 367 ألف إلى 303 ألف بقيمة تصل إلى 29,2 مليار. بانخفاض بنسبة 13,8%. بدورها، تقلصت مبيعات فرعي "تركيب الأسلاك" و"داخل السيارات والمقاعد" بنسب تصل على التوالي إلى 20% و5,8%. لتصل بذلك مبيعات قطاع السيارات ككل إلى 72,2 مليار. متراجعة بنسبة 9,9% من سنة لأخرى. وعلى نفس المنوال، سجل كل من قطاع النسيج وصناعة الطيران انخفاضات بلغت على التوالي 18,9% و28,3%. فيما عرفت قطاعات "الفلاحة والصناعة الغذائية"¹ وكذا صناعة الإلكترونيات شبه استقرار في 62,3 مليار و10,4 مليار تواليا.

بالمقابل، أظهر قطاع الفوسفات قدرته على الصمود في وجه الأزمة. فقد حققت المبيعات مع نهاية السنة نموا بنسبة 3,9% إلى 50,8 مليار. مدعومة بالأساس بنمو أحجام الأسمدة المصدرة بنسبة 27,4%. خاصة نحو البرازيل والهند. على العكس من ذلك، انخفضت صادرات الحامض الفوسفوري بنسبة 16,2%. نتيجة تراجع الأسعار بنسبة 9,3% والكميات بنسبة 7,7%.

رسم بياني 2.6.1: صادرات الفوسفات ومشتقاته



المصدر: مكتب الصرف.

1 بما في ذلك الصيد البحري.

جدول 3.6.1: أبرز القطاعات الموجهة للتصدير (بملايير الدراهم)

التغير 2019/2020		2020	2019	2018	2017	
بالنسبة المئوية	بالقيمة					
-7,6	-21,7	262,8	284,5	275,4	248,8	الصادرات الإجمالية
-9,9	-8,0	72,2	80,2	75,8	67,0	السيارات
-13,8	-4,7	29,2	33,9	34,3	31,6	صناعة السيارات
-20,0	-6,4	25,5	31,9	29,4	26,1	تركيب الأسلاك
-5,8	-0,5	7,4	7,8	7,7	6,2	الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد
-18,9	-7,0	30,0	36,9	37,9	37,0	النسيج والجلد
-22,2	-5,2	18,1	23,3	23,8	23,3	الملابس الجاهزة
-22,5	-1,7	5,8	7,5	7,8	7,6	الملابس الداخلية
-15,9	-0,5	2,4	2,9	3,1	3,0	الأحذية
-28,3	-5,0	12,5	17,5	14,7	11,6	صناعة الطائرات
-24,3	-2,5	7,8	10,3	8,3	5,9	التجميع
-34,3	-2,5	4,7	7,2	6,4	5,7	نظام EWIS
-18,0	-0,8	3,4	4,2	4,5	4,8	صناعات استخراجية أخرى
0,3	0,0	10,4	10,4	9,2	8,3	الصناعات الإلكترونية والكهربائية
-34,2	-1,5	2,8	4,3	4,4	4,3	الأجزاء الإلكترونية
71,8	1,7	4,1	2,4	2,2	2,0	أسلاك وخيوط وموصلات كهربائية أخرى
0,3	0,2	62,3	62,1	58,4	54,4	الزراعة والصناعات الغذائية
1,3	0,4	32,8	32,4	32,4	31,7	الصناعات الغذائية
1,4	0,4	27,7	27,3	23,9	20,8	الزراعة والصيد والغابات
3,9	1,9	50,9	48,9	52,0	44,2	الفوسفات ومشتقاته
0,4	0,0	7,3	7,3	8,3	8,4	الفوسفات الخام
4,6	1,9	43,5	41,6	43,7	35,8	مشتقات الفوسفات
-13,1	-3,2	21,1	24,3	22,9	21,4	صناعات أخرى

* نظام الربط البيني للأسلاك الكهربائية (EWIS).

المصدر: مكتب الصرف.

إطار 1.6.1: تطور صادرات قطاعي السيارات والنسيج في 2020. مقارنات دولية

أدى اندلاع الجائحة في الصين في دجنبر 2019 وانتشارها عبر مختلف البلدان إلى انكماش الطلب العالمي على السلع والخدمات وإلى اضطرابات هامة في سلاسل التوريد. وحدثت هذه التطورات في سياق كان متسما أصلا بانتعاش بطيء للمبادلات التجارية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ومنذ الفصل الأول، سجلت قيمة مبادلات السلع تراجعا بنسبة 5,8%. والذي تفاقم إلى 27,5% خلال الفصل الثاني. وهي الفترة التي اتسمت بفرض قيود شديدة على النشاط الاقتصادي والتنقل في العديد من البلدان. وتدرجيا. أخذ هذا المنحى في الانحسار ليصل التراجع على مدار السنة إلى 7,6%. وكان تطور المبادلات متباينا بشكل كبير حسب القطاعات. ففي حين عرفت بعض المنتجات، لا سيما الطبية والتقنية، نموا ملحوظا في سياق الجائحة. عانت أخرى على نحو كبير. وهو الحال على الخصوص بالنسبة لبعض المهن العالمية الرئيسية للمغرب. لا سيما صناعات السيارات والنسيج.

1. تطور صادرات قطاع السيارات

بالنظر إلى الوضعية التي خلتها الصين كأحد أبرز المزودين العالميين لمكونات صناعة السيارات. بدأت أولى الاضطرابات في سلاسل التوريد مع إغلاق المعامل في هذا البلد. فقد أدت هيمنة طريقة الإنتاج «في الوقت المحدد» والإبقاء على مستوى منخفض من المخزونات التي تميز قطاع صناعة السيارات إلى حدوث خصائص كان له تأثير كبير على وتيرة الإنتاج. وتسببت هذه الصعوبات، علاوة على تراجع الطلب، إلى انخفاض بنسبة 15,9% في عدد السيارات التي تم بيعها عبر العالم، وبنسبة 21,1% في السوق الأوروبية. وزادت هذه التطورات من المنحى الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين. ارتباطا على الخصوص بتشديد معايير الإنتاج في إطار مكافحة تغير المناخ.

وفي المغرب. عانى أيضا قطاع السيارات. وهو أول قطاع مصدر منذ عام 2014. من هذه الظرفية الاقتصادية غير الملائمة. فبعد تسجيلها متوسط نمو سنوي بنسبة 8,8%¹ ما بين 2015 و2019. عرفت صادرات السيارات السياحية² في 2020 تراجعا بنسبة 12,8%. ومقارنة بعينة من البلدان المماثلة³. يظل الأداء السلبي للمغرب من بين الأقل حدة. بالفعل. فمن بين البلدان 7 المختارة في العينة، فقط جمهورية التشيك هي التي سجلت انخفاضا أقل أهمية. بنسبة 8%. فيما تراوح الانخفاض بالنسبة للبلدان الأخرى ما بين 15% في سلوفينيا و31% في بولونيا.

ويتميز المغرب أيضا بتطور مختلف نسبيا خلال السنة. وبالفعل. فقد ظهر تأثير الأزمة جليا في الفصل الأول. لا سيما شهر مارس بانخفاض بنسبة 95% من الصادرات. أما بالنسبة للبلدان الأخرى. فقد سجلت أقوى الانخفاضات في الفصل الثاني. حيث بلغت أزيد من 70% في حالة المكسيك وجنوب إفريقيا. وخلال الفصل الثالث. وبالنظر على الخصوص إلى الأثر الأساس المرتبط ببدء الإنتاج في مصنع PSA بالقيطيرة. كان الانتعاش أكثر قوة في المغرب. مع ارتفاع على أساس سنوي بنسبة 41%.

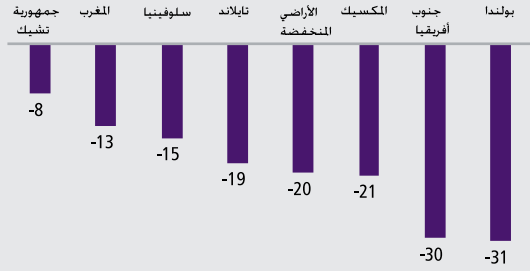
¹ حسب التصنيف الموحد. تم تعريف السيارات السياحية عن طريق الرمز 8703 /سيارات ومركبات أخرى مصممة بصورة رئيسية لنقل أقل من 10 أشخاص. بما في ذلك السيارات من نوع "break" وسيارات السباق (باستثناء العربات المصنفة في الوضعية 8702).

² حسب معطيات مكتب الصرف. بلغ متوسط النمو 12% ما بين 2015 و2019 ووصل الانخفاض سنة 2020 إلى 14,7%. ومن أجل المقارنة. تم تحويل هذه المعطيات إلى الدولار الأمريكي. من خلال استخدام متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدرهم المغربي.

³ تم انتقاء البلدان وفق معيارين. حصة القيمة المضافة الأجنبية في مجموع الصادرات ونوع المركبات المنتجة. هذه البلدان هي جمهورية التشيك. والأراضي المنخفضة. وبولونيا. وسلوفينيا. والمكسيك. وجنوب أفريقيا والتايلاند.

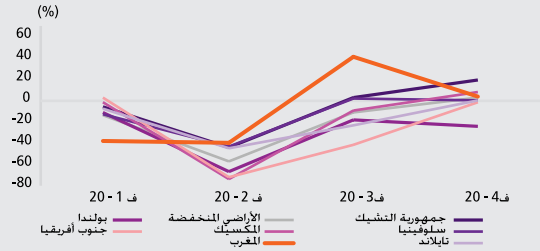
رسم بياني إ1.1.6.1: صادرات السيارات السياحية سنة

(التغير بالنسبة المئوية)



رسم بياني إ1.1.6.1: الصادرات الفصلية للسيارات

(التغير على أساس سنوي، بالنسبة المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade)، وزارة التجارة التايلاندية، مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

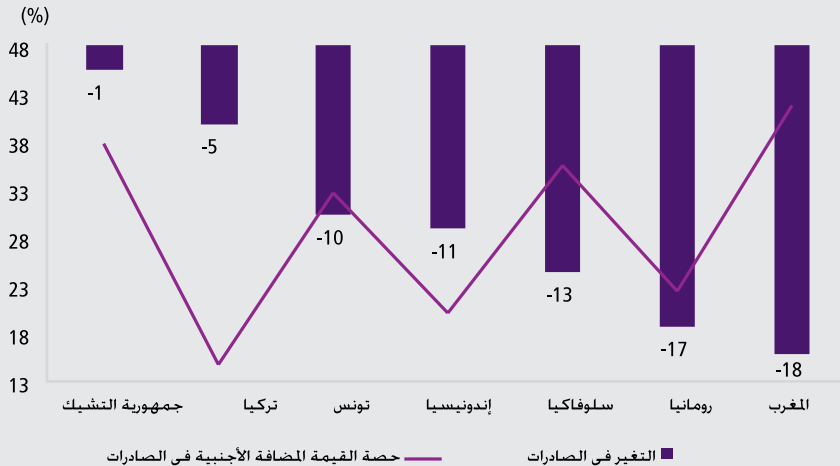
2 تطور صادرات صناعة النسيج

شكل قطاع النسيج⁴ في سنة 2020 أحد القطاعات الأكثر تضررا من جراء الأزمة الصحية. فقد أدت القيود المفروضة لتفادي انتشار الفيروس، وانخفاض التشغيل والمداخيل، من ناحية الطلب، وكذا الاضطرابات المتعلقة بالتزود بالمواد الأولية، من ناحية العرض، إلى تقلص ملموس في الإنتاج والمبيعات.

وفي المغرب، حيث يعاني هذا القطاع أصلا من المنافسة الدولية والإنتاج غير المهيكل، فقد سجل تراجعاً في صادراته بنسبة 18,2%⁵. ويعتبر هذا الأداء السلبي هو الأبرز مقارنة بلائحة مرجعية دولية تتكون على الخصوص من بلدان منافسة⁶. بالفعل، لم يتجاوز الانخفاض 1% في جمهورية التشيك و5% في تركيا وتراوح في البلدان الأخرى ما بين 17% في رومانيا و10% في تونس. ويعزى ذلك جزئياً إلى الاندماج المحلي الضعيف لعملية الإنتاج في المغرب، حيث أن حصة القيمة المضافة الأجنبية في صادرات القطاع هي الأعلى من بين بلدان العينة.

رسم بياني إ3.1.6.1: تغير صادرات قطاع النسيج وحصة القيمة المضافة الأجنبية في مجموع الصادرات

(على أساس سنوي، بالنسبة المئوية)



المصادر: قاعدة البيانات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة في القيمة المضافة (TiVA)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade) وحسابات بنك المغرب.

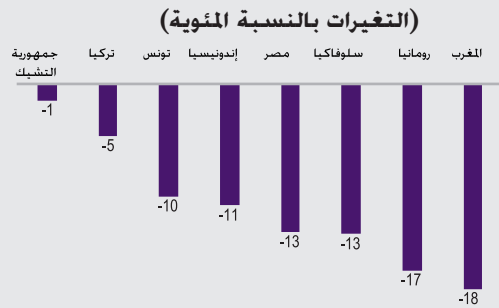
⁴ تم تصنيف هذه المنتجات حسب التصنيف الموحد بصفتها تحمل الرموز من 50 إلى 64.

⁵ تبلغ هذه النسبة 20% حسب معطيات مكتب الصرف. ومن أجل المقارنة، تم تحويل هذه المعطيات إلى الدولار الأمريكي، باستخدام متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدرهم المغربي.

⁶ جمهورية التشيك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وإندونيسيا، ومصر، وتونس وتركيا.

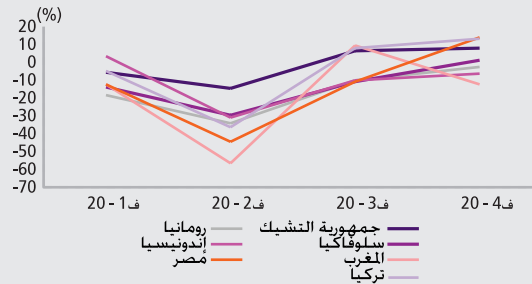
ويشير تحليل التطور خلال السنة إلى أن المغرب سجل أهم انخفاض له في الفصل الثاني بنسبة تصل إلى 56% مع تراجعات تتراوح ما بين 15% في جمهورية التشيك و45% في مصر. إضافة إلى ذلك، لم يدم الانتعاش المسجل للصادرات الوطنية في الفصل الثالث طويلا. حيث سرعان ما تلاه تراجع بنسبة 12% في الفصل الأخير من السنة. في حين تواصل الانتعاش في البلدان الأخرى.

رسم بياني إ1.6.1:5: صادرات قطاع النسيج سنة 2020



رسم بياني إ1.6.1:4: الصادرات الفصلية لقطاع النسيج

(التغير على أساس سنوي. بالنسبة المئوية)



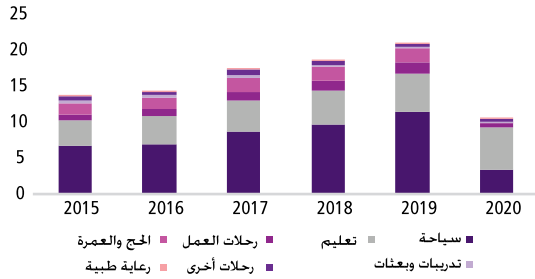
المصادر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا (Statistics Indonesia). وقاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade). وإحصائيات تونس. والمعهد الإحصائي التركي وحسابات بنك المغرب.

2.6.1 ميزان الخدمات

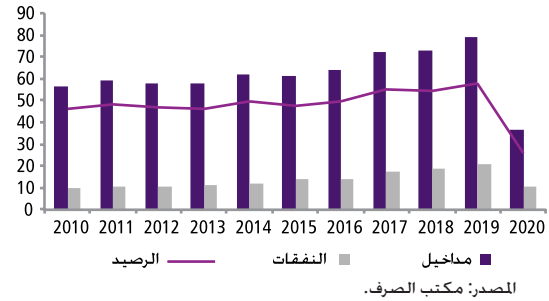
في سنة 2020. عرف الرصيد الفائض لميزان الخدمات تقلصا بنسبة 31,6% إلى 64 مليار درهم. نتيجة بالأساس لتراجع رصيد الأسفار. بالفعل. وبعد نموها بنسبة 4,5% في الفصل الأول. تضررت عائدات الأسفار من قرار إغلاق الحدود الهادف إلى كبح انتشار فيروس كوفيد-19. لتنتهي السنة على انخفاض بنسبة 53,7% إلى 36,5 مليار. وشمل هذا التراجع كافة بلدان المصدر. مع تسجيل انخفاضات هامة بشكل خاص بالنسبة لفرنسا. حيث تدنت بواقع 13,6 مليار. وكذا بالنسبة لإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بانخفاضات ناهزت 3 مليار.

وفيما يخص النفقات. فقد تراجعت بنسبة 49,7% إلى 10,5 مليار درهم. ارتباطا بتراجع بنسبة 70% فيما يتعلق بنفقات السياحة إلى 3,5 مليار وبنسبة 55,9% فيما يتعلق بنفقات أسفار لأغراض الأعمال إلى جانب تعليق عمليات الحج والعمرة. على النقيض من ذلك. ارتفعت النفقات المتعلقة بالتمدرس بنسبة 7,7% إلى 5,7 مليار.

رسم بياني 4.6.1: نفقات الأسفار حسب نوع العملية
(بملايير الدراهم)



رسم بياني 3.6.1: عائدات ونفقات الأسفار (بملايير الدراهم)



بالنسبة لخدمات النقل، ونتيجة بالأساس للقيود المفروضة على النقل الجوي للركاب، تراجعت العائدات بواقع 11,8 مليار والنفقات بواقع 10,1 مليار، ليتفاقم بذلك العجز إلى 4,1 مليار درهم.

على العكس من ذلك، تعززت الأرصدة الفائضة «للخدمات الأخرى للمقاولات» و«الاتصالات والمعلومات» تواليا إلى 20,1 مليار و13 مليار.

3.6.1 ميزان المداخل

بعد سنتين متتاليتين من الانخفاض، ارتفع فائض ميزان المداخل سنة 2020 بنسبة 23,9% إلى 67,2 مليار درهم، نظرا بالأساس لنمو رصيد التحويلات الجارية¹ بنسبة 10,8%، فيما تفاقم بالمقابل رصيد عائدات الاستثمارات، الذي يعاني من عجز هيكلي، بنسبة 24,7%.

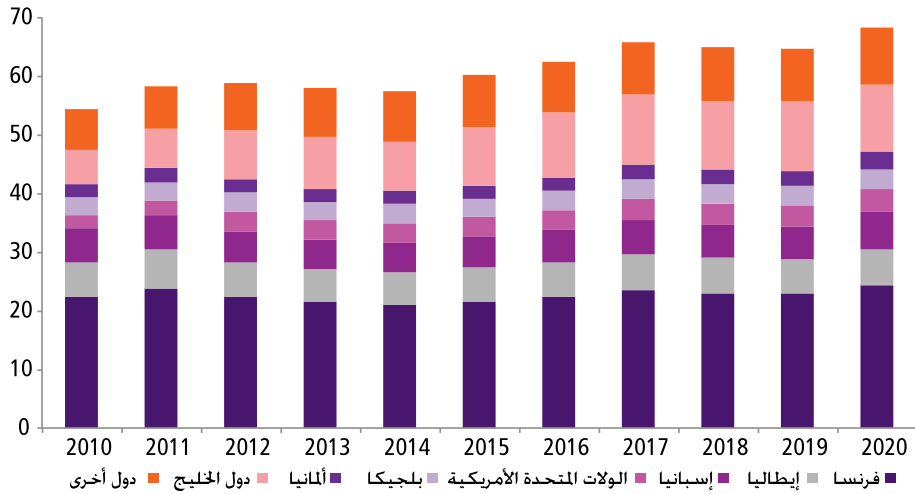
فيما يخص عائدات الاستثمارات المباشرة، سجلت التدفقات نموا بواقع 943 مليون إلى 4,1 مليار والتدفقات نحو الخارج تراجعا بواقع 3,9 مليار إلى 12,8 مليار، ليتقلص بذلك العجز إلى 8,8 مليار، بالمقابل، تزايد بشكل طفيف عجز استثمارات الحافظة إلى 3,5 مليار، بموازاة ذلك، ارتفعت مداخل الأصول الاحتياطية بنسبة 28,3% إلى 2,5 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد أبانت عن قدرة عالية على الصمود، حيث أنهت السنة مرتفعة بواقع 4,9% إلى 68,2 مليار، وشمل هذا الارتفاع معظم بلدان الاستقبال الرئيسية، بنمو بلغ 6,6% لفرنسا، و11,2% لإسبانيا، و24,6% لألمانيا و21,2% للأراضي المنخفضة. أما بالنسبة للتدفقات القادمة من بلدان الخليج، فقد تراجعت بنسبة 3,9% إلى 11,4 مليار وتقلصت حصتها من 18,3% في 2019 إلى 16,7%.

¹ تتكون بالأساس من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والهبات.

بموازاة ذلك، تزايدت العائدات برسم التحويلات العمومية بواقع 2,1 مليار إلى 5,6 مليار درهم، منها 4,7 مليار على شكل هبات من الاتحاد الأوروبي موجهة على الخصوص لدعم البلد في التصدي للجائحة. بالمقابل، لم تتجاوز الهبات القادمة من الشركاء في مجلس التعاون الخليجي 278 مليون درهم، مقابل 1,6 مليار سنة من قبل.

رسم بياني 5.6.1: بنية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب بلدان الاستقبال الرئيسية (بالنسبة المئوية)



المصدر: مكتب الصرف.

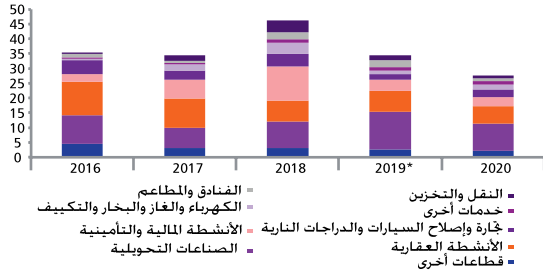
4.6.1 الحساب المالي

بدورها، تأثرت العائدات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأزمة حيث سجلت انخفاضا بنسبة 20,2% إلى 27,5 مليار، أو ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3,6% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. وأخذا بالاعتبار تقلص النفقات من نفس النوع بنسبة 40% إلى 10,8 مليار، يرتقب أن يكون التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ارتفع بنسبة 1,2% ليصل إلى 16,7 مليار.

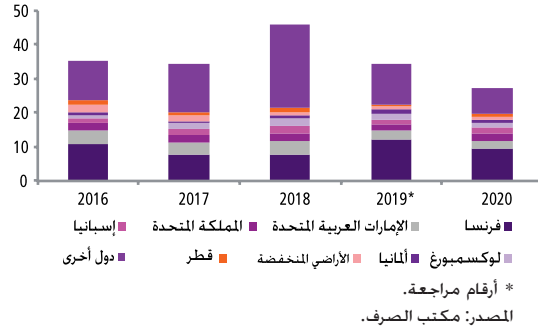
وحسب القطاعات، استقطبت الصناعات التحويلية 9,1 مليار، متراجعة بنسبة 28% مقارنة بسنة 2019، فيما جذبت الأنشطة العقارية 6 مليارات مقابل 7,1 مليار سنة من قبل. على العكس من ذلك، ارتفعت العائدات برسم الاستثمارات الموجهة "للتجارة بالتقسيط وبالحملة" و"للأنشطة المالية والتأمينية" بواقع 2,9 مليار و2,6 مليار على التوالي.

وحسب البلدان المصدر، تراجعت التدفقات القادمة من فرنسا والإمارات العربية المتحدة بواقع 9,5 مليار و2,3 مليار تواليا، على العكس، تزايدت بشكل طفيف التدفقات الموجهة من المملكة المتحدة وإسبانيا بحوالي 350 مليون لتبلغ حوالي 2 مليار درهم.

رسم بياني 7.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة
حسب قطاع النشاط (بملايير الدراهم)



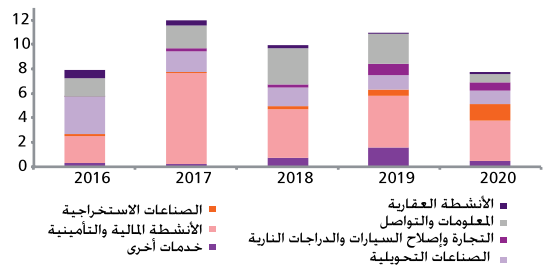
رسم بياني 6.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة
حسب البلدان المصدر (بملايير الدراهم)



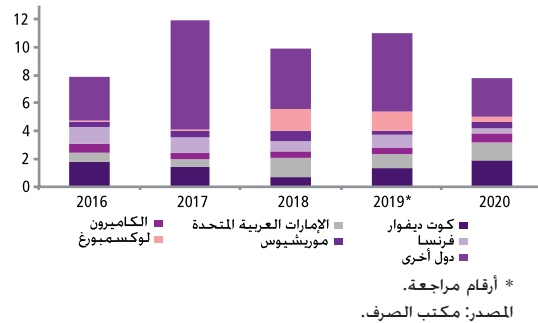
بموازاة ذلك، عرفت الاستثمارات المباشرة في الخارج للمقيمين تراجعاً بنسبة 29,3% إلى 7,8 مليار. ومع تحسن التفتويات بنسبة 29,3% إلى 3,1 مليار، بلغ التدفق الصافي 4,7 مليار درهم، منخفضاً بنسبة 45,6% مقارنة بسنة 2019.

واجهت هذه الاستثمارات بشكل رئيسي نحو الأنشطة المالية، بنسبة تصل إلى 43%. متبوعة بالصناعات الاستخراجية بنسبة 18% ثم الصناعات التحويلية بنسبة 13,4%. وحسب البلدان، تظل الوجهة الرئيسية لهذه الاستثمارات هي إفريقيا بحصة تصل إلى 67,4% مقابل 16,4% نحو الإمارات العربية المتحدة، و 5,7% نحو فرنسا، و 5,1% للوكسمبورغ.

رسم بياني 9.6.1: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في
الخارج حسب القطاعات (بملايير الدراهم)



رسم بياني 8.6.1: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج
حسب البلدان الوجهة (بملايير الدراهم)



أما بالنسبة لاستثمارات المحافظة، فقد تدهور رصيدها إلى 21,2- مليار مقابل 11,4- مليار سنة من قبل. وهو ما يعكس بالأساس ارتفاع الالتزامات إلى 22,7 مليار، نتيجة إصدارات السندات الإلزامية للخرينة في السوق المالية الدولية.

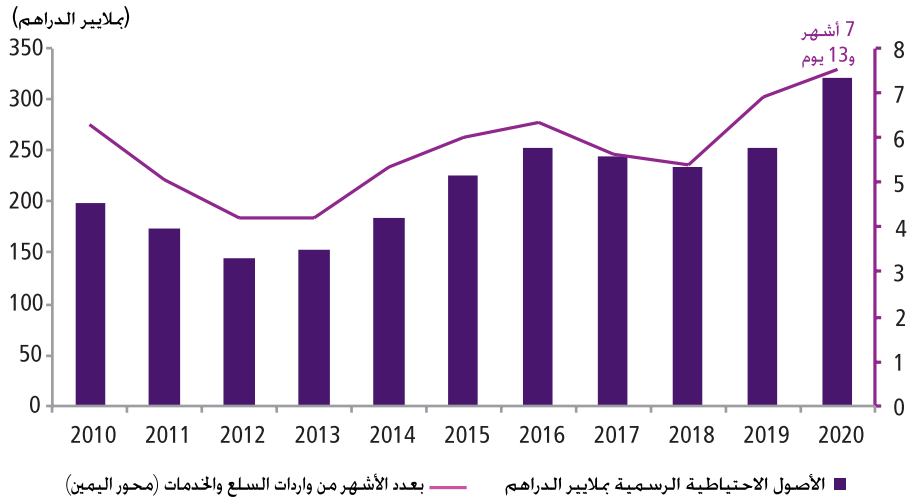
وفيما يتعلق بالقروض، تميزت السنة بتوسع ملموس بواقع 34,8 مليار للالتزامات التي بلغت مستوى قياسيا في 47,2 مليار. يتضمن إضافة إلى سحب مبلغ خط الوقاية والسيولة مبالغ استثنائية من الافتراضات الثنائية والمتعددة الأطراف.

من ناحية أخرى، سجلت موجودات المقيمين من «العملة والودائع» ارتفاعا إلى 13,5 مليار درهم، مدفوعة بالأساس بنمو ودائع البنوك المغربية في الخارج بواقع 11,2 مليار. أما عن الالتزامات الخاصة بنفس البند، فقد تراجعت بواقع 16,9 مليار، ارتباطا على الخصوص بتقلص اقتراضات غير المقيمين لدى البنوك الحرة.

بموازاة ذلك، بلغ رصيد القروض التجارية -10,8 مليار مقابل -10,1 مليار. نتيجة انخفاض تسهيلات الأداء الممنوحة للمستوردين المغاربة بواقع 2,9 مليار وتلك الممنوحة من المصدرين المغاربة لزمائهم الأجانب بواقع 3,6 مليار.

أخذا بالاعتبار مجموع هذه التطورات، بلغ رصيد الحساب المالي، دون احتساب الاحتياطيات، -70,1 مليار درهم بدلا من -50,7 مليار في 2019. وإجمالا، تعزز المبلغ الجاري للأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 26,5% ليصل إلى 320,6 مليار، أي ما يعادل 7 أشهر و13 يوما من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 10.6.1: الأصول الاحتياطية الرسمية

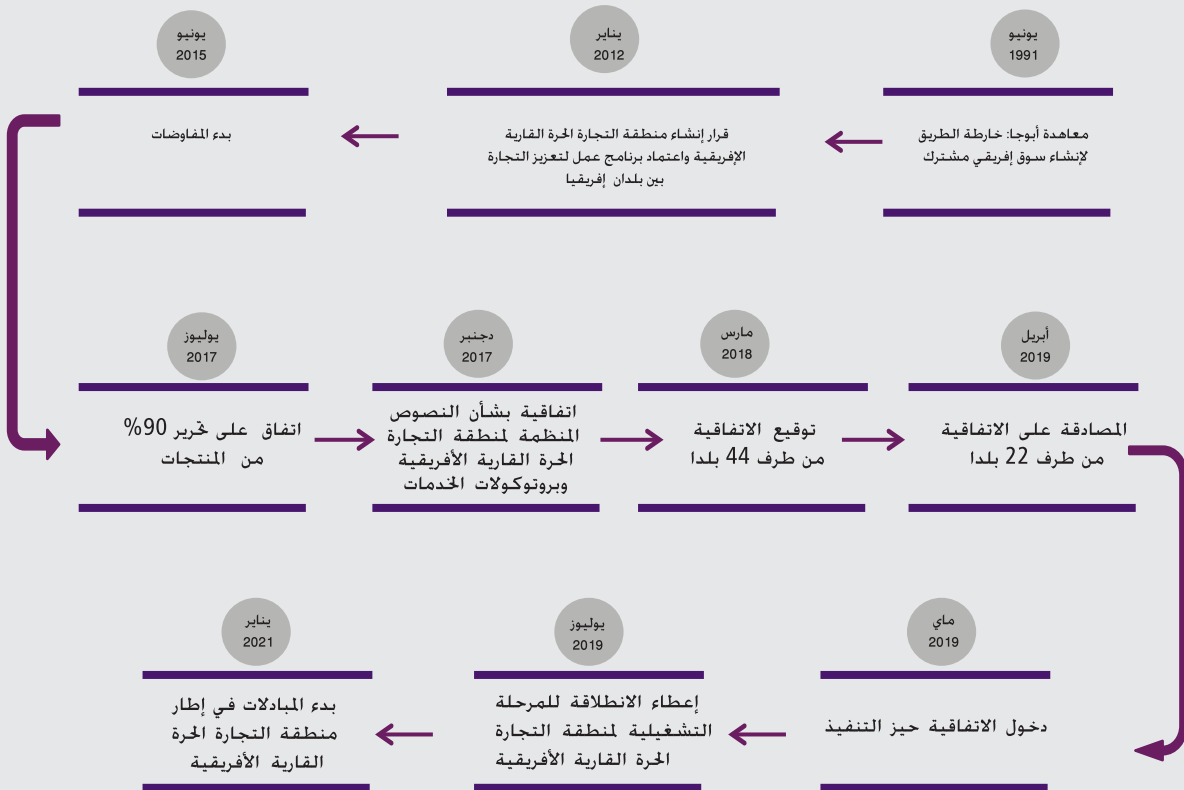


المصادر: بنك المغرب ومكتب الصرف.

إطار 2.6.1: منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية

تشكل منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أحد المشاريع الرئيسية لأجندة 2063 التي أقرها الاتحاد الإفريقي بهدف تسريع الاندماج الاقتصادي للقارة. وتم اتخاذ القرار الخاص بإطلاق هذا المشروع في يناير 2012. وبعد العديد من المفاوضات التي بدأت في يونيو 2015، تم التوقيع على اتفاقية إحداث هذه المنطقة من طرف 44 دولة في 21 مارس 2018 في كيغالي. وبعد مرور ثلاث سنوات تقريبا، شرعت المبادلات فعليا في هذا الإطار ابتداء من فاتح يناير 2021.

رسم تخطيطي 1.2.6.1: المراحل الرئيسية لإرساء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية



1. أهداف منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتفعيل العمل بها

تنص المادة 3 المحدثة لهذا المشروع على أن الأهداف الرئيسية لمنطقة التبادل الحر تتمثل في إحداث سوق موحد للسلع والخدمات. مع ضمان حرية حركة الأشخاص والاستثمارات. في أفق التوصل إلى اتحاد جمركي قاري في مرحلة متقدمة. ومن شأن هذه المنطقة الجديدة أن تعزز التجارة بيد الدول الإفريقية. وتشجع التصنيع والتنافسية بين المفاوالت. وتساهم في إحداث مناصب الشغل وتحسن جاذبية القارة الإفريقية للاستثمارات.

وإلى جانب الاتفاقيات حول تجارة السلع والخدمات. والاستثمارات. وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. ينص الاتفاق على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على 90% على الأقل من المنتجات على امتداد 10 سنوات. كما يهدف إلى الإلغاء التدريجي للحواجز غير الجمركية. وتبسيط المساطر الجمركية وتسهيل المبادلات وحركة التنقل.

وبالرغم من القيود المرتبطة بالجائحة، تم إحراز تقدم هام لاسيما على مستوى مفاوضات المرحلة الأولى المتعلقة بإعداد قوائم الامتيازات التعريفية للسلع، وقواعد المنشأ والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات. هكذا، وبنهاية مارس 2021، نجحت المفاوضات بالنسبة لما قدره 81% من التعريفات الجمركية، وقدمت 41 دولة قائمة امتيازاتها التعريفية، وأودعت 10 منها أيضا أدوات التصديق التي تمكنها من الشروع فعليا في مبادلات السلع.

وفيما يخص الخدمات، تم تحديد أجل تقديم لوائح الالتزامات الخاصة في يونيو 2021 بالنسبة لخمس قطاعات خطى بالأولوية¹ وفي 31 دجنبر 2021 بالنسبة للباقي. وبنهاية نونبر 2020، بلغ عدد الدول التي قدمت عروضها في هذا الإطار 12 دولة فقط.

2. التأثير الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية

رغم صعوبة تقييم تأثير منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية على الاقتصاد الإفريقي في هذه المرحلة، فقد حاولت مجموعة من الدراسات تحديد المكاسب المحتملة من حيث النمو، والمبادلات التجارية والتشغيل.

وبالتالي، تشير تقديرات البنك الدولي² القائمة على ثلاث سيناريوهات، مقارنة بالسيناريو الأساسي الذي يفترض عدم وجود منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، إلى ما يلي:

- السيناريو الأول (إلغاء الرسوم الجمركية على المبادلات بين الدول الإفريقية³): من المرجح أن التأثير من حيث النمو الاقتصادي سيكون محدودا، مع تسارع بنسبة 0,1% في أفق 2035. وفيما يتعلق بالمبادلات، يتوقع أن ترتفع صادرات القارة بنسبة 1,8% و وارداتها بنسبة 2,3% في حين يرتقب أن تنتعش التجارة بين الدول الإفريقية بنسبة 22%.
- السيناريو الثاني (إلغاء الرسوم وتقليص الحواجز غير الجمركية): يرجح أن يصل النمو الإضافي إلى 2,2% وأن ترتفع الصادرات بنسبة 19% والواردات بنسبة 20% والمبادلات بين الدول الإفريقية بنسبة 52%.
- السيناريو الثالث (إلغاء الرسوم الجمركية، وتقليص 50% من الحواجز غير الجمركية وتطبيق الاتفاق على تسهيل المبادلات⁴): يتوقع تسجيل مكاسب هامة، مع تحسن النمو بنسبة 4%، والتجارة بين بلدان القارة بنسبة 81% و واردات إفريقيا بنسبة 41% وصادرتها بنسبة 29%. ويتوقع أن تستفيد هذه الأخيرة من نمو الصناعات التحويلية بنسبة 62%. وفي الشق الاجتماعي، يتوقع البنك الدولي أنه بحلول سنة 2035، ستكون اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية قد ساهمت في انتشال 30 مليون شخصا إضافيا من الفقر المدقع و 68 مليون من الفقر المعتدل⁵. إضافة إلى ذلك، يتوقع أن ترتفع أجور العمال غير المؤهلين بنسبة 10,3% وتلك الخاصة بالعمال المؤهلين بنسبة 9,8%.

¹ يتعلق الأمر بالخدمات المالية، والخدمات المقدمة للمقاولات، وخدمات التواصل، وخدمات السياحة وخدمات النقل.

² البنك الدولي 2020، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التأثيرات الاقتصادية ومن حيث توزيع الأرباح (The African Continental Free Trade Area, Economic and Distributional Effects).

³ الإلغاء التدريجي لما قدره 97% من التسعيرات المفروضة على المبادلات بين الدول الإفريقية.

⁴ تتضمن الاتفاقية الخاصة بتسهيل المبادلات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية أحكاما تهدف إلى تسريع حركة السلع ورفع اليد عليها والتخليص الجمركي، وتتمثل أيضا بالخصوص في تحسين البنيات التحتية العابرة للحدود وتقليص تكلفة المساطر الإدارية.

⁵ حسب البنك الدولي، تصل حدود الفقر من حيث معادلة القدرة الشرائية إلى 1,90 دولار أمريكي بالنسبة للفقر المدقع و 5,50 دولار أمريكي بالنسبة للفقر المعتدل.

وتؤكد تقديرات مؤسسات أخرى مثل صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا المكاسب المحتملة لاتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية لكنها تختلف نسبيا بخصوص مستوى التأثير. فعلى سبيل المثال، من شأن إلغاء الرسوم الجمركية وتقليص الحواجز غير الضريبية، حسب صندوق النقد الدولي⁶، أن يؤدي إلى تسارع النمو بين 1% و5% وتحسن التجارة بين الدول الإفريقية بأكثر من 80%. وحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا⁷، سيكون لتحرير تجارة السلع في أفق 2040 تأثير إيجابي على النمو وصادرات إفريقيا بنسبة 1% و3% على التوالي. وحسب درجة التحرير، يتوقع أن يصل ارتفاع قيمة التجارة بين البلدان الإفريقية إلى ما بين 15% و25%.

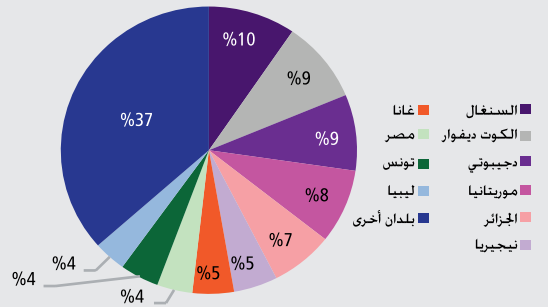
3. التأثير المحتمل على المغرب

لقد تضاعفت المبادلات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية بأكثر من ثلاث مرات خلال العشرين سنة الماضية. حيث انتقلت من 10,2 مليار في 2001 إلى 38,5 مليار درهم في المتوسط ما بين 2018 و2020. وبلغت الصادرات 21,6 مليار عوض 3,5 مليار. لكن حصتها في المجموع تظل ضعيفة رغم تحسنها. حيث تقارب 8%. وبالموازاة مع ذلك، تضاعفت الواردات خلال نفس الفترة لتصل إلى 17 مليار. وهو ما يمثل حصة 4% من المجموع.

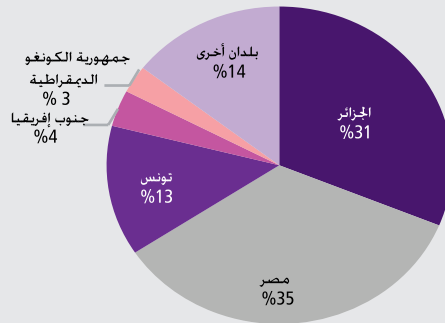
علاوة على ذلك، تظل هذه المبادلات متمركزة في عدد محدود من الدول. فما بين 2018 و2020، كانت مصر والجزائر وتونس تمثل مصدر 79% من واردات المغرب من القارة الإفريقية في حين يوجه المغرب 63% من صادراته نحو 10 دول في القارة.

ومن حيث الاستثمارات المباشرة، عرفت استثمارات المغاربة في إفريقيا ارتفاعا هاما في السنوات الأخيرة. إذ تستحوذ على أكثر من نصف مجموع التدفقات. وإن ظلت متمركزة في الأنشطة المالية والبنكية. وبالمقابل، لم تمثل الاستثمارات الصادرة عن دول إفريقيا سوى 3% في المتوسط من التدفقات المتوجهة إلى المغرب ما بين 2018 و2020.

رسم بياني 2.2.6.1: بنية صادرات المغرب نحو إفريقيا (متوسط فترة 2018-2020)



رسم بياني 1.2.6.1: بنية واردات المغرب من إفريقيا (متوسط فترة 2018-2020)



المصدر: مكتب الصرف.

وبالنظر إلى هذه التطورات، يتوقع أن يجني المغرب مكاسب هامة من انخراطه في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية. فقد خلصت الدراسة التي أجراها البنك الدولي أن بلدنا سيكون من المستفيدين الأوائل. حيث يرتقب أن تنتقل حصة إفريقيا ضمن مبادلاته التجارية من 7% في 2020 إلى 26% في 2035 بالنسبة للصادرات ومن 6% إلى 12% بالنسبة للواردات. ومن حيث الدخل الحقيقي، يتوقع أن تصل مكاسبه، حسب درجة التحرير، إلى ما بين 1,7% و8,1% مقابل 0,22% و2,4% في المتوسط بالنسبة لمجموع بلدان القارة.

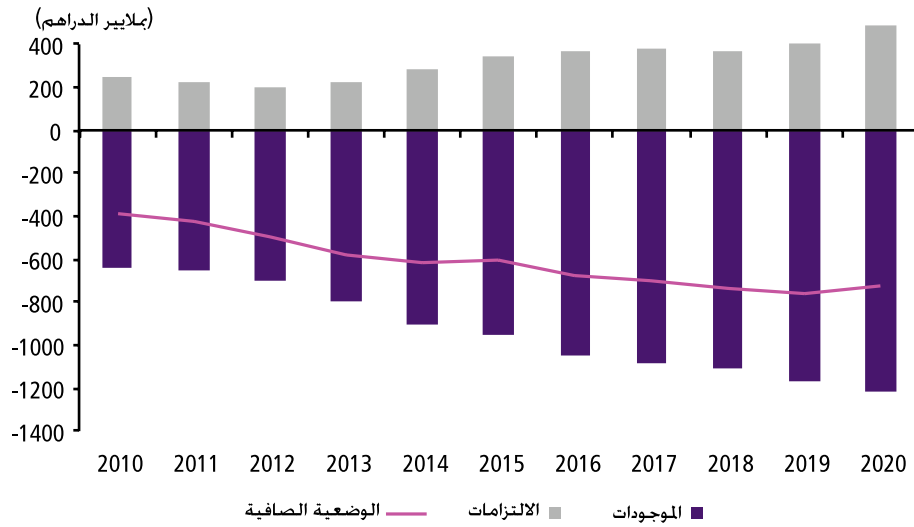
6 مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، SDN/20/04، 2020. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التأثيرات الاقتصادية والتحديات (The African Continental Free Trade Area : Potential Economic Impact and Challenges)

7 اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير المعاملات الأجلة، إجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالنسبة للنساء والشباب، (The Futures Report : Making the AfCFTA work for women and youth) دجنبر 2020.

5.6.1 وضع الاستثمار الدولي¹

يشير تحليل وضع الاستثمار الدولي إلى تراجع الرصيد المدين بمبلغ 33,8 مليار في 2020 إلى 726,6 مليار درهم. نتيجة لارتفاع الموجودات والالتزامات بمبلغ 85,8 مليار و 52 مليار على التوالي.

رسم بياني 11.6.1: وضع الاستثمار الدولي



المصدر: مكتب الصرف.

وتمت التزامات المغرب إزاء باقي دول العالم بنسبة 4,5% نتيجة بالخصوص لارتفاع القروض بنسبة 14% إلى 336 مليار منها 27,7 مليار متأتية من سحب مبلغ خط الوقاية والسيولة. ومن جهته، ارتفع مخزون القروض التي حصلت عليها "الإدارات العمومية" بمبلغ 14,9 مليار ليصل إلى 128,1 مليار. في حين تراجع مخزون القروض الممنوحة "للشركات غير المالية، والأسر والمؤسسات غير الربحية" بنسبة 2,2% إلى 172,4 مليار. أما "الائتمانات التجارية والسلف"، فقد انخفضت بنسبة 9,2% لتصل إلى 58,3 مليار درهم. كذلك، تراجع مخزون "العملة والودائع"، المكون بالأساس من ودائع غير المقيمين لدى البنوك المغربية بما فيها البنوك الحرة بنسبة 16,7% إلى 39,9 مليار. وبخصوص الاستثمارات المباشرة، فقد تحسنت بمبلغ 5,1 مليار إلى 643,6 مليار. لتمثل أكثر من نصف مخزون الالتزامات. وتزايدت السندات التي يحوزها غير المقيمين بنسبة 16,5% إلى 131,5 مليار. ارتباطا بالخصوص بارتفاع سندات الدين التي يحوزونها على الإدارات العمومية بمبلغ 23,3 مليار لتصل إلى 73,4 مليار درهم.

¹ يحدد وضع الاستثمار الدولي رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء باقي العالم عند تاريخ محدد.

أما موجودات المقيمين، فقد نمت بنسبة 21,1% إلى 492,7 مليار. نتيجة بالخصوص لارتفاع الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 26,5%. كذلك، ارتفع جاري الاستثمارات المباشرة بنسبة 9,9% إلى 67,9 مليار وتعززت حافطة السندات الأجنبية بنسبة 11,9% إلى 12,7 مليار. ومن جهتها، تحسنت الموجودات برسم "العملة والودائع" التي حوزها مؤسسات الإيداع (ما عدا البنك المركزي) بنسبة 29,6% إلى 56,6 مليار درهم. وبالمقابل، انخفضت "الائتمانات التجارية والسلف" الممنوحة من طرف المصدرين المغاربة لزبنائهم بمبلغ 3,9 مليار إلى 22,5 مليار.

جدول 4.6.1: وضعية الاستثمار المالي (بملايير الدراهم)

2020			2019			
الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	
-575,6	643,6	67,9	-576,6	638,4	61,8	الاستثمارات المباشرة
-118,8	131,5	12,7	-101,5	112,8	11,4	استثمارات الحافطة
- 0,0	0,4	0,3	0,1	0,1	0,2	المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات)
-352,8	443,9	91,1	-335,8	415,9	80,1	استثمارات أخرى
21,0	39,9	60,9	0,1	47,9	48,0	العملة والودائع
-335,3	336,0	0,8	-294,1	294,7	0,6	القروض
- 35,8	58,3	22,5	- 37,8	64,2	26,4	الائتمانات التجارية والسلف
320,6	-	320,6	253,4	-	253,4	الأصول الاحتياطية
-726,6	1 219,3	492,7	-760,4	1 167,3	406,9	مجموع الأصول / الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

7.1 الأوضاع النقدية

في سنة 2020، عرفت الأوضاع النقدية توجها تيسيريا غير مسبق، نتيجة العديد من التدابير الواسعة النطاق التي اتخذها البنك المركزي من أجل التخفيف من تداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد. ويتعلق الأمر على الخصوص بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 75 نقطة أساس، وتخفيف الاحتياطي الإلزامي وضخ مكثف للسيولة. وأدت هذه الإجراءات إلى انخفاض أسعار الفائدة في جميع الأسواق، مع تسجيل تدني بشكل خاص في أسعار الفائدة على القروض الذي استفادت منه الأسر كما المقاولات على حد السواء. لا سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وساهمت أيضا القرارات المتخذة في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية في الإبقاء على وتيرة النمو القوية للائتمان البنكي، الذي سجل ارتفاعا بنسبة 4,4%. وذلك رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة. وبموازاة ذلك، تسارعت وتيرة نمو الديون الصافية على الإدارة المركزية إلى 13,4% بالرغم من التعبئة الكبيرة للتمويلات الخارجية.

من ناحية أخرى، تميزت السنة بتوسع كبير في النقد المتداول ارتباطا على الخصوص بفرض الحجر الصحي والتحويلات النقدية لفائدة الأسر في إطار عملية تضامن¹. وأدى هذا التطور إلى تفاقم كبير في حاجيات البنوك من السيولة، والذي تم التخفيف منه جزئيا من خلال زيادة احتياطات الصرف لدى بنك المغرب.

واتسمت الأوضاع النقدية أيضا بارتفاع طفيف في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، نتيجة بالأساس لتزايد القيمة الإسمية للدرهم مقابل عملات بعض البلدان الصاعدة.

جدول 1.7.1: أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية

2020	2019	2018	
المبالغ الجارية* (بملايير الدراهم)	متوسط السنة (%)		سعر الفائدة
-	1,79	2,28	سعر الفائدة ما بين البنوك
-	4,55	5,15	متوسط أسعار الفائدة المدينة المرجحة
-	2,87	3,09	أسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة واحدة
-	2,01	2,39	سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا
التغير (بالنسبة المئوية)			سعر الصرف الفعلي
-	2,4	2,6	بالقيمة الاسمية
-	1,3	0,4	بالقيمة الحقيقية
التغير (بالنسبة المئوية)			المجمعات النقدية
957,4	4,4	5,3	القروض البنكية
815,5	3,8	5,5	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
320,6	26,5	-4,3	الأصول الاحتياطية الرسمية
241,0	13,4	21,0	الديون الصافية على الإدارة المركزية
1 485,1	8,4	4,1	مجموع م3

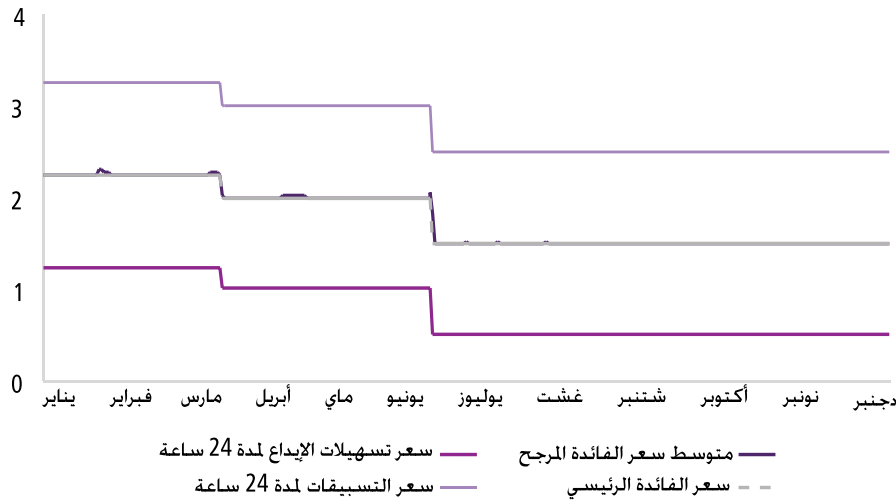
* نهاية دجنبر .

1 تمثلت هذه العملية في تحويلات مباشرة لتعويضات لفائدة الأسر المتوفرة على بطاقة "راميد" أو غير المتوفرة عليها. تتراوح حسب حجم هذه الأسر بين 800 درهم و1200 درهم. وتهدف هذه العملية إلى التخفيف من تأثير القيود المفروضة من أجل التصدي لانتشار فيروس كوفيد-19. وقد استفاد منها حوالي 5,5 مليون أسرة. 45% منها في الوسط القروي.

1.7.1 أسعار الفائدة

أدت عمليات خفض سعر الفائدة الرئيسي التي قام بها بنك المغرب، في مارس ثم في يونيو 2020، إلى تراجع أسعار الفائدة في جميع الأسواق. وإلى جانب هذه التخفيضات، قرر بنك المغرب الاستجابة لكافة طلبات إعادة التمويل التي تتقدم بها البنوك، مما مكن من الحفاظ على أوضاع جد مواتية في السوق ما بين البنوك. فقد ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في هذا السوق متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي على طول السنة، ليتراجع بذلك من متوسط يصل إلى 2,26% خلال الشهرين الأولين من السنة إلى 1,98% ما بين مارس ويونيو¹، ثم إلى 1,5% ما بين يوليو وديجنبر.

رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك سنة 2020 (%)



فيما يتعلق بأسعار الفائدة على القروض الموجهة للقطاع غير المالي، فقد تراجعت بالرغم من الارتفاع الملموس في تكلفة المخاطر، ليتراجع بذلك متوسطها من 4,91% خلال الفصل الرابع من 2019 إلى 4,42% خلال نفس الفصل من سنة 2020. وانخفضت أسعار الفائدة المطبقة على الأفراد بواقع 57 نقطة إلى 4,98% وعلى المقاولات بواقع 49 نقطة إلى 4,28% إجمالا وبواقع 119 نقطة إلى 4,49% على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، وبفضل الشروط التفضيلية الممنوحة أيضا في إطار برنامج "انطلاقة"، استفاد المقاولون الأفراد من تخفيضات هامة بلغت في المتوسط 135 نقطة أساس بالنسبة لتسهيلات الخزينة و341 نقطة بالنسبة لقروض التجهيز.

¹ يغطي متوسط سعر الفائدة المرجح خلال هذه الفترة تواريخ تخفيض سعر الفائدة الرئيسي في مارس ويونيو.

جدول 2.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

ف-4-2020	ف-3-2020	ف-2-2020	ف-1-2020	ف-4-2019	
4,42	4,34	4,55	4,89	4,91	متوسط أسعار الفائدة
4,98	5,15	5,14	5,51	5,55	القروض الممنوحة للأفراد
4,33	4,31	4,66	4,43	4,48	السكن
6,40	6,46	6,56	6,55	6,66	الاستهلاك
4,28	4,16	4,46	4,76	4,77	القروض الممنوحة للمقاولات
					حسب الغرض الاقتصادي
4,09	3,96	4,43	4,67	4,65	الخزينة
4,23	4,51	4,18	4,53	4,58	التجهيز
5,84	5,85	6,12	6,15	6,12	الإعاش العقاري
					حسب حجم المفاولة
4,49	4,46	5,17	5,82	5,68	المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
4,13	3,96	4,14	4,46	4,47	الشركات الكبرى
4,74	5,01	5,41	5,95	6,31	القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد
5,25	4,87	5,34	6,39	6,60	الخزينة
3,91	4,19	5,48	5,89	7,32	التجهيز
7,38	7,65	6,25	5,08	5,52	الإعاش العقاري

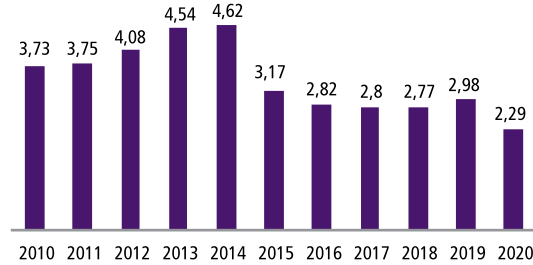
وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الودائع، فقد تواصل منحها التنازلي في سنة 2020 ولكن بدرجة أقل مقارنة بسعر الفائدة الرئيسي وأسعار الفائدة على القروض. فقد تراجعت بواقع 16 نقطة أساس إلى 2,56% في المتوسط بالنسبة للودائع لمدة 6 أشهر وبواقع 14 نقطة إلى 2,87% بالنسبة للودائع لمدة 12 شهرا. أما سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر، المرتبط بعائد سندات الخزينة لمدة 52 أسبوع، فقد انخفض بواقع 12 نقطة إلى 1,77%.

جدول 3.7.1: سعر الفائدة على القروض (%)

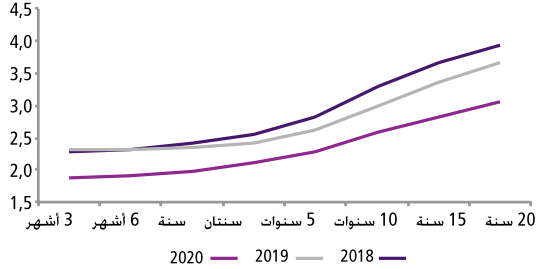
2020	2019	2018	2017	2016	
2,56	2,72	2,77	2,82	3,08	الودائع لمدة 6 أشهر
2,87	3,01	3,09	3,12	3,46	الودائع لمدة 12 شهرا
1,77	1,89	1,86	1,84	1,89	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

بالرغم من الارتفاع الاستثنائي في احتياجاتها التمويلية في 2020 في سياق جائحة كوفيد-19، استفادت الخزينة العمومية من ظروف مواتية في سوق الدين السيادي المحلي، حيث تراجعت أسعار الفائدة المطبقة على اقتراضاتها بواقع 68 نقطة أساس إلى 2,29% في المتوسط. ويعزى هذا الانخفاض الهام في أسعار الفائدة السيادية، بالإضافة إلى خفض سعر الفائدة الرئيسي، إلى اللجوء المكثف للخزينة إلى التمويلات الخارجية مما مكن من تخفيف الضغوط في السوق الوطني. وانعكست هذه التطورات على السوق الثانوي الذي عرف انتقالا واضحا شبه موازي لمنحنى العائد نحو الانخفاض.

رسم بياني 2.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة (%)



رسم بياني 3.7.1: منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)



إطار 1.7.1: المؤشر النقدي المرجعي اليومي الجديد، مونيا، (Moroccan Overnight Index Average)

تلاعب أسعار الفائدة المرجعية دورا مركزيا في سير الأسواق المالية خاصة أنها تمكن من تقييم عدد واسع من المنتجات. ومن بين الأكثر استعمالا، هنالك أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك¹ (IBOR) التي تحتسب بناء على تصريحات البنوك الخاصة بأسعار الفائدة التي سيتم تطبيقها عليها في السوق القائمة بين البنوك. وقد بلغت المنتجات المالية المشتقة لهذه الأسعار سنة 2020 نحو 550 ألف مليار دولار². أي أكثر من 6 مرات الناتج الداخلي الإجمالي العالمي.

منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أدى انخفاض أحجام المعاملات في الأسواق ما بين البنوك والكشف عن عدة حالات تلاعب في هذه الأسعار المرجعية من خلال تصريحات زائفة لبعض البنوك، بالسلطات التنظيمية عبر العالم إلى إطلاق إصلاحات عميقة لهذه الأسعار. وتستند لهذا الغرض على الخصوص على المبادئ التي أصدرتها في 2013 المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية³ والتي توصي بشكل خاص إلى أن تركز أسعار الفائدة المرجعية على معاملات فعلية في أسواق نشيطة وأن يُوَظَر إنتاجها بحكامة شفافة وذات مصداقية.

هكذا، عرفت هذه السنوات الأخيرة ظهور أسعار فائدة مرجعية جديدة في المراكز المالية لأبرز الاقتصادات المتقدمة. خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنطقة الأورو. وترتكز معظم هذه المؤشرات على معاملات حقيقية مضمونة، ذات آجال استحقاق قصيرة، ليوم واحد بشكل رئيسي. يتم إنجازها في الأقسام الأكثر سيولة للأسواق النقدية. وتستعمل هذه المؤشرات الجديدة بشكل متزايد لربط المنتجات المالية. حيث بلغت نسبة اعتماد هذه المؤشرات⁴ 12,3% مع نهاية 2020. ويلخص الجدول التالي خصائص ستة من أبرز أسعار الفائدة المرجعية الجديدة وفقا للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA).

1 سعر الفائدة بين البنوك المعروض هو عبارة عن متوسط أسعار الفائدة المطبقة بين البنوك والمعروضة من أجل عمليات بدون ضمان من طرف البنوك الرئيسية لأحد المراكز المالية، بالنسبة لعملة ولأجل استحقاق محدد.

2 المصدر: الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA).

3 المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية هي منظمة دولية أنشأت عام 1983 وتضم الجهات المشرفة على البورصات الرئيسية عبر العالم. وكذا بعض المؤسسات المالية.

4 تحتسب من طرف الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات على أساس حصة النشاط العالي من التداول في الأسواق التفاوضية وفي بورصات المنتجات المشتقة التي تعتمد هذه الأسعار كمرجع.

جدول 1.7.1.1: خصائص أسعار الفائدة المرجعية الجديدة لأبرز البلدان المتقدمة

الاقتصاد	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	منطقة الأورو	سويسرا	أستراليا	اليابان
السعر المرجعي	SOFR (سعر التمويل القصير الأجل المضمون)	SONIA (المتوسط المرجح لأسعار الفائدة للجنة الإسترليني)	ESTER (متوسط مؤشر اليورو على أساس يومي)	SARON (متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل لسويسرا)	AONIA (متوسط مؤشر الدولار الأسترالي على أساس يومي)	TONA (متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل لطوكيو)
تاريخ الإرساء	أبريل 2018	أبريل 2018	أكتوبر 2019	أكتوبر 2017	ماي 2018	يونيو 2016
هيئة التسيير	بنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك	بنك إنجلترا	البنك المركزي الأوروبي	مجموعة SIX Swiss Exchange	بنك الاحتياطي الأسترالي	بنك اليابان
السعر المضمون	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
السعر اليومي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: أندرياس شريف وفلاديسلاف سوشكو: "بعد سعر الليبور: مقدمة لأسعار الفائدة المرجعية الجديدة"، التقرير الفصلي لبنك التسويات الدولي، مارس 2019.

وفي إطار هذه التوجهات الدولية، واستنادا إلى أفضل الممارسات في هذا المجال، أعطى بنك المغرب الانطلاقة لمشروع إصلاح سعر الفائدة المرجعي لسوق إعادة الشراء (Repo). وذلك أساسا لتعزيز تعميق السوق النقدي. وأُنجز هذا المشروع في إطار مقارنة تشاورية بين كافة المتدخلين في السوق، خاصة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، والهيئة المغربية لأسواق الرساميل، وجمعية شركات التدبير وصناديق الاستثمار المغربية، والبنوك المغربية الرئيسية. وأفضى إلى إصدار مؤشر نقدي مرجعي يومي جديد اعتبارا من 2 يناير 2020 يحمل إسم "مونيا" (Moroccan Overnight Index Average).

ويحتسب هذا المؤشر على أساس المتوسط المرجح لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات إعادة الشراء ليوم واحد، والمضمونة بسندات الخزينة. وبالنسبة لكل يوم عمل، فإن المعاملات المعتمدة هي تلك التي تمت تسويتها يوما من قبل من طرف الوديع المركزي ماروكليز، مع استثناء 15% المطبقة على الفوائد الأعلى ونفس النسبة على الفوائد الأدنى.

إلا أنه عندما يكون نشاط سوق إعادة الشراء ضعيفا، يقوم بنك المغرب بوضع تقديراته بناء على مجموع سعر الفائدة الرئيسي ومتوسط انحرافه مع مؤشر مونيا المسجل خلال الأيام الخمس الأخيرة. وتطبق هذه الصيغة عندما تكون المعاملات المسجلة: أ) يصل حجمها اليومي إلى أقل من 1 مليار درهم؛ أو ب) عددها الكلي أقل من 10؛ أو حتى إذا كان ج) عدد الأطراف المقابلة المعنية أقل من 5.

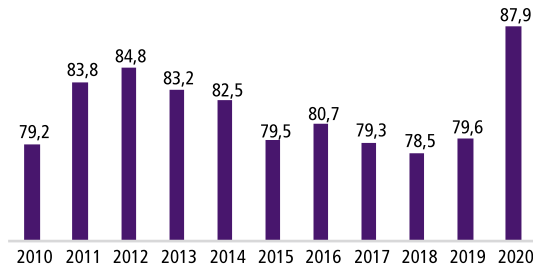
يمثل تطوير مؤشر مونيا نقطة الانطلاقة لمشروع أكثر شمولية يتمثل في بلورة منحني نقدي مرجعي. ومن المتوقع أن يساهم هذا الأخير بشكل جوهري في تطوير أدوات التغطية التقليدية والمنتجات المشتقة، مما سيمكن من الانتقال من سوق نقدي مركّز بالأساس على تدبير السيولة بالدرهم إلى سوق أوسع لتدبير مخاطر أسعار الفائدة.

2.7.1 الائتمان البنكي

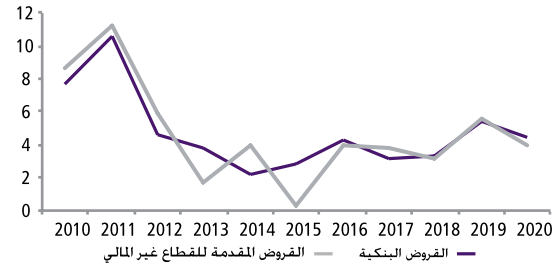
بالرغم من التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي، استطاع الائتمان البنكي الحفاظ على وتيرة نمو قوية خاصة بفضل التوجه التوسعي للسياسة النقدية. وساهم في هذا التطور أيضا تدابير الدعم والإنعاش التي أحدثتها لجنة اليقظة الاقتصادية، وكذا المزايا الممنوحة في إطار برنامج انطلاقة. وبلغ نمو الائتمان 4,4%، بدلا من 5,3%

في 2019. مع تسجيل تسارع من 4,4% إلى 7,8% في القروض الممنوحة للشركات المالية وتعزيز تلك الممنوحة للقطاع غير المالي من 5,5% إلى 3,8%. وارتفعت نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 8,3 نقطة مئوية إلى 87,9%.

رسم بياني 5.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



رسم بياني 4.7.1: القروض البنكية (%)



وحسب القطاعات المؤسساتية. سجل الائتمان البنكي الموجه للمقاولات غير المالية ارتفاعا بنسبة 4,7%. يشمل توسعا كبيرا في تسهيلات الخزينة بنسبة 11,0%. وتباطؤا في نمو القروض العقارية إلى 0,4% وتراجعا بنسبة 5,1% في قروض التجهيز. بالمقابل. عرفت القروض الممنوحة للمقاولات العمومية انخفاضا بنسبة 2,5% بدلا من 0,8% سنة من قبل. لتعكس بذلك تزايد تراجعها من 0,5% إلى 3,9% بالنسبة لقروض التجهيز ومن 0,2% إلى 17,7% بالنسبة لتسهيلات الخزينة.

وعلى نفس المنوال. ارتفعت التمويلات الموجهة للأفراد بنسبة 3,4%. بدلا من 5,1%. نتيجة ارتفاع قروض السكن بنسبة 4,4% وانخفاض قروض الاستهلاك بنسبة 4,3%. بدورها. سجلت القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد زيادة بنسبة 8,9%. وذلك بفعل التوسع المسجل في الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة بنسبة 29,9%. الناجم بالأساس عن برنامج انطلاقة وخطوط التمويل المضمونة بدون فائدة¹ المحدث في إطار دعم هذه الفئة في مواجهة الأزمة.

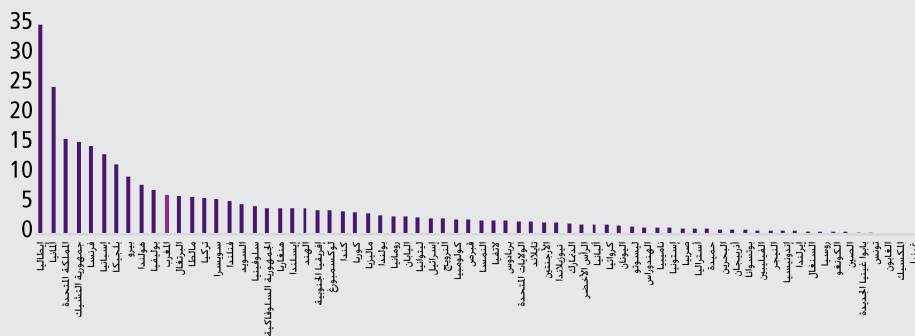
وحسب قطاعات الأنشطة. تم تسجيل ارتفاعات ملموسة للقروض الموجهة "لل فنادق والمطاعم" و"الصناعات الاستخراجية" بنسب تصل على التوالي إلى 21,8% و 11,5%. إلى جانب ذلك. تحسنت التمويلات الموجهة إلى "الصناعات الغذائية والتبغ" بنسبة 4,6%. وتلك الموجهة "للتجارة. وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية" بنسبة 3,4% وتلك الممنوحة "للبناء والأشغال العمومية بنسبة 1,1%. بالمقابل. سجلت القروض الموجهة لقطاعي "الكهرباء. والغاز والماء" و"الزراعة والصيد البحري" انخفاضات بلغت على التوالي 12,9% و 5,1%.

1 تم إطلاق "ضمان المقاولين الذاتيين كوفيد-19" من طرف الصندوق المركزي للضمان. في إطار التدابير التي أقرتها لجنة البقطة الاقتصادية بتاريخ 20 أبريل 2020. وتغطي 85% من أصل القروض الممنوحة من طرف البنوك للمقاولين الذاتيين المقبولين لدفع النفقات الضرورية والتي لا يمكن إرجاؤها. ويجب أن يعادل مبلغ القرض 3 أشهر من رقم المعاملات. احتسب بناء على آخر تصريح ضريبي. بسقف لا يتجاوز 15.000 درهم. ويمنح القروض بفائدة صفرية. على ثلاث سنوات. مع فترة سماح لمدة سنة واحدة.

إطار 2.7.1: برامج الضمان العمومية للقروض الموجهة للمقاومات في سياق أزمة كوفيد-19

أمام أزمة كوفيد-19 ومن أجل تقليص تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، اضطرت السلطات العمومية عبر العالم إلى تفعيل عدة أدوات سواء نقدية أو خاصة بالميزانية العمومية. وبوجه خاص، من أجل دعم المقاولات وتشجيع تعافي النشاط الاقتصادي، تمت بلورة عدة برامج لضمان للقروض بهدف الحفاظ على إمكانية الولوج للتمويل. لا سيما لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. وهي فئة هشة بشكل خاص خلال الظروف الصعبة. وحسب صندوق النقد الدولي، بلغت الضمانات العمومية للقروض مع نهاية 2020 حوالي 4000 مليار دولار، أي 30% من مبلغ الدعم العمومي الكلي الممنوح في سياق الأزمة.

رسم بياني 1.2.7.1: برنامج الضمان العمومي للقروض الممنوحة للمقاولات المحدث في مواجهة أزمة كوفيد-19
(الحجم نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

في المغرب، وفي إطار تصدي السلطات العمومية للأزمة، أحدثت لجنة اليقظة الاقتصادية العديد من خطوط الضمان للقروض. هكذا، وبتاريخ 26 مارس، أي بعد أقل من شهر واحد من رصد أول حالة إصابة بكوفيد-19 على الصعيد الوطني، تم إطلاق آلية ضمان تسمى "ضمان أوكسجين" من لدن صندوق الضمان المركزي. وتهدف هذه الآلية إلى تيسير الولوج للتمويل لفائدة المقاولات التي تدهورت خزينتها نتيجة انخفاض النشاط. من خلال منح ضمان يغطي 95% من قروض التشغيل المتعاقد عليها. وبنهاية 2020، تم منح 49 489 قرض "ضمان أوكسجين" بمبلغ إجمالي مدفوع بلغ 17,7 مليار درهم.

ومع انتهاء الحجر الصحي والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي، شرع العمل باليتين جديدتين للضمان هما "إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" و"ضمان إقلاع" في 15 يونيو 2020 وذلك من أجل تشجيع تمويل الحاجيات من رأس المال المتداول ومواكبة الإقلاع الاقتصادي. وتصل مدة القروض المضمونة إلى 7 سنوات. مع فترة سماح لمدة عامين وبفائدة لا تتجاوز سعر الفائدة الرئيسي زائد 200 نقطة أساس. ويستهدف منتج "إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 10 مليون درهم. من خلال تقديم ضمانات تغطي إلى غاية 95% من القروض التي لا تتجاوز 10% من رقم المعاملات. أما منتج "ضمان إقلاع"، فيستهدف من جهته المقاولات التي تحقق رقم معاملات يفوق 10 مليون درهم. ويوفر ضمانا يتراوح بين 80% و90% من القروض، والتي تم حديد سقفها عند 1,5 شهر من رقم معاملات مقاولات القطاع الصناعي وشهر واحد من رقم معاملات مقاولات القطاعات الأخرى. وتم توسيع نطاق هذه الضمانات في مرحلة موائية من خلال إحداث منتوجين خاصين بالقطاع السياحي، "ضمان إقلاع الفندقية"، وبقطاع البناء والأشغال العمومية. "ضمان إقلاع الإنعاش العقاري" وذلك حتى يتسنى أخذ خصوصيات هذين القطاعين بعين الاعتبار.

وبنهاية 2020، بلغ إجمالي القروض المدفوعة المستفيدة من ضمانات الإقلاع 35,3 مليار درهم. وقد تم تمديد أجل استحقاق برامج "إقلاع" المحددة مبدئياً في نهاية 2020 إلى غاية 31 مارس 2021، ثم إلى 30 يونيو 2021، مع إضفاء بعض المرونة عليها من خلال على الخصوص رفع مبلغ القرض، والتخفيف من شروط الضمان بالنسبة لقطاعات معينة، وكذا توسيع التغطية لتشمل وكلاء التأمين، ومكاتب الصرف وشركات تحويل الأموال.

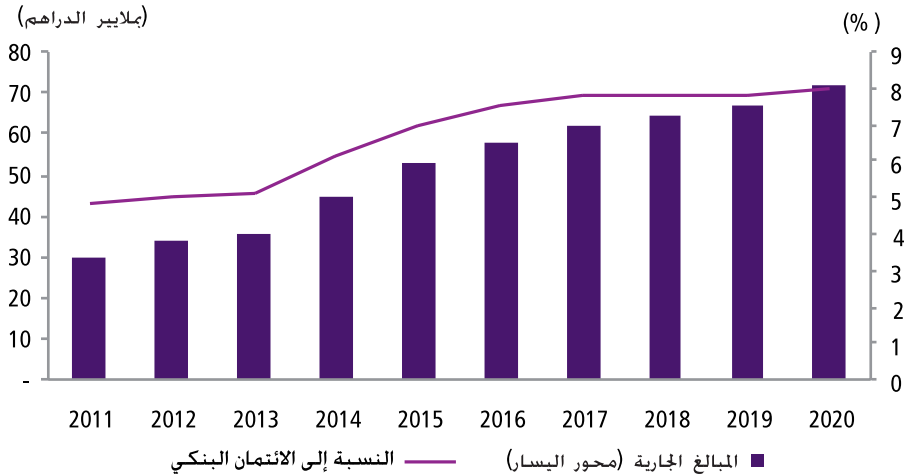
استفادت من آليات ضمان "أوكسجين" و"إقلاع" المقاولات الصغيرة والمتوسطة في حدود 54%. والمقاولات الصغيرة جداً في حدود 18% والمقاولات ذات الحجم المتوسط والمقاولات الكبرى بنسبة 28%. وحسب قطاعات النشاط، حظي قطاع التجارة والتوزيع بنسبة 29% من حجم القروض، والصناعات بنسبة 28,5%، ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 15% والخدمات بنسبة 8%.

وإذا كانت برامج ضمان القروض أداة هامة مكنت من التخفيف من التداعيات الاقتصادية للجائحة، فإن إنهاء هذه السياسات يشكل تحدياً كبيراً، خاصة وأن استمرارية العديد من المقاولات تظل رهينة بها، ويمكن لهذه البرامج أن تساهم في الإقلاع خلال فترة ما بعد الكوفيد شريطة تعديلها على نحو يمكن من تحقيق فعالية أكبر في استخدام الموارد العمومية ومردودية أفضل. وفي هذا الإطار، ومن بين التوجهات الممكنة، يقترح البنك الدولي ثلاثة محاور:

1. معالجة التخلف عن الأداء من خلال تعزيز تحصيل الأموال التي منحت لمقاولات تبين في مرحلة لاحقة أنها غير قابلة للاستمرارية، وتحويل، بالنسبة لتلك القابلة للحياة، القروض المضمونة إلى أدوات ضمن رؤوس الأموال الذاتية وتحويل هذه المخاطر إلى مؤسسات عمومية أخرى (مثل بنوك التنمية) أو إلى آليات استثمار متخصصة؛
2. استهداف المقاولات من خلال مراجعة معايير الأهلية وذلك لخصر الاستفادة في مجموعات مستهدفة محددة (مثل المقاولات القابلة للاستمرار ذات المديونية المتدنية) وتخفيض حدود الضمان إلى المستويات الاعتيادية.
3. دعم التعافي الأخضر من خلال إعادة توجيه التدفقات المالية نحو أنشطة ذات انبعاث منخفض للكربون.

من ناحية أخرى، انعكس التراجع الكبير للنشاط الاقتصادي في 2020 على جودة المحفظة الائتمانية للبنوك، حيث سجلت الديون المعلقة الأداء ارتفاعاً ملموساً بنسبة 14,7% إلى 80,2 مليار درهم. وانتقلت بذلك نسبتها إلى القروض البنكية من 7,6% إلى 8,4%. مع تسجيل ارتفاعات من 10,8% إلى 11,6% بالنسبة للمقاولات الخاصة ومن 8,6% إلى 9,8% للأسر.

رسم بياني 6.7.1: الديون المعلقة الأداء



وكان لهذا التدهور أن يكون أكثر حدة لولا إجراءات تأخير سداد مستحقات القروض¹ التي وضعتها لجنة اليقظة الاقتصادية والتي استفاد منها 500 ألف قرض، بمبلغ جاري تراكمي وصل إلى 116,6 مليار درهم. وقد عاد ثلثا هذا المبلغ إلى مسار التسديد الطبيعي قبل متم السنة، فيما لا يزال 12,2% منه موقوف التنفيذ. وصنف 4,5% منه ضمن الديون المعلقة الأداء.

جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

2020		2019	2018	
المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)	التغير (%)		
957,4	4,4	5,3	3,2	القروض البنكية
815,5	3,8	5,5	3,1	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
389,3	4,7	7,2	0,9	القروض المقدمة للمقاولات الخاصة
175,2	11,0	9,7	2,4	الخزينة
100,6	-5,1	5,6	0,8	التجهيز
52,6	0,4	7,5	-6,4	الإنعاش العقاري
49,7	-2,5	-0,8	4,2	القروض المقدمة للمقاولات العمومية
5,6	-17,7	-0,2	14,7	الخزينة
41,3	-3,9	-0,5	3,3	التجهيز
350,6	3,6	4,0	4,8	القروض المقدمة للأسر
292,8	3,4	5,1	6,0	الخواص
53,1	-4,3	4,9	6,4	الاستهلاك
204,3	4,4	4,2	6,3	السكن
38,8	8,9	-2,1	-0,8	المقاولين الأفراد
النسبة إلى الائتمان البنكي (%)				
8,4		7,6	7,5	القروض المعلقة الأداء
9,8		8,6	7,7	الأسر
11,6		10,8	11,3	المقاولات الخاصة

من ناحية أخرى، تراجعت القروض الممنوحة إلى القطاع غير المالي من طرف الشركات المالية عدا البنوك² بنسبة 2,4% إلى 148,1 مليار درهم. وسجلت تلك الموزعة من لدن شركات التمويل انخفاضاً بنسبة 0,9% إلى 118,1 مليار. تشمل تراجعاً بنسبة 4,8% إلى 54,7 مليار للقروض الموجهة للمقاولات الخاصة وارتفاعاً بنسبة 2,6% إلى 63,4 مليار بالنسبة لتلك الممنوحة للأسر. بموازاة ذلك، تدنت التمويلات الممنوحة من البنوك الحرة بنسبة 11,4% إلى 10,6 مليار درهم، فيما تزايدت تمويلات جمعيات القروض الصغرى بنسبة 9,9% إلى 8,1 مليار.

¹ القروض الممنوحة من البنوك كما من الشركات المالية الأخرى.

² شركات التمويل والبنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق التوظيف الجماعي في التسديد.

جدول 5.7.1: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

	2020	2019	2018	
المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)	التغير (%)	التغير (%)	
118,1	-0,9	5,7	5,9	شركات التمويل
54,7	-4,8	4,1	4,1	للمقاولات الخاصة
63,4	2,6	7,2	7,6	للأسر
10,6	-11,4	-13,4	3,2	البنوك الحرة
8,1	9,9	9,0	2,5	جمعيات القروض الصغرى

إطار 3.7.1: حسيطة برنامج «انطلاقة» مع متم دجنبر 2020

أعطيت انطلاقة "البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات" أو "برنامج انطلاقة" في فبراير 2020 من لدن كل من بنك المغرب والحكومة بتعاون مع النظام البنكي وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الخطاب السامي الذي ألقاه في 11 أكتوبر 2019، ويهدف إلى تشجيع تمويل المقاولين الذاتيين والشباب حاملين المشاريع والمقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولات الصغيرة جداً المصدرة.

ويرتكز هذا البرنامج على صندوق لدعم تمويل المقاولات بغلاف مالي أولي يصل إلى 6 مليار درهم. على مدى 3 سنوات. مول بالتساوي من طرف الدولة والقطاع البنكي. وتم تعزيز موارد هذا الصندوق بمبلغ 2 مليار إضافي منوح من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومخصص لدعم مشاريع المقاولات في العالم القروي. في هذا الإطار إحداث منتوجين للضمان ومنتوج للتمويل وفق شروط تفضيلية. وهما "ضمان انطلاق" و"ضمان انطلاق المستثمر القروي" و"انطلاق المقاولات الصغيرة جداً" (Start-TPE).

ودعماً لهذا البرنامج. وضع بنك المغرب آلية خاصة لإعادة التمويل اللامحدود. الممنوحة بفائدة تفضيلية محددة في 1,25% للقروض البنكية. سواء التشغيلية أو الاستثمارية. تمنح لكافة الفئات المستهدفة في الخطاب الملكي السامي. وقام أيضاً بالتخفيف من المتطلبات من رؤوس الأموال الذاتية التنظيمية المفروضة على البنوك فيما يتعلق بالقروض التي تمنحها للمقاولات الصغيرة جداً في إطار هذا البرنامج. بالإضافة إلى ذلك. وضع بنك المغرب. بالتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. وصندوق الضمان المركزي والمنظومة البنكية. آلية لتتبع التمويلات الممنوحة.

وبالرغم من القيود المفروضة على التنقل والأنشطة الاقتصادية اعتباراً من شهر مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. فقد تواصل تنفيذ هذا البرنامج. وإن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في البداية. بالفعل. وبعد تسجيل نمو كبير في قروض "انطلاقة" ما بين شهري فبراير ومارس. سرعان ما تباطأت وتيرة هذه الأخيرة قبل أن تستعيد نشاطها بشكل تدريجي ابتداء من شهر شتنبر.

وحسب معطيات صندوق الضمان المركزي. أظهرت الحسيطة مع متم دجنبر 2020 أن مبلغ القروض الممنوحة وصل إلى 2,7 مليار درهم واستفاد منه 15 085 مستفيداً. ويشير التحليل حسب المستفيدين أن الرجال يشكلون 84% منهم فيما تشكل النساء 16%. وساكني الحواضر 82% مقابل 18% لساكنة العالم القروي. وحسب عدد المستفيدين. فإن 59% من التمويلات الممنوحة يقل مبلغها أو يعادل 100 ألف درهم. و27% منها ما بين 100 ألف درهم و300 ألف درهم والباقي يتكون من قروض تفوق 300 ألف درهم.

واستفاد من القروض الممنوحة المقاولون الذاتيون في حدود 45% والمقاولات الصغيرة جدا بنسبة 55%. وحسب الغرض، تمثل قروض الاستثمار 90% من التمويلات الممنوحة وقروض التشغيل 10% منها. وحسب قطاع الأنشطة، توجهت 25% من القروض إلى قطاع التجارة، و14% للفلاحة و13% للصناعة والخدمات و10% للسياحة و8% للبناء والأشغال العمومية.

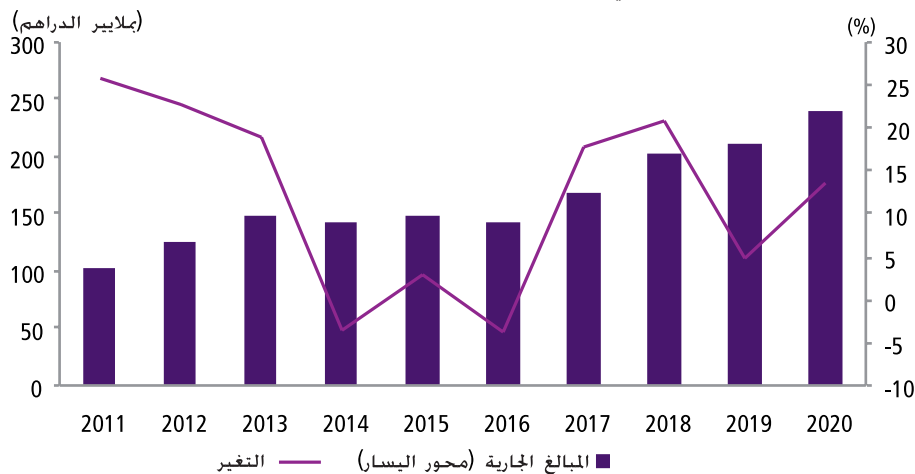
وشمل البرنامج كافة جهات المملكة مع تسجيل استفادة أكبر لكل من جهة الدار البيضاء- سطاط بنسبة تصل إلى 27% من القروض الممنوحة، والرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 17%. وطنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 12% وفاس- مكناس بنسبة 10%.

وفي ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي ورغبة السلطات والمنظومة البنكية في تعزيز مواكبتها وتأطيرها للمستفيدين على الصعيد المحلي، فإن الآفاق المستقبلية لهذا البرنامج في تمويل الفئات المستهدفة في الخطاب الملكي تظل جد واعدة.

3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

بعد ارتفاعها بنسبة 4,6% في 2019، عرفت الديون الصافية على الإدارة المركزية سنة 2020 نموا بنسبة 13,4%. في سياق اتسم بتفاقم ملموس لعجز الميزانية، فقد انتقلت الاقتراضات الصافية للخرزينة العمومية من 104,4 مليار درهم إلى 152,6 مليار، ليصل بذلك مبلغها الجاري الإجمالي إلى 600,7 مليار درهم. وارتفعت سندات الخزانة التي تخوزها البنوك بنسبة 15,8% إلى 168,7 مليار درهم، أي 11% من أصولها، وتزايدت تلك التي تخوزها هيئات التوظيف الجماعي النقدية بنسبة 85,9% إلى 27,1 مليار درهم.

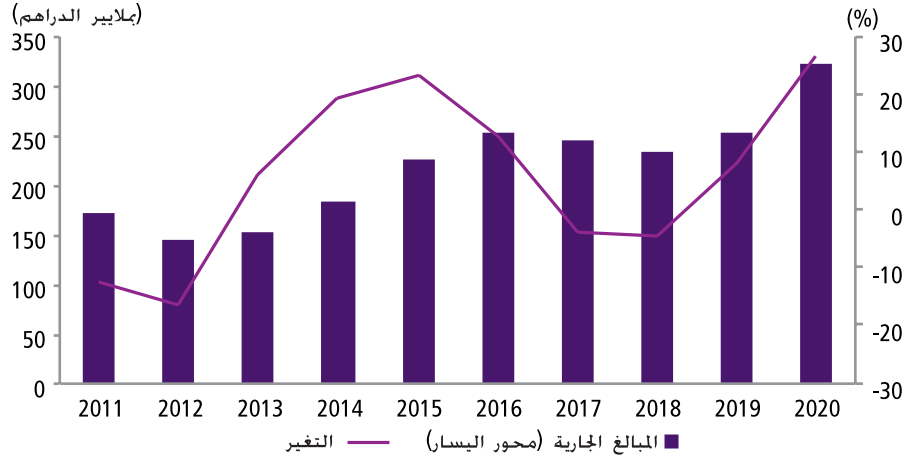
رسم بياني 7.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية



وتعززت الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 26,5% في سنة 2020، لتصل إلى 320,6 مليار درهم، أي ما يعادل 7 أشهر و16 يوما من واردات السلع والخدمات. ويعكس هذا النمو الكبير تعبئة استثنائية من قبل الخزانة للتمويل الخارجي بلغت 62,9 مليار، منها 37,5 مليار من خلال عمليتي إصدار لسندات اقتراض في السوق المالية الدولية، وكذا عملية سحب خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي. وقد مكنت هذه الأخيرة من التوفر في

خضمت الأزمة الصحية والاقتصادية على مبلغ يعادل 2,15 مليار من وحدة حقوق السحب الخاصة. أي حوالي 3 مليار دولار. أما بالنسبة للموجودات الخارجية الصافية¹ للبنوك، فقد سجلت توسعا بنسبة 57,3% لتصل إلى 33,1 مليار درهم ارتباطا بالتقلص الكبير في عجز الحساب الجاري.

رسم بياني 8.7.1: الأصول الاحتياطية الرسمية



4.7.1 مكونات المجموع م3

في سياق اتسم بمستوى مرتفع استثنائيا من الشكوك ونظرا على الخصوص لفرض إجراءات الحجر الصحي وعملية "تضامن"، سجلت العملة الائتمانية توسعا كبيرا بنسبة 20,1% أو 50,4 مليار درهم مقابل متوسط يصل إلى 14,2 مليار خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلى نفس المنوال، ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 10,6% أو 62,1 مليار درهم، أي ضعف الوتيرة المتوسطة المسجلة منذ 2015. وبعد تراجعها بنسبة 3,4% في 2019، تزايدت سندات التوظيف الجماعي النقدية بنسبة 17,1% أو 9,3 مليار درهم. بموازاة ذلك، واصلت الودائع لأجل تراجعها، متدنية بنسبة 9,5% بعد 7% فيما تباطأت وتيرة نمو حسابات الادخار من 4,6% إلى 1,7%. وإجمالا، ارتفع المجموع م3 بنسبة 8,4%. وهي وتيرة النمو الأسرع منذ 2009.

يشير تحليل تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية إلى أن ودائع المقاولات غير المالية الخاصة سجلت نموا بنسبة 5,4% إلى 157,4 مليار درهم. تشمل ارتفاعا بنسبة 10,9% في الودائع تحت الطلب وتراجعا بنسبة 17,6% في الودائع لأجل. بموازاة ذلك، عرفت ودائع الأفراد² ارتفاعا بنسبة 5,4% إلى 724,9 مليار، نتيجة تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 9,7% وحسابات الادخار بنسبة 1,8% وكذا انخفاض الودائع لأجل بنسبة 6,9%. أما بالنسبة لموجودات المقاولات العمومية، فقد ارتفعت بنسبة 14,3% إلى 32,3 مليار درهم.

¹ مجموع ديون البنوك على غير المقيمين صافية من التزاماتهم الخارجية.

² بما في ذلك المغاربة المقيمين بالخارج.

جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية لمجمع م3

العملة الائتمانية	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	الحسابات على الدفاتر	الودائع لأجل لدى البنوك	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	المجمع م3
المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (بملايير الدراهم)					
2018	233,6	560,7	159,2	161,1	1 320,6
2019	250,2	587,2	166,5	149,9	1 370,5
2020	300,6	649,3	169,4	135,6	1 485,1
الحصة ضمن المجمع م3 (بالنسبة المئوية)					
2018	17,7	42,5	12,1	12,2	100
2019	18,3	42,8	12,2	10,9	100
2020	20,2	43,7	11,4	9,1	100
التغيرات (بالنسبة المئوية)					
2018	6,7	4,9	3,5	3,4	4,1
2019	7,1	4,7	4,6	-7,0	3,8
2020	20,1	10,6	1,7	-9,5	8,4

5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة¹

ارتفع المبلغ الجاري لمجمعات التوظيفات السائلة بنسبة 7,4% في 2020 مقابل 5,9% سنة من قبل. مع تسجيل نمو بنسبة 6,4% مقابل 1,6% لسندات الخزينة وبنسبة 8,3% مقابل 8% لسندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض. على النقيض من ذلك، سجلت سندات هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة تزايدا بنسبة 2,3% بدلا من 19,8%.

أخذا بالاعتبار مجموع هذه التطورات، بلغت نسبة سيولة الاقتصاد، التي تقاس على أساس نسبة مجموع التوظيفات السائلة والمجمع م3 إلى الناتج الداخلي الإجمالي، 209,4% مقابل 183,2% في 2019.

جدول 7.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

2020		2019		
المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)	
440,1	7,5	409,2	2,8	مجمع ت.س1
416,6	6,4	391,4	1,6	سندات الخزينة
19,0	27,6	14,9	53,6	سندات شركات التمويل
1,1	15,4	1,0	50,0	أوراق الخزينة
3,3	70,8	2,0	-20,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
295,2	8,3	272,5	8,0	مجمع ت.س2
295,2	8,3	272,5	8,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
61,2	2,3	59,8	19,8	مجمع ت.س3
61,2	2,3	59,8	19,8	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة
796,5	7,4	741,5	5,9	المجموع

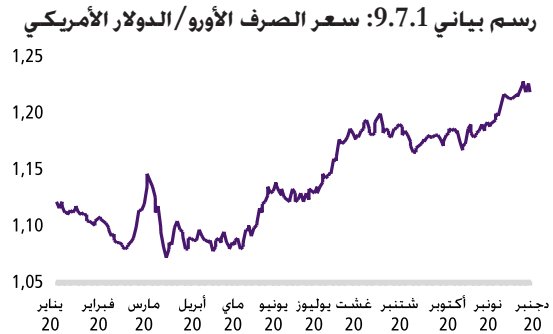
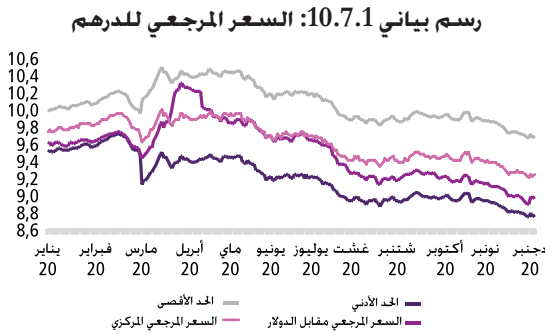
¹ تتضمن مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي خوزها الوحدات الاقتصادية من غير مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطيا للقدرة الشرائية لكنها ليست سائلة بما يكفي لإدراجها ضمن المجمع م3.

6.7.1 سوق الصرف

على مستوى سياسة الصرف. قطعت عملية الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة شوطاً جديداً حيث قررت السلطات النقدية توسيع نطاق تقلب الدرهم من $2,5\% \pm$ إلى $5\% \pm$ ابتداءً من 9 مارس 2020.

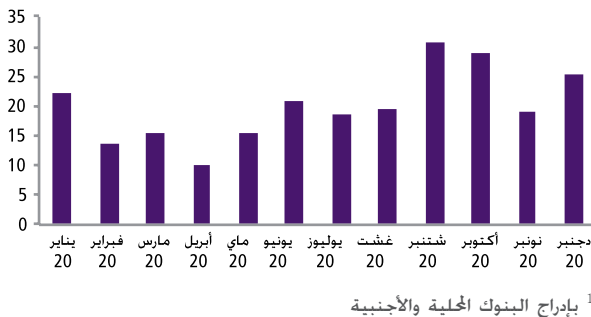
في ظل هذه الظروف، ورغم حالة القلق الشديد المرتبطة بتأثير الأزمة الصحية على الاقتصاد، استمر سعر الصرف في التطور داخل نطاق التقلب المحدد له دون أي تدخل من البنك. ويظهر التحليل خلال السنة على الخصوص تسجيل انخفاض نسبي في قيمة الدرهم مقابل السلة المرجعية خلال الأيام الأولى من أبريل والذي سرعان ما تلاشى. لا سيما بعد السحب من خط الوقاية والسيولة.

وخلال مجموع السنة، ارتفع سعر صرف الدرهم بنسبة $1,2\%$ في المتوسط مقارنة بالدولار الأمريكي. نتيجة تأثيرات السوق¹ بنسبة $0,1\%$ والسلة بنسبة $1,1\%$. وانخفضت قيمته مقابل الأورو بنسبة $0,5\%$.

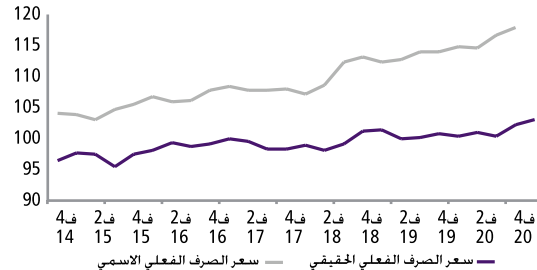


وارتفع الدرهم إجمالاً مقابل عملات أبرز الدول الشريكة والمنافسة. حيث تزايدت قيمته بنسبة $25,8\%$ أمام الليرة التركية. وبنسبة $6,7\%$ إزاء الروبية الهندية وبنسبة $1,2\%$ أمام اليوان الصيني. في ظل هذه الظروف، ارتفع سعر الصرف الفعلي بنسبة $2,4\%$ بالقيمة الاسمية وبنسبة $1,3\%$ بالقيمة الحقيقية. أخذاً بالاعتبار التضخم الداخلي الذي يقل عن نظيره في الدول الشريكة والمنافسة.

رسم بياني 12.7.1: حجم العمليات ما بين البنوك¹ في سوق الصرف



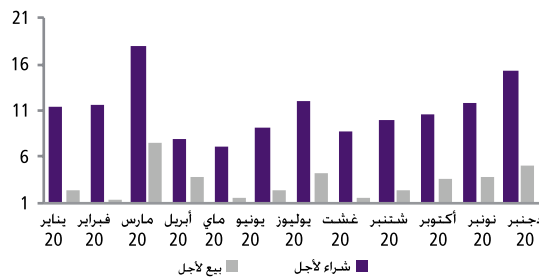
رسم بياني 11.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم (الأساس: 100 = سنة 2010)



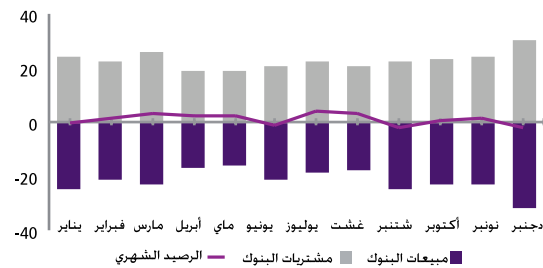
¹ تأثير السلة هو ذلك الناجم عن تطور مستوى التعادل بين الأورو والدولار، ويمثل الفارق مع التغير المسجل لسعر الصرف المرجعي تأثير السوق.

وفي السوق ما بين البنوك، تقلص متوسط حجم المبادلات الشهرية للعمليات مقابل الدرهم بنسبة 5,2% إلى 19,9 مليار. وفيما يتعلق بعمليات البنوك مع الزبائن، انتقل حجم المبادلات بالناجز للعمليات مقابل الدرهم من 23,1 مليار درهم إلى 21,8 مليار بالنسبة للمشتريات ومن 23,6 مليار إلى 22,9 مليار للمبيعات. أما بالنسبة للعمليات لأجل، فقد استقرت المشتريات لأجل في 11,3 مليار في المتوسط، في حين بلغت المبيعات 3,4 مليار درهم مقابل 2,2 مليار.

رسم بياني 14.7.1: عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء (بملايير الدراهم)



رسم بياني 13.7.1: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء (بملايير الدراهم)



وفيما يخص العمليات الخارجية للبنوك، بلغ حجم المبادلات مع مراسليهم الأجانب 55,7 مليار درهم كمتوسط شهري، مرتفعاً بنسبة 35,5%، فيما استقرت ودائعها في 9,5 مليار مرتفعة بنسبة 39,4%.

في ظل هذه الظروف، انتقلت وضعية الصرف¹ للبنوك من 1,5 مليار درهم في المتوسط إلى 3,9 مليار. وقد تطورت في منحى سلبي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة قبل أن تعرف منحى تصاعدياً، لتنتقل من 3,3 مليار درهم في أبريل إلى 8,2 مليار في دجنبر.

رسم بياني 15.7.1: وضعية الصرف لدى البنوك في 2020 (بملايير الدراهم)



¹وضعية الصرف للبنوك هي قيمة موجوداتها بالعملة الأجنبية صافية من الالتزامات، بما فيها تلك المسجلة خارج الحصلة. وهي تعطي لمحة عن الموجودات الفعلية بالعملة الأجنبية لدى النظام البنكي.

8.1 أسواق الأصول

أدى تفاقم حاجيات الخزينة سنة 2020، ارتباطا بتداعيات جائحة كوفيد-19، إلى زيادة هامة بنسبة 46,2% في لجوء الخزينة إلى الموارد الداخلية لتبلغ بذلك الإصدارات الجديدة في سوق سندات الخزينة 152,6 مليار درهم. وكان حجم هذه الأموال المعبأة سيبلغ مستوى أكبر بكثير لولا السحوبات الخارجية الإجمالية التي وصلت مستوى قياسيا بلغ 62,9 مليار درهم مقابل 25,4 مليار في 2019. في الوقت الذي حدد قانون المالية مبدئيا سقف هذه الأخيرة في 31 مليار.

وفيما يتعلق بالدين الخاص، قلصت البنوك من إصداراتها بنسبة 32,6% إلى 38,9 مليار درهم. في سياق تميز بتلين شروط التمويل لدى بنك المغرب، بالمقابل رفعت الشركات غير المالية، ولا سيما الشركات الخاصة، من اقتراضاتها في السوق بنسبة 55,5% إلى 26,3 مليار.

وسجلت بورصة الدار البيضاء مع بداية الجائحة انخفاضا حادا، مع تزايد درجة التقلب وهو ما أدى بالهيئة المشرفة إلى تقليص هوامش التغير اليومي للأسعار. إلا أن هذا الانخفاض تقلص بعد ذلك لينتهي السنة على أداء سلبي بلغ 7,3%. مع تسجيل تراجع قوي في القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة، وهي القطاع العقاري، الترفيه والفنادق، النقل والبنوك. وصاحب هذا التطور نمو في حجم المعاملات في السوق المركزية بنسبة 5,8% بعد تراجع بنسبة 16,1% سنة من قبل.

وفي سوق العقار، تميزت السنة بتراجع كبير في المبيعات خلال النصف الأول من السنة ارتباطا بفترة الحجر المنزلي قبل أن تشهد المعاملات تعافيا في الفترة الموالية. وهو ما قلص الانخفاض خلال مجموع السنة إلى 14,3%. أما عن الأسعار، فقد سجلت تراجعا بنسبة 0,8% إجمالا و1% بالنسبة للعقارات السكنية.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغير بالنسبة المئوية ما لم يشر إلى غير ذلك)

	2020	2019	2018	2017	2016
سوق الدين					
المبلغ الجاري لسندات الخزينة	7,8	2,0	5,7	5,4	4,2
المبلغ الجاري للدين الخاص	5,4	15,8	11,2	10,5	0,8
سوق البورصة					
مازي	-7,3	7,1	-8,3	6,4	30,5
نسبة السيولة ¹ (السوق المركزية للأسهم، (%))	6,0	5,3	6,0	6,5	6,4
الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	53,7	54,4	52,5	59,0	57,6
السوق العقاري					
مؤشر أسعار الأصول العقارية	-0,8	-0,2	0,0	5,4	1,3
عدد المعاملات	-14,3	-3,6	4,8	-6,8	8,7

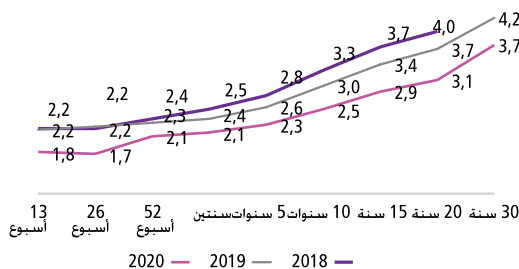
¹ يتم الحصول على معدل السيولة بحساب نسبة الحجم السنوي للمبادلات إلى متوسط الرسملة خلال السنة.
المصادر: بنك المغرب. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بورصة الدار البيضاء، ماروكليبر والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

1.8.1 سندات الدين

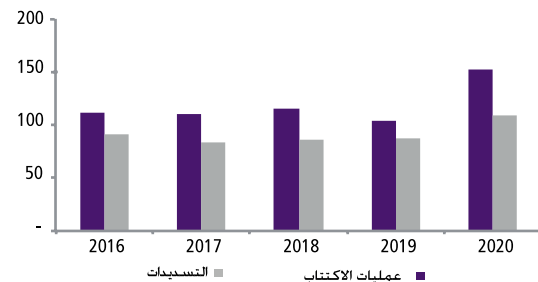
سندات الخزينة

بعد منحنا تنازليا منذ سنة 2016، عرفت إصدارات سندات الخزينة في سوق المزايدة قفزة عام 2020 بنسبة 46,2% إلى 152,6 مليار. في سياق اتسم بتدهور وضعية الميزانية ارتباطا بالأزمة الصحية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-19. وقد تمت تعبئة هذه التمويلات الهامة في ظروف تميزت بانخفاض أسعار الفائدة والتوجه نحو السندات ذات آجال الاستحقاق القصيرة والمتوسطة الأمد¹. وبالفعل، تضاعف الحجم المكتتب في السندات القصيرة الأمد ما يعادل تقريبا خمس مرات إلى 47,3 مليار، ليمثل 31% من مجموع الأموال المعبأة مقابل 9% في 2019. وارتفعت الاكتتابات في السندات المتوسطة الأمد بنسبة 87,6% إلى 74,7 مليار، أي ما يعادل 49% من الأموال المعبأة بدلا من 38% سنة من قبل. بالمقابل، تراجعت الاكتتابات في السندات الطويلة الأمد بنسبة 44,4% إلى 30,7 مليار. وسجل انخفاض في أسعار الفائدة المطبقة على هذه الإصدارات بالنسبة لمجموع فئات السندات، حيث تراجعت على الخصوص من 2,3% إلى 2,1% بالنسبة للسندات 52 أسبوعا، ومن 2,4% إلى 2,1% بالنسبة للسندات ذات آجال سنتين ومن 2,6% إلى 2,3% للسندات 5 سنوات.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



رسم بياني 1.8.1: إصدارات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



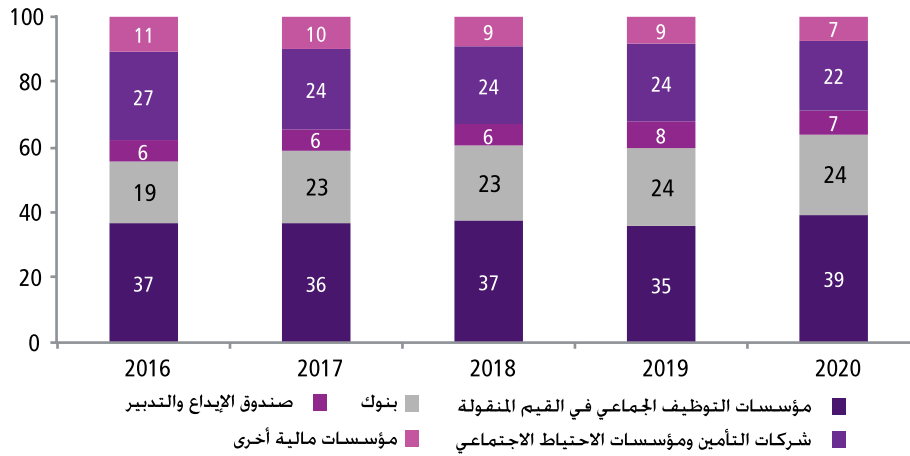
أخذا بعين الاعتبار التسديدات التي وصلت 109,1 مليار درهم، ارتفع المبلغ الجاري لسندات الخزينة بنسبة 7,8% إلى 600,7 مليار. ولا تزال بنية هذه السندات تغلب عليها السندات ذات الاستحقاقات الطويلة الأمد بحصة تصل إلى 59%. مقابل 36% للسندات ذات الاستحقاقات المتوسطة الأمد و5% للسندات ذات الاستحقاقات القصيرة الأمد. وحسب الجهة الحائزة، ارتفعت حصة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من 35,5% إلى 39,4% على حساب حصة التأمينات وهيئات الاحتياط الاجتماعي التي تراجعت من 23,5% إلى 21,6% وصندوق الإيداع والتدبير من 8,2% إلى 7,4%. فيما استقرت حصة البنوك في حوالي 24%.

1 آجال الاستحقاقات القصيرة هي تلك التي تقل عن سنة واحدة أو تعادلها. والمتوسطة هي تلك المترواحة بين سنتين و5 سنوات والطويلة التي تفوق 5 سنوات.

جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة، حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

2020		2019		2018	2017	2016	
البنية %	المبلغ	البنية %	المبلغ				
100	152 647	100	104 393	115 052	110 680	111 364	الاكتتابات
31	47 286	9	9 427	18 227	25 350	27 367	أجل قصير
49	74 669	38	39 796	73 982	61 747	52 370	أجل متوسط
20	30 692	53	55 170	22 843	23 583	31 627	أجل طويل
100	109 067	100	87 097	85 554	84 002	91 440	التسديدات
23	25 032	20	17 679	24 405	18 126	35 798	أجل قصير
47	51 450	60	52 329	57 718	58 019	47 225	أجل متوسط
30	32 585	20	17 089	3 430	7 857	8 417	أجل طويل
100	600 741	100	557 160	546 205	516 706	490 028	المبالغ الجارية
5	32 825	2	10 571	20 097	26 276	19 051	أجل قصير
36	216 320	35	193 101	207 857	191 593	187 865	أجل متوسط
59	351 596	63	353 489	318 251	298 838	283 112	أجل طويل

رسم بياني 3.8.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



سندات الدين الخاص

بعد بلوغها 86,3 مليار في 2019، سجلت إصدارات سندات الدين الخاص انخفاضاً بنسبة 13% إلى 75,1 مليار. ويعكس هذا التطور بالأساس تقلص اقتراضات البنوك بنسبة 32,6% إلى 38,9 مليار. فقد قامت هذه الأخيرة بالرفع بشكل كبير من لجوئها إلى بنك المغرب، الذي اتبع سياسة تقتضي تلبية كامل طلباتها. ليصل بذلك الحجم الكلي لما ضحه من سيولة كمتوسط أسبوعي إلى 96,3 مليار درهم مقابل 77,6 مليار سنة من قبل.

جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2019-2020	2020	2019	2018	2017	2016	
%	بالملايين					
-13,0	-11225	75063	86289	68874	76713	50535
						الإجمالي
-29,7	-20625	48720	69345	54052	60409	40999
						شركات مالية
-32,6	-18782	38902	57684	47100	52044	36860
						البنوك
-33,1	-16182	32702	48884	36550	39047	28181
						شهادات الإيداع
-29,5	-2600	6200	8800	10550	12997	8679
						سندات الاقتراض
-15,8	-1843	9818	11661	6952	8365	4139
						شركات مالية أخرى
-18,4	-1791	7950	9741	5327	7015	3889
						سندات شركات التمويل
-2,7	-52	1868	1920	1625	1350	250
						سندات الاقتراض
55,5	9 400	26343	16943	14822	16304	9535
						شركات غير مالية
162,7	11050	17843	6793	6 822	8 679	4 535
						خاصة
18,9	628	3941	3313	2612	5749	4385
						أوراق الخزينة
299,5	10422	13902	3480	4210	2930	150
						السندات
-16,3	-1650	8500	10150	8 000	7 625	5 000
						عمومية
-	-	-	-	-	-	-
						أوراق الخزينة
-16,3	-1650	8500	10150	8000	7625	5000
						السندات

المصدر : ماروكليز.

وبلغت إصدارات البنوك من شهادات الإيداع 32,7 مليار درهم، منخفضة بنسبة 33,1% من سنة لأخرى. وشملت في حدود 57% السندات ذات آجال استحقاق قصيرة الأمد بفائدة انخفضت من 2,7% إلى 2,3%. وفي حدود 39% آجال استحقاق متوسطة الأمد بفائدة تراجعت من 2,9% إلى 2,6%. إلى جانب ذلك، تراجعت إصدارات البنوك من سندات الاقتراض بنسبة 29,5% إلى 6,2 مليار. وتلك الصادرة عن الشركات المالية الأخرى بنسبة 2,7% إلى 1,9 مليار. من جهة أخرى، بلغ مجموع إصدارات سندات شركات التمويل 8 مليار، منخفضا بنسبة 18,4%.

فيما يتعلق بالشركات غير المالية، سجلت اقتراضاتها قفزة بنسبة 55,5% إلى 26,3 مليار، منها 22,4 مليار على شكل سندات الاقتراض و3,9 مليار على شكل أوراق الخزينة. ويشمل هذا التطور على الخصوص نمو إصدارات المقاولات الخاصة من سندات الاقتراض بواقع 10,4 مليار إلى 13,9 مليار وانخفاض إصدارات المقاولات العمومية من 1,7 مليار إلى 8,5 مليار.

وباحتساب التسديدات، وصل المبلغ الجاري لسندات الدين الخاص إلى 241,5 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 5,4% مقارنة بسنة 2019. وحسب جهة الإصدار، لا تزال البنوك تهيمن على بنية المبلغ الجاري لهذه السندات بحصة تصل إلى 50,1%. متبوعة بالشركات غير المالية بحصة 35,9% ثم الشركات المالية الأخرى بحصة 14,1%.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2019-2020	2020	2019	2018	2017	2016	
%	بالملايين					
5,4	12 465	241 458	228 993	197 724	177 733	الإجمالي
1,2	1 783	154 875	153 092	127 772	112 530	شركات مالية
-0,8	-974	120 859	121 833	103 463	94 152	البنوك
-11,1	-7 174	57 174	64 348	52 778	46 517	شهادات الإيداع
10,8	6 200	63 685	57 485	50 685	47 635	سندات الاقتراض
8,8	2 757	34 016	31 259	24 309	18 378	شركات مالية أخرى
5,8	1470	26 884	25 414	19 769	15 488	سندات شركات التمويل
22,0	1287	7132	5845	4540	2890	سندات الاقتراض
14,1	10 682	86583	75901	69952	65203	شركات غير مالية
19,6	5257	32109	26852	28 223	28 995	خاصة
19,5	378	2 312	1 934	1 296	2 052	أوراق الخزينة
19,6	4 879	29 797	24 918	26 927	26 943	السندات
11,1	5425	54474	49049	41729	36208	عمومية
-	-	-	-	-	-	أوراق الخزينة
11,1	5 425	54474	49049	41729	36208	السندات

المصدر: ماروكليز.

إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء بين المفاوالت

لقد كان للقيود المختلفة التي فرضتها السلطات العمومية من أجل التصدي لانتشار جائحة كوفيد-19 انعكاس كبير على النشاط الاقتصادي وهو ما أدى إلى تدهور وضعية خزينة المفاوالت. وفي انتظار التوفر على نتائج حصيلة 2020، وهو ما من شأنه أن يتيح القيام بتحليل أكثر دقة لتأثير الأزمة على ممارسات الأداء، فإن الأرقام المتوفرة حول السنة المالية 2019 تمكن من الاطلاع على عمليات الأداء بين المفاوالت قبل وقوع الأزمة في 2020.

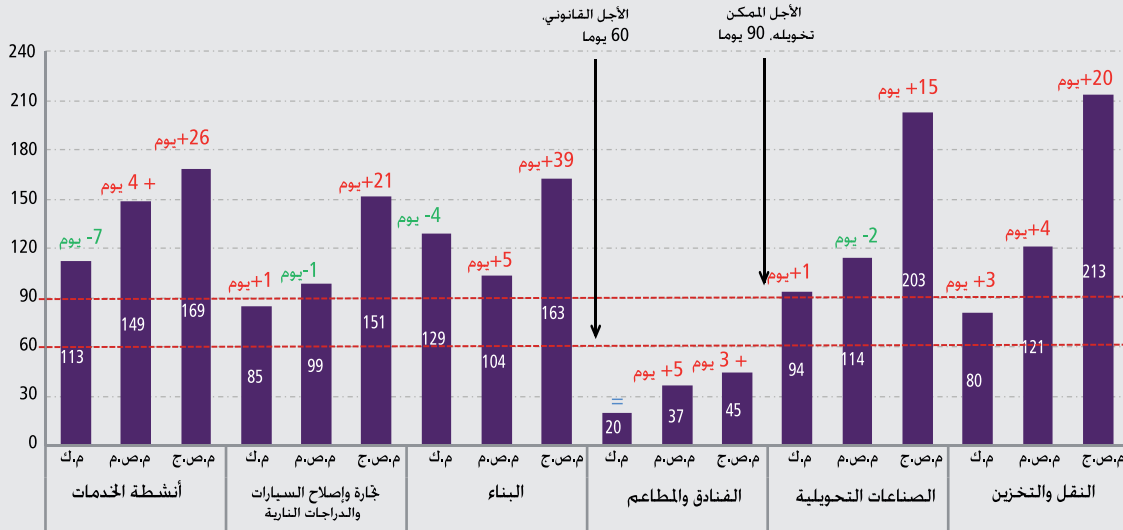
تظهر نتائج حسابات بنك المغرب بناء على قاعدة تتكون من 67,176 ألف مقالة¹ غير مالية خاصة، وهو العدد المعتمد بعد القيام بالتوتق للبيانات، أن آجال الأداء بين المفاوالت لا تزال تسجل مستويات أعلى بكثير من الآجال القانونية، أكثر من نصف المفاوالت تتوصل بمستحققاتها في آجال تفوق الأجل القانوني بنحو 60 يوما و35% في آجال تفوق 120 يوما، وبالنسبة لأداء المومنين، حوالي 40% من المفاوالت تؤدي فواتيرها بعد انقضاء 60 يوما و60% منها في آجال تفوق 120 يوما.

ويظهر تحليل مستويات آجال الأداء الخاصة بالزبناء² حسب حجم المقالة وضعية صعبة بالنسبة للوحدات الصغرى وذلك في جميع القطاعات. هكذا، سجلت هذه الآجال مستويات تفوق 200 يوم رقم المعاملات بالنسبة للمفاوالت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي "النقل والتخزين" و"الصناعة التحويلية". أما المفاوالت العاملة في قطاع "الإيواء والمطاعم" التي يتجه نشاطها نحو زبناء أفراد، فتسجل آجال أداء قصيرة نسبيا، تتراوح بين 20 يوم رقم المعاملات بالنسبة للمفاوالت الكبرى، و37 يوم رقم المعاملات بالنسبة للمفاوالت الصغرى والمتوسطة و45 يوم رقم المعاملات بالنسبة للمفاوالت الصغيرة جدا.

¹ يتعلق الأمر بالمفاوالت التي تم الاحتفاظ بها في أعقاب مختلف عمليات المراقبة والتوتق للمعطيات المتوصل بها من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

² أجل الأداء الخاص بالزبناء هو نسبة ديون الزبناء الصافية من تسبيقات الزبناء إلى رقم المعاملات. المعبر عنه من خلال يوم رقم المعاملات.

رسم بياني 1.1.8.1: آجال أداء الزبناء في سنة 2019 (بأيام رقم المعاملات)



المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وحسابات بنك المغرب.

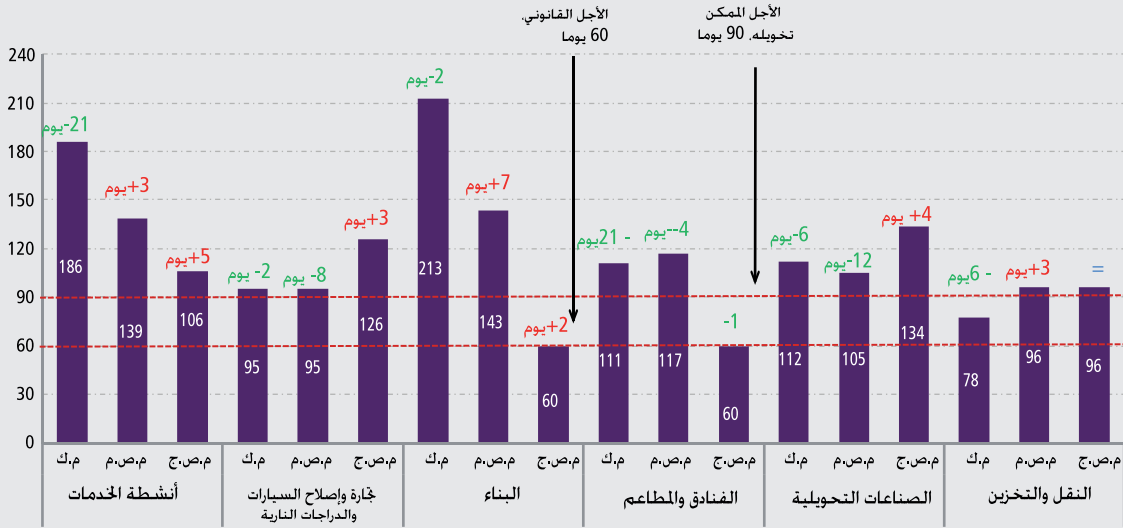
وفيما يتعلق بالتطورات المسجلة³، فإن التمديدات الأهم في آجال الأداء لوحظت في قطاع "البناء" حيث تفاقمت آجال التحصيل بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا بواقع 39 يوم رقم الأعمال مقارنة بسنة 2018. بالمقابل، تراجعت آجال الأداء الخاصة بالزبناء، لا سيما بالنسبة للشركات الكبرى في "البناء" و"أنشطة الخدمات" أو حتى بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة لقطاع "التجارة، وإصلاح السيارات والدراجات النارية" أو "الصناعات التحويلية".

وفيما يتعلق بآجال المومنين⁴، فقد شهدت استقرارا على العموم، إلا أن تطورها يظل متباينا بشكل كبير من قطاع لآخر وحسب حجم المقاولات. على سبيل المثال، استطاعت كل المقاولات العاملة في قطاع "الإيواء والمطاعم" من تحسين آجال أدائها، بانخفاضات متوسطة بلغت 21 يوم شراء لدى المقاولات الكبيرة، و4 يوم شراء لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة و يوم شراء واحد لدى المقاولات الصغيرة جدا. وبالنسبة للقطاعات الأخرى، كانت الشركات الكبرى هي التي بذلت جهودا أكبر خلال سنة 2019 من أجل تحسين آجال أدائها. خاصة تلك العاملة في "قطاعات الخدمات" بانخفاض متوسط بلغ 21 يوم شراء، وفي "النقل والتخزين، وفي "الخدمات التحويلية" بانخفاضات بلغت 6 يوم شراء.

³ يتم احتساب التطور السنوي لآجال الأداء بناء على الساكنة المشتركة لسنتي 2018 و2019، أي ما يعادل 31.065 مقالة.

⁴ آجال الأداء للمومنين هي نسبة ديون المومنين الصافية من تسييفات المومنين إلى مبلغ المشتريات، معبر عنها بأيام المشتريات.

رسم بياني 2.1.8.1 : آجال أداء المومنين في سنة 2019 (بأيام المشتريات)



المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. وحسابات بنك المغرب.

ومن حيث المستويات، تشير المعطيات إلى أن الآجال الأطول سجلت لدى المقاولات الكبرى، لا سيما في قطاع "البناء" حيث بلغت 213 يوم شراء وفي "أنشطة الخدمات" حيث وصلت إلى 186 يوم شراء. وإذا كانت طبيعة الزبناء تمكن من تفسير عدم التجانس المسجل حسب القطاعات، فإن الاختلافات في موازين القوى لفائدة المقاولات الكبرى على حساب مومنيها وطول أجل مسطرتها الخاصة بالأداء (طريقة الفوترة، والتحقق من المنتجات المستلمة، إلخ...) من شأنها تفسير الاختلافات المسجلة حسب حجم المقاولات، التي تظل كبيرة وتترايد من سنة لأخرى.

فيما يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا، التي تمثل الجزء الأكبر من النسيج الوطني، فممارساتها في مجال الأداء تختلف بشكل ملموس من قطاع لآخر. على سبيل المثال، فقد سجلت في المتوسط 60 يوم شراء في قطاعي "البناء" و"الإيواء والمطاعم"، فيما يصل المتوسط في القطاعات الأخرى إلى ما يفوق 90 يوما. مع تسجيل 126 يوم شراء في مجال "التجارة، إصلاح السيارات والدراجات النارية" أو 106 يوم شراء في "أنشطة الخدمات".

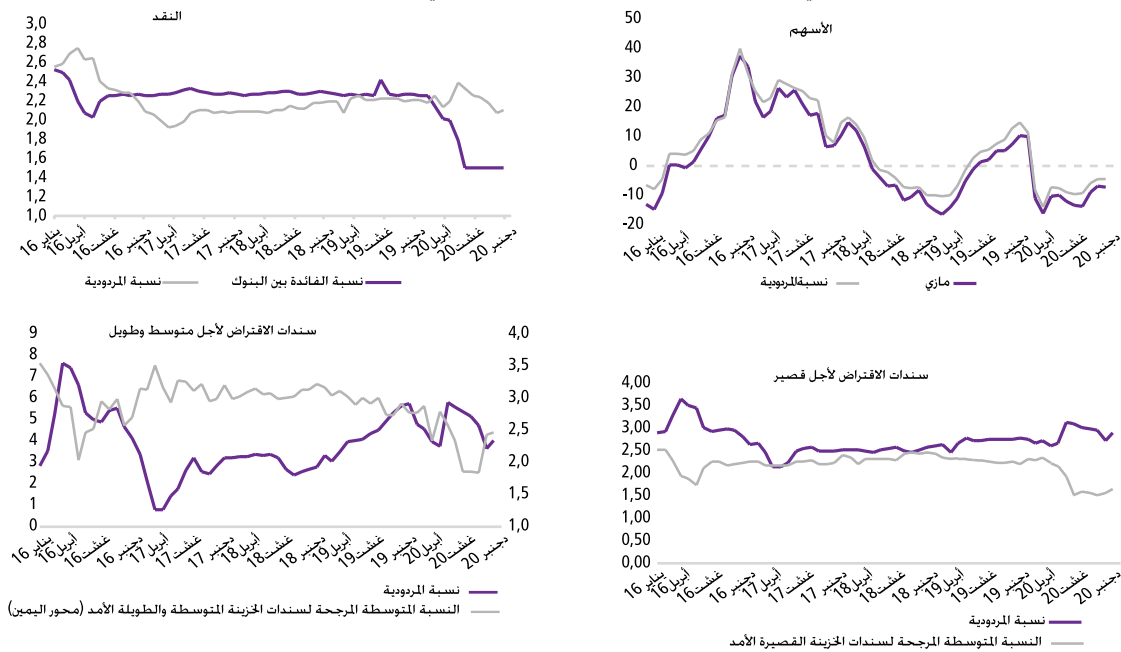
2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

بلغت الاكتتابات في هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 939,7 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 11,6% مقارنة بسنة 2019. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى النمو بنسبة 33,9% إلى 357,2 مليار بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل، وبنسبة 1,1% إلى 357,8 مليار لهيئات التوظيف الجماعي النقدية وبنسبة 0,4% إلى 186,2 مليار لهيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل قصير. بالمقابل وفي سياق اتسم بتراجع أسعار القيم المدرجة في البورصة، سجلت هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم انخفاضا في الاكتتابات بنسبة 1,8% إلى 7,2 مليار.

وأخذاً بالاعتبار عمليات إعادة الشراء التي بلغت 899,5 مليار درهم، سجل صافي التدفقات نمواً كبيراً بلغ 40,2 مليار درهم مقابل 13 مليار في 2019. ويشمل هذا التطور نمواً في هيئات التوظيف الجماعي النقدية. وفي سندات الاقتراض لأجل قصير، والمتنوعة والتعاقدية وكذا تراجعاً بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل. وبشكل خاص، وبعد 4 سنوات من الانخفاض، بلغت الاكتتابات الصافية في سندات هيئات التوظيف الجماعي النقدية 11,4 مليار في سياق تميز بتراجع الودائع لأجل لدى البنوك.

وفيما يتعلق بالمردودية، وباستثناء هيئات التوظيف في الأسهم التي سجلت انخفاضاً بنسبة 4,4%، فقد ارتفعت عائدات الفئات الأخرى من سندات هيئات التوظيف الجماعي بنسبة 1% للقيم المتنوعة، و2,1% للسندات النقدية، و2,9% لسندات الاقتراض لأجل قصير و4,1% لسندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل.

رسم بياني 4.8.1: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة (%)



المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وإجمالاً، ارتفع صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي بنسبة 11,2% مقارنة بسنة 2019، ليصل إلى 523,2 مليار درهم. وباستثناء صناديق الأسهم التي سجلت تراجعاً بنسبة 0,9% من سنة لأخرى، شمل الارتفاع كافة فئات الصناديق الأخرى بنسب وصلت إلى 21,4% لهيئات التوظيف الجماعي النقدية، و11,5% لهيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل قصير و10,6% لهيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل.

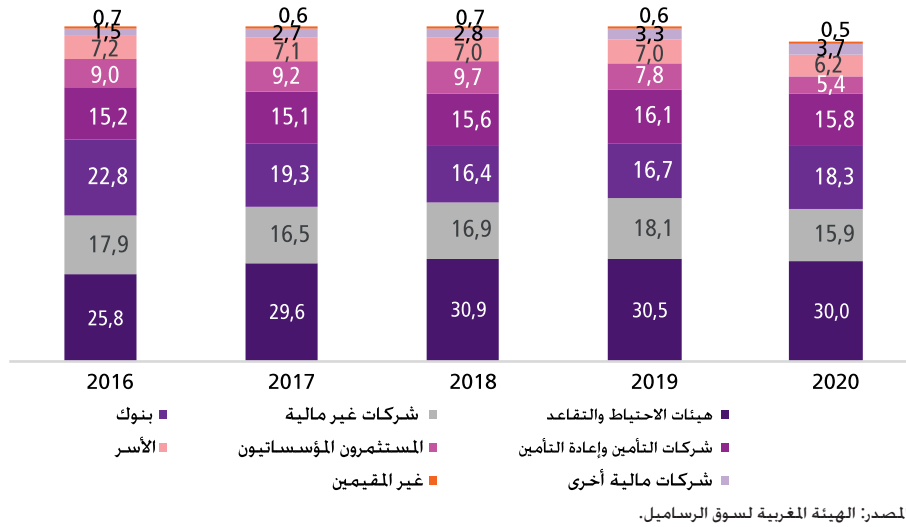
جدول 5.8.1: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايير الدراهم)

2020	2019	2018	2017	2016	
الاكتتابات					
7,2	7,3	6,5	14,0	4,5	الأسهم
21,0	19,8	20,9	15,6	11,6	القيم المنقولة التعاقدية
10,4	9,2	14,7	15,6	10,8	القيم المنقولة المتنوعة
357,8	353,8	361,7	443,2	423,8	القيم المنقولة النقدية
186,2	185,5	165,1	128,3	130,3	سندات الإقتراض لأجل قصير
357,2	266,7	204,8	150,7	145,4	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
939,7	842,3	773,6	767,4	726,5	المجموع
عمليات إعادة الشراء					
5,3	5,4	7,0	7,7	4,6	الأسهم
19,6	20,4	20,1	15,3	11,9	القيم المنقولة التعاقدية
8,7	10,3	13,4	8,9	6,3	القيم المنقولة المتنوعة
346,3	356,5	370,7	448,8	424,5	القيم المنقولة النقدية
180,5	190,3	164,2	117,4	130,8	سندات الإقتراض لأجل قصير
339,0	246,4	184,6	140,6	127,4	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
899,5	829,2	760,1	738,7	705,4	المجموع
صافي الأصول					
37,1	37,4	31,7	35,4	26,3	الأسهم
3,6	2,2	2,8	1,9	1,6	القيم المنقولة التعاقدية
30,8	28,9	27,8	26,7	19,6	القيم المنقولة المتنوعة
72,2	59,5	60,9	68,5	72,8	القيم المنقولة النقدية
72,1	64,6	67,5	65,0	51,2	سندات الإقتراض لأجل قصير
307,4	277,9	244,1	218,4	204,1	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
523,2	470,6	434,8	416,0	375,6	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ويشير تحليل تطور بنية الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي حسب الجهة الحائزة إلى تغيرات طفيفة حيث انخفضت حصة هيئات الاحتياط والتقاعد من 30,5% إلى 30%، والشركات غير المالية من 18,1% إلى 15,9% وشركات التأمين وإعادة التأمين من 16,1% إلى 15,8%. وعلى العكس من ذلك، تزايدت حصة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على التوالي من 16,7% إلى 18,3% ومن 3,3% إلى 3,7%.

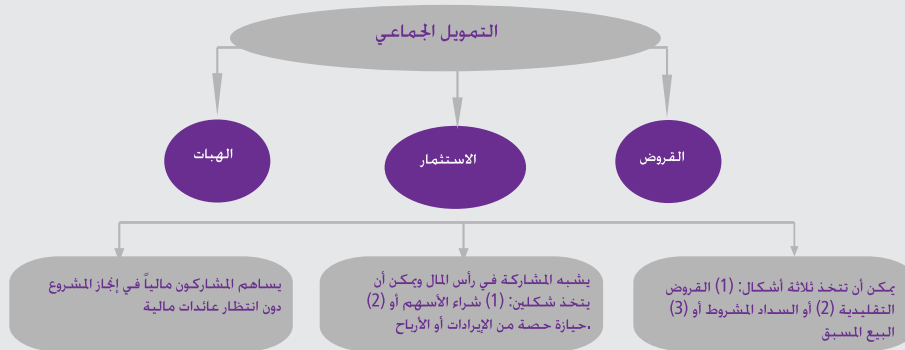
رسم بياني 5.8.1: بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة (%)



إطار 2.8.1: تطور التمويل التعاوني

يعتبر التمويل التعاوني أو "Crowdfunding" بمثابة طريقة تمويل تمكن من جمع الأموال. على شكل مبالغ صغيرة عادة لدى فئة واسعة من أجل تمويل المقاولات ودعم المشاريع الاجتماعية أو الثقافية. وتتم العملية من خلال منصات على شبكة الانترنت تتيح ربط علاقة مباشرة بين حاملي المشاريع والمساهمين. وبشكل هذا النوع من التمويل بديلا للطرق التقليدية المعروفة مثل الاقتراض البنكي ويساهم في الشمول المالي وفي توجيه الادخار الجماعي. ويتخذ ثلاثة أشكال مختلفة. وهي الاقتراض. والاستثمار في الأسهم والرهون.

رسم تخطيطي 1.2.8.1: التمويل الجماعي



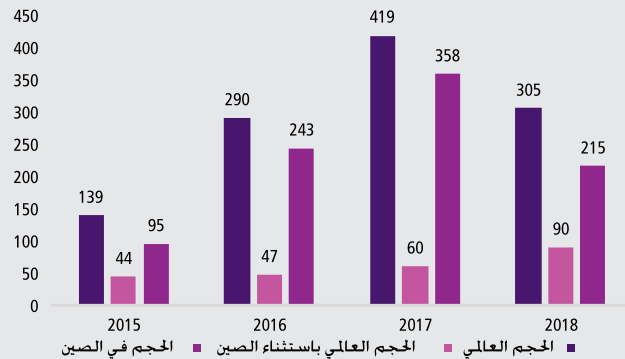
I- التمويل الجماعي عبر العالم

بالرغم من كون مبدأ التمويل الجماعي موجود وشائع منذ زمن بعيد، إلا أن أول منصة لهذا التمويل على الأنترنت ظهرت في عام 2001 ولم يبدأ التطور الحقيقي لهذه الأداة التمويلية إلا في عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وقد أحصى مركز كامبريدج للمالية البديلة¹ خلال سنة 2018 ما مجموعه 1493 منصة نشطة استطاعت تعبئة 305 مليار دولار مقابل 530 مليون في 2009. ومنحت جل هذه التمويلات على شكل قروض خصص ثلثها لاحتياجات استهلاكية.

وحسب البلدان. تستحوذ الصين لوحدها على 71% من الحجم الإجمالي لهذه التمويلات تليها الولايات المتحدة بنسبة 20% والمملكة المتحدة بنسبة 3,4%. إلا أن الصين اضطرت مؤخرا إلى تشديد القوانين المنظمة لهذا النشاط من أجل مواجهة حوادث الغش المنتشرة على نطاق واسع. وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في حجم المبالغ المتأتية من هذه التمويلات. وبالفعل، فقد تراجعت هذه الأخيرة ما بين 2017 و2018 من 358,3 مليار دولار إلى 215,4 مليار. وفي إفريقيا، لا يزال التمويل التعاوني يلعب دورا هامشيا بأصول لا تتجاوز 1,209 مليون دولار في 2018، تديرها بالأساس منصات تعمل انطلاقا من خارج القارة.

رسم بياني 1.8.2.1: تطور التمويل التعاوني في العالم جدول 1.2.8.1: تطور التمويل التعاوني حسب البلدان (بملايير الدولارات)

الدول	2017	2018	التغيرات %
الصين	358,3	215,4	-39,9
الولايات المتحدة	42,8	61,1	42,9
المملكة المتحدة	8,0	10,4	29,5
هولندا	0,3	1,8	471,1
إندونيسيا	0,1	1,5	1711,7
ألمانيا	0,7	1,3	89,7
أستراليا	1,1	1,2	1,6
اليابان	0,3	1,1	208,2
كندا	0,9	0,9	4,8
فرنسا	0,7	0,9	24,9
بقية العالم	5,8	9,5	64,5
العالم	419,0	305,0	-27,2



المصدر: مركز كامبريدج للمالية البديلة.

II- التمويل التعاوني في المغرب

في غياب إطار قانوني منظم لهذا النشاط في المغرب، فإن التمويل التعاوني يوجد في مرحلة جنينية حيث يمكن رصد أقل من عشر منصات. تعمل انطلاقا من الخارج وتخصص في تلقي الهبات. إلا أنه من المتوقع أن يأخذ هذا النشاط منعطفًا جديدًا بعد المصادقة سنة 2021 على القانون 15-18 المتعلق بالتمويل التعاوني. وينص هذا القانون الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 8 مارس على إحداث وضعية قانونية جديدة لشركة التمويل التعاوني التي يخصص نشاطها لتدبير منصات التمويل التعاوني. دوماً السماح لها بالمشاركة فيها سواء بصفة مساهم أو حامل للمشروع. ولتأطير هذا النشاط على نحو أفضل، ينص القانون على إنشاء جمعية مهنية لشركات التمويل التعاوني ويفرض إلزامية انخراط هذه الأخيرة في عضويتها. ويضع القانون أيضا حدودا للمبالغ التي سيتم تعبئتها لكل مشروع، ولدرجة تعرض الأشخاص الذاتيين ولمدة الجمع.

بالنسبة للإشراف على هذا النشاط ومراقبته، أسند القانون 15-18 هذه المهمة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فيما يتعلق بعمليات المشاركة في الرأسمال وإلى بنك المغرب بالنسبة للأنشطة الائتمانية بمقابل أو مجانا أو حتى ما يتعلق بالهبات.

ومن المتوقع أن يساهم نشاط التمويل التعاوني في تمويل حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ومن شأنه تسهيل الولوج إلى الخدمات المالية لفائدة الفئات المقصية من التمويل العادي. ليعزز بذلك الشمول المالي ويساهم في إحداث أنشطة مدرة للدخل لفائدة الساكنة المعوزة. وتعتبر الجالية المغربية الكبيرة بالخارج المنخرطة بشكل كبير في الحياة الاجتماعية للبلد. والمستوى المرتفع لاستخدام الأنترنت، محفزان رئيسيان في تطوير هذا النشاط بالمغرب.

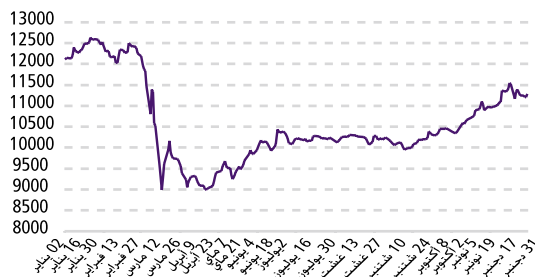
1 مركز كامبريدج للمالية البديلة هو معهد بحلي أحدث سنة 2015 داخل جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة.

3.8.1 سوق البورصة

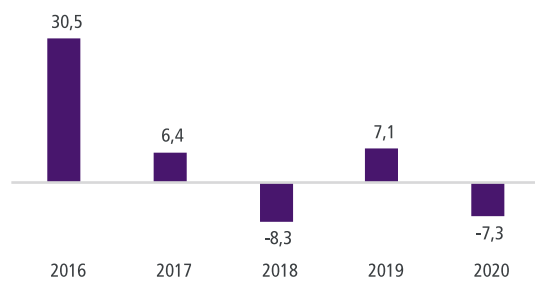
في سياق الأزمة الصحية والاقتصادية، سجلت بورصة الدار البيضاء أداء سلبيا ملموسا في 2020، حيث انخفض مؤشرها المرجعي بنسبة 7,3% مقابل ارتفاعه بنسبة 7,1% في 2019. إلا أن هذا التطور كان متباينا من قطاع لآخر، حيث عرفت القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة تراجعات كبيرة. وهذا حال قطاع "الإنعاش والمساهمة العقارية" الذي تدنى مؤشره بنسبة 44,1%، و"الترفيه والفنادق" الذي انخفض بنسبة 32,9%، و"النقل" بنسبة 20,3%. على النقيض من ذلك، سجلت بعض القطاعات التي عرف نشاطها ازدهارا مع الأزمة أداء متميزا. ويتعلق الأمر على الخصوص بقطاع "البرامج الحاسوبية والخدمات المعلوماتية" الذي قفز مؤشره بنسبة 52,3% و"الصناعات الدوائية" التي سجلت ارتفاعا بنسبة 17,5%.

رسم بياني 7.8.1: التغيرات اليومية لمؤشر مازي في سنة

2020

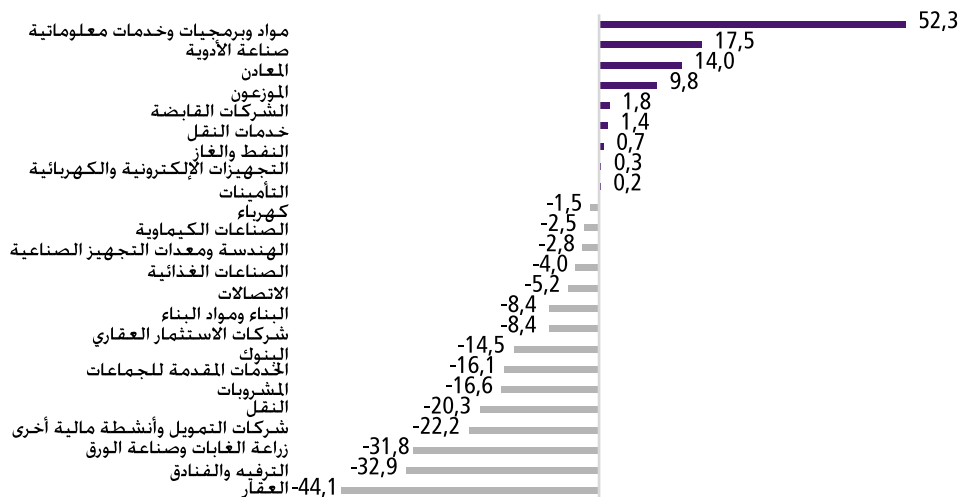


رسم بياني 6.8.1: التغيرات السنوية لمؤشر مازي (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

رسم بياني 8.8.1: مؤشرات البورصة القطاعية (التغير %، 2020)



المصدر: بورصة الدار البيضاء.

ويظهر التحليل السنوي أنه بعد تسجيل تغيرات طفيفة خلال الشهرين الأولين من السنة، عرف نشاط البورصة منحى تنازليا قويا بعد ظهور الحالة الأولى من الإصابة بكوفيد-19 بالمغرب بتاريخ 2 مارس. وبلغت نسبة الانخفاض المتراكم في 18 مارس 26,2% وشملت كافة القطاعات، لا سيما قطاع البنوك بنسبة 27,7% والبنائات ومواد البناء بنسبة 29,7%. وبالتالي، سجلت رسملة البورصة خسارة 159,4 مليار درهم لتستقر في 467,3 مليار في 18 مارس. ودفعت هذه التطورات الجهة المشرفة على السوق، وهي الهيئة المغربية لسوق الرساميل، إلى تقليص هوامش التغير اليومي للأسعار اعتبارا من 17 مارس 2020 من 10% إلى 4% بالنسبة للأسهم المدرجة على أساس التسعير المستمر ومن 6% إلى 2% بالنسبة لتلك المدرجة على أساس التسعير الثابت.

اعتبارا من شهر ماي، ومع تحسن الوضعية الصحية والرفع التدريجي لإجراءات الحجر الصحي والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي، سجلت سوق البورصة توجهها نحو الارتفاع ساهم فيه أيضا انخفاض عائد المنتجات المعتمدة على أسعار الفائدة ارتباطا بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي.

في ظل هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار الانخفاض المتوقع في الأرباح بشكل يفوق انخفاض أسعار القيم، ارتفع مستوى تقييم بورصة الدار البيضاء بشكل ملموس في سنة 2020. هكذا، انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح¹ من 20,4 إلى 30,6 فيما تقلص عائد الربحية إلى 2,88% مقابل 3,52% في 2019. وهي تطورات ماثلة لما تم تسجيله في أبرز المراكز المالية "للأسواق الحدودية".

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للبلدان الصاعدة الرئيسية وتلك المصنفة ضمن «الأسواق الحدودية»

البلدان	الوزن في مؤشر MSCI ¹		نسبة السعر إلى الأرباح		العائد الربحي (%)	
	الفترة	الوزن	2019	2020	2019	2020
الفيتنام	الأسواق الحدودية	29,61	15,60	18,40	2,09	1,98
المغرب	الأسواق الحدودية	13,79	20,40	30,60	3,52	2,88
رومانيا	الأسواق الحدودية	8,16	8,20	13,10	6,45	4,69
البحرين	الأسواق الحدودية	7,74	12,50	18,80	4,02	4,34
الهند	الأسواق الناشئة	8,86	22,60	31,70	1,30	1,28
البرازيل	الأسواق الناشئة	4,61	16,30	23,90	3,37	2,34

1 الأوزان بتاريخ 29 يناير 2021.

المصدر: Eikon.

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد انخفض بنسبة 26% إلى 55,8 مليار درهم. وحسب الأقسام، فقد تراجع بنسبة 40,6% إلى 15,8 مليار في سوق الكتل وارتفع بالمقابل بنسبة 5,8% إلى 33 مليار في السوق المركزي للأسهم. وانتقل رقم المعاملات اليومي لهذا الأخير من 126,8 مليون في 2019 إلى 132 مليون في 2020. وبالنسبة لعمليات الزيادة في الأسهم، تم تسجيل ست عمليات بمبلغ إجمالي وصل إلى 2,4 مليار بدلا من 9,8 مليار في

1 تمثل نسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى العائد عن كل سهم ويمثل عائد الربحية نسبة الربحية الموزعة إلى سعر السهم. المعطيات تتعلق بتوقعات مقدمة من طرف Eikon.

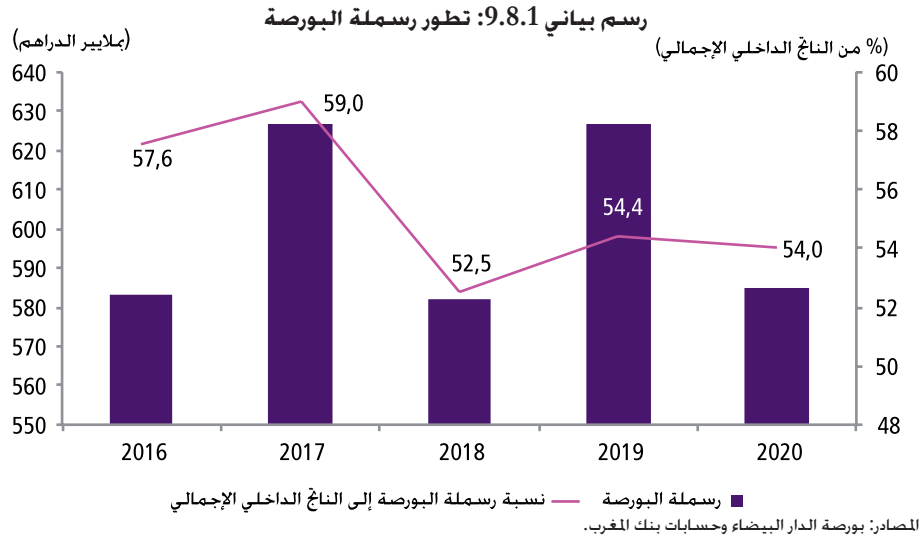
2019. من ناحية أخرى، تميزت سنة 2020 بطرح أسهم شركة "أراضي كابيتال"، المتخصصة في التوظيف العقاري، عن طريق تفويت وزيادة الرأسمال بمبلغ إجمالي قدره 600 مليون درهم. ورفعت هذه العملية، وهي الوحيدة خلال السنتين الأخيرتين، من عدد الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء إلى 76.

جدول 7.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

2020	2019	2018	2017	2016	
55 308,5	74 863,9	50 915,2	66 877,7	68 193,4	I- الأسهم
33 001,4	31 199,5	37 121,8	39 489,0	32 082,2	1- السوق المركزية
15 836,9	26 676,1	8 791,4	24 051,3	18 379,4	2- سوق الكتل
48 838,4	57 875,6	45 913,2	63 540,3	50 461,6	مجموع السوق الثانوية (2+1)
600,0	-	798,6	-	1 929,8	3- الإدراجات
2 096,3	4 135,4	251,3	1 213,1	4 797,9	4- إسهامات السندات
0,0	2 382,9	25,2	67,1	440,4	5- عروض مقدمة للعموم
1 367,9	622,1	429,7	622,7	686,8	6- التحويلات
2 406,0	9 847,8	3 497,3	1 434,5	9 876,8	7- الزيادة في الرأسمال
6 470,1	16 988,3	5 002,1	3 337,4	17 731,8	مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)
468,1	530,7	1 772,6	2 859,9	4 543,1	II- السندات
-	3,3	55,1	307,8	2 120,9	8- السوق المركزية
186,9	527,4	950,1	1 684,4	1 484,1	9- سوق الكتل
186,9	530,7	1 005,2	1 992,3	3 605,0	مجموع السوق الثانوية (8+9)
-	-	767,4	657,9	938,1	10- الإدراجات
281,2	-	-	209,7	-	11- إسهامات السندات
-	-	-	-	-	12- التحويلات
281,2	-	767,4	867,6	938,1	مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)
55 776,6	75 394,6	52 687,8	69 737,6	72 736,6	المجموع (II+I)

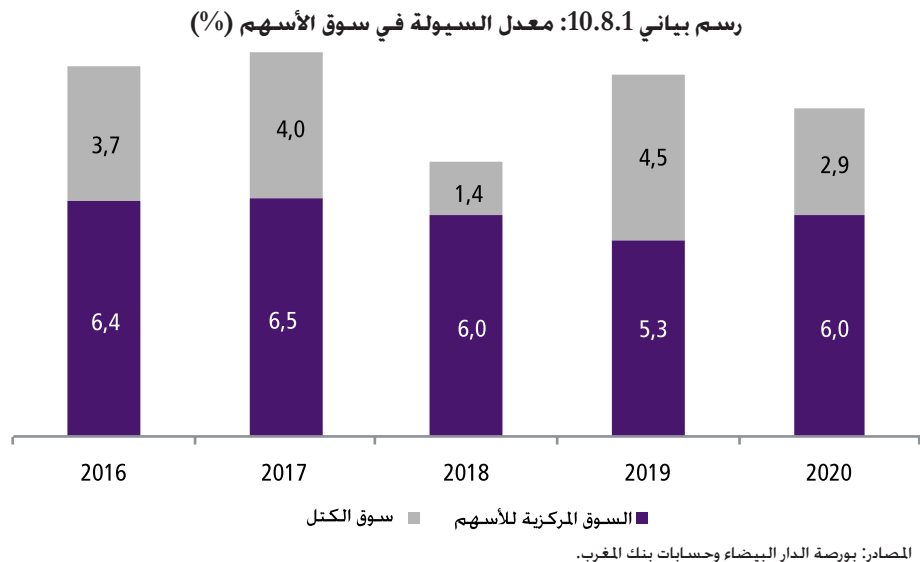
المصدر: بورصة الدار البيضاء.

وحسب فئات المستثمرين، أُنجزت هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 37% من المعاملات، يليها الأشخاص المعنويون المغاربة بنسبة 36% والأشخاص الذاتيين المغاربة والأشخاص المعنويين الأجانب بحصة متساوية بينهما بلغت 24%.



وإجمالاً، تكون رسملة البورصة قد فقدت 41,7 مليار درهم لتستقر في 585 مليار مع نهاية 2020 فيما تراجعت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 54,4% إلى 53,7%. وانخفض رأسمالها العائم بنسبة 0,5% إلى 149 مليار، عاكساً تأثير الانخفاض المسجل في أسعار القيم وارتفاع المعامل العائم من 24,3% إلى 25,2%.

في هذا السياق، سجل معامل السيولة في السوق المركزية للأسهم تحسناً من 5,3% إلى 6%. إلا أنه يظل مع ذلك متدنياً بشكل كبير مقارنة بالمستويات المسجلة في البورصات الرئيسية للأسواق "الحدودية" و"الصاعدة". حيث بلغ¹ على الخصوص 177% في البرازيل، 91% في الهند، 64,3% في ماليزيا، 39,9% في الفيتنام و13,2% في الأرجنتين.



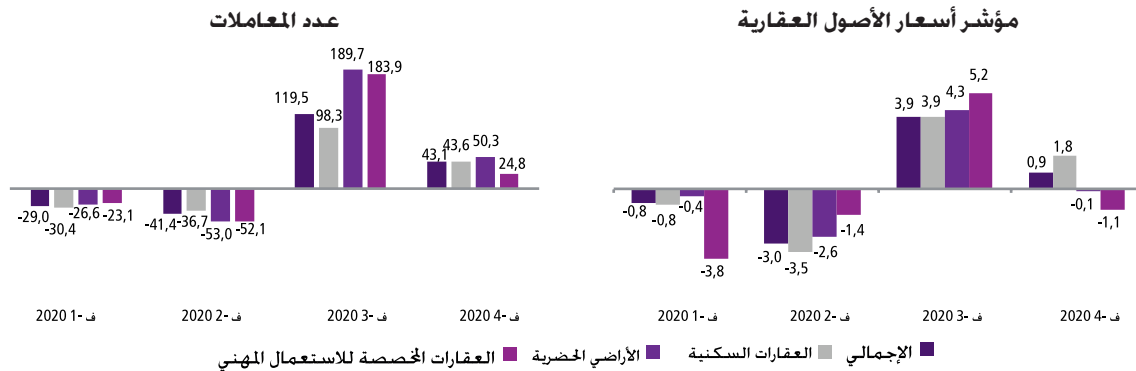
1 معطيات الفدرالية الدولية لأسواق البورصة.

4.8.1 الأصول العقارية

في سنة 2020، تأثر السوق العقاري بقوة بأزمة كوفيد-19. حيث سجلت المعاملات العقارية أعلى تراجع لها منذ 2010. وهي السنة التي وضع فيها بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية أليتهم الخاصة بتتبع هذا السوق.

خلال النصف الأول من السنة، الذي اتسم بفترة الحجر الصحي، سجلت المبيعات تقهقرا حادا بنسبة 43,7% مقارنة بالنصف الأول من السنة السابقة، مصحوبا بانخفاض في الأثمنة بنسبة 2,5%. ودفعت هذه التطورات غير المواتية الحكومة إلى إدخال إجراءات تحفيزية ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2020 تتمثل على الخصوص في تخفيض مؤقت بنسبة 50% في حقوق التسجيل. وقد اقتصر هذا القرار على المعاملات المتعلقة بالمساكن أو الأراضي المخصصة للسكن، والتي لا يتجاوز ثمنها 2,5 مليون درهم¹.

رسم بياني 11.8.1: التغيرات الفصلية لمؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات حسب نوع الأصول (%)



المصدر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وفي النصف الثاني من السنة، تم تسجيل انتعاش كبير بارتفاعات بلغت 97,2% في المبيعات و2,8% في الأسعار. لتتقلص بذلك التراجعات المسجلة على طول سنة 2020 إلى 14,3% و0,8% على التوالي. وشمل هذا التطور مجموع فئات العقارات مع تسجيل انخفاضات في المبيعات والأسعار على التوالي بواقع 17,3% و1% للعقارات السكنية، وبواقع 6,9% و0,4% للأراضي الحضرية وبواقع 3,9% و0,3% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني.

¹ تم تحديد هذا القرار في إطار قانون المالية لسنة 2021 إلى غاية يونيو من نفس السنة. مع رفع السقف إلى 4 مليون درهم.

جدول 8.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغيرات %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2020	2019	2018	2017	2016	2020	2019	2018	2017	2016	
-14,3	-3,6	4,8	-6,8	8,7	-0,8	-0,2	0,0	5,4	1,3	الإجمالي
-17,3	-1,7	3,3	-7,8	8,2	-1,0	0,1	0,3	5,0	1,0	الأماك السكنية
-16,8	-1,4	2,5	-7,2	8,2	-0,9	0,2	0,2	6,0	1,0	الشقق
-28,2	-2,0	14,4	-15,5	8,3	-2,1	-0,7	0,1	1,4	0,4	المنازل
-10,5	-12,8	11,0	-16,1	6,9	-0,4	-0,9	0,4	3,7	2,9	الفيلات
-6,9	-10,1	8,7	-4,3	9,7	-0,4	-0,9	-0,3	6,3	1,9	الأراضي الحضرية
-3,9	-4,4	9,6	-2,6	7,9	-0,3	0,0	0,5	6,6	3,4	الأماك المهنية
-3,3	-6,1	9,7	-3,7	7,6	-0,4	-0,5	1,3	5,8	4,3	المحلات التجارية
-7,5	7,0	8,2	5,5	8,9	1,1	1,5	-2,6	9,5	-0,2	المكاتب

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

على مستوى المدن الرئيسية. تراوحت انخفاضات الأسعار ما بين 0,5% في الدار البيضاء و 3,1% في القنيطرة والارتفاعات ما بين 0,2% في وجدة و 1,6% في الجديدة. بموازاة ذلك، كان تراجع المبيعات هو الطابع السائد. بنسبة تراوحت ما بين 8,3% في فاس و 33,6% في الجديدة.

جدول 9.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (التغيرات %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2020	2019	2018	2017	2016	2020	2019	2018	2017	2016	
-10,3	-12,6	25,2	-4,3	22,6	0,4	-0,7	1,4	6,1	2,5	أكادير
-9,2	0,1	-3,5	5,1	4,4	-0,5	-0,7	1,6	4,8	-2,2	الدار البيضاء
-33,6	-4,6	9,2	-14,4	15,0	1,6	0,1	-0,5	6,9	1,5	الجديدة
-8,3	-8,9	10,3	-10,5	13,6	-1,2	-0,6	-1,6	9,0	2,3	فاس
-15,2	-8,2	19,5	-14,6	14,6	-3,1	1,2	1,0	5,5	2,9	القنيطرة
-9,8	-14,6	-15,7	-12,6	-14,3	-1,4	-1,9	-4,2	8,4	1,2	مراكش
-18,2	-6,6	8,5	-14,1	23,3	-1,8	0,7	0,6	7,3	1,4	مكناس
-17,4	-13,4	-5,6	-2,6	7,1	0,2	0,3	2,1	3,5	2,3	وجدة
-16,9	-13,1	23,1	-18,8	28,4	1,1	-1,5	2,9	-0,5	4,2	الرباط
-24,5	-1,5	20,4	-16,4	-5,5	-2,1	0,2	1,5	6,7	1,7	طنجة
-14,3	-3,6	4,8	-6,8	8,7	-0,8	-0,2	0,0	5,4	1,3	الإجمالي

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

وفي الدار البيضاء، سجلت الأسعار تراجعاً بنسبة 0,5%. تشمل انخفاضات بنسبة 0,6% للعقارات السكنية و 1% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني. مقابل ارتفاع بنسبة 1,2% في الأراضي الحضرية. وعلى نفس المنوال، سجلت المعاملات تقلصاً بنسبة 9,2%. ينطوي على انخفاضات بنسبة 9,6% فيما يتعلق بالعقارات السكنية، و 19,1% للأراضي الحضرية و 0,3% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني.

وفي طنجة، انخفض مؤشر الأسعار بنسبة 2,1%. نتيجة تدني قيمة العقارات السكنية بنسبة 3,5% والأراضي الحضرية بنسبة 0,6%. فيما ارتفعت أسعار العقارات المخصصة للاستخدام المهني بنسبة 2,5%. أما عن المبيعات، فقد تقلصت بنسبة 24,5%. ما يعكس تراجعاً بنسبة 27,8% للعقارات السكنية و 25,4% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني، فيما تزايدت في المقابل مشتريات الأراضي بنسبة 1,9%.

وفي الرباط، سجل السوق العقاري نمواً للأسعار بنسبة 0,4% للأراضي الحضرية وبنسبة 17,9% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني، موازاة مع استقرار أسعار العقارات السكنية. وفيما يتعلق بالمعاملات العقارية، فقد تقلص عددها بنسبة 16,9% إجمالاً، شمل تراجعاً بنسبة 14,8% للعقارات السكنية و 6,9% للأراضي الحضرية.

وفي مراكش، تواصل التراجع الملحوظ في السوق العقاري خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت انخفاضات جديدة بنسبة 9,8% فيما يخص المبيعات و 1,4% فيما يتعلق بالأسعار. وشملت هذه التطورات كافة فئات العقار مع تراجع في الأسعار والمعاملات على التوالي بلغ 2% و 12,4% بالنسبة للعقارات السكنية، 0,5% و 5% للأراضي الحضرية و 0,2% و 3,6% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني.

9.1 تمويل الاقتصاد

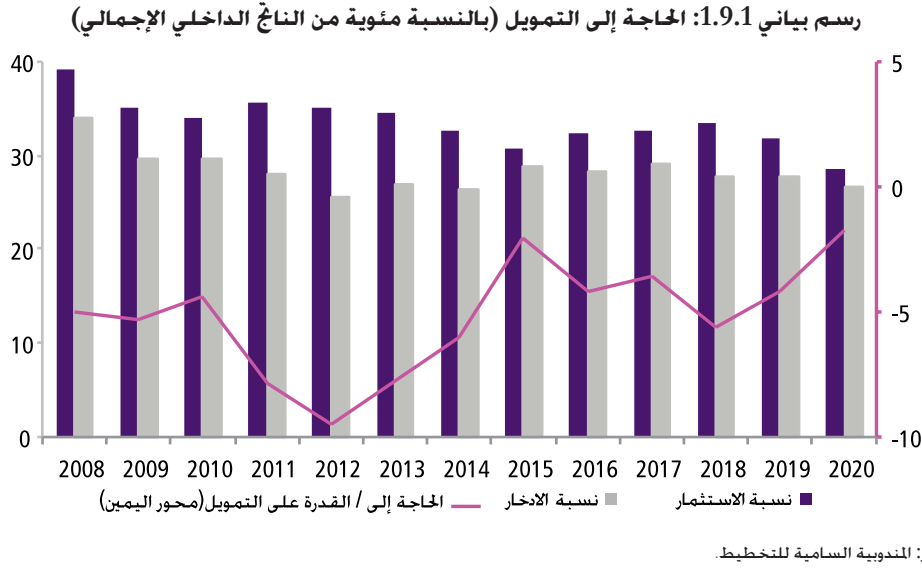
يهدف هذا الباب إلى تتبع التدفقات المالية بين الفاعلين الاقتصاديين (الأسر والإدارات العمومية والشركات المالية والشركات غير المالية وبقية العالم) من خلال تحليل شروط تمويل احتياجاتهم وتوظيف الفائض لديهم.

ويتم إعداداه اعتماداً على مجموعة من مصادر البيانات بما في ذلك، على وجه الخصوص، الإحصاءات النقدية لبنك المغرب، وميزان الأداء الذي يصدره مكتب الصرف، والحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية التي تعدها المندوبية السامية للتخطيط. ونظراً لكون هذه الحسابات لن تكون متاحة إلا في دجنبر 2021، تمت بلورة تقديرات على أساس بنية كل وحدة اقتصادية في السنة المنصرمة، مما قد يؤدي إلى فوارق لا يستهان بالمقارنة مع الإجازات.

وبالرغم من هذه القيود المرتبطة بتوفر البيانات، قُدر الاحتفاظ بهذا الجزء من التقرير السنوي لبنك المغرب باعتباره أحد المراجع القليلة التي تتطرق لتمويل الاقتصاد. وبمجرد توفر البيانات، يقوم البنك بإجراء تقييم معمق لهذه التقديرات من أجل استنباط الدروس اللازمة لتقرير السنة الموالية.

في سنة 2020، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1153,3 مليار درهم، متراجعا بواقع 4,2% بعد ارتفاع بنسبة 3,7% في سنة 2019. وأخذاً في الاعتبار انخفاض الاستهلاك النهائي بواقع 2,4% إلى 862,7 مليار درهم، تقلص الادخار الوطني بنسبة 9,3% ليصل إلى 290,6 مليار. أي ما يعادل 25,2% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح.

وبالموازاة مع ذلك، بلغ الاستثمار 310 مليار درهم أي 28,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 31,9% في سنة 2019. وفي ظل هذه الظروف، انخفضت الحاجة إلى التمويل لتبلغ 19,3 مليار درهم، وتراجعت نسبتها من الناتج الداخلي الإجمالي من 4,1% إلى 1,8%.



حسب القطاعات المؤسساتية¹، يرجح أن حاجيات الشركات غير المالية قد تراجعت سنة 2020 وتم تمويلها بموارد خارجية في حدود 20,5 مليار درهم. وبالمقابل، يرجح أن تكون حاجيات الإدارات العمومية² قد شهدت ارتفاعا بلغت بموجبه 30,1 ملياً، وهو ما يعكس بالأساس ارتفاعا كبيرا لالتزاماتها تجاه المقيمين إلى 51,8 ملياً. أما الأسر³، فقد تعززت قدرتها على التمويل لتنتقل من 13,8 مليار سنة 2019 إلى 25,8 مليار هذه السنة.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية حاجيات الاقتصاد إلى التمويل بقروض خارجية بالأساس. مُنحت بالخصوص للإدارات العمومية والشركات المالية، بمبلغ 49,9 مليار درهم. وكذلك من خلال شراء سندات صادرة عن الإدارات العمومية بقيمة صافية قدرها 23,3 مليار درهم. وفيما يتعلق بالتدفقات الأخرى، فقد تراجعت إلى 13,6 مليار درهم بالنسبة للمساهمات في المقاولات المقيمة و 7 مليارات درهم بالنسبة للقروض التجارية.

وحسب الوحدات الاقتصادية، تراجعت الالتزامات الصافية⁴ للشركات غير المالية إلى 20,5 مليار درهم، مما يعكس

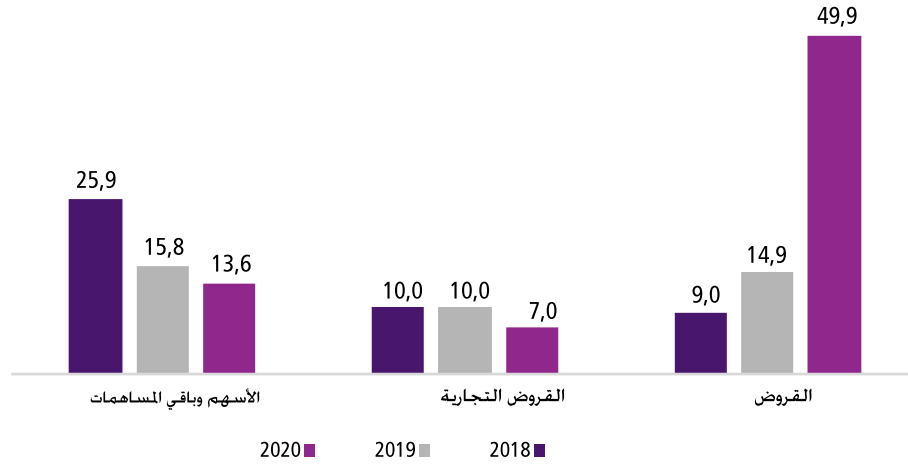
¹ تم تقييم المعطيات الخاصة بسنة 2020 من طرف بنك المغرب على أساس المعلومات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط.

² تشمل الإدارة المركزية والجماعات الترابية ومنظمات الاحتياط ذات النظام الإلزامي.

³ تشمل الأسر كلاً من الخواص والمقاولين الأفراد والمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر.

⁴ رصيد التدفقات إلى الداخل والخارج برسم الالتزامات.

انخفاضاً في تدفق الاقتراضات إلى 0,8 مليار والمساهمات إلى 12,2 مليار.
رسم بياني 2.9.1: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية (التدفقات الصافية بملايير الدراهم)



المصادر: مكتب الصرف وعمليات المعالجة التي يقوم بها بنك المغرب.

وفيما يتعلق بالإدارات العمومية، تنامت تعهداتها الخارجية الصافية بمقدار 39,9 مليار درهم، وذلك على إثر ارتفاع إصداراتها السندية الأخرى من غير الأسهم بمقدار 23,3 مليار درهم، واقتراضاتها بمقدار 16,6 مليار، وبشكل خاص. ارتفعت الاقتراضات الإجمالية للخبزينة من 25 مليار درهم إلى 62,6 مليار درهم، منها 37,5 ملياراً متأتية من السوق المالي الدولي، و10,7 ملياراً من البنك الدولي، و3,9 مليار من صندوق النقد العربي، و3,6 مليار من البنك الإفريقي للتنمية.

وبخصوص الموجودات الخارجية للمقيمين، فقد ارتفعت بواقع 80,6 مليار درهم بعد 25 مليار، وتعززت على الخصوص الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بواقع 67,2 مليار درهم والأصول المالية للشركات المالية الأخرى بواقع 14,3 مليار، في المقابل، تراجع موجودات الشركات غير المالية بواقع 2 مليار، نتيجة بالأساس لتراجع التسبيقات التجارية بواقع 3,8 مليار وارتفاع الأسهم وباقي سندات المساهمات بمبلغ 1,8 مليار.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بملايير الدراهم)

2020				2019				
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
80,9	-2,0	1,8	-19,3	24,0	0,7	0,3	-47,7	الحاجة إلى التمويل ¹
			80,6				25,0	موجودات المقيمين لدى بقية العالم ²
-0,5			-0,5	-0,1			-0,1	الذهب وحقوق السحب الخاصة
63,0	-0,3		62,7	-9,5	-4,0		-13,4	النقد والودائع
3,6	1,8	1,8	7,1	3,5	4,5	0,3	8,3	الأسهم وباقي المساهمات
16,9	0,0	-0,0	16,9	31,9	0,0	0,0	31,9	سندات أخرى من غير الأسهم
0,2	0,2		0,4	0,5	0,4		0,9	القروض
0,0	-3,8		-3,8	0,0	-0,1		-0,1	القروض التجارية
0,0	0,0		0,0	0,0	0,0		0,0	حسابات أخرى مستحقة الأداء
-2,2	0,0		-2,2	-2,4	0,0		-2,4	مشتقات مالية
24,6	20,5	39,9	84,9	11,7	29,9	15,8	57,5	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم ²
-6,4			-6,4	10,5			10,5	الودائع
-0,2	0,0	23,3	23,1	-0,1	0,0	9,1	8,9	سندات غير الأسهم
1,4	12,2		13,6	1,9	13,9		15,8	الأسهم وباقي المساهمات
32,6	0,8	16,6	49,9	2,0	6,1	6,8	14,9	القروض
-2,8			-2,8	-2,6			-2,6	مشتقات مالية
0,0	7,0		7,0	0,0	10,0		10,0	قروض تجارية
0,0	0,4		0,4	0,0	0,0		0,0	حسابات أخرى مستحقة الأداء

1 معطيات الحسابات الوطنية.

2 دون اعتبار حالات الخطأ أو إغفال.

المصادر: معطيات مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط وتقديرات بنك المغرب.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة في سنة 2020 بتباطؤ القروض الممنوحة للوحدات غير المالية والخصص من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حيازتها.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

اتسمت العمليات المالية للإدارات العمومية مع المقيمين بارتفاع تدفقات التزاماتهم وتباطؤ ديونهم. وبالفعل، بلغت الإصدارات الصافية من سندات الخزينة 43,6 مليار بعد 10,9 مليار في سنة 2019. في حين تقلصت الودائع لدى الخزينة بمقدار 6,9 مليار بعد أن كانت قد تحسنت بمبلغ 7,6 مليار سنة من قبل.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

2020	2019	
-30,1	-23,9	الحاجة إلى التمويل ¹
5,4	12,4	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
2,8	13,3	الودائع
1,5	0,5	سندات الدين القابلة للتداول
-11,9	-6,8	سندات الخزينة
13,0	5,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
51,8	19,2	التدفقات الصافية للتعهدات
-6,9	7,6	ودائع لدى الخزينة
43,6	10,9	سندات الخزينة
0,4	5,1	القروض
14,7	-4,5	حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل

1 - تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط.

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

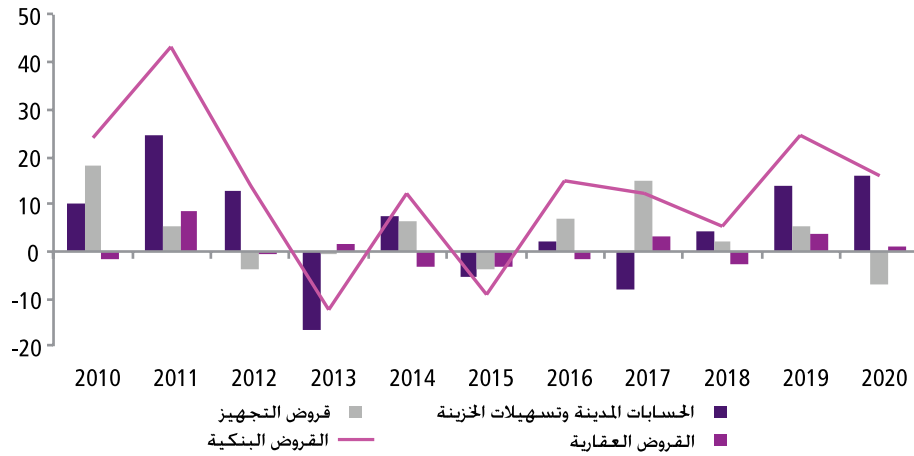
ارتفعت الأصول المالية للإدارات العمومية، المتكونة أساسا من توظيفات مؤسسات الاحتياط والتقاعد ذات النظام الإجباري، بواقع 5,4 مليار درهم. وارتفعت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها بواقع 13 مليار وبلغت ودائعها في المجموع 2,8 مليار إضافية، بينما تراجعت موجوداتها من سندات الخزينة بواقع 11,9 مليار.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

ارتفعت التزامات¹ الشركات غير المالية بمبلغ 21,3 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتزايد الإصدارات الصافية لسندات الدين بما قدره 10,7 مليار. وعلى العكس، انخفض تدفق القروض المتعاقد عليها مع الشركات المالية إلى 10,6 مليار. وعلى وجه الخصوص، تراجعت قروض التجهيز الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة من طرف البنوك بمقدار 5,4 مليار بعد أن زادت بمقدار 5,6 مليار في عام 2019.

¹ باستثناء القروض التجارية والأسهم التي لا تتوفر المعطيات الخاصة بها.

رسم بياني 3.9.1: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)



المصدر: بنك المغرب

وبخصوص أصول الشركات غير المالية، فقد ارتفعت بواقع 2,2 مليار درهم في سنة 2020، نتيجة بالأساس لتزايد ودائعها تحت الطلب بواقع 10,1 مليار وسندات الخزينة التي خوّزها بواقع 2,9 مليار إلى جانب تراجع ودائعها لأجل بمبلغ 6,3 مليار ومحفظتها من سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 2,1 مليار.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

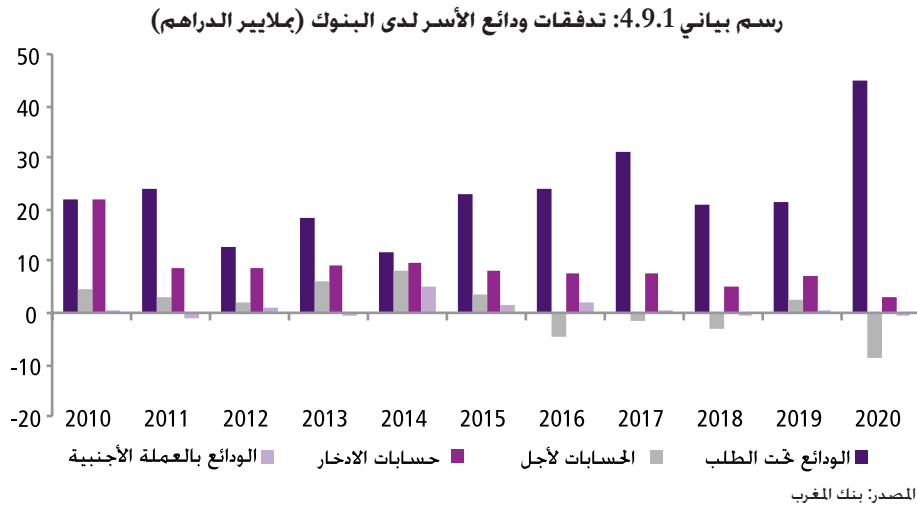
2020	2019	
-22,6	-56,1	الحاجة إلى التمويل ¹
2,2	15,6	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
1,0	1,3	الودائع
10,1	5,6	منها الودائع تحت الطلب
-6,3	-9,2	الودائع لأجل
2,9	2,2	سندات الخزينة
-2,1	11,6	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,4	0,2	احتياطات تقنية للتأمين
21,3	29,0	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
10,7	5,9	سندات أخرى من غير الأسهم
10,6	23,1	قروض المؤسسات المالية

¹ تم تقديرها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط.

المصدر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ومازوكليو.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

خسنت الموجودات المالية¹ للأسر بواقع 104,1 مليار درهم في سنة 2020. ويعكس هذا التطور أساسا ارتفاع حيازتها للنقد² بمبلغ 50,4 مليار بالإضافة إلى تزايد ودائعها بمبلغ 42,8 مليار. لاسيما مع انتعاش الودائع تحت الطلب بواقع 45,1 مليار. وظلت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي حوزها مستقرة بعد تسجيل تحسن بواقع 1,2 مليار في السنة السابقة.



وبخصوص التزامات الأسر. تراجع تدفق الافتراضات من الشركات المالية من 20,5 مليار درهم في سنة 2019 إلى 13,9 مليار. وبالنسبة لقروض الاستهلاك بواقع 2,6 مليار بعد أن ارتفعت بمبلغ 6,8 مليار. بينما ارتفعت قروض السكن بما قدره 7,4 مليار مقابل 7,9 مليار في سنة 2019.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

2020	2019	
25,8	13,8	القدرة على التمويل ¹
104,1	68,3	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء الأسهم والقروض التجارية)
50,4	16,4	العملة
42,8	32,3	الودائع
-0,1	0,1	سندات الدين القابلة للتداول
-0,0	1,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
11,0	18,2	الاحتياطيات التقنية للتأمين
13,9	20,5	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية)
13,9	20,5	القروض

¹ تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط. المصدر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

¹ باستثناء القروض التجارية والأسهم.

² يعادل تطور التداول النقدي الإجمالي في ظل افتراض عدم حيازة النقد من قبل الشركات غير المالية.

الجزء 2

إنجازات البنك في إطار مهامه

"شكلت الأزمة الصحية إحدى انشغالاتنا الرئيسية خلال سنة 2020 وتطلبت منا جميعاً جهداً جهيداً. لقد عملنا في جميع المجالات التي تدخل في إطار مسؤولياتنا... ولم يكن لكل هذه الإنجازات أن تتحقق لولا انخراط كل واحد(ة) من مستخدمي مؤسستنا، في إطار عمل جماعي متسق... وهو ما مكّن البنك من الارتقاء إلى مستوى التحديات المطروحة والتصرف بحزم لمواجهة الأزمة".

مقتطف من كلمة السيد الوالي بمناسبة لقاء الأطر 2021

أبرز أحداث السنة: بنك المغرب في مواجهة الأزمة

تميزت سنة 2020 بأزمة صحية عالمية تحولت إلى أزمة اقتصادية اتخذت أبعادا استثنائية. في المغرب، وبمجرد ظهور أول حالة إصابة بكوفيد-19 في الثاني من مارس، سارعت السلطات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، وفقاً لتعليمات أعلى سلطة في البلاد. وفي هذا السياق، ساهم بنك المغرب بشكل كبير في الاستجابة الوطنية للأزمة، حيث شملت قراراته جميع المجالات التي تقع ضمن مسؤولياته وشارك في العديد من التدابير التي اتخذتها الهيئات الحكومية، لا سيما في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية التي تم إنشاؤها على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، عمل بنك المغرب على تفعيل مجموعة من الأدوات، التقليدية وغير التقليدية، حيث قام، على وجه الخصوص، بخفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين بمقدار 75 نقطة أساس في المجموع، ليصل إلى 1,50%، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق. ومن أجل ضمان تزويد البنوك بالسيولة التي تحتاجها، حرر البنك الاحتياطي الإلزامي بالكامل ووسّع قائمة الأصول المقبولة لضمان عمليات إعادة التمويل، حيث ضاعف إمكاناتها ثلاث مرات لتصل إلى 450 مليار درهم، مع الاستجابة لطلب البنوك بالكامل. وعلى نفس المنوال، وضع بنك المغرب خطوطاً خاصة لإعادة التمويل لفائدة جمعيات القروض الصغرى والبنوك التشاركية ووسع كذلك آلية إعادة التمويل الخاصة بالمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، من خلال إدراج القروض التشغيلية، بالإضافة إلى قروض الاستثمار، كما رفع وتيرة عمليات ضخ السيولة.

على المستوى الاحترازي، قام البنك بتلبيح مؤقت للقواعد الاحترازية المتعلقة بالأموال الذاتية وبتكوين المؤن لتغطية الديون من أجل تعزيز قدرة المؤسسات البنكية على دعم المقاولات والأسر في هذه الظروف الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، حرص البنك على تعزيز حماية الزبناء من خلال دعوة البنوك إلى المزيد من الشفافية في أساليب تطبيق تدابير لجنة اليقظة الاقتصادية المتعلقة بالقروض وأسباب رفض طلبات الاقتراض. وذلك من خلال دعم مهام الوساطة البنكية وتعزيز المنافسة البنكية.

وعلى مستوى المراقبة الاحترازية الكلية، ومنذ بداية الأزمة الصحية، أحدث بنك المغرب، الذي يرأس لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، لجنة مكونة من الجهات الرقابية ووزارة المالية بهدف ضمان مراقبة حثيثة للمخاطر المحتملة التي قد تشكلها الأزمة على الاستقرار المالي. وعلى نفس المنوال، أجرى البنك عمليتي اختبار ضغط كلي لتقييم تأثير الأزمة على ملاءة البنوك.

أمام الارتفاع الاستثنائي لعمليات سحب النقد، والذي ارتبط بالخصوص بالحجر الصحي وعملية "تضامن"، وضع البنك خطة تموين ملائمة. فقد قام بالتنسيق والإشراف على هذه العملية بالتعاون مع النظام البنكي ومؤسسات

الأداء وجمعيات القروض الصغرى. وفي الوقت نفسه، قام بتكليف عمل دار السكة ليتواءم والقيود المتعلقة بالإجراءات الصحية من أجل ضمان استمرارية نشاط إنتاج الأوراق والقطع النقدية الجديدة وكذلك وثائق التعريف والوثائق المؤمنة.

وفي إطار مقارنة وقائية، قام بنك المغرب، بالتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، في 7 أبريل بالسحب من خط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي، مما مكن من توفير مبلغ إضافي من احتياطات الصرف يقارب 3 مليارات دولار، في خضم الأزمة الاقتصادية.

وبالموازاة مع ذلك، واصل البنك طيلة السنة الاضطلاع بمهامه وتنفيذ مشاريعه، لا سيما تلك المتضمنة في إطار خطته الاستراتيجية.

وعلى مستوى سوق الصرف، قررت السلطات النقدية، في 9 مارس 2020، المرور إلى المرحلة الثانية من الانتقال إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة، من خلال القيام مرة أخرى بتوسيع نطاق تقلب الدرهم من $2,5 \pm \%$ إلى $5 \pm \%$ مع الإبقاء على السلة المرجعية دون تغيير. وقد مكن تنفيذ هذه المرحلة الجديدة من الإصلاح من اجتياز التحدي الحقيقي الذي شكلته جائحة كوفيد-19 دون صعوبة، ومن تعميق سوق الصرف بين البنوك، كما أتاح للفاعلين استيعاب مخاطر سعر الصرف بفعالية أكثر.

وواصل بنك المغرب بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تم إطلاقها سنة 2019، فقد تم إقرار العديد من التدابير، بما في ذلك بلورة إطار تنظيمي خاص بفتح الحسابات عن بعد وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالحسابات الصغيرة. وفيما يخص الأداء عبر الهاتف المحمول الذي أطلقه بنك المغرب بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2017، تواصلت الجهود بإعطاء الترخيص لما عدده 16 مؤسسة أداء، وتفعيل 19 عرضًا خاصًا بمحفظة «M-Wallet» في السوق والتشغيل البيئي من خلال تطبيق "Switch Mobile". ولتسريع تطوير منظومة الأداء عبر الهاتف المحمول، جرى اعتماد مجموعة من التدابير، بما في ذلك على وجه الخصوص الإعفاء الضريبي على جميع الأداءات بواسطة الهاتف المحمول وإجازة تجربة أولى، تعتمد على برنامج تيسير، لتسجيل التجار وحاملي المحفظة الإلكترونية M-Wallet.

وعلى الرغم من الاضطرابات الناجمة عن الأزمة الصحية، فقد واصل البنك نشر جميع إصداراته المؤسسية والتحليلية في موعدها المحدد دون انقطاع. كما واصل القيام بأعماله المرتبطة بالتواصل مع الجهات المستهدفة داخل البنك وخارجه، مع الحرص على الانخراط في دينامية التحول الرقمي.

ومع اضطراره لإغلاق أبوابه لأكثر من أربعة أشهر، كان من الضروري أن يعمل متحف بنك المغرب على التكيف مع الظرفية من خلال مراجعة أولوياته وتقديم تجارب مبتكرة جديدة لاستقطاب الزوار بهدف الحفاظ على علاقة القرب

معهم. وفيما يرتبط بالتعاون الدولي، فقد تميز بتفعيل عضوية بنك المغرب في بنك التسويات الدولية، وتنفيذ برنامج الشراكة مع بنك إنجلترا، إنجاز مجموعة من أنشطة التعاون الأخرى عبر وسائل التواصل عن بعد.

وتميزت هذه السنة أيضا بالعودة إلى مقر البنك التاريخي، حيث استقرت وحدات البنك في فضاءات العمل الجديدة، التي يتماشى تصميمها الحديث مع أفضل المعايير الدولية ويحافظ في نفس الآن على الطابع التاريخي للبنية كما يحترم معايير الجودة والسلامة والتنمية المستدامة.

إن الانشغال الرئيسي للبنك خلال قيامه بكافة هذه الإنجازات خلال الأزمة الصحية هذه السنة، هو الحفاظ على سلامة وصحة جميع مستخدميه. فبمجرد اندلاع الأزمة، شكل البنك لجنة لإدارة الأزمات واستمرارية الأنشطة، وبذلك كثف الإجراءات الصحية وقام بالعديد من الأنشطة التحسيسية لضمان احترام التدابير الوقائية، واعتمد مقارنة تتبع دقيق لمخاطر العدوى. ومن أجل ضمان استمرارية النشاط خلال فترة الحجر الصحي مع الحفاظ على ظروف سلامة المستخدمين، جرى وضع منصة للعمل عن بعد وتدابير خاصة للمستخدمين الذين تتطلب طبيعة عملهم الحضور إلى مقر العمل.

وتماشياً مع طموحاته الاستراتيجية الرامية لتعزيز رأسماله البشري، واصل البنك أنشطته التكوينية لصالح مستخدميه مع تنوع أساليب التعليم والاستخدام المكثف للتقنية الرقمية. كما عزز سياسته المتعلقة بالمساواة المهنية، ولا سيما باعتماد ميثاق المساواة بين الجنسين الذي يرسخ الطبيعة الشمولية للعمل والاختلاط في مهن المؤسسة كما يشجع على التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.

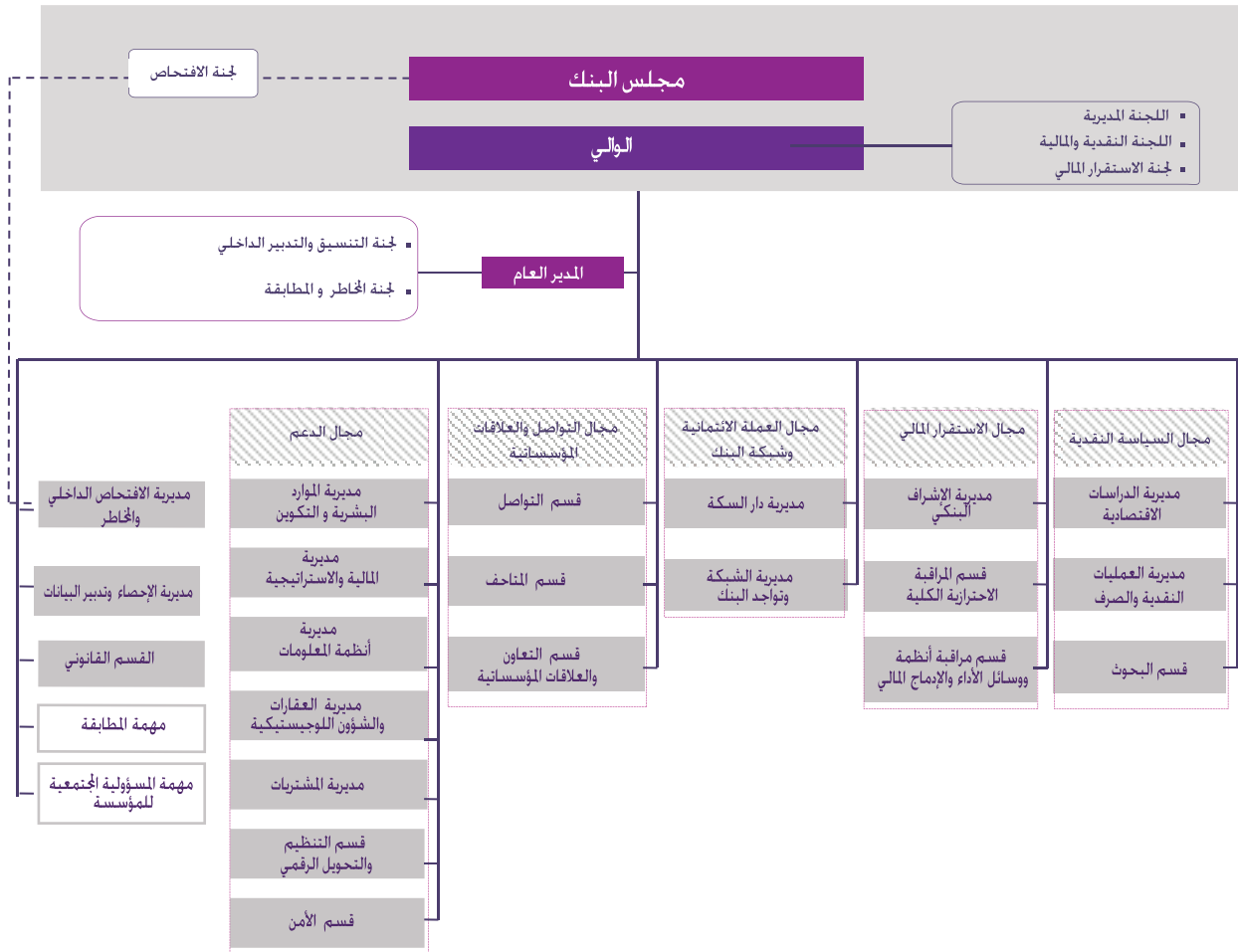
لقد أثبتت مؤسستنا مرة أخرى أنها "بنك مركزي فعال ومبتكر وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا"، من خلال التدابير الحكيمة وواسعة النطاق التي اتخذها لمواجهة الأزمة، وأيضاً من خلال تنفيذ مهامها في سياق صعب مثل الذي شهدناه سنة 2020.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة

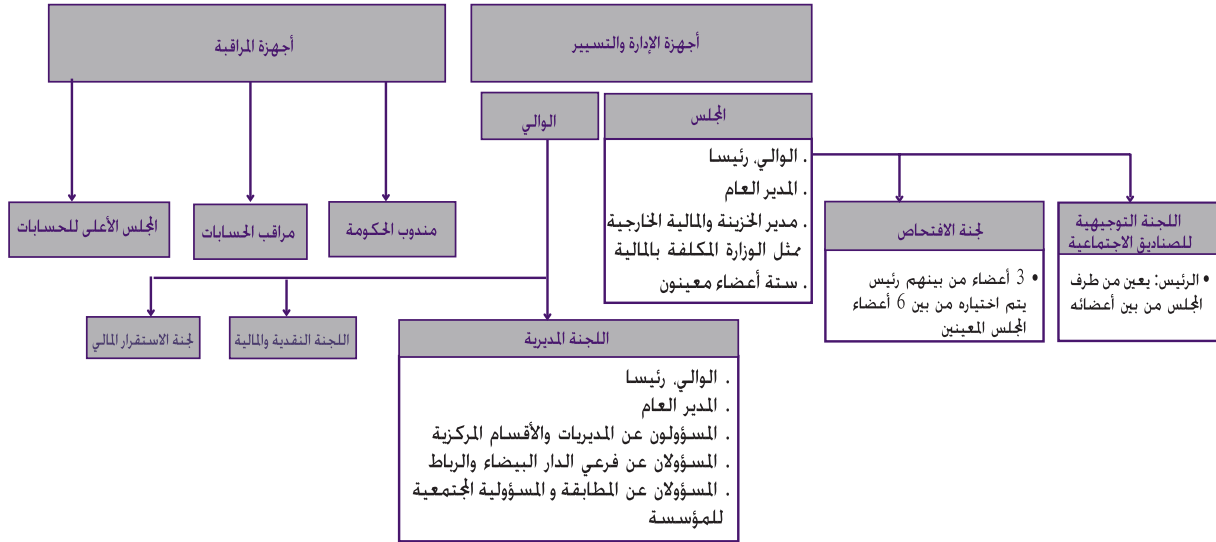
تستند البنية التنظيمية للبنك، بعد وضع مخططها الاستراتيجي 2019-2023 على 21 وحدة، ووظيفة المطابقة ووظيفة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة إلى جانب خمس هيئات دائمة للحكامة تتدخل، حسب كل واحدة منها، في مجال أو عدة مجالات أنشطة.

رسم تخطيطي 1.1.2: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



تتكون أجهزة تسيير وإدارة بنك المغرب من المجلس، والوالي ولجنة الإدارة. ويخضع البنك لعمليات مراقبة مسندة إلى ثلاث هيئات : مندوب الحكومة، ومندوب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

رسم تخطيطي 2.1.2: أجهزة حكمة بنك المغرب



أجهزة التسيير والإدارة

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيسا، والمدير العام وكذا ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وكفاءتها في المجال النقدي، والمالي والاقتصادي، والتي لا تمارس انتدابا تشريعا عموميا ولا تتحمل مناصب مسؤولية في المقاولات العمومية أو الخاصة أو في الإدارة العمومية.

ويتم اقتراح ثلاثة من هؤلاء الأعضاء من قبل الوالي والثلاثة الآخرين من الوزير المكلف بالمالية، بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس الإدارة سنة 2020، تم توضيح معايير التعيين، على النحو المنصوص عليه في القانون المتعلق بالقانون الأساسي للبنك، ولا سيما فيما يتعلق بالمهارات الفردية والجماعية للأعضاء المذكورين، وتنوع ملفاتهم الشخصية والمساواة بين الجنسين. تم نشر السير الذاتية للأعضاء المعينين في 2020 على الموقع الإلكتروني للبنك.

ويعين هؤلاء الأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويعتبر مدير الخزينة والمالية الخارجية بالوزارة المكلفة بالمالية عضوا في هذا المجلس بحكم منصبه، إلا أنه لا يتمتع بحق التصويت فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالسياسة النقدية.

ويقوم مجلس البنك، الذي تنعقد دوراته مرة واحدة على الأقل فصليا وفقا لجدول زمني محدد سلفا ومعلن عنه للعموم، بتحديد توجه السياسة النقدية بناء على التحاليل والتوقعات المعدة من طرف مصالح البنك. وفي نهاية كل اجتماع، يصدر على الفور بيانا صحفيا يوضح قرارات المجلس والأساس التي استند إليها، ثم يعقد الوالي مؤتمراً صحفياً يُذاع على الهواء مباشرة.

كما يعمل المجلس على تحديد القواعد العامة التي تنظم عملية تدبير احتياطات الصرف ويسهر على تتبع نتائج هذا التدبير. ويحدد خصائص الأوراق البنكية والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويتخذ القرارات المتعلقة بطرحها أو سحبها من التداول وفق المقتضيات القانونية الواردة في هذا الشأن. ويكلف المجلس أيضا بتسيير البنك، خاصة الجوانب ذات الصلة بالسياسة العامة، والتدبير المالي والمحاسبة وكذا التنظيم. وله صلاحية إقرار أي إجراءات يمكن تطبيقه في الحالات الاستثنائية أو الاستعجالية وإحداث أي أداة تدخل أخرى في السوق النقدية أو سوق الصرف عدا تلك الواردة في القانون.

وتم إنشاء لجنتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

- لجنة الافتتاح التي تقوم بدراسة وإبداء الرأي في القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية، والافتتاح الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر. وتتألف من ثلاثة أعضاء، يتم اختيارهم من بين الأعضاء الستة المعينين في المجلس وتجتمع أربع مرات سنويا وذلك 10 أيام قبل انعقاد دورات مجلس البنك. ويتضمن الميثاق الذي وافق عليه مجلس البنك أدوار ومسؤوليات وكيفية عمل لجنة الافتتاح. وتحدد هذه الأخيرة بالتفصيل في قانون داخلي. الأعضاء الجدد المعينون في 2020 هم السيد مصطفى الموساوي كرئيس، والسيدة منى الشرقاوي والسيد فتح الله ولعلو. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية الافتتاح الداخلي والمخاطر؛

- بدورها، تكلف لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بإدارة الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الصحية لمستخدمي البنك وبضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. ويتألف من أعضاء مجلس البنك وتتألف من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي والموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف وكذا ممثلين اثنين عن المستخدمين. وتحدد كيفية عملها بموجب ميثاق يوافق عليه مجلس البنك. وترأس اللجنة منذ سنة 2020 السيدة نجاة المكاوي. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية المالية والاستراتيجية.

وانسجاما مع أفضل الممارسات في مجال الحكامة، يقوم مجلس بنك المغرب بتقييم ذاتي لعمله كل سنتين.

يقوم الوالي بتسيير وإدارة البنك، ومن بين صلاحياته، السهر على احترام الأحكام والقواعد القانونية وكذا تنفيذ قرارات مجلس البنك. ويساعده المدير العام الذي يقوم بممارسة كافة المهام التي يسندها إليه الوالي وتحت سلطته المباشرة. ويحل المدير العام محل الوالي في حال غيابه أو في حال عدم تمكنه من الحضور.

تقوم اللجنة المديرية بمساعدة الوالي في تدبير شؤون البنك. وتعقد هذه اللجنة، التي يرأسها الوالي، وتتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المركزية ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة وكذا فرعي البنك في الرباط والدار البيضاء، اجتماعات شهرية يشارك فيها بواسطة تقنية المؤتمرات عن بعد وبالدور مديرو الوكالات

الأخرى. وتعقد هذه اللجنة في صيغتها المصغرة اجتماعاتها مرة واحدة كل فصل لضمان تتبع تنفيذ الاستراتيجية الرقمية والمشاريع الكبرى المدرجة في المخطط الاستراتيجي.

بالإضافة إلى ذلك، تساعد السيد الوالي:

- اللجنة النقدية والمالية في المجالات ذات الصلة بالسياسة النقدية، وسياسة الصرف، وتدبير احتياطات الصرف، والإشراف البنكي، والاستقرار المالي وأنظمة ووسائل الأداء والإدماج المالي والبحث. وتجتمع اللجنة شهريا وفقا لجدول زمني معد سلفا. ومرة كل فصل، يسبق اجتماعات هذه اللجنة اجتماع خضيري، يرأسه المدير العام، يهدف إلى التحضير لاجتماعات اللجنة النقدية والمالية من خلال القيام بتقييم أولي للتوقعات الماكرو اقتصادية للبنك. ويشارك فريق التوقعات التابع للمديرية المكلفة بالدراسات الاقتصادية في اجتماعات مجلس البنك واللجنة النقدية والمالية والاجتماعات التحضيرية.
- لجنة الاستقرار المالي التي تجتمع بوتيرة فصلية وتنظر في المخاطر والتحديات على الاستقرار المالي وتدارس التدابير الملائمة للتخفيف منها.

بموازاة ذلك، هنالك لجنتان بالبنك يترأسهما المدير العام، تشمل صلاحياتها مجالات أنشطة محددة، وتخضع قراراتها لموافقة الوالي:

- لجنة التنسيق والتدبير الداخلي: وهي مكلفة بدراسة السياسات والمشاريع والقضايا ذات الصلة بالتدبير الداخلي التي تحتاج إلى تنسيق بين مختلف الوحدات، لا سيما ما يرتبط بالاستراتيجية والسياسات الخاصة بمختلف المجالات ومحفظه المشاريع والميزانية والموارد.
- لجنة المخاطر والمطابقة: تقوم بدراسة واعتماد سياسات تدبير المخاطر وكذا آليات سلامة المعلومات والأمن الإلكتروني واستمرارية النشاط وتدبير الأزمات والأخلاقيات والمطابقة. بالإضافة إلى ذلك، تنبثق عن هذه اللجنة المؤسسات التالية: لجنة الأخلاقيات، لجنة استشارية لمطابقة المشتريات، لجنة للوقاية من غسل الأموال، لجنة ضريبية.

أجهزة المراقبة

يقوم مندوب الحكومة، لحساب الدولة وباسم الوزارة المكلفة بالمالية، بمراقبة صحة العمليات المالية للبنك بالنظر إلى المقتضيات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها. ويحضر مع تصويت استشاري، جلسات مجلس البنك ويقدم كافة المقترحات التي يراها مفيدة.

وتخضع حسابات البنك لتدقيق سنوي منجز تحت مسؤولية مندوب الحسابات. ويقوم هذا الأخير بالصادقة على القوائم التركيبية، وبتقييم آلية المراقبة الداخلية وبتقديم تقريره إلى مجلس البنك. وقد كلف مكتب مازارس

(Mazars) سنة 2015، لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد طبقا للقوانين المعتمدة من البنك في اختيار مدققي الحسابات.

ويخضع البنك لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات. ويقوم سنويا برفع وثائقه المحاسبية إلى هذا المجلس وفق النماذج المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل. وكذا وثائق منظمات الاحتياط الاجتماعي لمستخدميه. ويوافيه أيضا بمحاضر اجتماعات مجلس البنك المتعلقة بالميزانية والذمة المالية. مصحوبة بنسخ عن تقارير المدققين الخارجيين.

وأخيرا، يمكن للجان الدائمة المكلفة بالمالية لدى البرلمان طلب الاستماع للوالي حول مهام البنك، وذلك تماشيا مع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة التي كرسها الدستور. على هذا النحو، عقد الوالي اجتماعات في سنة 2020 مع:

- لجنة المالية والتنمية الاقتصادية في البرلمان، ولا سيما بشأن التدابير التي اتخذها البنك لمواجهة أزمة كوفيد-19؛

- البعثة الاستكشافية المؤقتة في قطاع المؤسسات الائتمانية والمنظمات المماثلة.

لجنة الافتحاص

بعد تعيين أعضائها الجدد في 2020، قامت لجنة الافتحاص بمراجعة الحسابات السنوية للبنك المحصورة في 31 دجنبر 2019 وأوصت بالموافقة عليها من طرف مجلس البنك، كما راجعت قبل ذلك مخطط تدخل مندوب الحسابات بالنسبة لسنة 2020، واطلعت على التدابير والإجراءات الرئيسية التي تم تنفيذها في سياق تدبير الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

من ناحية أخرى، اطلعت اللجنة على الخلاصات الرئيسية للتقرير الخاص بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2019، لا سيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

كما قامت بمراجعة نتائج آليات التحكم في المخاطر التنفيذية، ومخاطر السمعة والمخاطر المالية والاستراتيجية بالنسبة لسنة 2020 وأدلت برأيها حول البرنامج السنوي للافتحاص الداخلي برسم سنة 2021، قبل الموافقة عليه من لدن مجلس البنك.

تم تقديم ما يقرب من خمسة عشر إجراء تحسين تهم تعزيز منظومات تدبير المخاطر ومراقبتها مع مراعاة سياق الأزمة المرتبطة بكوفيد-19. وتدارس اللجنة تنفيذها في كل اجتماع من اجتماعاتها، حيث تم تنفيذ ما يقارب ثلثي التوصيات بحلول نهاية دجنبر 2020.

لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية

بعد تعيين عضو من مجلس إدارة البنك الجديد لرئاستها سنة 2020، اجتمعت لجنة الإدارة، وفقاً لميثاق تسيير الصناديق الاجتماعية، مع الوحدات الخارجية المكلفة بتدبير الأصول من أجل مراجعة إنجازات الصناديق المخصصة لسنة 2020، وصادقت على التقرير الاكتواري للنظامين برسم هذه السنة المالية ورفعت نتائج التقرير السنوي للصناديق الاجتماعية والقرارات المقترحة إلى مجلس إدارة البنك للموافقة عليها.

2.1.2 الاستراتيجية

حدد المخطط الإستراتيجي السادس لبنك المغرب 2019 - 2023، رؤية للمؤسسة بأن تكون "بنكا مركزيا فعالا ومبتكرا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا". وتهدف إلى تحقيق هذه الرؤية من خلال توجيهين رئيسيين:

- السهر على ضمان الاستقرار النقدي والمالي لصالح الشغل والنمو المستدام والشامل؛
- الاستمرار في تحول البنك للنهوض بالإبداع وثقافة الابتكار في العصر الرقمي.

وفيما يتعلق بالإنجازات، فقد سجلت السنة الثانية من تنفيذ المخطط تقدما ملحوظا في كافة المجالات الاستراتيجية للبنك.

جدول 1.2.1.2 : التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2019-2023

مجال السياسة النقدية	
إصلاح نظام سعر الصرف	نظام التحليل والتوقع
• الانتقال إلى المرحلة الثانية من إصلاح نظام سعر الصرف. • مواصلة مجهودات تعميق سوق الصرف وتعزيز إطار التتبع والتحليل المرتبط بها؛ • مواصلة مجهودات توعية ومواكبة الفاعلين والأطراف المعنية؛	• موائمة أطر التحليل والتوقع الخاصة بالسياسة النقدية مع خصوصيات المرحلة الثانية من إصلاح نظام سعر الصرف. • مواصلة العمل على تنقيح إطار استهداف التضخم. • إنجاز دراسات حول تأثير الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني. • نشر ثلاث بحوث جديدة.

بيانات وإحصاءات

- إطلاق أشغال تحديد وتنفيذ استراتيجية البيانات والإحصاءات الخاصة بالبنك.
- مواصلة تنفيذ تطبيق «MyCreditInfo» والخدمة الخاصة بمركزة الشيكات غير الصحيحة.
- مراجعة جارية للإطار القانوني والتنظيمي لـ «مكتب الاستعلام الائتماني».

مجال الإشراف البنكي والاستقرار المالي والشمول المالي

الإشراف البنكي

- تتبع تداعيات الأزمة الصحية على مؤسسات الائتمان ومواكبتها في تطبيق الإجراءات التي تهدف إلى دعم تمويل الاقتصاد والحفاظ على صمودها.
- مواصلة أشغال تطوير التمويل التشاركي؛
- استكمال النصوص التنفيذية لقانون التمويل الجماعي « Crowdfunding » والمراجعة، قيد الإنجاز، للإطار التنظيمي للتمويل الأصغر.
- اعتماد تعليمات خاصة بالحركية البنكية وتعزيز الشفافية في التسعير.
- مواكبة رقمنة الخدمات المالية.
- تعزيز إجراءات حماية الزبناء فيما يتعلق بتحديات رقمنة الخدمات المالية.

السياسة الاحترازية الكلية	أنظمة ووسائل الأداء
• إنشاء إطار للتشاور مع السلطات التنظيمية الأخرى. • تطبيق الآلية الهادفة إلى تقييم آثار تفعيل أدوات الاحتراز الكلي. • تحسين إطار تحليل وتقييم المخاطر النظامية وآلية اختبار التحمل. • تنفيذ خارطة الطريق لمراقبة المخاطر الالكترونية داخل النظام المالي وتقييم المخاطر المرتبطة بالابتكارات التكنولوجية والتمويل الأخضر. • مواصلة أشغال إعداد أدوات احترازية كلية تتعلق بقطاع العقارات والأسر إلى جانب الأموال الذاتية الإضافية المطبقة على البنوك النظامية.	• المساهمة في إنشاء غرفة المقاصة المركزية للطرف المقابل والتحويل الفوري. • دعم البنى التحتية للأسواق المالية في محاكاة سيناريوهات اختبار التحمل والتقييم الذاتي لنضج قدرتها على الصمود الالكتروني؛ • تحسين الإطار التشغيلي للإشراف على أنظمة الأداء. • تنفيذ استراتيجية تطوير وسائل الأداء. • تنفيذ التدابير الرامية إلى النهوض باستخدام الأداء بواسطة الهاتف المحمول. • التسريع، بالتنسيق مع الأطراف المعنية، بإلغاء الطابع المادي للتدفقات بين الدولة والمستخدمين.

الشمول المالي

- المساهمة في تسيير وتنسيق أشغال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وإعداد التقرير السنوي الأول المشترك بالتشاور مع الوزارة المكلفة بالاقتصاد؛
- إطلاق المؤسسة المغربية للثقافة المالية حملة رقمية تحسيسية لفائدة المقاولين والأسر؛
- تعزيز مواكبة منظومة التكنولوجيا المالية.

شبكة البنك، والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة

- طباعة الوثائق المؤمنة الأولى «رخصة السياقة الإلكترونية» والبطاقة الرمادية الإلكترونية»
- إكمال الدراسات التي تهدف إلى توفير دار السكة على الشهادات الخاصة بقطاع الصناعة؛
- تحسين التحكم في المخاطر المتعلقة بكمال القيم؛
- تعزيز آليات تدبير المعارف « Knowledge Management » والخبرة الصناعية بدار السكة؛
- مواصلة برنامج تحويل وتحديث القطاع الائتماني.

الحكامة

- تنفيذ مخطط استمرارية أنشطة البنك وتفعيل لجنة تدبير الأزمة من أجل مواجهة آثار جائحة كوفيد-19؛
- تعزيز آلية البنك الأخلاقية؛
- وضع آلية لتفويض الصلاحيات؛
- مواصلة الأشغال التي تهدف إلى تبسيط نظم الإدارة وتعزيز آليات المراقبة والافتحاص وتدبير الأزمات؛
- تعزيز علاقات التعاون على المستوى الوطني والدولي؛
- إطلاق الأشغال الهادفة إلى تنفيذ سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمطابقة للبنك؛
- تطوير أدوات جديدة للتواصل والتحسيس. تتناسب أكثر مع سياق الأزمة والعمل عن بعد.

الموارد

النظام المعلوماتي، والرقمي وإعادة هندسة العمليات

الموارد البشرية والتكوين والرفاه

- وضع منصة رقمية جديدة للتوظيف؛
- تعزيز البنية التحتية لنظام البنك المعلوماتي
- مضاعفة أنشطة التكوين عن بعد والتكوين ذو
- تفعيل منصة جديدة مؤمنة خاصة بالعمل
- المستوى المتقدم والذي يتوج بالحصول على شهادات؛
- عن بعد ومعدات عمل محمولة جديدة ووسائل
- إلغاء رصيد البنك الوثائقي؛
- العمل المشترك؛
- اعتماد برنامج الشمول الرقمي؛
- اعتماد ميثاق تعزيز المساواة المهنية بين المرأة والرجل.
- تصميم موقع خاص بالتحويل الرقمي؛
- مواصلة أشغال إعادة هندسة عمليات الدعم؛
- القيام بعدد من التجارب بالاعتماد على
- تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain)
- والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي.

3.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

نظام المراقبة الداخلية

كل سنة، يتم إعداد حصيلة لكافة مكونات¹ نظام المراقبة الداخلية للبنك، بناء على الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي COSO². ويستند إعداد هذه الحصيلة إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لمنظومات المراقبة الخاصة بها، وإلى الخريطة الشاملة للمخاطر التشغيلية وكذا إلى خلاصات وتوصيات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي وتلك الصادرة عن لجنة الافتحاص.

بالإضافة إلى التقييم العام لسير نظام المراقبة الداخلية، سلطت نتائج تشخيص هذا النظام، بالنسبة للسنة المالية 2019، الضوء على آثار المشاريع البنيوية على منظومات تدبير المخاطر والمراقبة الدائمة (المستوى الأول والثاني).

في سنة 2020، تم إطلاق مشروع لهيكلية وتعزيز فعالية نظم المراقبة الدائمة في إطار المخطط الاستراتيجي. ويهدف هذا المشروع على الخصوص إلى تعزيز الأطر المنهجية وتوحيد تقنيات المراقبة والأشغال المسلمة والتقارير بشكل أفضل. أخذاً بالاعتبار تطور الممارسات الجيدة في هذا المجال، كما تم إنشاء نادي للمراقبين الداخليين لتعزيز تبادل الخبرات وكذلك الانسجام بين مختلف الوظائف المرتبطة بهذا المجال.

الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطاً مستقلاً يهدف إلى طمأنة الأطراف الرئيسية (مجلس الإدارة ولجنة الافتحاص وولاية البنك) بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة هذا الأخير على تحقيق أهدافه، وذلك من خلال تقييم عمليات التحكم في المخاطر والمراقبة الداخلية وحكامه المقولة وفقاً لمقاربة نظامية ومنهجية.

في هذا الصدد، يقوم بالتخطيط لمهامه وتنفيذها وفقاً لمقاربة مبنية على المخاطر تشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار إضافة إلى تحليل المخاطر، الرهانات الإستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا انتظارات الأطراف المذكورة سالفاً. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري بها العمل، وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات.

1 محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والمعلومات المالية وغير المالية والتسيير.
2 Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO)

خلال سنة 2020، وبالنظر للأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19، تم تكييف برنامج الافتتاح ليأخذ في الاعتبار المخاطر الجديدة الناجمة عن سياق الأزمة المذكورة، من خلال اعتماد نهج أكثر مرونة وإجراء عمليات افتتاح عن بعد. وتم تقييم برنامج الافتتاح المحين من قبل لجنة افتتاح وصادق عليه المجلس خلال اجتماعه المنعقد في يونيو 2020.

أهم العمليات التي غطتها مهام الافتتاح في 2020

عمليات التدبير	عمليات «مهن البنك»	عمليات «الدعم»
- المخاطر والمراقبة الداخلية	- السياسة النقدية	- نظام المعلومات
- الاستراتيجية	- الأنشطة الائتمانية	- الموارد البشرية
- سلامة المعلومات	- الإشراف البنكي ومراقبة الأسواق	- المعلومات المالية
		- البنية التحتية وأدوات العمل
		- إجراءات كوفيد-19

تدبير المخاطر

المخاطر الاستراتيجية

يقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد تحول دون بلوغ الأهداف المحددة في إطار الخطط الاستراتيجية للبنك. نتيجة لعوامل خارجية، أو مخاطر تنفيذية مهمة أو تقسيم غير ملائم لهذه الأهداف.

وتتم مراقبة هذه المخاطر عبر آلية مراقبة تستند على مؤشرات رئيسية (مؤشرات المخاطر الرئيسية)، تتضمن حدوداً للإنذار تمكن من استباق حدوث هذه المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة من أجل التحكم فيها.

خلال سنة 2020، خضعت فئات المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات الرئيسية للمخاطر التي تسمح بمراقبتها، للمراجعة والمصادقة عليها من قبل مختلف الفاعلين المعنيين في إطار هيئات تسيير الخطط الاستراتيجية.

المخاطر التشغيلية

يتم تدبير المخاطر التشغيلية حسب مقارنة منهجية منظمة عبر التمييز بين المخاطر البشرية والتنظيمية والتشغيلية بالإضافة إلى تلك المرتبطة بنظام المعلومات أو العوامل الخارجية.

ومن أجل ترسيخ ثقافة المخاطر داخل مختلف البنات، قام البنك بتعيين مدير للمخاطر داخل كل مديرية، ضماناً مكملاً بتقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة والعمليات الخاصة بوحده وبالأكّد من تطبيق الإجراءات الهادفة إلى التحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية لتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية، إلى جانب دورها في المواكبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر.

واتسمت سنة 2020 بإعداد، حسب مقارنة مرنة، خارطة خاصة بالمخاطر التشغيلية المرتبطة بأنشطة البنك في سياق الأزمة الصحية، لاسيما فيما يتعلق بسلامة المستخدمين وصحتهم، واستمرارية أنشطة البنك والأمن الإلكتروني.

المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية الفئات التالية:

- مخاطر الائتمان والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطات الصرف؛
- خطر الائتمان المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- خطر السوق المرتبط بتغيير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملات التي ينجزها البنك؛
- المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

وفيما يتعلق بالمخاطر المالية المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف على وجه الخصوص، عمل البنك على إعداد إطار حكمة مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال، ألا وهي السلامة والسيولة والعائد. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية بتحديد توجيهات خاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول قبل تقديمها لمجلس البنك من أجل المصادقة عليها. وتسهر لجنة مكلفة بالمخاطر، داخل مديرية العمليات النقدية والصرف، على ضمان احترام هذه التعليمات كما تخلق تطور المخاطر والأداء قبل عرضها على لجنة المخاطر والمطابقة واللجنة النقدية والنقدية.

مخاطر السمعة

خلال هذه السنة التي عرفت اندلاع الأزمة الصحية، تم إيلاء اهتمام خاص بمخاطر السمعة وتتبعها عن كثب، وفقاً للمقاربة المعتمدة في 2017. وتعتمد هذه الأخيرة بالخصوص على مراقبة التطور الشهري لمقياس صورة البنك في وسائل الإعلام الذي تم إعداده داخليا، وتتبع مخاطر السمعة التي قد تنشأ عن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالمهام القانونية للبنك وتحليل أنظمة الاستماع «للزبناء» التي تم وضعها في إطار نظام تدبير الجودة.

استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

في مواجهة جائحة كورونا واستنادا على منظومته لاستمرارية النشاط، اعتمد البنك نهجا استباقيا وتعاونيا مرنا يهدف لضمان الحماية الدائمة للمستخدمين وأداء مهامه الأساسية.

وعلى المستوى التشغيلي، ومنذ ظهور البوادر الأولى للجائحة والتصريحات الأولى التي أدلت بها السلطات، راجع البنك مخططه لاستمرارية النشاط بشكل فوري من أجل ملائمة مع السياق الجديد الذي فرضه الوباء وفعل لجنة تدبير الأزمات من أجل متابعة الوضعية في الداخل واتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية اللازمة، وتماشيا مع القرارات المتخذة من قبل السلطات المختصة فقد استلهمت التدابير المعتمدة من دراسات المقارنة مع مؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والبنوك المركزية منها على الخصوص أعضاء المجموعة الدولية لتدبير المخاطر التشغيلية.

كما تم التواصل بشكل منتظم مع البنوك المغربية في إطار مجموعة تنسيق استمرارية النشاط. وتم وضع نظام للتواصل المستمر مع جميع المستخدمين يتلاءم مع تطورات الوباء، خصوصا عبر «النشرة الإخبارية» أو منشورات حول التدابير الوقائية الواجب اتباعها. وقد قامت وحدات التسيير والإدارة للبنك بتتبع مكثف للأزمة، من خلال التقارير الدورية.

وفيما يتعلق بسلامة المعلومات، وفي إطار تعزيز نظام تدبير سلامة المعلومات، تم إجراء مجموعة من عمليات الافتتاح الداخلي والتتبع في سنة 2020. بالإضافة لذلك، وارتباطا بالأزمة الصحية واللجوء إلى العمل عن بعد، تم إنجاز تحليل للمخاطر الإلكترونية مكن من تحديد مجالات معينة يجب تحسينها بهدف تعزيز سلامات معلومات البنك.

وموازة مع ذلك، نظمت المؤسسة حملة تحسيسية من خلال التعلم الإلكتروني، لفائدة كل مستخدم النظام المعلوماتي للبنك من أجل تعميق معارفهم في هذا المجال واختبار تمكنهم من الجوانب الرئيسية لسلامة المعلومات، وتمت مراجعة المواضيع المختارة لتأخذ في الاعتبار سياق الأزمة الصحية. واستكملت هذه الحملة بإجاز اختبارات يقظة بهدف تقييم رد فعل المستخدمين أمام مواقف المخاطر الإلكترونية ومن خلال ذلك تقييم نجاعة الحملة.

الأخلاقيات

تتكون المنظومة الأخلاقية للبنك من ميثاقين للأخلاقيات (الأول يطبق على أعضاء المجلس والثاني على ولاية البنك ومجموع المستخدمين). إضافة إلى تفرعات خاصة ببعض الوظائف الحساسة في ما يرتبط بالأخلاقيات لا سيما الأشخاص المتدخلين في عملية «الشراء» والمفتحصين الداخليين ومتعهدي الخدمات، والمؤمنين. إضافة إلى ذلك، تمكن منظومة التحذير الأخلاقي المستخدمين وشركاء البنك من الإبلاغ، وفق إطار مضبوط ومؤمن، عن أية تصرفات غير مطابقة لقواعد حسن السلوك المعتمدة من طرف البنك. وتم تعزيز نظام أخلاقيات البنك في سنة 2019 بوضع نظام إدارة مكافحة الفساد المطابق لمعيار ISO 37001.

وخلال سنة 2020، تم خيبن¹ الميثاقين المذكورين أعلاه ليأخذا في الاعتبار تطور السياق الوطني والدولي وأفضل الممارسات لاسيما في البنوك المركزية الأكثر تقدما في هذا المجال. وقد تمثلت التعديلات الرئيسية في تعزيز المتطلبات المرتبطة بتدبير تضارب المصاح وحماية المعلومات، إضافة إلى مبادئ المثالية الأخلاقية والتفوق المهني بما يتماشى مع توجهات المخطط الإستراتيجي للبنك والمقتضيات الجديدة للقانون الأساسي لبنك المغرب.

وتم توقيع التعهد باحترام مقتضيات ميثاق الأخلاقيات، في نسختها الجديدة، من قبل كل من أعضاء المجلس وولاية البنك ومجمل المستخدمين. وفي نفس الوقت، تم تجديد التوقيع على الالتزام باحترام سياسة البنك لمحاربة الرشوة.

وبخصوص نظام تدبير محاربة الرشوة الخاص بالبنك، تم إجراء عمليات افتتاح داخلية وخارجية في سنة 2020 من أجل ضمان نجاعة تطبيق النظام المذكور. بالإضافة لذلك، عقدت سلطات القطاع المالي² (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اجتماعها السنوي الأول الرفيع المستوى من أجل ضمان تتبع اتفاقية التعاون لمكافحة الرشوة في القطاع المالي، والوقوف على حصيلة الإنجازات برسم سنة 2020 والاتفاق على خارطة طريق للسنة المقبلة.

نظم التدبير

وفي إطار الهدف الاستراتيجي الذي يهدف لتعزيز فعالية ومرونة تنظيمه وعملياته، واصل البنك إنجاز ورش إدماج وتحسين تسيير نظم التدبير عبر بنية موحدة من نوع "البنية عالية المستوى HLS"، مع الحرص على تناغمها وتكاملها لاسيما بالنسبة لأنشطة تدبير المخاطر والمراقبة المستمرة.

وللتذكير، فقد تبنى البنك تدريجيا منذ سنة 2009 معايير مرتبطة بنظم تدبير الجودة (ISO 9001) ومحاربة الرشوة (37001) لجمل العمليات والبيئة (ISO 14001) والصحة والسلامة في العمل (OHSAS 18001) وأنشطة دار السكة وسلامة المعلومات (ISO 27001) بالنسبة للعمليات المرتبطة بنظام المعلومات والعمليات البنكية.

4.1.2 المطابقة

في إطار تنفيذ التزامات المملكة المتعلقة بتحقيق التقارب مع معايير الحكامة الجيدة في المجال الضريبي وفي أعقاب إعادة التقييم التي قامت بها في أكتوبر 2020 اللجنة التقنية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنظام الضريبي الخاص بالقطب المالي للدار البيضاء (CFC)، أسقط مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، بتاريخ

1 يتم خيبن الموانيق الأخلاقية كل سنتين في إطار دينامية التحسين.

2 اتفاقية تم توقيعها في نونبر 2019 بين ثلاث سلطات تنظيمية للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

22 فبراير 2021، المغرب من الملحق الثاني المتعلق بالبلدان والمناطق غير المتطابقة مع كافة المعايير الضريبية الدولية، والذي يطلق عليه "القائمة الرمادية للملاذات الضريبية". وتم الحصول على هذا السحب على الخصوص بفضل مصادقة بلدنا على القانون رقم 19-74 الذي ينص على الموافقة على الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بتنفيذ الإجراءات الخاصة بالاتفاقيات الضريبية من أجل تفادي تقلص الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. إلا أنه يتعين على المغرب الإسراع في عملية المصادقة على كفاءات تطبيق الالتزامات والإجراءات المتعلقة باليقظة والتي تقع على عاتق المؤسسات المالية بوجه خاص. تماشيا مع المعايير ذات الصلة التي اعتمدها المنتدى الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل محاربة الاحتيال والتهرب الضريبي.

في إطار المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبعد تقديمه لأول تقرير متابعة وطلبه مراجعة تنقيط 13 توصية تقنية نحو الأعلى، خلال الاجتماع العام الواحد والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN) المنعقد في نونبر 2020، حصل بلدنا على تحسين التنقيط الخاصة بتلك التوصيات وذلك بالنظر إلى التقدم المحرز لا سيما على صعيد المعايير. بدورها، قامت السلطات المغربية، بناء على نتائج تقرير التقييم المتبادل، ببلورة وتنفيذ خطة طريق تتعلق بالركائز المؤسسية، والمعارية والتشغيلية والتي تمت ترجمتها إلى مخططات عمل قطاعية.

وفيما يتعلق باستكمال المراجعة المعيارية، عرفت سنة 2020 تقديم ومناقشة عامة لمشروع القانون رقم 12-18 المعدل والمكمل للقانون رقم 43-05 الخاص بمحاربة غسل الأموال والقانون الجنائي لدى اللجنة البرلمانية الدائمة للعدل والتشريع وحقوق الإنسان على مستوى مجلس النواب. وتظل فاعلية الأسس الهامة ضمن المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرتبطة بشكل وثيق بتبني هذا القانون ونصوصه التطبيقية، لا سيما تلك المتعلقة بالآلية الوطنية لتطبيق العقوبات المالية المحددة الأهداف وبالسجل الوطني للمستفيدين الفعليين ضمن الأشخاص المعنويين.

وفيما يتعلق بالمنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي إطار دينامية التحسين المستمر التي أملتتها التطورات المعيارية ذات الأبعاد الدولية والانفتاح على أسواق مالية جديدة، قام البنك بمواءمة منظومته الداخلية مع المتطلبات التشريعية لهذه المنظومة الجديدة ومع النصوص التعاقدية المتفق عليها مع الأطراف الأجنبية الجديدة.

من ناحية أخرى، واصل البنك جهوده الهادفة إلى تعزيز آليته الداخلية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال الارتقاء بمطابقتها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، شكلت العديد من عمليات المعالجة التي تقوم بها الجهات التي انتدبها والمكلفة بتدبير المصالح ذات الاهتمام المشترك (المصلحة المركزية للمخاطر ومصلحة مركزة الشبكات غير الصحيحة)، موضوع مراجعة مسبقة تتعلق بالمطابقة والإشعارات لدى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP).

تماشيا مع المعايير ذات الصلة في هذا المجال، قام البنك بعملية افتتاح لآليته الخاصة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من أجل التأكد من فعاليتها ومطابقتها للمتطلبات القانونية ولأفضل الممارسات في هذا المجال.

على الصعيد التنظيمي، صادق البنك في سنة 2020 على سياسته الخاصة بالمطابقة التي تؤكد رغبته في استباق التطورات التنظيمية. ولتنفيذها، تم تحديد العديد من الخطوات، ومن بينها على الخصوص إعداد الإطار المرجعي للمطابقة ولعملية تحيينه.

5.1.2 المسؤولية الاجتماعية

انخرط بنك المغرب منذ عدة سنوات في أورش كبرى تهدف إلى الأخذ بالاعتبار التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك الخاصة بالحكمة الجيدة. واستثمرا منه للتقدم المحرز. أعطى بنك المغرب في سنة 2020 الانطلاقة لمشروع إحداث مقاربة المسؤولية الاجتماعية، وذلك بغية تأطير أفضل لالتزامه الاجتماعي بخصوص سياسة مسؤولية اجتماعية ملائمة وذات مصداقية، تركز على خارطة طريق وآليات قيادة ورفع تقارير ملائمة.

في إطار هذه المقاربة، تم تحديد المجالات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للبنك، المسماة رهانات المسؤولية الاجتماعية، وتقييمها وترتيبها حسب الأولويات، وفي أعقاب عملية تعاون تشاركية، ساهم فيها مستخدمو البنك، والقطاع البنكي، والتجمعات المهنية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني والموردون، تم وضع تعريف لسياسة المسؤولية الاجتماعية لبنك المغرب من خلال خمسة محاور تشمل اثنا عشر التزاما، والتي أفضت ترجمتها العملية إلى برنامج يتضمن ما يفوق مائة مشروع/نشاط خلال الفترة 2021-2023.

إطار 1.2.2: محاور والتزامات سياسة المسؤولية الاجتماعية لبنك المغرب

- المحور القانوني والأخلاقي: تنفيذ وتشجيع حكمة أخلاقية وشفافة، تعكس مبادئنا وتتيح تدبيرا نشطا ومسؤولا تطبيق حوكمة أخلاقية وشفافة لإدماج على أساس يومي
1. إدماج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في أنشطتنا اليومية.
 2. ضمان المطابقة وتدابير المخاطر مع تشجيع التحول السريع للبنك.
 3. تشجيع حكمة أخلاقية وشفافة على مستوى القطاع المالي، تتيح إدماج مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
- المحور الاقتصادي: العمل على تطوير نظام مالي شمولي، مبتكر ومستدام وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمهام المنوطة بالمؤسسة
4. تعزيز الشمول المالي وتشجيع تطوير منظومة التكنولوجيا المالية.
 5. تطوير ودعم البحوث والثقافة الاقتصادية والمالية.
 6. إغجاز مهامنا على نحو يمكن تحسين من الرفع تأثيرنا الاقتصادي والاجتماعي على المستويات المحلية والوطنية.

- المحور الاجتماعي: تشجيع تطوير الكفاءات والتنوع والشمول وضمان سلامة وراحة المستخدمين في مكان العمل
7. تطوير الرأسمال البشري وضمان التنوع وتكافؤ الفرص.
8. توفير ظروف عمل صحية وأمنة وضمان سلامة وراحة المستخدمين.
- المحور البيئي: الأخذ بالاعتبار التغير المناخي ضمن مهامنا وتقليص بصمتنا البيئية
9. الأخذ بالاعتبار التغير المناخي ضمن مهامنا من أجل تعزيز التحكم في المخاطر وتشجيع المالية الخضراء.
10. تقليص البصمة البيئية لأنشطتنا.
- المحور الاجتماعي: المساهمة في إطار شراكاتنا. في تطوير المناطق المحلية. ودعم الثقافة وأنشطة التضامن
11. مواكبة المبادرات الترابية والوطنية الهادفة إلى إحداث فرص شغل وأنشطة مدرة للدخل وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية.
12. الحفاظ على الموروث النقدي وتشجيعه ودعم الأنشطة الفنية والثقافية.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

لمواجهة الصدمة الاستثنائية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء تفشي جائحة كوفيد-19، وضع البنك المركزي خطة استجابة شاملة، حيث فعل كافة الآليات. التقليدية وغير التقليدية. وذلك في جميع مجالات تدخله.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، همت تدخلات البنك عدة جوانب. حيث قام بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين. بمقدار 75 نقطة أساس في المجموع. ليصل إلى 1,5%. وهو أدنى مستوى يسجل على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، قام بتحرير الحساب الاحتياطي الإلزامي بالكامل لصالح البنوك وتخفيض نسبته إلى 0% في اجتماعه المنعقد في شهر يونيو.

وعلى مستوى إدارة السيولة البنكية، وسع بنك المغرب قائمة الضمانات المقبولة لعملياته الخاصة بإعادة التمويل. مضاعفا بذلك قيمتها ثلاث مرات لتصل إلى 450 مليار درهم. مع الاستجابة لجميع طلبات البنوك. وفي نفس الإطار، أحدث خطوط إعادة تمويل جديدة لفائدة البنوك التشاركية وجمعيات القروض الصغرى. ومن أجل تعزيز عرض الائتمان المخصص للمقاوالات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. قام بتوسيع البرنامج المخصص لهذه الفئة من المقاوالات ليشمل القروض التشغيلية مع الرفع من دوريته حيث أصبح شهريا بعد أن كان فصليا.

علاوة على ذلك، وبغية إعطاء البنوك رؤية أوضح وتسهيل إدارة خزintها، جرى تنفيذ جزء كبير من عمليات إعادة التمويل عبر الأدوات الطويلة الأجل. مما رفع متوسط مدة جميع تدخلات بنك المغرب إلى 33 يومًا مقابل 10 أيام سنة 2019.

قرارات السياسة النقدية

عقد مجلس البنك اجتماعه الأول للسنة في 17 مارس، أي قبل سبع أيام من إعلان الحكومة حالة الطوارئ الصحية. وقد كان البنك قد انتهى من إعداد توقعاته قبل إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس أن فيروس كوفيد-19 يعتبر جائحة عالمية. وكانت الفرضية الأساسية المعتمدة في توقعات البنك تفيد أنه سيجري احتواء انتشار الفيروس والحد من تأثيره الاقتصادي.

وكانت توقعات البنك تشير إلى نمو الاقتصاد الوطني بنسبة 2,3% في سنة 2020. نتيجة بالأساس للظروف المناخية غير المواتية. حيث كان من المتوقع انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 2,7%. مع تقدير تسجيل 40 مليون قنطار من محصول الحبوب. إلى جانب تباطؤ وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى 2,9%. وفي سنة 2021. كان من المرتقب أن يتسارع النمو إلى 3,8%. مدفوعاً بانتعاش القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية بنسبة 8,1%. مع افتراض عودة محصول الحبوب إلى المتوسط. وتحسن النمو غير الفلاحي إلى 3,3%.

بعد استقراره عند 0,2% في سنة 2019. وهو أدنى مستوى له منذ عام 1968. كان من المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً عند حوالي 0,7% في المتوسط خلال سنة 2020 بأكملها. قبل أن يشهد بعض التسارع سنة 2021 ليصل إلى 1,2% مع ارتفاع تدريجي في مكونه الأساسي.

وعلى مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية. كانت التوقعات تشير إلى ضرورة استمرار عملية تعزيز الميزانية. مع تسجيل عجز دون احتساب مداخيل الخصوصية قدره 4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020. ثم 3,9% في 2021. كما كان من المرتقب أن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي ثم 2,5%. أما فيما يخص الاحتياطيات الدولية الصافية. فكان متوقعاً أن تتعزز لتواصل توفيرها لتغطية أكثر من 5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

بالنظر إلى هذه التوقعات. إلى جانب التأثير المرتقب لبرنامج "انطلاقة" الذي جرى إطلاقه تنفيذا للخطاب الملكي المؤرخ في 11 أكتوبر 2019. كان يتوقع أن يرتفع الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي بنسبة 4,5% في 2020 وبنسبة 5,3% سنة 2021.

غير أن هذه التوقعات اعتبرت غير مؤكدة ومحاطة بمخاطر كبيرة ستؤدي لتخفيضها نظراً للانتشار السريع الذي عرفه الفيروس على المستوى الدولي في الأيام التي سبقت انعقاد اجتماع مجلس البنك ولغياب الرؤية حول توفر العلاج الطبي. في ظل هذه الظروف. وبهدف دعم النشاط الاقتصادي. قرر المجلس خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2%. مع التشديد على المراقبة الدقيقة والتحديث المستمر للتوقعات الماكرو اقتصادية.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2020 (%)

السعر المتوسط	اجتماعات المجلس			
	17 مارس	16 يونيو	22 شتنبر	15 دجنبر
في أفق 8 فصول	1,0	1,0	0,8	0,8
2020	0,7	1,0	0,4	0,7
2021	1,2	1,0	1,0	0,6
2022	-	-	-	1,3

إطار 2.2.2: تقييم الحد الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة في المغرب

منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سنة 2008، قامت البنوك المركزية، ولا سيما في البلدان المتقدمة، بتيسير سياساتها النقدية بشكل كبير، حيث عملت بالخصوص على خفض أسعار فائدها الرئيسية إلى مستويات قريبة من الصفر في بعض الحالات. وقد أدى ذلك بالعديد منها إلى اللجوء إلى تدابير غير تقليدية مثل برامج التيسير الكمي وسياسة التواصل الاستثنائي. أدت هذه التطورات إلى طرح السؤال حول الهوامش المتبقية والمتاحة أمام السياسة النقدية في حالة تدهور الوضع الاقتصادي. وتتمثل إحدى المقاربات المستعملة لفهم هذا الإشكال في تقييم ما يسمى عادة "الحد الأدنى الفعلي" لأسعار الفائدة، وهو ما يمكن تعريفه بأنه المستوى الذي يصبح ابتداء منه تخفيض معدل سعر الفائدة الرئيسي غير فعال أو يؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها على مستوى الاستقرار المالي أو الاقتصاد. بشكل عام، عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة للغاية، ترتفع حيازة النقد، مما يضعف انتقال قرارات السياسة النقدية، خاصة عبر قناة سعر الفائدة.

مع تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي منذ 2013 بالمغرب، وتطور التضخم إلى مستويات معتدلة، شرع البنك المركزي في تيسير سياسته النقدية من خلال تخفيض سعر الفائدة الرئيسي عدة مرات. فقد تم تخفيض هذا الأخير من 3,25% في 2012 إلى 2,25% في مارس 2016 وتم الحفاظ عليه عند هذا المستوى حتى نهاية 2019. ومع ظهور الأزمة الناجمة عن وباء كوفيد-19، بداية سنة 2020، كان من الضروري إجراء تقييم للهوامش والخيارات المرتبطة بالسياسة النقدية من أجل إعداد خطة مناسبة لمواجهة هذه الوضعية.

في هذا السياق، تم إنجاز العديد من الدراسات، ركزت إحداها على تقدير الحد الأدنى الفعلي. ولذلك، تم إعداد نموذج تصحيح الخطأ الموجه "VECM"، الذي يتم بواسطته تفسير الطلب على العملة الائتمانية (النقد المتداول كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي) من خلال سعر الفائدة على الودائع (استناداً إلى أسعار الفائدة على الودائع لمدة 12 شهراً) والعمق المالي (الودائع تحت الطلب بالعملية المحلية كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي). وارتكزت التقديرات على بيانات فصلية تمتد من الفصل الأول من 2006 إلى الفصل الرابع من 2019.

يجب أن يكون لنسبة الفائدة على الودائع، التي تمثل تكلفة فرصة حيازة النقد، ارتباط سلبي مع الطلب على النقد المتداول. بينما يجب أن يكون للأخير علاقة إيجابية مع العمق المالي، مع فرضية وجود معدل ثابت بين التداول النقدي والودائع. وتقدم المعادلة التالية نتائج تقدير العلاقة طويلة الأمد بين النقد المتداول ومحدداته.

$$Mf = 0,43 - 0,06 \times Tc + 0,3 \times Dv$$

$$[4,63]^* \quad [-15,4]^*$$

*معادلة ستودنت

أو Mf : العملة الائتمانية / الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي

Tc : نسبة الفائدة على الودائع لمدة 12 شهراً

Dv : الودائع تحت الطلب / الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي

تظهر نتائج التقدير أن النقد المتداول يتأثر بالفعل سلبًا بسعر الفائدة على الودائع وإيجابًا بالعمق المالي، لكن الارتباطات تبقى ضعيفة. وتشير هذه النتائج إلى أن السياسة النقدية ما زالت تملك هوامش خفض سعر الفائدة الرئيسي. فقد قام بنك المغرب بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين سنة 2020 بمجموعه 75 نقطة أساس، ليصل إلى 1,5%، وهو أدنى مستوى يسجله على الإطلاق. نتيجة لذلك، وعلى الرغم من الارتفاع الكبير الذي عرفتة تكلفة المخاطر، تراجعت أسعار الفائدة على القروض بواقع 49 نقطة أساس. ما يشير إلى مستوى مرتفع نسبيًا لانتقال قرارات السياسة النقدية عبر قناة سعر الفائدة، وبالمثل، وبفضل الإجراءات التي وضعتها لجنة اليقظة الاقتصادية، حافظت القروض البنكية الموجهة للقطاع غير المالي على وتيرة نمو مطرد في سياق زيادة الديون المعلقة الأداء.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الهيمنة الهيكلية للنقد التي تميز الاقتصاد الوطني من شأنها أن تفسر المرونة الضعيفة بين حجم النقد المتداول وأسعار الفائدة على الودائع. ومع ذلك، كان من المتوقع أن تساعد الجهود الكبيرة والتعبئة الرامية إلى تطوير وسائل الأداء الإلكتروني بالإضافة إلى تعزيز الشمول والتثقيف الماليين في التخفيف من هيمنة النقد هذه.

مع نهاية الفصل الأول من السنة، تجسدت المخاوف المرتبطة بانتشار الفيروس على أرض الواقع، مما دفع السلطات العمومية عبر العالم إلى فرض قيود صارمة على تنقلات الأشخاص وعلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح الاقتصاد العالمي يواجه ما اعتبر أسوأ ركود له على الإطلاق منذ الكساد الكبير.

وفي سياق هذه الأزمة، أجرى البنك تحيينًا مبتكرًا لتوقعاته مرتين استنادًا إلى مقارنة قطاعية تراعي بالأساس القيود التي فرضتها السلطات للحد من تفشي الفيروس. وقد كانت هذه التوقعات تشير إلى تدهور الوضع الاقتصادي الوطني، لكن مع وجود مستوى عالٍ جدًا من الشكوك، مما دفع أعضاء المجلس إلى تأجيل اتخاذ القرار إلى اجتماع يونيو الاعتيادي لتقييم الوضع بشكل أفضل وبالتالي اتخاذ التدابير الأنسب.

ومع ذلك، وعلى المستوى التشغيلي، اتخذ بنك المغرب العديد من الإجراءات التيسيرية، لا سيما من خلال إدراج السندات الممثلة للديون الصادرة عن المقاولات والمؤسسات العمومية أو صناديق التوظيف الجماعية للتسديد والسندات الممثلة للديون الخاصة بالدولة أو بالمقاولات والمؤسسات العمومية ضمن الضمانات المقبولة في عمليات إعادة التمويل. وبذلك، تضاعفت إمكانية إعادة تمويل البنوك ثلاث مرات لتصل إلى 450 مليار درهم، أو ما يناهز 42% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما وسع البنك برنامجه المخصص للمقاولات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة ليشمل قروض التشغيل، ورفع من وتيرته التي أصبحت شهرية بعد أن كانت فصلية قبل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، ولمواجهة التأثير المتوقع للأزمة على التوازن الخارجي، قام البنك في 7 من أبريل، وبالتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بسحب ما يعادل 2,15 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يقارب 3 مليارات دولار، من خط الوقاية والسيولة الذي يوفره صندوق النقد الدولي.

وخلال اجتماعه المنعقد في 16 يونيو، قرر مجلس البنك خفض السعر الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1,5%. والتحرير الكامل لحساب الاحتياطي الإلزامي. وخلال نفس الاجتماع، أعلن بنك المغرب عن إحداث خطين جديدين لإعادة التمويل، لفائدة القروض الجديدة والقروض المعاد جدولتها التي تمنحها البنوك لجمعيات القروض الصغرى. وكذلك "الوكالة بالاستثمار" المبرمة مع البنوك التقليدية لصالح البنوك التشاركية.

وكانت توقعات البنك التي استندت إليها كل هذه القرارات تشير إلى انكماش حاد في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 5,2% لسنة 2020، يليه انتعاش بنسبة 4,2% في سنة 2021، وفيما يتعلق بالتضخم، كان من المتوقع أن يصل إلى حوالي 1% في 2020 و 2021 تحت تأثير ضعف الطلب وانخفاض مستويات أسعار الطاقة من ناحية. ومن ناحية أخرى بسبب الاضطرابات في العرض بالنسبة لبعض المنتجات.

على مستوى الحسابات الخارجية، كان من المتوقع أن تشهد المبادلات التجارية، ولا سيما الصادرات، انكماشاً حاداً سنة 2020 سيؤدي، إلى جانب انخفاض عائدات السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، إلى تفاقم عجز الحساب الجاري إلى 10,3% من الناتج المحلي الإجمالي. وباعتبار السحب من خط الوقاية والسيولة والتعبئة القوية للموارد الخارجية من قبل الخزينة في أعقاب إلغاء الحد الأقصى للاقتراض الذي حدده قانون المالية لسنة 2020، كان من المتوقع أن تبلغ الأصول الاحتياطية الرسمية حوالي 220 مليار درهم في سنتي 2020 و 2021، أي ما يعادل 5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية، كان من المتوقع أن يتفاقم عجز الميزانية، باستثناء الخصخصة، إلى 7,6% في 2020 قبل أن يتراجع إلى 5% في 2021، مؤدياً إلى زيادة نسبة الدين بأكثر من 10 نقاط إلى أكثر من 75% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 و 2021.

جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2011

تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
13 أبريل 2011			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملائمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي.
20 شتنبر 2011			إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.
27 مارس 2012	خفض من 3,25% إلى 3,0%		إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
26 شتنبر 2012		خفض من 6% إلى 4%	
13 دجنبر 2012			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.

11 دجنبر 2013		إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاوالات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013		إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014	خفض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%	
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%	
01 يوليوز 2015		اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومدى تأثير القرارات التي يتخذها بنك المغرب
22 مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%	
21 يونيو 2016	رفع من 2% إلى حد أقصى قدره 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض
24 شتنبر 2019	خفض من 4% إلى 2%	
17 دجنبر 2019		- إرساء آلية لإعادة التمويل اللامحدود للقروض البنكية الممنوحة للفئات التي يستهدفها البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاوالات. - تطبيق سعر فائدة تفضيلي بنسبة 1,25% لإعادة تمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج
17 مارس 2020	خفض من 2,25% إلى 2%	
15 أبريل 2020		- توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل سندات الدين الصادرة عن المقاوالات والمؤسسات العمومية أو صناديق التوظيف الجماعية للتسديد والسندات المثلثة للديون الخاصة بالدولة أو بالمقاوالات والمؤسسات العمومية. - تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج دعم تمويل المقاوالات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي أحدث سنة 2013 (1) من خلال توسيع نطاق إعادة التمويل ليشمل قروض التشغيل بالإضافة إلى قروض الاستثمار و (2) الرفع من دوريته حيث أصبح شهريا بعد أن كان فصليا.

- إنشاء خط إعادة تمويل للقروض الجديدة والقروض المعاد جدولتها والتي تمنحها البنوك لجمعيات القروض الصغرى خلال الفترة الممتدة ما بين الفصل الثاني لسنة 2020 إلى الفصل الأخير من 2021. - إحداث خط إعادة تمويل «الوكالة بالاستثمار» المبرم مع البنوك التقليدية خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني من 2020 إلى الفصل الأخير من 2021 لصالح البنوك التشاركية. - توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل السندات الممثلة للديون الخاصة بجمعيات القروض الصغرى و«الوكالة بالاستثمار» المبرمة مع البنوك التشاركية.	خفض من 2% إلى 0%	خفض من 2% إلى 1,5%	16 يونيو 2020
--	-------------------------	---------------------------	----------------------

خلال الاجتماع المنعقد في شهر شتنبر، وأخذاً في الاعتبار البيانات الجديدة المتوفرة، وتطور الوضع الصحي والتدابير التي اتخذتها السلطات بهذا الشأن، تم تخفيض توقعات النمو لسنة 2020 إلى -6,3%. وهو أكبر انكماش منذ بدء جميع الحسابات الوطنية. وفي 2021، كان من المتوقع أن يصل النمو إلى 4,7%. مدفوعاً بتحسين القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,7% وانتعاش تلك الخاصة بالقطاع الفلاحي بواقع 12,6%. وفيما يتعلق بالتضخم، كان من المتوقع ألا يتجاوز 0,4% في 2020 قبل أن يتسارع في 2021 ليصل إلى 1%.

من ناحية أخرى، تم تعديل توقعات عجز الحساب الجاري نحو الانخفاض إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2020 وإلى 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2021. وبالتالي، أخذاً في الاعتبار الافتراضات الاستثنائية من السوق الخارجية على وجه الخصوص، من المتوقع أن تناهز الأصول الاحتياطية الرسمية حوالي 290 مليار درهم في 2020 و2021، لتغطي حوالي 6 أشهر و20 يوماً من واردات السلع والخدمات.

بناءً على هذه التوقعات، وتقييم انتقال قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ بداية الجائحة وبالنظر إلى حصيلة التدابير المختلفة التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية في هذا الشأن، اعتبر مجلس البنك أن شروط تمويل الاقتصاد تظل ملائمة وحافظ على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 1,5%.

وخلال اجتماع مجلس البنك الأخير لهذه السنة، جرى انخفاض توقعات النمو إلى -6,6% لسنة 2020، أخذاً في الاعتبار النتائج المحققة والتي كانت غير مواتية أكثر مما كان متوقعاً في الفصل الثاني من السنة، وتم الإبقاء على نسبة 4,7% دون تغيير بالنسبة لسنة 2021. وحسب التوقعات الخاصة بسنة 2022، والتي تم إعدادها للمرة الأولى، سيرتفع النمو إلى 3,5%. وواصلت توقعات التضخم الإشارة إلى مستويات منخفضة مع تسارع نسبي إلى 1,3% في 2022.

وبخصوص الحسابات الخارجية، أباينت الإجازات شبه ركود في عجز الحساب الجاري عند 4,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020. وكان من المتوقع أن ينخفض هذا الأخير إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2021 وأن يرتفع إلى 3,9% في 2022. وكان من المتوقع أن تواصل الأصول الاحتياطية الرسمية نموها لتصل إلى مستوى مريح يضمن تغطية أكثر من 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

على مستوى المالية العمومية، كان من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية باستثناء الخوصصة 7,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020. وأخذاً بالاعتبار بيانات قانون المالية لسنة 2021 على وجه الخصوص، من المتوقع أن تستأنف عملية دعم الميزانية تدريجياً مع تراجع العجز باستثناء الخوصصة إلى 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021 ثم إلى 6,4% في 2022. من ناحية أخرى، كان من المفترض أن تستمر مديونية الخزينة في التدهور لتصل إلى 79,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في نهاية 2022.

وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية، فقد تميزت باستمرار تراجع أسعار الفائدة على القروض على إثر التخفيضات في سعر الفائدة الرئيسي في مارس ويونيو. وقد سجل متوسط أسعار الفائدة الإجمالية على القروض انخفاضا فصلياً بواقع 28 نقطة أساس ليصل إلى 4,30% في الفصل الثالث. وشمل هذا التطور على حد سواء القروض الموجهة للأسر والمقاولات، ولا سيما المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالقروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي، وعلى الرغم من الانكماش الحاد الذي عرفه النشاط الاقتصادي، فقد حافظت على وتيرة ثابتة، مدعومة بالإجراءات المالية والنقدية. ومن المتوقع أن يصل نموها في أفق التوقع إلى حوالي 4,5%.

في ظل هذه الظروف، اعتبر مجلس البنك أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيرياً إلى حد كبير، مما يضمن التمويل الكافي للاقتصاد. كما اعتبر، على وجه الخصوص، أن مستوى السعر الرئيسي يظل ملائماً. وقرر الحفاظ عليه دون تغيير في 1,5%.

إطار 3.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

انطلاقاً من الحرص المتواصل على تحسين آلية التحليل والتوقع، يجري بنك المغرب سنوياً تقييماً تفصيلياً لجميع توقعاته الماكرواقتصادية. وتماشياً مع سياسة الشفافية التي يعتمدها البنك، يقدم هذا الإطار ملخصاً لنتائج هذا التحليل الخاص بسنة 2020 بالنسبة لمتغيرات التضخم والنمو.

في سياق يتميز بمستوى قياسي من الشكوك، أصبح نطاق نماذج التوقع التقليدية محدوداً. وقد أدى هذا الوضع ببعض البنوك المركزية سنة 2020، إلى تعليق نشر توقعاتها مؤقتاً¹ أو تقديم عدة سيناريوهات تطور محتملة². من جهته، اختار بنك المغرب الحفاظ على نشر توقعاته المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مع تسليط الضوء على أوجه الشكوك الكبيرة المحيطة به.

وفيما يتعلق بالنمو، أشارت المعلومات المتاحة أثناء إعداد توقعات مارس 2020 إلى تأثير اقتصادي محدود ومؤقت لكوفيد-19.

¹ بما فيها البنك الفدرالي الأمريكي وبنك فرنسا.

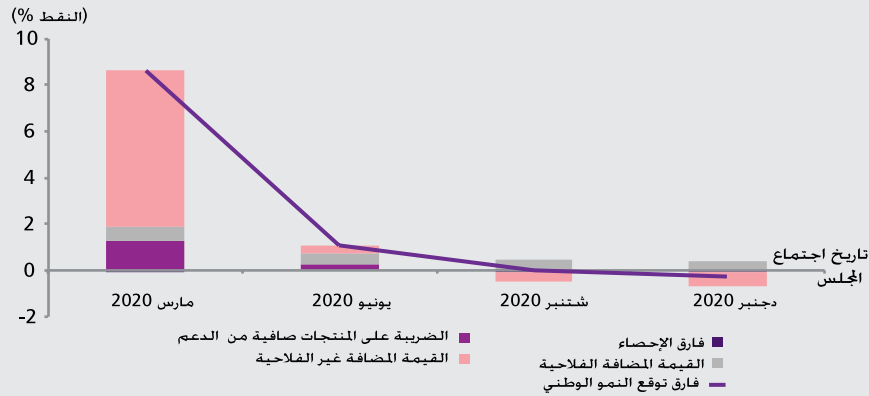
² بما فيها بنك إنجلترا وبنك السويد المركزي وبنك الاحتياطي الأسترالي.

إلا أن القيود التي فرضت على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ابتداء من نهاية الفصل الأول، للحد من تفشي الفيروس، أدت إلى تدهور حاد في التوقعات. وبالتالي، تم تعديل توقعات البنك الخاصة بالقيمة المضافة غير الفلاحية، التي كان من المتوقع أن تشهد ارتفاعاً معتدلاً في مارس بنسبة 2,9% لتصل إلى -5,3% في يونيو، و-6,3% في شتنبر و-6,6% خلال اجتماع مجلس البنك في دجنبر. مقابل مساهمة بنسبة -5,8%.

أما تراجع القيمة المضافة الفلاحية، فقد عرف تقييماً ناقصاً بمقدار 4,1 نقطة مئوية في المتوسط خلال عمليات التوقع الأربع برسم السنة قيد الدراسة. وبالنسبة لشهر مارس على وجه الخصوص، يُعزى الفارق إلى الإفراط في تقدير الإنتاج من الحبوب. حيث توقع بنك المغرب 40 مليون قنطار بدلاً من 32 مليوناً المحققة وفقاً لوزارة الفلاحة.

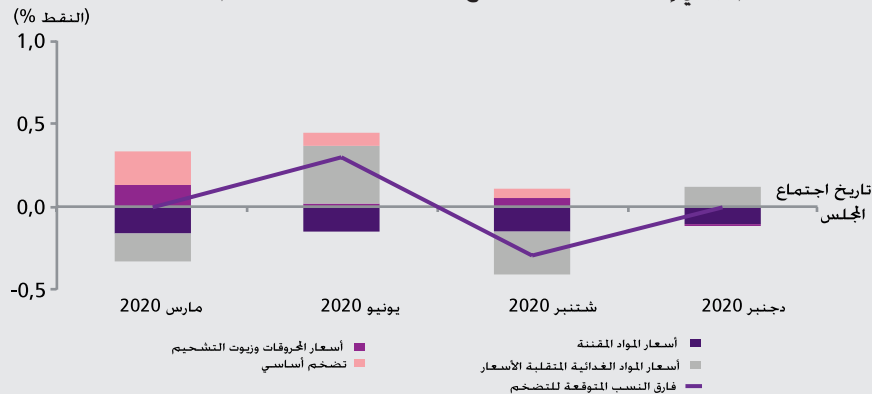
وإجمالاً، وبعد الفارق الملموس في شهر مارس بين التوقعات والنسبة المحققة، اقتربت توقعات الناتج الداخلي الإجمالي من النسبة المسجلة والتي بلغت -6,3%. وكانت هذه التوقعات تشير إلى انخفاضات بنسبة 5,2% في يونيو و6,3% في شتنبر و6,6% في دجنبر.

رسم بياني 1.3.2.2: فارق التوقع حسب مكونات النمو لسنة 2020



أما بالنسبة للتضخم، كانت توقعات بنك المغرب متماشية بشكل عام مع النسب المحققة. وتشير هذه الأخيرة إلى ارتفاع التضخم من 0,2% في 2019 إلى 0,7% في 2020، وهو نفس المعدل المتوقع في مارس ودجنبر. وعلى مدار السنة، بلغت أخطاء التوقع 0,3 نقطة مئوية بالقيمة المطلقة في يونيو وشتنبر. وهو ما يعزى بالأساس إلى الصدمات التي تعرضت لها أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة. وبدرجة أقل، إلى الزيادة في الأسعار التي أقرتها شركات النقل الطرقي للمسافرين بعد القيود الصحية التي فرضتها عليها السلطات. وبعد المبالغة في التوقع في مارس ارتباطاً بالتوقع الزائد الخاص بالطلب، جرى تعديل توقعات التضخم الأساسي هي الأخرى تدريجياً. حيث بلغ فارق التوقع 0 نقطة في دجنبر و0,2 نقطة في المتوسط على مدار السنة.

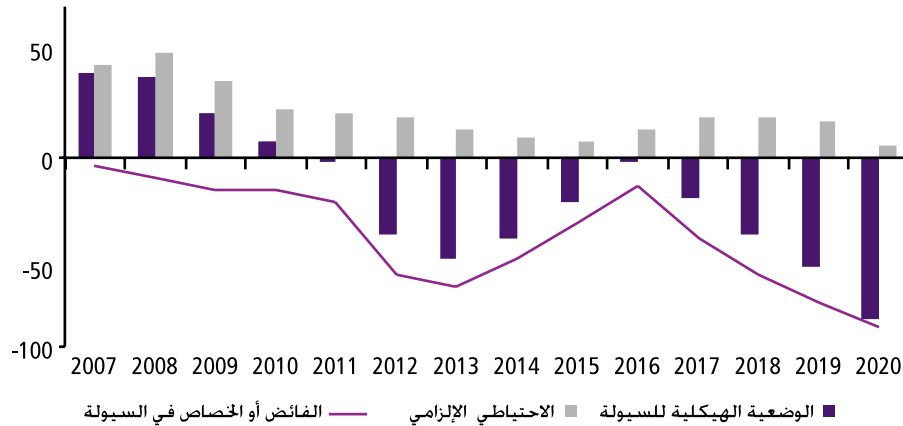
رسم بياني 2.3.2.2: فارق التوقع حسب مكونات التضخم لسنة 2020



تطبيق السياسة النقدية

تميزت سنة 2020 بتسجيل زيادة ملموسة في الحاجة للسيولة البنكية بلغت 90,2 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي مقابل 76,6 مليار في 2019. وهو ما يعزى بالأساس إلى النمو الاستثنائي الذي شهده التداول النقدي. لا سيما في سياق الحجر الصحي والتحويلات النقدية للأسر التي جرت في إطار عملية "تضامن"¹. وبالمقارنة مع سنة 2019، بلغ هذا الارتفاع في المتوسط الأسبوعي 44 مليار درهم مقابل 18,5 مليار سنة من قبل. وقد تم تعويض تأثير هذا التطور جزئياً من خلال تزايد الأصول الاحتياطية الرسمية بمقدار 29,2 مليار في المتوسط عوض 2,9 مليار في سنة 2019.

رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة¹ ومبلغ الاحتياطي النقدي
(متوسط نهاية الأسبوع، بملايير الدراهم)

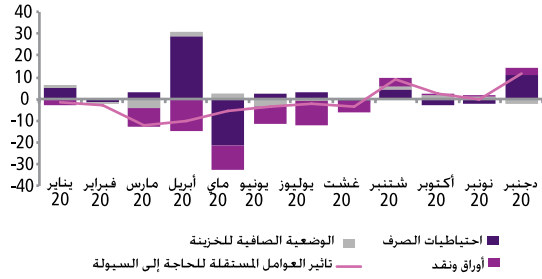


¹ الوضعية البنوية لسيولة البنوك هي مجموع احتياطيات البنك من العملات الأجنبية، والوضعية الصافية للخزينة وعوامل أخرى صافية، باستثناء النقد المتداول.

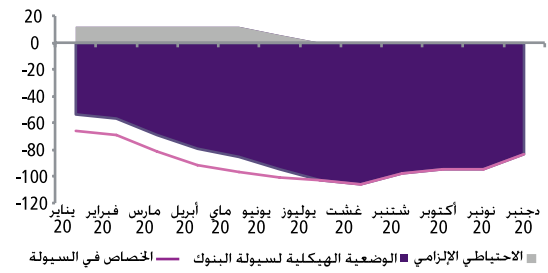
أمام هذا الوضع، رفع بنك المغرب الحجم الإجمالي لتدخلاته من 77,6 مليار في المتوسط الأسبوعي في 2019 إلى 96,3 مليار في 2020. وقد جرى ذلك بشكل رئيسي بالاعتماد، لأول مرة منذ 2014، على عمليات إعادة الشراء لأجل شهر وثلاثة أشهر، بمبلغ متوسط قدره 29,6 مليار في حين بلغ إجمالي التسبيقات لمدة 7 أيام في المتوسط 42,5 مليار مقابل 73,8 مليار في 2019. وبلغ متوسط القروض المضمونة الممنوحة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة 20 مليار درهم مقابل 2,4 مليار في 2019 ووصل متوسط مبادلات الصرف إلى 4,3 مليار عوض 1,2 مليار.

1 شملت هذه العملية تحويلات مباشرة إلى أسر "مستفيدة من من خدمة "راميد" وأخرى غير مستفيدة منها، وتتراوح هذه التحويلات، حسب حجمها، ما بين 800 درهم إلى 1200 درهم. الهدف من ذلك هو التخفيف من تأثير القيود المفروضة لوقف انتشار فيروس كوفيد-19. وقد استفاد من هذه العملية ما يقارب 5.5 مليون أسرة. 45% منها في المناطق القروية.

رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

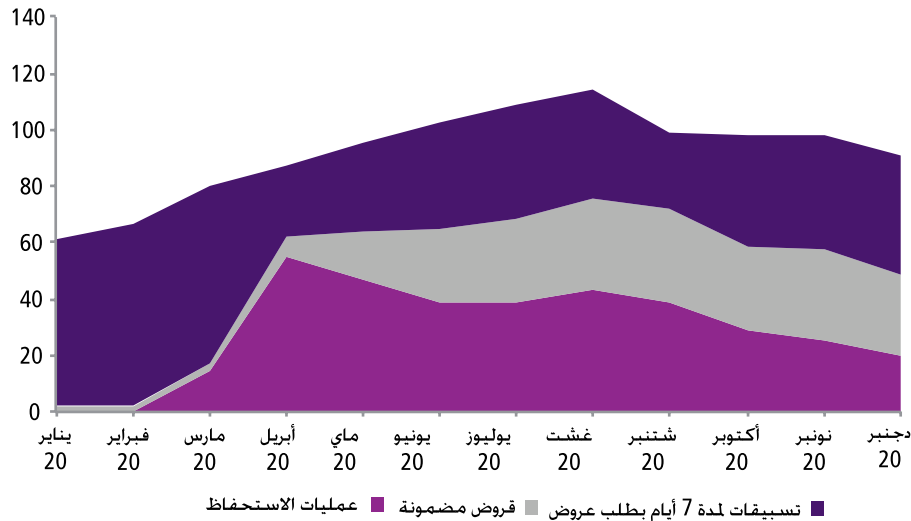


رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



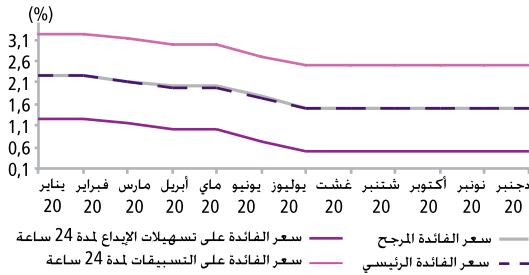
تظهر التحليلات على طول السنة أن الحاجة إلى السيولة ارتفعت بحدة بين مارس وغشت وبلغت في ذروتها 112 مليار درهم نهاية شهر يوليوز. وخلال بقية السنة، انخفضت هذه الحاجة تدريجياً لتصل إلى 83,4 مليار. متأثرة بتراجع التداول النقدي وتحسن احتياطات الصرف لدى البنك.

رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

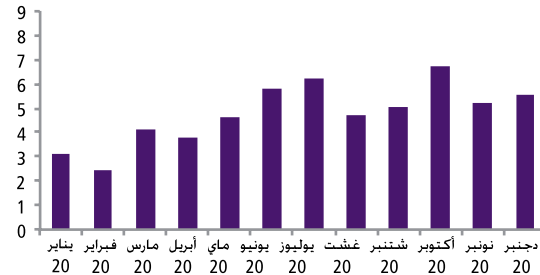


في ظل هذه الظروف، وفي السوق القائمة بين البنوك، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح، الذي يعد هدفاً أساسياً في السياسة النقدية، منسجماً مع سعر الفائدة الرئيسي طيلة السنة حيث بلغ في المتوسط 1,79%. وفيما يتعلق بحجم المعاملات، فقد انتقل متوسطه الأسبوعي من 3,6 مليار في 2019 إلى 4,8 مليار في 2020.

رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق
ما بين البنوك (متوسط شهري)

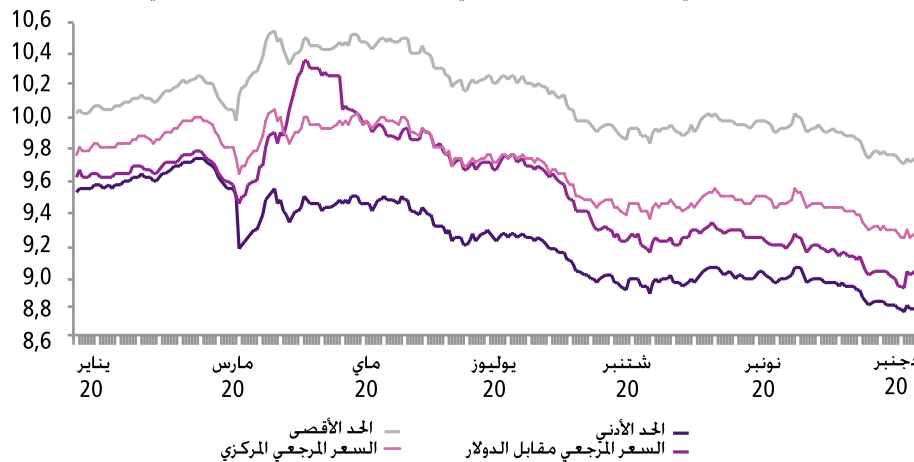


رسم بياني 5.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق
ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



في سوق الصرف، تميزت سنة 2020 ببداية مرحلة جديدة في الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة، مع توسيع نطاق تقلب الدرهم من $2,5 \pm$ إلى $5 \pm$ ابتداء من 9 مارس. وقد جاء هذا القرار باعتبار الصدمات الخارجية التي بدأت تتجسد والظروف الجيدة التي مرت فيها المرحلة الأولى، التي انطلقت في 15 يناير 2018. ومنذ إنطلاقه، ما فتئ هذا الإصلاح يحظى بتبني أوسع من قبل الفاعلين، وتعميق سوق الصرف وتطور سعر الصرف ضمن نطاق التقلبات دون أي تدخل من البنك منذ أبريل 2018. واستمرت هذه الدينامية طيلة 2020 على الرغم من المخاوف القوية المتعلقة بتأثير الأزمة الصحية على الاقتصاد. وقد أدت هذه المخاوف إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل السلة المرجعية خلال الأيام الأولى من شهر أبريل؛ لكن سرعان ما توقف هذا الانخفاض خاصة بعد السحب من خط الوقاية والسيولة. لينتهي الدرهم السنة بارتفاع قدره 2,8%.

رسم بياني 7.2.2: السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالدولار الأمريكي



2.2.2 البحوث

تميزت سنة 2020 بإصدار العدد الرابع من الرسالة البحثية للبنك علاوة على ثلاث أوراق عمل. وتتمحور هذه الأخيرة حول "القدرة على تعبئة العائدات الضريبية في المغرب"، وإعداد "مؤشر مجمع للاستقرار المالي في المغرب" بالتعاون مع أحد الباحثين من صندوق النقد الدولي وحول "حصة القطاع غير المهيكل في المغرب" بالتعاون مع أحد الباحثين من جامعة يوهان كيبلر دو لينز في النمسا.

وفي إطار الأنشطة التحليلية وتلك المتعلقة باليقظة الاستراتيجية، تم إنجاز عدة أشغال شملت تأثير الأزمة الصحية كما عدة مواضيع هامة بالنسبة للمؤسسة. وتتمحور المذكرات المعدة في هذا الإطار بشكل خاص حول تحليل انعكاسات كوفيد-19 على النمو الاقتصادي المغربي، ومواطن الضعف للشركات غير المالية خلال أزمة كوفيد-19- وتأثير تدابير الدعم، وجهود الميزانية العمومية للتصدي لجائحة كوفيد-19، وتأثير ارتفاع الاستثمار العمومي على الاقتصاد المغربي واستراتيجية استهداف التضخم.

من ناحية أخرى، ومن أجل تقوية التعاون مع البنوك المركزية والأوساط الأكاديمية، استضاف البنك هذه السنة باحثين زائرين، وهما: السيدة إيكسان دنيز، نائب مدير شعبة المالية الكلية في قسم البحوث بصندوق النقد الدولي، والسيد فردريش شنيدر، أستاذ بجامعة يوهان كيبلر دو لينز في النمسا، اللذان قاما بمواكبة الفريق البحثي لبنك المغرب في الأعمال البحثية المرتبطة على التوالي بالسوق العقارية والقطاع غير المهيكل.

3.2.2 الأنشطة الإحصائية وتدبير البيانات

وعيا منه بأهمية التوفر على إحصائيات ذات جودة عالية من أجل إنجاز مهامه، وفي إطار الحرص الدائم على تحسين آليته الخاصة بإنتاج وتدبير المعطيات، شرع البنك طبقا لأهداف مخططه الاستراتيجية في ورش إصلاحي لجعل منظومته الإحصائية أكثر غنى وموثوقية ولتيسير الولوج إليها خدمة لمهنة ومنظومته.

هكذا، اتسمت سنة 2020 بإنشاء المديرية الجديدة للإحصائيات وتدبير المعطيات التي تولت ضمن اختصاصاتها مركزا الأنشطة المرتبطة بتدبير المعطيات والإحصائيات، وإعادة تنظيمها وفق عملية متجانسة تشمل كامل دورة حياة هذه المعطيات، وهي التجميع والإنتاج الإحصائي والتحليل والنشر.

وفي سياق الأزمة الصحية ومن أجل قياس تأثيرات الأزمة وتقييم فعالية الإجراءات المتخذة، قام البنك على الخصوص بإثراء محتوى الاستقصاء الذي يعده حول الظرفية من خلال إدراج وحدات مرتبطة بأزمة كوفيد-19، كما سهر على إدراج عدة أنشطة على مستوى مكتب القروض وذلك من أجل عدم تعريض الوحدات الاقتصادية لتداعيات الأزمة من خلال ضمان الإبلاغ عن الائتمان العادل «Fair Credit Reporting».

إضافة إلى ذلك، تم تعزيز آلية تتبع واحتساب آجال الأداء في أعقاب إنشاء المرصد الخاص بآجال الأداء والذي يحظى بنك المغرب بعضويته. وبالفعل، شارك البنك في الأشغال المختلفة للمرصد وساهم في النسخة الأولى من التقرير الخاص بآجال الأداء، مع تحليل معمق لممارسات الأداء لدى المقاولات غير المالية الخاصة.

4.2.2 تدبير الاحتياطيات

في ظل سياق دولي يتسم بتعزيز التوجه التيسيري للسياسات النقدية في مواجهة أزمة كوفيد 19 وكذا بالانخفاض الملموس لأسعار الفائدة النقدية وتلك الخاصة بسندات الاقتراض، واصل البنك تحسين مردودية احتياطيات الصرف مع السهر على مراعاة متطلبات السلامة والسيولة، وذلك من خلال تدبير يهدف إلى تقليص تأثير عائدات الفائدة السلبية في منطقة الأورو وتعزيز الاستثمار في الأصول المقبولة التي توفر عائداً إضافياً مقارنة بالأصول السيادية. وبالتالي، ورغم الظروف غير الملائمة لتوظيف هذه الاحتياطيات ارتباطاً بالانخفاض الشامل في أسعار الفائدة المطبقة عليها، سجلت نتيجة تدبير احتياطيات الصرف نمواً بنسبة 4% خلال سنة 2020.

5.2.2 الإشراف البنكي

نشاط تقنين القطاع البنكي

اعتباراً للأزمة الصحية، عمل بنك المغرب على ملائمة نشاطه المتمثل في الإشراف البنكي مع التركيز على تتبع التأثير على مؤسسات الائتمان ومواكبتها فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية في هذا الصدد.

ومن أجل تحقيق هدف مزدوج يتمثل في دعم تمويل الاقتصاد مع الحفاظ على صمود القطاع البنكي، أدخل بنك المغرب عمليات تخفيف الإجراءات الاحترازية مؤقتة، حيث قام بالأساس بالترخيص بعدم التقيد بنسبة السيولة خلال النصف الأول من سنة 2020 وتخفيض هامش الأموال الذاتية الاحتياطي لمدة 12 شهراً في حدود 50 نقطة أساس. وقد تم تمديد هذا الإجراء إلى غاية يونيو 2022. كما أصدر بنك المغرب إرشادات تتماشى مع توصيات لجنة بازل لمعالجة مخاطر الائتمان المتعلقة بالديون التي تم تأجيل استحقاقها.

وفيما يتعلق بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وأمام الصعوبات التي تواجهها البنوك في سياق الأزمة، دعا البنك هذه المؤسسات للاستفادة من المرونة التي يوفرها هذا المعيار فيما يخص حساب تدني القيمة، وذلك وفقاً لتوجيهات لجنة بازل ومجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا المجال.

وأخذاً بالاعتبار هشاشة زبناء قطاع القروض الصغرى، قام البنك أيضاً وبشكل مؤقت، إلى غاية نهاية يونيو 2021، بتليين قواعد تموين الديون المعلقة الأداء بالموازاة مع إنشاء صندوق ضمان عمومي، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بهدف تغطية القروض المعاد هيكلتها والقروض الإضافية المخصصة للأنشطة المدرة للدخل.

وعلى مستوى المالية التشاركية، تم إطلاق منتجات جديدة بعد إصدار المجلس الأعلى للعلماء رأيه بالمطابقة بخصوص الوثائق التعاقدية «سلام» و«الإجارة المنتهية بتمليك»، بالإضافة إلى النافذة التشاركية لصندوق الضمان المركزي «سند تمويل».

وفيما يتصل بالإصلاحات التشريعية، شارك البنك، إلى جانب وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، في الأشغال المتعلقة بشكل خاص بقانون التمويل الجماعي، وإصلاح قانون التمويل الأصغر، ومراجعة قانون مكافحة غسل الأموال، وقانون تحويل صندوق الضمان المركزي وقانون السندات المؤمنة.

أنشطة الإشراف البنكي

منذ بداية الأزمة، طلب بنك المغرب من البنوك تحديث خططها المرتبطة بالتعافي من الأزمات الداخلية (PRCI) من خلال إدراج تقييم الآثار الناجمة عن الأزمة الحالية في عناصر الضغط الخاصة بها وكذلك الآثار المترتبة على كل إجراء موصى به، وطلب منها أيضاً تتبع المؤشرات المحددة في خطة التعافي من الأزمات الداخلية بوتيرة متقاربة. بالإضافة إلى ذلك، دعا البنك، في إطار نهجه الوقائي، مؤسسات الائتمان إلى تعليق توزيع الربحيات برسم سنة 2019 وإلى تشكيل مؤونات وقائية ذات طبيعة عامة للاحتماء من ارتفاع مخاطر الائتمان المتوقع. وفي الوقت نفسه، نسق مع القطاع البنكي من أجل إنجاز دراستين حول تأثير تداعيات الأزمة على أنشطتها ومردوديتها وملاءتها.

وبالنظر إلى القيود الصحية، اضطر البنك إلى تعليق مهام المراقبة الميدانية على مستوى مؤسسات الائتمان. فقد عمل بحزم على ضمان تتبع وثيق لمصادر المخاطر الجديدة الناجمة عن الأزمة وتنفيذ تدابير الدعم المختلفة التي قررتها السلطات العمومية والتي تشمل القطاع البنكي. في هذا السياق، أعطى البنك الأولوية، في بداية الأزمة، للمراقبة اليومية لسحوبات النقد من البنوك وخزيرتها، وأولى اهتماماً خاصاً للإجراءات التي اتخذتها البنوك لضمان استمرارية نشاطها خلال فترة الحجر وكذا لإدارة المخاطر التشغيلية الناجمة عن الوضع الصحي والانتقال للعمل عن بعد. وانصبت جهوده أيضاً على تتبع آثار الأزمة على جودة الحفظ الائتمانية.

وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واصل البنك تنفيذ الإجراءات الواردة في خارطة الطريق المعتمدة لتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN).

وعلى صعيد المراقبة العابرة للحدود، قام بنك المغرب بتوسيع آلية تعاونه مع نظرائه الأجانب من خلال توقيع ثلاث اتفاقيات جديدة مع البنوك المركزية في بوروندي وكينيا والبحرين. وواصل عقد اجتماعات سنوية لجامع المشرفين الخاصة بالمجموعات البنكية المغربية الثلاث لتدارس تأثير الأزمة على نشاط هذه المجموعات ومخاطرها وربحياتها، وفي دجنبر 2020، نظم البنك، بصفته رئيسا لمجموعة المشرفين البنكيين للبلدان الناطقة بالفرنسية، الاجتماع السنوي لهذه المجموعة لمناقشة التحديات الناجمة عن الأزمة التي تواجه المشرفين البنكيين.

في مجال التمويل المستدام، عمل البنك على تعزيز التنسيق مع الأطراف المعنية على المستوى الوطني والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لرفع متانة القطاع المالي في مواجهة آثار التغير المناخي. وفي هذا الإطار، كثف البنك مبادلاته مع الهيئات التنظيمية للتأمين وأسواق الرساميل بشأن قضايا وفرص التمويل لفائدة المناخ والاستدامة البيئية.

وساهم البنك بنشاط في أشغال شبكة البنوك المركزية والمشرفين من أجل نظام مالي أخضر وفي مجموعة عمل التحالف العالمي للشمول المالي حول التمويل الأخضر الشامل، التي يتولى البنك رئاستها المشتركة. كما شارك في المناقشات حول المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والبيئة من أجل تقاسم تجربته والإجراءات المزمع تطبيقها في المستقبل بهدف الإشراف على هذه المخاطر.

وبالنسبة لبرنامج انطلاقة، وبعد أن عرف تباطؤا خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى غشت 2020 جراء اندلاع الأزمة، عمل البنك بالتنسيق مع الفاعلين في المجال البنكي والجهات المعنية المختلفة على تفعيله من جديد. كما وضع آلية لتتبع التمويل الممنوح في إطار هذا البرنامج، وذلك بالتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وصندوق الضمان المركزي والقطاع البنكي.

حماية زبناء مؤسسات الائتمان والهيئات المعنية في حكمها

في مجال حماية الزبناء، طالب بنك المغرب البنوك بمزيد من الشفافية والتفاعل في سياق هذه الأزمة. فقد طلب منها تزويد الزبناء بجميع المعلومات المتعلقة بتأجيل الاستحقاقات من حيث الشروط المطبقة والتكاليف ذات الصلة، وتقديم المشورة بشأن الخيارات المتاحة ومعالجة الشكايات المتعلقة بهذه التأجيلات، وبمنتجات «ضمان أوكسجين» و«ضمان إنعاش»، وذلك في غضون 72 ساعة، مع التأكد من إبلاغ سبب الرفض لمقدمي طلبات الاقتراض.

وفي سنة 2020، تلقى البنك 826 شكاية من زبناء مؤسسات الائتمان، تم تحويل 54% منها إلى المركز المغربي للوساطة البنكية. وفي هذا الصدد، عمل البنك على إنعاش بهذا الأخير من خلال تسهيل الولوج إليه وتكريس مجانية الاستفادة من جل خدماته. وواصل البنك تعزيز إلغاء الطابع المادي فيما يتعلق بتقديم الشكايات والمراسلات مع الجهات الفاعلة.

وفي إطار تكريس حق العموم في الحصول على المعلومة، دُعيت البنوك إلى إدراج معلومات معينة، مثل لائحة الأسعار، وموجز التكاليف المقتطعة، على مستوى تطبيقات الهاتف المحمول وترجمة أي وثيقة موجهة للزبناء محررة بلغة أجنبية إلى اللغة العربية.

وفي سياق مواصلة أشغاله الهادفة إلى تعزيز المنافسة البنكية، حث البنك المهنة البنكية، بعد إصدار التعليمات حول الحركة البنكية في نونبر 2019، على اعتماد دليل حول الحركة البنكية يكون سهل الاستخدام من قبل الزبناء، كما أحدث تقارير تنظيمية لتتبع تنفيذ هذه الخدمة. بموازة ذلك، أطلق بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، ورشة تهدف إلى وضع أداة لمقارنة أسعار البنوك وتواريخ احتساب القيمة، التي تم الانتهاء من إطارها المرجعي.

6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية

منذ بداية الأزمة، أسس بنك المغرب، الذي يرأس لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، لجنة فرعية لضمان التتبع تتبع عن قرب وعن كثب للمخاطر المحتملة التي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار المالي. وقد قامت هذه اللجنة الفرعية، التي تتكون من ممثلين لبنك المغرب، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وهيئة المغربية لسوق الرساميل، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتدارس مؤشرات المخاطر حسب القطاع المالي (البنوك والتأمين وسوق الرساميل) والتدابير التي يجب اتخاذها للتخفيف من حدتها.

وعلى المستوى التحليلي، قام البنك، بمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي، بتحديث الإطار المنهجي لإجراء اختبارات الضغط الكلية للقطاع البنكي، مع مراعاة السمات الخاصة بالأزمة الصحية. وقد أجز البنك في سنة 2020 عمليتي محاكاة لتقييم تأثير أزمة كوفيد-19 على ملاة البنوك، موازة مع ذلك، عمل البنك على إثراء خارطة المخاطر الخاصة به من خلال إدراج، على وجه الخصوص، المخاطر الناجمة عن الابتكارات التكنولوجية، واستمر في تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمراقبة المخاطر الإلكترونية داخل النظام المالي.

وفيما يتعلق بأدوات الاحتراز الكلي، قام البنك بتفعيل آليات مراقبة المخاطر المرتبطة بقطاعي العقارات والأسر، لا سيما من خلال تحليل التقارير الفصلية الواردة من البنوك والتي تمكن من تتبع تغيرات نسب «القروض على أساس القيمة» و«خدمة الدين نسبة لمداخيل الأسر»، في الوقت نفسه، واصل بنك المغرب تطوير الإطار التنظيمي لوضع أدوات خاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية والتكتلات المالية، مع مراعاة تطور الوضع الناجم عن الأزمة الصحية.

وبخصوص التواصل، تميز العدد السابع من تقرير الاستقرار المالي، الذي نُشر سنة 2020 بإعداد ملحق خاص كُرس للتحليل الأولي للمخاطر الناجمة عن أزمة كوفيد-19 على مستوى القطاع المالي الوطني والإجراءات الرئيسية التي اتخذتها السلطات المالية للتخفيف من آثار هذه الأزمة على الاستقرار المالي.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

في سياق الأزمة الصحية، عزز بنك المغرب مراقبته لأنظمة ووسائل الأداء وواكب البنيات التحتية للأسواق المالية في تنفيذ التدابير اللازمة لاستمرارية نشاطها. كما واصل مهامه المرتبطة بالمراقبة عن بعد ونفذ عملية مراقبة ميدانية واحدة لدى إحدى البنيات التحتية للأسواق المالية، كان الغرض منها مراقبة الحكامة وإدارة المخاطر والأمن المادي وأمن المعلومات. وقام أيضا بإجراء اختبار الضغط لبنية تحتية للأسواق المالية ذات أهمية نظامية.

وفيما يتعلق بتدبير المخاطر، قام بنك المغرب بتتبع المخاطر الإلكترونية عن كثب. كما أجرى أول تقييم ذاتي لنضج المتانة الإلكترونية للبنيات التحتية للأسواق المالية على المستوى الوطني. أبانت خلاصاته عن سيطرة مرضية على المخاطر على العموم.

وعلى نحو مائل، قام البنك، في إطار تفعيل مؤسسات الأداء، بتقييم مطابقة المحافظ الإلكترونية M-Wallets التي يصدرها الفاعلون المؤهلون مع المتطلبات القانونية المتعلقة بالأداء عبر الهاتف المحمول على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بتطوير وسائل الأداء، واصل البنك جهوده الرامية إلى النهوض بالخدمات المالية الرقمية لاسيما الأداء عبر الهاتف المحمول. وخصوصا مع إنشاء مجموعة ذات مصلحة اقتصادية، مكونة من مثلي كافة البنوك ومؤسسات الأداء المصدرة أو المقتنية للمحافظ الإلكترونية M-Wallets. وتتمثل مهمة هذه المجموعة في مواصلة تنفيذ استراتيجية التواصل المؤسساتي حول الأداء بواسطة الهاتف المحمول تحت اسمها التجاري «Maroc Pay». وتطوير القواعد التقنية والوظيفية المعمول بها وتمثيل الجهات الفاعلة في مشاريع إلغاء الطابع المادي للأداء. ولا سيما الحكومية منها. كذلك، قام البنك، في إطار مهامه المتعلقة بمراقبة وسائل الأداء، بتقييم مدى مطابقة المحافظ الإلكترونية M-Wallets، التي يصدرها الفاعلون المؤهلون، مع المتطلبات القانونية المتعلقة بالأداء عبر الهاتف المحمول على الصعيد الوطني.

وبهدف تطوير الأداء بواسطة الهاتف المحمول، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، بما في ذلك على وجه الخصوص الإعفاء الضريبي، بالنسبة لتجار القرب، على رقم المعاملات المنجز عبر الهاتف المحمول. وتخفيف الشروط القانونية الخاصة بمسطرة فتح حسابات الأداء واعتماد الأداء الإلكتروني بالنسبة للخدمات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يجري إنجاز أول تجربة رائدة لدفع المساعدات المدرسية في إطار برنامج تيسير.

8.2.2 الشمول المالي

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، واصلت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب جهودهما بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في المنظومة. وفي هذا السياق، قامت المؤسسات في 2020 بإعداد التقرير الأول لهذه الاستراتيجية برسم سنة 2019. ويتضمن هذا التقرير خلاصات التشخيص ومزايا الاستراتيجية المذكورة من جهة، ويسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية خلال مرحلة الصياغة من جهة ثانية. كما يقدم حصيلة الأوراش الرئيسية لخارطة الطريق وسيكون بمثابة مرجع لنسخ التقرير اللاحقة.

وعلى نفس المنوال، عزز البنك الآلية المخصصة لتسيير هذه الاستراتيجية وتقييم تنفيذها، لا سيما من خلال اعتماد أدوات الرصد الفصلية ومواكبة الأطراف الفاعلة لتنفيذ خارطة الطريق المفصلة. وبالموازاة مع ذلك، جرى الشروع في أشغال أخرى لتحسين تتبع وتقييم مؤشرات الولوج والاستخدام والجودة بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد شهدت هذه الأخيرة تطورا كبيرا. لتعكس بالتالي التقدم المهم المحرز في مجال التغطية الجغرافية واستخدام الخدمات المالية الرسمية.

وعلى المستوى الوطني، دفعت أزمة جائحة كوفيد-19 البنك إلى التفكير مع الأطراف المعنية في المنظومة في الأدوات التي يجب تفعيلها بسرعة من أجل مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، لا سيما عبر الاستمرار في تطوير الأداء عبر الهاتف المحمول لكي يصبح عاملا مركزيا في الشمول المالي خاصة من خلال تسريع انضمام التجار ووكلاء القرب، وتنفيذ التواصل المؤسساتي وتعزيز التثقيف المالي للفئات السكانية المعنية.

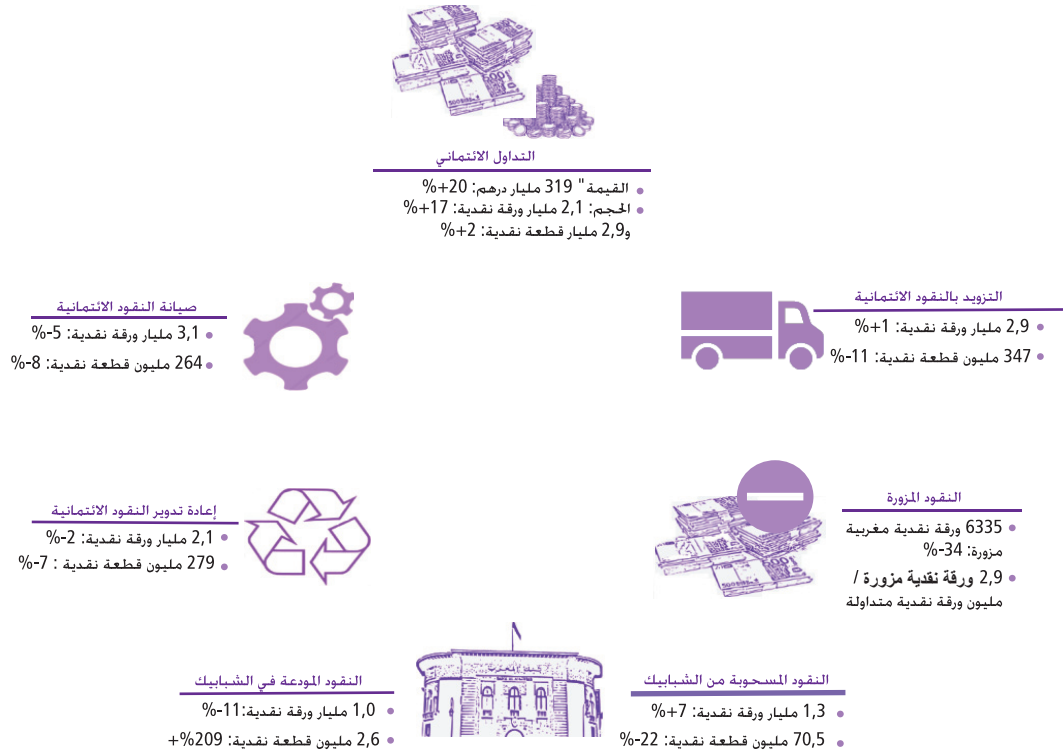
وفي هذا السياق، اتخذ البنك عدة مبادرات لتسهيل الولوج للمساعدات بالنسبة للمستفيدين من عملية «تضامن». تتمثل في سن إطار تنظيمي لفتح الحسابات عن بعد لضمان المعادلة مع الحضور المادي للزبائن والتحقق من صحة وثائق هويتهم، إلى جانب تبسيط الإجراءات بالنسبة للحسابات في حدود 5000 درهم.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مواصلة الجهود الخاصة لفائدة الساكنة القروية، وضع بنك المغرب خطة عمل خاصة، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وتركز محاورها الرئيسية على تعزيز التغطية الجغرافية للمناطق القروية من خلال نقاط ولوج ميسرة بتكلفة أقل، ومواكبة الساكنة القروية من خلال الولوج إلى الخبرة التقنية وتعزيز القدرات.

بالموازاة مع ذلك، تميزت سنة 2020 بإطلاق مشروع خاص بالتثقيف الرقمي لتعزيز الشمول المالي، بالتعاون مع «صندوق سند». وقد شملت المرحلة الأولى إجراء محادثات ثنائية مع الأطراف المعنية، وتحليل البيانات المتعلقة بالشمول المالي والاطلاع على الممارسات الدولية.

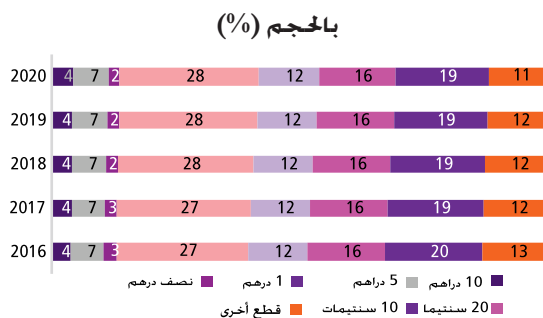
9.2.2 العملة الائتمانية

رسم تخطيطي 1.9.2.2: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني سنة 2020

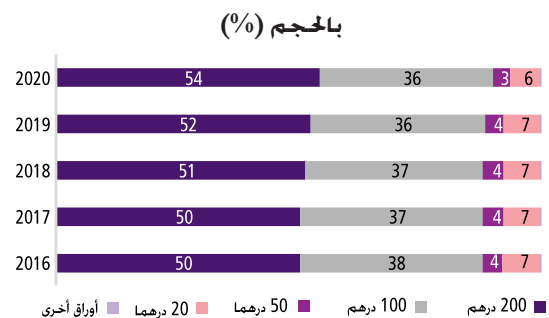


في سياق الأزمة الصحية، عرف الطلب على النقد ارتفاعا استثنائيا. وتنامى التداول النقدي بنسبة 20,1% إلى 319 مليار درهم من حيث القيمة. أي ما يقارب 30% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن حيث الحجم، عرف عدد الأوراق النقدية ارتفاعا بنسبة 17% إلى 2,1 مليار وارتفعت القطع النقدية المعدنية بنسبة 2% إلى 2,9 مليار وحدة. ولازالت فئة 200 درهم تهيمن على تداول الأوراق النقدية وذلك بنسبة 54% في حين تهيمن فئة درهم واحد على للقطع النقدية وذلك بحصة 30%.

رسم بياني 2.9.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة



رسم بياني 1.9.2.2: بنية الأوراق النقدية المتداولة



إطار 4.2.2: آثار جائحة كوفيد-19 على طلب النقد على المستوى الدولي

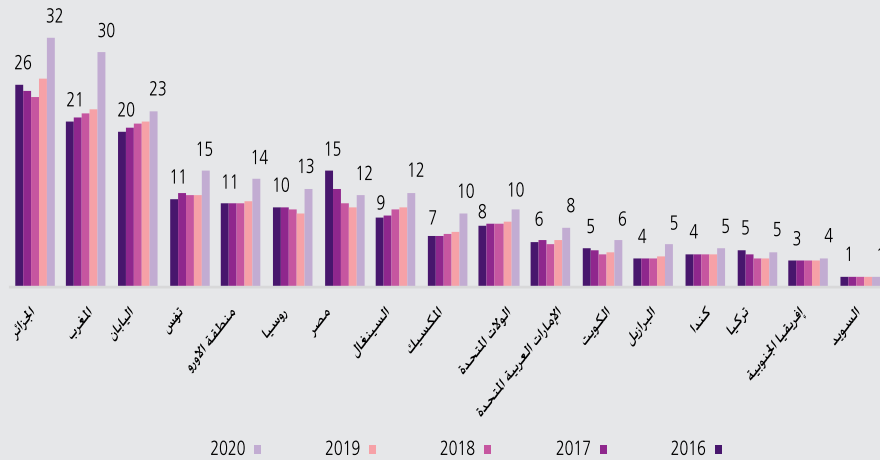
تؤكد الدراسة الخاصة بتطور التداول النقدي في سنة 2020 في عدد من البلدان تفضيل النقد خلال فترة الأزمة. بغض النظر عن مستوى تطور البلد أو مدى استخدام وسائل الأداء الأخرى.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، عرف التداول النقدي في 23 مارس 2020 أهم ارتفاع له بعد ذلك الذي سجل مباشرة قبل حلول سنة 2000. بالنظر إلى المخاوف المرتبطة باحتمال حدوث عطب عند انتقال الأنظمة المعلوماتية، وعلى نفس المنوال، عرفت منطقة الأورو خلال أسبوع 16 مارس أهم ارتفاع للطلب على الأوراق النقدية بعد ذلك الذي سجل في دجنبر 2008 نتيجة الأزمة المالية. وفي حالة كندا، تسارع النمو السنوي للتداول النقدي من 3% إلى 10% في يونيو وسجل ثاني أعلى ارتفاع تاريخي بعد ذلك المسجل في أكتوبر 2008. كذلك، عرفت الوثيرة السنوية لخزون الأوراق البنكية ارتفاعات في روسيا والبرازيل من 6,5% في فبراير إلى 17% في أبريل ومن 8% إلى 24% على التوالي.

وترافقت الزيادة الاستثنائية في الطلب على السيولة خلال الأزمة مع تصاعد المخاوف المتعلقة بانتقال العدوى. فقد شرعت مجموعة من البنوك المركزية في التفكير في المسألة. ولجأت في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالخبرات الخارجية كما هو الحال بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا. وتبين أن مخاطر انتقال الفيروس عبر الأوراق النقدية ضعيف جدا مقارنة بالأدوات والمواد الأخرى التي يتم تبادلها. إلا أنها لا تستثنى كليا.

وأخيرًا، شكلت هذه الأزمة كذلك فرصة لتسريع التفكير في الجدوى من إحداث عملات رقمية للبنوك المركزية. وفي تواصلها حول الموضوع، توضح هذه الأخيرة أن هذه المبادرات لا تشكل في رغبتها في تزويد المواطن بوسائل أداء متنوعة وسهلة الولوج وأمنة وفعالة.

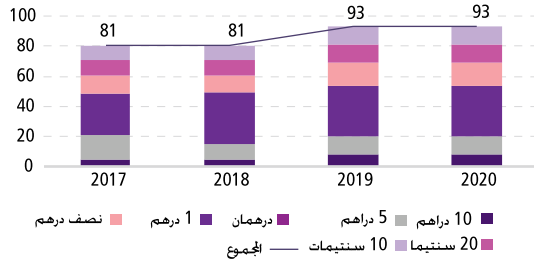
رسم بياني 1.4.2.2: تطور نسبة التداول الائتماني إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



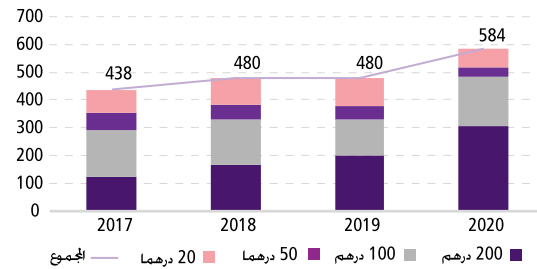
المصادر: بنك التسويات الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ومن أجل ضمان تزويد الاقتصاد في ظل الأزمة الصحية، عمل بنك المغرب على تعديل جداول الإنتاج والتسليم. وبالفعل، فقد اعتمد البنك منذ الأيام الأولى من الحجر الصحي طريقة تنظيمية مرنة للإنتاج سمحت باستمرارية النشاط مع احترام التدابير الصحية. وبالتالي، استطاع البنك أن ينتج 584 مليون من الأوراق النقدية الجديدة و 93 مليون قطعة نقدية جديدة.

رسم بياني 4.9.2.2: إنتاج القطع النقدية
(بملايين القطع)



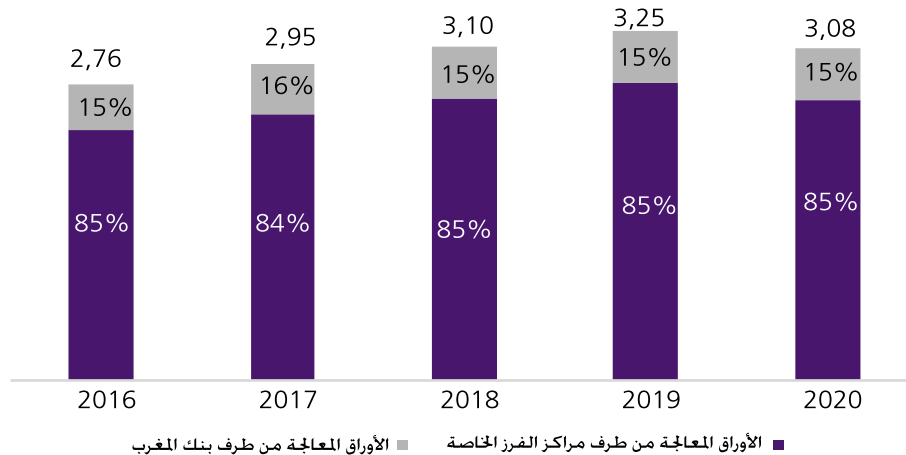
رسم بياني 3.9.2.2: إنتاج الأوراق النقدية الجديدة
(بملايين الأوراق)



وموازاة مع ذلك، استمر البنك في السهر على تحسين جودة العملة الائتمانية المتداولة. وبلغت معالجة الأوراق البنكية في سنة 2020 ما قدره 3,1 مليار وحدة، 2,6 مليار منها أُنجزت من قبل مراكز الفرز الخاصة و 472 مليون من قبل بنك المغرب.

ولضمان الجودة المطلوبة، يجري البنك عمليات مراقبة لمراكز الفرز الخاصة بشكل مستمر. وفي سنة 2020، وبالرغم من القيود التي فرضت بسبب الأزمة الصحية، فقد حافظ البنك على 76% من برنامجه لمراقبة مراكز الفرز الخاصة بالإضافة إلى 15 مهمة خاصة من أجل ضمان احترام الإجراءات الصحية المنصوص عليها من قبل السلطات.

رسم بياني 5.9.2.2: تطور حجم الأوراق المعالجة (بالملايير)



أما فيما يخص تزوير النقود، فقد تراجع عدد الأوراق النقدية المزورة بواقع 34% ليصل إلى 6335 ورقة مزورة بقيمة مليون درهم. وبخصوص الأوراق المزورة التي تم رصدها، هيمنت فئة 200 درهم بحصة 69%. وبلغ معدل التزوير 2,9 ورقة من كل مليون ورقة متداولة مقابل 5,2 % في سنة 2019.

وفيما يخص الوثائق المؤمنة، وفي البنك بالتزاماته تجاه شركائه بشكل كامل. وفي هذا الصدد، أنتج البنك وسلم أكثر من مليون من جوازات السفر البيومترية و1,2 مليون بطاقة تعريف مؤمنة شخصية وما يقارب 41 مليون من مختلف الوثائق المؤمنة¹.

إطار 5.2.2: إصدار القطع النقدية التذكارية بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 21 لترع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش والذكرى 45 للمسيرة الخضراء.

بمناسبة الذكرى 21 لترع صاحب الجلالة على العرش، أصدر بنك المغرب قطعة تذكارية من الفضة بقيمة إسمية تبلغ 250 درهم. ويحتوي وجه هذه القطعة النقدية على صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس مصحوبة بعبارات "محمد السادس" و"المملكة المغربية" بالإضافة لسنوات 1441-2020. وعلى ظهر القطعة في الأعلى، توجد عبارة "الذكرى الواحد والعشرون لترع جلالة الملك على العرش" بينما توجد في الأسفل عبارة "الذكرى 21 لترع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش". ويتضمن وسط ظهر القطعة شعار المملكة محاطا بتمثيل منمق للعرش مزين بواحد وعشرين نجمة تمثل الذكرى 21 لترع صاحب الجلالة على العرش. ويحتوي وسط القطعة على القيمة الإسمية: « 250 مائتان وخمسون درهما ».



وبمناسبة الذكرى 45 للمسيرة الخضراء أصدر بنك المغرب قطعة تذكارية من الفضة بقيمة إسمية 250 درهم. ويحتوي وجه هذه القطعة النقدية على صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. والعبارة باللغة العربية "محمد السادس" و"المملكة المغربية" وكذا السنوات "1442-2020". ويحتوي ظهر القطعة على عبارة «الذكرى الخامسة والأربعون للمسيرة الخضراء» وترجمتها باللغة الفرنسية "45^{ème} anniversaire de la Marche Verte".

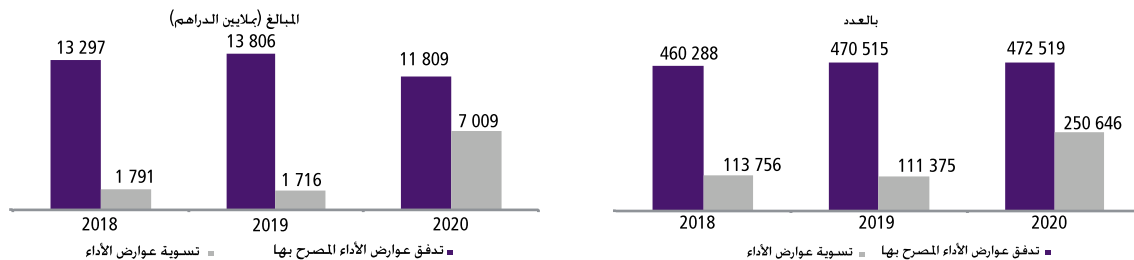
¹ الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات وقسائم الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وضرائب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشهادات البكالوريا وشهادات الإعدادي وبيانات النقط وتنبر الجامعة الملكية المغربية للقنص والأوسمة الملكية وضرائب المرافق العمومية المنظمة بأسلوب التسيير المستقل وبطاق مؤسسه الحسن الثاني للمكتب الوطني للسكك الحديدية.



10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

في سنة 2020، عرفت المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشبكات تسجيل 472 519 حالة بارتفاع قدره 0,4% مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يمثل مبلغا قدره 11,8 مليار درهم. أما عمليات تسوية العوارض، فقد تزايدت بأكثر من الضعف من 111 375 إلى 250 646، ارتباطا بالإسساس بإطلاق عملية العفو الضريبي في يناير 2020، المرتبطة بالمساهمة الإبرائية برسم الغرامات الضريبية المتعلقة بعوارض الأداء على الشبكات. وبالتالي، تراجع عدد الممنوعين من إصدار الشبكات بنسبة 0,6% ليتراجع إلى 684 630 شخص، 87% منهم أشخاص ذاتيون.

رسم بياني 10.2.2: تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية



وفيما يخص عوارض الأداء على الكمبيالات التي لم يتم تسويتها، فقد بلغ عددها 3,1 مليون بمبلغ 115 مليار درهم¹. وارتفع عدد الأشخاص ذوي عوارض الأداء على الكمبيالات بنسبة 13,4% ليصل إلى 155 228. وتصل نسبة الأشخاص الذاتيين منهم إلى 62,3%. من جهتها، سجلت مركزية المخاطر 5 مليون من العقود السارية، حيث عرفت شبه استقرار مقارنة بسنة 2019.

1 وتجدر الإشارة إلى أن عدد ومبلغ عوارض الأداء خُدد عدد كمبيالات غير المسددة كلما تم دفعها للأداء

3.2 التواصل والتغطية

رغم الاضطرابات الناجمة عن الأزمة الصحية، استمر بنك المغرب في التواصل مع أطرافه الداخلية والخارجية، مع الاستناد هذه السنة بشكل خاص على دينامية التحول الرقمي. وعليه، تم عقد المؤتمر الصحفي الذي ينظم عادة بحضور الصحفيين عقب انعقاد مجلس البنك بتقنية المؤتمرات عن بعد التي تسمح بتفاعل مباشر مع الصحافة. واستمر البنك عبر منصته الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في التواصل حول مختلف مشاريعه مثل انطلاقة والأداء عبر الهاتف المحمول أو مهامه الرئيسية. وعلى مستوى التواصل الداخلي، بالإضافة إلى التحسيس المتواصل حول الممارسات الجيدة في مجال الصحة والسلامة، قام البنك بمجموعة من العمليات من أجل الحفاظ على الاتصال بمستخدميه خلال فترة الحجر الصحي. حيث استعمل مجموعة من الوسائل الجديدة مثل النشرة الإخبارية الأسبوعية "النبقى ملتزمين باليقظة" والقناة الإلكترونية المخصصة لأخبار البنك.

وبعد أن أجبر على إغلاق أبوابه منذ بداية الأزمة الصحية، عمل متحف بنك المغرب على ملائمة برنامجه الثقافي وتجديد مقاربه المعلوماتية من أجل البقاء قريبا من زواره. وهكذا، أخذ زمام المبادرة بتقديم تجربة متحف جديدة عبر الإنترنت من خلال عملية "ابق على الخط، فالمتحف قادم إلى منزلك". كما تم نشر مجموعة من دروس الرسم وحوارات مع فنانين مغاربة على وسائل التواصل الاجتماعي. من جهة أخرى، تم إنجاز مجموعة من الجولات الافتراضية عبر الفضاءات الدائمة المخصصة للنقد والفن ونشرها عبر الأنترنت. وتواصل معرض "أغمات: الماضي المشرق لحاضرة مغربية" الذي تم إطلاقه قبل الإعلان عن الحجر الصحي عبر كبسولات فيديو بالإضافة لزيارة افتراضية تم بثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي للبنك. وأخيرا، أعاد المتحف تصميم الورشات التعليمية التي ينظمها سنويا لصالح الشباب مع اقتراح ورشات رسم افتراضية، وذلك لأول مرة.

وعلى مستوى العلاقات الدولية، عزز البنك موضعه عبر تفعيل انخراطه في بنك التسويات الدولية وتنزيل برنامج الشراكة مع بنك إنجلترا. وتواصلت عمليات التعاون أساسا عبر تقنية المؤتمرات عن بعد، وتميزت بتوقيع اتفاقية تفاهم مع الأمانة الاقتصادية السويسرية في إطار برنامج المساعدة التقنية وتنمية القدرات للبنوك المركزية. بالإضافة إلى إنجاز 22 عملية تعاون منها زيارتي دراسة و6 مؤتمرات عن بعد لفائدة مجموعة من البنوك المركزية. وقد استفاد البنك من جانبه من زيارة دراسية و13 مؤتمر عن بعد.

وواصل البنك نشاطه ومشاركته في النقاشات حول القضايا الإقليمية والدولية. وشارك في مجموعة من اللقاءات والتظاهرات منها على الخصوص:

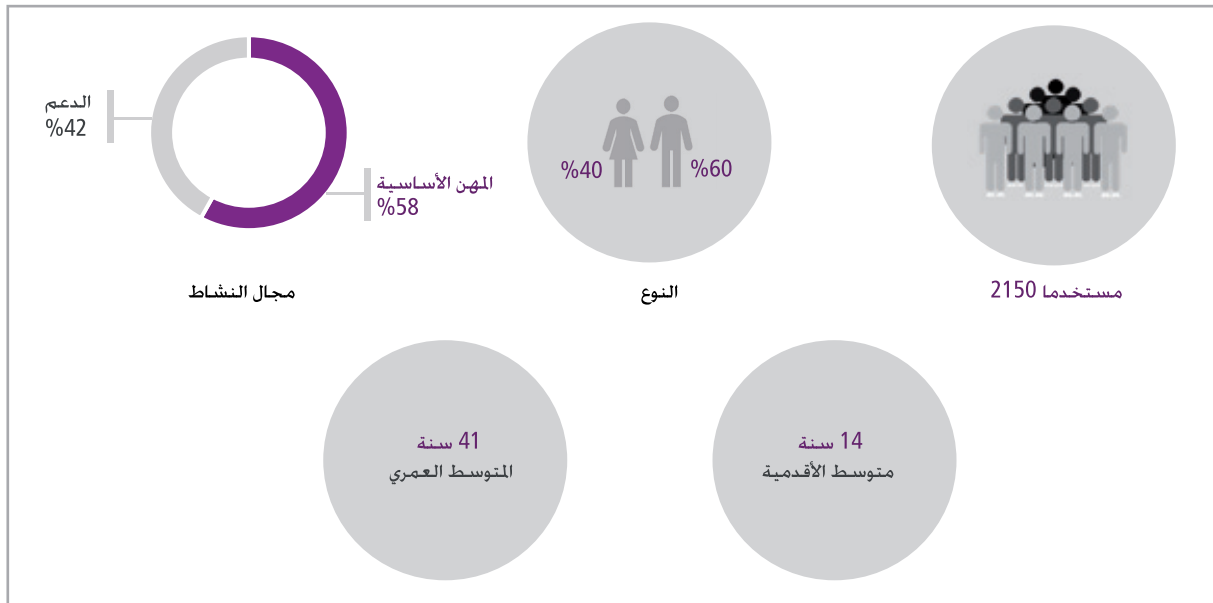
- اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنعقدة بشكل استثنائي عبر تقنية المؤتمرات؛

- اجتماعات محافظي البنوك المركزية والمنتدى الاقتصادي العالمي والاجتماع السنوي العام لبنك التسويات الدولية؛
- والدورة 44 العادية لمجلس محافظي البنوك المركزية والهيئات النقدية العربية؛
- المائدة المستديرة لمحافظي البنوك المركزية الإفريقية حول موضوع "التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19 في إفريقيا وخطة التصدي لها".

4.2 الموارد

1.4.2 الموارد البشرية

رسم تخطيطي 1.4.2: الرأسمال البشري للبنك في أرقام (إلى غاية متم سنة 2020)



في ظل سياق أزمة صحية غير مسبوقة، اتخذ البنك مجموعة من الإجراءات الضرورية من أجل ضمان حماية مستخدميه استنادا على أفضل الممارسات والبروتوكولات المختلفة الصادرة عن الجهات الصحية والحكومية في هذا المجال. وبالتالي، وضع رهن إشارة مستخدميه مجموعة من وسائل الحماية المناسبة (الأقنعة الوقائية ومعقم اليدين الكحولي ومواقع عمل ملائمة..). كما اعتمد مقاربة للتبع تستهدف مخاطر العدوى عبر مواكبة المستخدمين المصابين بالإضافة للمخالطين. وعمل أيضا على مرافقة مستخدميه من أجل الإجابة على مختلف تساؤلاتهم

عبر تنظيم وتسهيل الفحوصات ومواكبة المستخدمين المصابين بالفيروس. ومن أجل ضمان استمرارية النشاط. اشتغل أغلب مستخدمي البنك عن بعد خلال فترة الحجر الصحي. بينما تمت إعادة ترتيب ساعات العمل وأنظمة المناوبة ومواقع البنك بشكل مناسب بالنسبة للمستخدمين الذين استمروا في الاشتغال حضوريا.

ورغم سياق الأزمة، واصل البنك أنشطته التكوينية من خلال تكثيف الدورات التكوينية عبر الإنترنت لتطوير الخبرات ورفع مستوى مهارات مستخدميهم. وعليه، تم تنظيم 160 دورة لفائدة ما مجموعه 2000 مشارك عبر صيغ تربوية مناسبة للعمل عن بعد. وبخصوص تطوير القدرات الريادية، تم التركيز هذه السنة على التسيير عن بعد وكيفية التعامل مع التوتر وتطوير القدرة على الصمود في ظل الأزمة الصحية. كما أطلق البنك دورة تدريبية تركز على تدبير الأجيال المختلفة وذلك بغية تحويل التنوع بين الأجيال إلى رافعة للأداء.

ومن أجل مواكبة التخصص وزيادة الخبرة في المهن، وضع البنك ابتداء من يوليو 2020 منصة "talent sourcing" التي تخول الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي من أجل رفع قدرات البحث عن أفضل المترشحين في سوق الشغل. والتطوير المستمر لعلامة المشغل الجذابة وتحسين تجربة المترشحين بخلق جو من الود وسهولة الولوج والفورية. ورغم تباطؤ وتيرة التشغيل خلال سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية (توظيف نحو ثلاثين مستخدما جديدا). استمر البنك في الترويج لمهنه وأنشطته لدى المترشحين عبر بلورة ونشر كبسولات جديدة تسلط الضوء على المستخدمين الذين يتحدثون على تجربتهم ومساهمهم في المؤسسة.

وفي إطار مقارنة استشرافية، قام البنك على غرار السنوات السابقة بتنفيذ منظومته في تدبير الخلف التي تسمح بتحديد المترشحين المستقبليين. حيث عرفت سنة 2020 مغادرة ما يقارب 3,5% من المستخدمين أغلبيتهم حالات تقاعد.

وفي إطار سياسة النوع، تبنى البنك ميثاقا لتعزيز المساواة المهنية بين الرجال والنساء بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2020. وتماشيا مع المادة 19 من الدستور. يحدد هذا الميثاق المبادئ التي يجب أن تسود في جميع المجالات لضمان المساواة الفعلية بين الجنسين وتعزيز بيئة عمل شاملة خالية من التمييز.

2.4.2 نظام المعلومات والاستراتيجية الرقمية

في ظل السياق الاستثنائي الذي فرضته الأزمة الصحية، عرفت سنة 2020 وضع منصة عمل عن بعد تخول لمستخدمي البنك إنجاز أعمالهم من بيوتهم. وتنفيذ الإجراءات التي تضمن أعلى معدل من السلامة من أجل مواجهة المخاطر الإلكترونية بالإضافة إلى تعميم استخدام حلول التعاون عن بعد. وتميزت السنة كذلك بتنفيذ حل جمع المعلومات ورفع التقارير الخاصة بالبرنامج المندمج لدعم تمويل المقاولات « PIAFE » الذي يسمح بمواكبة

وتتبع البرنامج الوطني "انطلاقة" وإحداث منصة تبادل مؤمنة تشكل قطبا مختلف الأطراف المعنية فيما يخص دعم راميدي في إطار عملية "تضامن".

وفيما يخص تطوير الحلول المعلوماتية، استمر البنك في إنجاز أورشه الهيكلية ومشاريع ابتكارية لاسيما تطوير 13 فكرة جديدة في إطار إثبات جدوى المفهوم (PoCs) حول نماذج جديدة وعلى أساس آخر الوسائل التكنولوجية المتاحة (التقنية السحابية وواجهة برمجة التطبيقات والتشغيل الآلي للعمليات والتعلم الآلي وبحيرة البيانات).

وفي إطار استراتيجية التحول الرقمي ونظرا للظروف الاستثنائية لهذه السنة، اختار البنك إعطاء الأولوية لعمليات تسيير التغيير الذي يشجع الشمول الرقمي للمستخدمين. وعليه، تم إجراء مجموعة من عمليات تشجيع الممارسات الجيدة للعمل عن بعد وتسهيل ترسيخ الثقافة الرقمية، وانخرط البنك موازاة مع ذلك في برنامج "المقاولات الناشئة العمومية" الذي تم دعمه من طرف وكالة التنمية الرقمية (ADD). وقام البنك في هذا الصدد بمجموعة من عمليات الإعلام والتوعية من أجل مواكبة المترشحين في اقتراحات الحلول للإشكاليات العمومية.

وأخيرا، تواصل العمل على تحسين هندسة العمليات من أجل تحقيق المزيد من النجاعة والمرونة عبر تنفيذ التدابير التي خلصت إليها دراسة هندسة عملية المشتريات من جهة، ومن جهة أخرى إطلاق دراسات جديدة بخصوص عمليات أخرى.

3.4.2 العودة للمقر التاريخي لبنك المغرب

تميزت سنة 2020 بإنهاء إعادة تهيئة الإدارة المركزية. ويعكس ترميم هذا المبنى، الذي يعود تاريخه إلى ما يقرب لقرن من الزمان، اختيار البنك الحفاظ على تواجد المركز في قلب المنطقة الإدارية للعاصمة. وتم تجديد واجهة المبنى، المصنفة ضمن التراث العالمي من قبل اليونسكو، باستخدام نفس التقنية المستخدمة في ترميم صومعة حسان من أجل الحفاظ على نفس حجر المبنى القديم المتأني من سلا.

موازاة مع ذلك، تمت إعادة تهيئة الفضاءات الداخلية على ضوء التصميم الجديد للمقولة. وبالفعل، تمت إعادة تصميم أماكن العمل بما يتماشى مع استراتيجية الانفتاح التي تمثل طريقة العمل الجديدة التي توافق حكامه البنك المبنية على الشفافية والتواصل والحداثة والانفتاح. وتم تصميم هذه الفضاءات الجديدة لتلبية أفضل المعايير المعمارية والبيئية والتقنية والصوتية ولتسهيل ولوج الأشخاص ذوي القدرة الحركية المحدودة ولضمان السلامة.

وصول السيد الوالي إلى الإدارة المركزية بعد إعادة تهيئتها



وبالتالي، تم استبدال الفضاءات المغلقة بالفضاءات المفتوحة التي تسمح بالحوار والعمل الجماعي والابتكار. وتم تسهيل الحركة في جميع أنحاء المبنى. الذي كان يتألف في البداية من ثلاثة أقسام تم بناؤها جنبًا إلى جنب، في عشرينيات وخمسينيات وسبعينيات القرن الماضي على التوالي، كما تم ربط هذه الأجزاء فيما بينها.

الجزء 3

التقرير المالي للبنك

في هذا التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.



1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2020¹

1.1.3 الحصيلة

بلغ مجموع حصيلة البنك 412 800 465 ألف درهم في 31 دجنبر 2020، متزايدا بنسبة 25% مقابل 6% في 2019، نتيجة بالخصوص لارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية على مستوى الأصول ونمو حجم النقد المتداول وكذا الالتزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية على مستوى الخصوم.

جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

بـآلاف الدراهم (منها)	2020	2019	التغير %
التداول النقدي	319 282 169	266 771 075	20
عمليات مع الخارج	-270 000 683	-228 115 295	18
عمليات مع الدولة	6 022 680	2 075 556	>100
الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان	-59 537 133	-45 666 911	-30
العمليات المتعلقة بممتلكات البنك	688 718	2 404 801	-71

خصوم-أصول

خلال سنة 2020، عرف التداول النقدي ارتفاعا استثنائيا بنسبة 20% ليصل إلى 319 282 169 ألف درهم، مقابل 7% في المتوسط في السنوات الخمس الأخيرة، نتيجة بالأساس للسحوبات النقدية المكثفة الناجمة عن الأزمة الصحية. وبلغت العمليات مع الخارج 270 000 683 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 18% مقارنة بنهاية سنة 2019، مما يعكس تعزيز احتياطات الصرف. وفيما يتعلق بالعمليات مع الدولة، تزايد رصيدها بقوة إلى 6 022 680 ألف درهم، ارتباطا بالأساس بتزايد الموجودات في الحسابات الجارية للخرينة، من ناحيتها، انتقلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان من -45 666 911 ألف درهم إلى -59 537 133 ألف درهم، نتيجة لتفاقم عجز السيولة. ومن جهته، سجل رصيد العمليات المتعلقة بممتلكات البنك تراجعاً هاماً بنسبة 71% إلى 688 718 ألف درهم، على إثر الاكتتاب، في فبراير 2020، في رأسمال بنك التسويات الدولية بمبلغ 1,6 مليار درهم².

¹ تتم معالجة تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف بالتفصيل على مستوى التعليقات الخاصة بالقوائم التركيبية، ولأغراض التحليل، تمّ في هذا الجزء الأول من التقرير، تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف

² انظر الإطار الخاص بالإيضاح رقم 6 من الحصيلة.

2.1.3 النتيجة

بنهاية سنة 2020، بلغ صافي نتيجة البنك 1 684 169 ألف درهم، أي بتزايد طفيف بنسبة 1% بعد 69% المسجلة في 2019، وهو ما يشمل بالخصوص تباطؤ وتيرة نمو نتيجة الأنشطة من 26% إلى 5%، وارتفاع التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 6% مقابل تراجعها بما قدره 1% سنة من قبل وتدني النتيجة غير الجارية.

جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف	2 393 510	2 310 854	4
نتيجة عمليات السياسة النقدية	1 726 349	1 758 933	-2
نتيجة العمليات الأخرى	650 350	489 402	33
نتيجة الأنشطة	4 770 209	4 559 188	5
التكاليف العامة للاستغلال	-1 890 677	-1 776 210	6
النتيجة الإجمالية للاستغلال	2 879 532	2 782 979	3
نتيجة غير جارية	-64 862	-28 874	<-100
ضريبة على النتيجة	-1 130 502	-1 085 978	4
نتيجة صافية	1 684 169	1 668 127	1

وتحسننت نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف بنسبة 4% إلى 2 393 510 ألف درهم بنهاية سنة 2020، ارتباطاً بالأساس بتزايد العائد الصافي لمحفظة التوظيفات السندية إلى 2 422 913 ألف درهم (+14%). ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع صافي فوائض القيمة المحققة على سندات التوظيف إلى 592 210 ألف درهم، في سياق تميز بانخفاض هام في نسب الفائدة بالدولار، وإلى تزايد الفوائد التي أفرزتها محفظة الاستثمار إلى 1 692 836 ألف درهم (+7%). على إثر تسارع المشتريات على مستوى هذه الفئة لاسيما بعد السحب من خط السيولة والوقاية، في حين تراجعت الفوائد الصافية على التوظيفات النقدية إلى -73 772 ألف درهم.

وبعد المنحى التصاعدي الملاحظ منذ 2017، تراجعت نتيجة عمليات السياسة النقدية بنسبة 2% إلى 1 726 349 ألف درهم، خاصة بفعل تأثير خفض سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 75 نقطة أساس¹ إلى 1,50%، الذي كان تأثيره أقل حدة بفضل تعزيز المبالغ التي يضخها البنك لسد حاجة البنوك الشديدة إلى السيولة.

ومن جهتها، أفرزت العمليات الأخرى نتيجة مرتفعة بنسبة 33% إلى 650 350 ألف درهم، مما يعكس تراجع التكاليف المتعلقة بالفوائد الممنوحة لبعض حسابات الزبناء المهمين.

¹ قرار مجلس البنك بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس في مارس 2020، ثم بما قدره 50 نقطة أساس في يونيو 2020.

وعرفت التكاليف العامة للاستغلال ارتفاعاً بنسبة 6% إلى 1 890 677 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتزايد تكاليف التشغيل (4%+).

ويعزى تدني النتيجة غير الجارية إلى 64 862 - ألف درهم إلى المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح برسم سنة 2020 التي بلغت 73 393 ألف درهم مقابل 39 440 ألف درهم في 2019.

2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

1.2.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2020

2019	2020	إيضاحات	بآلاف الدراهم
10 386 758	11 989 425	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
233 532 384	297 853 278	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
38 555 629	88 485 179		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
191 386 500	205 947 284		- سندات خزينة أجنبية ومثلاتها
3 590 255	3 420 815		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
9 785 191	9 188 280	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 146 798	2 084 098		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
7 236 397	6 715 532		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
401 997	388 650		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	243 839		مساعداً مالية للدولة
67 383 292	84 356 146	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثلاتها المغربية
-	15 280 279		- قيم مستحقة
67 303 319	68 955 288		- تسبيقات للبنوك
79 973	120 579		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
6 976 082	4 329 415	5	أصول أخرى
3 123 873	4 840 082	6	قيم ثابتة
331 187 580	412 800 465		مجموع الأصول

2.2.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2020

2019	2020	إيضاحات	بآلاف الدراهم
266 771 075	319 282 169	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
263 254 622	315 640 803		- أوراق بنكية متداولة
3 516 453	3 641 365		- قطع نقدية متداولة
9 340 911	8 387 871	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
9 340 911	8 387 871		- التزامات بالعملات الأجنبية
210 500	29 434 460	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
201 537	29 421 299		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
8 963	13 161		- التزامات أخرى
29 789 757	35 974 495	10	ودائع والتزامات بالدرهم
2 057 416	6 242 051		الحساب الجاري للخرزينة العامة
21 716 369	24 819 013		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
21 716 369	24 819 013		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 159 281	973 357		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
4 856 691	3 940 073		- حسابات أخرى
10 430 843	5 308 085	11	خصوم أخرى
7 447 693	7 200 415	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 528 673	5 528 801	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطات
27 333	27 460		- مرهل من جديد
-	-		- رساميل ذاتية أخرى
1 668 127	1 684 169		نتيجة صافية للسنة المالية
331 187 580	412 800 465		مجموع الخصوم

3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2020

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2020	2019
عمليات الصرف بالناجز			
العملات المتوقعة تسليمها بالناجز		-	-
الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز		-	-
13 عمليات الصرف لأجل			
العملات المتوقعة خصيلها لأجل		28 749 736	8 525 178
العملات المتوقعة تسليمها لأجل		28 856 663	8 568 575
13 عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية			
13 عمليات الصرف عمليات المفاضلة			
العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها		1 529 663	158 563
العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها		1 530 914	158 583
تعديل العملات خارج الحصيلة			
التزامات على المنتجات المالية المشتقة			
14 التزامات على السندات			
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		63 257 199	68 533 178
سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها		6 792 000	12 918 700
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة		29 740 812	2 556 954
تسبيقات من المتوقعة منحها		6 452 400	13 172 765
سندات أجنبية متوقعة خصيلها		3 549 354	1 662 271
سندات أجنبية متوقعة تسليمها		1 414 877	549 571
15 التزامات أخرى			
ضمانات محصلة على الصفقات		120 463	105 237
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		879 661	871 976
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين		21 480	18 439
التزامات أخرى ممنوحة		1 000	1 000

4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2020

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2020	2019
العائدات		5 961 582	6 138 883
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	16	2 623 873	2 785 084
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	17	1 627 045	1 744 558
فوائد محصلة أخرى	18	13 384	12 591
عمولات محصلة	19	611 277	664 105
عائدات مالية أخرى	20	813 906	535 274
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	21	204 829	131 409
عائدات مختلفة	22	15 786	19 045
عمليات سحبيات على الاستخدامات		-	-
مؤونات مسترجعة	23	50 359	243 576
عائدات غير جارية	24	1 123	3 243
التكاليف		4 277 414	4 470 756
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	25	132 119	179 768
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	26	174 404	340 159
عمولات ممنوحة	27	15 667	16 386
تكاليف مالية أخرى	28	754 764	986 330
تكاليف خاصة بالموظفين	29	878 935	863 391
شراء المواد والأدوات	30	285 073	236 625
تكاليف خارجية أخرى	31	354 619	356 045
مخصصات للاستخدامات والمؤونات	32	474 870	364 132
تكاليف غير جارية	33	76 461	41 941
ضريبة على النتيجة	34	1 130 502	1 085 978
نتيجة صافية		1 684 169	1 668 127

5.2.3 جدول تدفقات الخزينة

جدول 5.2.3: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2020

2019	2020	بآلاف الدراهم
55 055 218	41 303 899	السيولة والودائع بالعملة الأجنبية في بداية السنة المالية
-40 294 787	29 699 757	تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية
4 568 820	4 320 361	فوائد محصلة
664 105	611 277	العمولات المحصلة على العمليات البنكية
214 035	369 390	عائدات أخرى محصلة
-556 180	-336 390	فوائد وعمولات مدفوعة
-844 120	-874 254	تكاليف خاصة بالموظفين مدفوعة
-570 780	-1 717 512	ضرائب ورسوم مؤداة
-603 638	-658 894	تكاليف أخرى مدفوعة
841 017	4 184 636	+/- تغير وداائع الخزينة العامة بالدرهم
-3 777 272	3 086 294	+/- تغير الودائع إزاء الأبنك المغربية بالدرهم
2 079 362	28 370 305	+/- تغير وداائع زبناء آخرين بالدرهم وبالعملة الأجنبية
-42 027 300	10 019 846	+/- تغير سندات التوظيفات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-66 292	-1 167 133	+/- تغير سندات المعاملات الأجنبية بالعملة الأجنبية
1 998 938	-16 932 249	+/- تغير التسبيقات لفائدة البنوك
-716 946	-1 597 733	+/- تغير ديون الخصوم الأخرى
-1 498 537	2 021 815	+/- تغير الأصول الأخرى
8 747 087	-31 160 396	التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية
9 046 827	-29 554 643	+/- تغير سندات الاستثمارات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-178	-	+/- تغير الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
51 089	291 779	+/- تغير موجودات من حقوق السحب الخاصة
-	-	+/- تغير الموجودات والتوظيفات بالذهب
-	-	+/- تغير الودائع لدى صندوق النقد الدولي
-	-	+/- تغير الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي
72	-	+/- تغير مخصصات حقوق السحب الخاصة
-353 622	-1 897 944	حيازة الأصول الثابتة
2 897	412	عائدات تفويت الأصول الثابتة
18 293 233	52 511 094	التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة التمويل
18 293 233	52 511 094	+/- تغير الأوراق والقطع النقدية المتداولة
-496 852	-1 245 543	إعادة تقييم وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية
41 303 899	91 108 812	وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية

6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية

جدول 6.2.3: تغير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2020

بالآلاف الدراهم	الرصيد عند افتتاح سنة 2020	تخصيص نتيجة 2019	توزيع الربحيات *	نتيجة 2020	عمليات عل رأس المال (+ارتفاع / -انخفاض)	الرصيد عند إغلاق سنة 2020
رأس المال	500 000					500 000
مرحل من جديد	27 333	127				27 460
احتياطات	5 001 340	1 668 000	-1 668 000			5 001 340
نتيجة السنة المالية				1 684 169		1 684 169
نتيجة قيد التخصيص	1 668 127	-1 668 127				0
المجموع	7 196 801	0	-1 668 000	1 684 169	0	7 212 969

* طبقا للمقتضيات القانونية.

7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.7.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات فيما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجمدة وغيرها، والمقتضيات الخاصة بتقييم عملياتها المالية.

وتتضمن القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 47 من القانون رقم 40-17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

بموازاة ذلك، يقوم البنك سنويا بإعداد وضعية لخارج الحصيلة، وابتداء من السنة المالية 2019، عمل البنك على إدراج جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الرساميل الذاتية على مستوى بياناته المالية.

2.7.2.3 طرق التقييم

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وطبقا لهاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» دائما بحد أدنى لا يقل عن 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع هذا الرصيد إلى مستوى أقل من الحد الأدنى، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص ببنك المغرب برسم السنة المالية المعنية، وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة. ويودع في حساب «احتياطات تغطية خسارة

الصرف». أما إذا تجاوز الخصاص 10% من الربح الصافي للبنك، فيمكن تحويل الأموال إلى حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف» على مدى عدة سنوات.

ويتم إرجاع رصيد حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف» إلى الخزينة عندما يتجاوز رصيد حساب «تقييم احتياطيات الصرف» الحد الأدنى المطلوب.

ولا ينتج عن عملية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام. ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها. وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها. مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة غير المؤداة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناجمة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. يتم احتسابها طبقاً للقواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها. دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.

- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.

- لا يتم تقييد نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يفترض البنك أن السند الذي يسجل تناقصاً في القيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.

- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

بتاريخ 1 يناير 2020، انتقل البنك من طريقة المعدل الثابت إلى الطريقة الإكتوارية لتوزيع التخفيضات / الزيادة عن سندات الاستثمار، وذلك ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتعتبر هذه الطريقة مقبولة أيضا من طرف المخطط المحاسبي لبنك المغرب كما تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة. ويمكن هذا التغيير من تحسين النتيجة قبل الضرائب برسم سنة 2020، بمبلغ 8,7 مليون درهم.

إلى حدود 31 دجنبر 2020، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حياة هذه السندات.

- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أن البنك أحدث، منذ أكتوبر 2008، فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر تسديدها؛ ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

ويتم تقييد هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتفيد فوائض ونواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلغ بها المفوض بالتدبير، والتي تتم مراقبتها من طرف مصالح البنك.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تفيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 7.2.3: آجال استحقاق الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث مكتبي	10 سنوات

الأصول الثابتة المالية

تفيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفيما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

بالنسبة للسندات غير المحررة كلياً، يتم تقييدها في الأصول بقيمتها الإجمالية بما فيها السندات المتبقية الواجب تحريرها. ويتم تقييد الحصة غير المحررة في مقابل حساب الدين ضمن خصوم الحصيلة.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة في تاريخ حصر الحسابات وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛

• المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للخارج)؛

• القطع النقدية التذكارية

تُفيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيد بثمن الشراء. مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات. عند الاقتضاء.

وتُفيد المواد الأولية في الحصيد حسب كلفتها. التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد. واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها. عند الاقتضاء.

أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع. فتُفيد في الحصيد بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها. عند الاقتضاء.

8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية

تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف فيما يلي:

• **خطر الائتمان.** ويقصد به:

_ من جهة. خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل). ويقصد به عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته؛

_ ومن جهة أخرى. خطر تراجع التصنيف الائتماني لدى طرف مقابل. الممنوح من طرف إحدى أو عدة وكالات التقييم.

• **خطر السوق.** أو خطر الخسارة الناجمة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق نتيجة بالأساس لتغيرات نسب الفائدة أو سعر الصرف؛

• **خطر السيولة** الذي يمثل عدم القدرة على الوفاء بالتزامات. حتى من خلال بيع الأصول دون تأثير هام على أسعارها.

إطار الحكامة

في إطار مهمته المتعلقة بتدبير احتياطات الصرف، وضع البنك آلية لتدبير المخاطر المالية. وتمكن هذه الآلية من تحديد ومراقبة وتقليص المخاطر المتعلقة بعمليات توظيف احتياطات الصرف، وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

ولبلوغ هذا الهدف، يستند تدبير المخاطر داخل بنك المغرب إلى إطار حكمة واضح وتراتبى.

يتولى مجلس البنك المصادقة على سياسة توظيف احتياطات الصرف وتحمل المخاطر. كما يصادق على محيط الاستثمارات وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. وتقوم اللجنة النقدية والمالية، كل شهر وعند الاقتضاء، بالإشراف على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي وبالمصادقة على استراتيجية التدبير. كما تقوم أيضا بدراسة تطور مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بتدبير الاحتياطات، وبدورها، تقوم لجنة الافتتاح بدراسة التطور السنوي للمخاطر المالية والعملياتية للبنك.

وتحدد أهداف الاحتفاظ بالاحتياطات وتدبيرها، ومبادئ التوظيف والحدود حسب فئة الأصول وقواعد الأهلية ومركز الجهات المصدرة والمقابلة في إطار تعليمية تتعلق بالاستثمار في حين تحدد المؤشرات المرجعية للمحافظ وطرق تدبيرها في إطار التخصيص الاستراتيجي الذي يحدده مجلس البنك.

ومن الناحية العملية، تتم مراقبة وتتبع كافة تعرضات البنك بالعملة الأجنبية بشكل يومي، بغية التقيد بتوجيهات التعليمات المتعلقة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي الذي صادق عليه مجلس البنك.

في هذا الإطار، يتم تحليل هذه العروض بالتفصيل على مستوى التقارير التي تعد بانتظام.

يؤدي كل تجاوز للقواعد المحددة إلى رفع تقرير إلى اللجنة النقدية والمالية خلال اجتماعاتها.

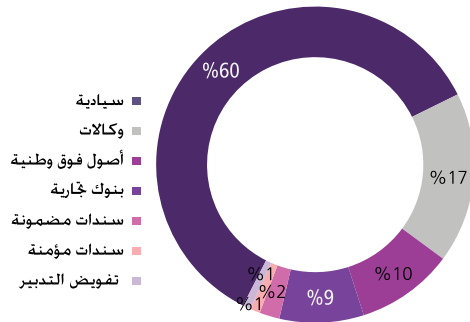
تدبير المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

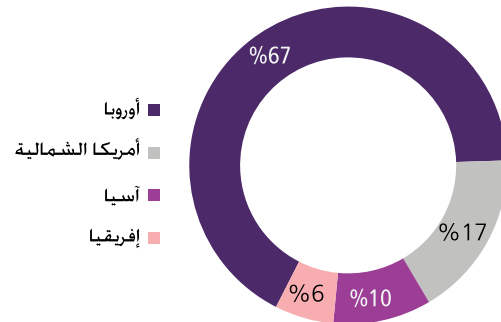
يسهر بنك المغرب على التأكد من مطابقة التوظيفات التي تتم في إطار تدبير احتياطات الصرف للهدفين الرئيسيين الذين سطرهما، ألا وهما الأمن والسيولة. فالإلى جانب معايير أهلية الجهات المصدرة والأطراف المقابلة، يلجأ البنك إلى أدوات أخرى من أجل تدبير مخاطر الائتمان. ويتعلق الأمر بحدود التعرض التي تمكن من تفادي درجة كبرى من التعرض للمخاطر ومن التمرکز. ويتم تتبع عدة فئات من التعرض وهي تنقيط الائتمان وفئة الأصول وخطر البلد، وخطر الجهة المصدرة وخطر الطرف المقابل.

وإلى جانب هذا التأطير، يقوم البنك باحتساب تصنيف متوسط بغية ضمان تقييم أفضل للتعرض الإجمالي على مخاطر الائتمان.

رسم بياني 2.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول



رسم بياني 1.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات



وبتاريخ 31 دجنبر 2020، بلغت الأصول الخاضعة للتدبير 30,7 مليار دولار بتصنيف متوسط "AA -" يعكس الجودة العالية للتصنيف الائتماني للأصول المحتفظ بها.

مخاطر السوق

تترتب مخاطر السوق المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف أساسا عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

مخاطر سعر الفائدة

يدبر البنك مخاطر سعر الفائدة من خلال التخصيص الاستراتيجي الذي يحدد المحافظ المرجعية التي تعكس مستوى المخاطر المسموح به. إلى جانب ذلك، يتمثل تدبير هذه المخاطر في ضمان أن تظل التعرضات المتعلقة بحافظ التدبير، مقارنة مع المؤشرات المرجعية، ضمن النطاق المسموح به فيما يتعلق بالمدة.

واستكمالا لهذه العملية، يتم قياس التعرض لمخاطر السوق من خلال الخسارة المحتملة القصوى (VaR).

وفي 31 دجنبر 2020، بلغت المدة الإجمالية لاحتياطات الصرف التي يدبرها البنك 1,89 سنة مقابل 1,5 سنة في 2019.

مخاطر الصرف

تترتب مخاطر الصرف عن تأثير تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم. ويتم قياس هذه المخاطر من خلال الانحراف ما بين تركيبة احتياطات الصرف وترجيح سلة الدرهم المكونة من 60% لليورو و40% للدولار الأمريكي. ويتم تأطير هذه التعرضات عن طريق وضع حد للانحراف الأقصى.

من ناحية أخرى، وبالنظر لكون احتياطات الصرف تتكون بالأساس من الأورو والدولار الأمريكي، فإن التعرض الناجم عن حيازة العملات الأجنبية الأخرى يبقى ضعيفا جدا.

مخاطر السيولة:

يهدف تدبير مخاطر سيولة الاحتياطات إلى الاستجابة للاحتياجات التمويلية لميزان أداءات البلد وللحفاظ على مستوى احتياطات سائلة تتيح استيعاب الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الولوج إلى التمويل الخارجي محدودا.

ويدبر البنك مخاطر السيولة من خلال التخصيص الاستراتيجي الذي يحدد الأحجام الدنيا من الشرائح السائلة للاحتياطات:

- **الاحتياطات الوقائية:** تتكون من أصول متاحة وسيولة وتمكن من تمويل الاحتياطات التقديرية لميزان الأداءات في أفق سنة واحدة، وبنهاية سنة 2020، بلغ مستوى هذه الاحتياطات الوقائية 93,7 مليار درهم.

- **محافظ الاحتياطات الفائضة المحتسبة بالقيمة السوقية:** تتكون من أصول سائلة يمكن تعبئتها في حال استنفاد شريحة "الاحتياطات الوقائية" على إثر تعرض احتياطات الصرف لصدمة قوية. وبلغت قيمة هذه المحافظ بنهاية 2020 ما يعادل 48,1 مليار درهم.

9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

الأصول

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية.

ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات والتوظيفات وفق سعر السوق، وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم¹ احتياطات الصرف، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة سنة 2006 بين بنك المغرب والدولة.

¹ لا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

وبنهاية سنة 2020، بلغ مقابل قيمة الموجودات من الذهب 11 989 425 ألف درهم، بارتفاع بنسبة 15%، نتيجة بالأساس لارتفاع سعر أوقية الذهب الذي بلغ 16 862 درهم (+15%) في 31 دجنبر 2020.

وظلت الكمية من أوقيات الذهب مستقرة في 711 032 أوقية (ما يعادل 22 طن) من سنة إلى أخرى.

وعلى غرار السنة الماضية، لم يقيم البنك بأي عملية إقراض للذهب في سنة 2020، بالنظر إلى العائدات السلبية عن التوظيف السائدة في السوق.

جدول 8.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب

2019	2020	
14 608	16 862	ثمن أوقية ذهب بالدرهم ⁽¹⁾
711 032	711 032	الكمية بأوقية الذهب
10 386 758	11 989 425	القيمة السوقية ⁽²⁾
22,12	22,12	مخزون الذهب (بالطن)

⁽¹⁾ سعر الذهب/الدرهم المغربي.

⁽²⁾ بآلاف الدراهم.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

وبمقتضى المادة المشار إليها أعلاه، يتضمن هذا البند بالأساس المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، والتي يتم استثمارها في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

وفي نهاية سنة 2020، ارتفع رصيد الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية بنسبة 28% إلى 297 853 278 ألف درهم. وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى سحب ما يناهز 3 مليار درهم من خط الوقاية والسيولة في أبريل 2020، واقتراضات الخزينة في السوق الدولية في شتنبر ودجنبر 2020، بمبلغ إجمالي يعادل القيمة المقابلة وقدرها 37,5 مليار درهم.

جدول 9.2.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

الحصة	2019	الحصة	2020	بآلاف الدراهم
4%	9 926 287	7%	21 283 856	حسابات تحت الطلب
9%	21 627 617	14%	40 400 865	حسابات لأجل
40%	93 492 604	27%	81 404 380	سندات التوظيف ⁽¹⁾
42%	97 893 896	41%	123 419 518	سندات الاستثمار
-	-	0,4%	1 123 387	سندات المعاملات
5%	10 591 980	10%	30 221 273	أخرى ⁽²⁾
100%	233 532 384	100%	297 853 278	المجموع

(1) بما في ذلك انخفاض محصصات قيمة السندات. وقد بلغ تقييم سندات التوظيف بسعر السوق في متم دجنبر 2020 ما يعادل 82 540 639 ألف درهم.

(2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

وتمثل هذه الموجودات 72% (71% سنة 2019) من أصول البنك وتوظف في حدود 69% (82% سنة 2019) في سندات اقتراض. وضمن هذه الفئة، ارتفعت محفظة الاستثمار بنسبة 26% إلى 123 419 518 ألف درهم. على إثر تسارع المشتريات خاصة بعد السحب على خط الوقاية والسيولة. وبنهاية السنة. عرفت الودائع والتوظيفات في القطاع النقدي ارتفاعا ملموسا إلى 61 684 721 ألف درهم. ارتباطا بتحصيل مبلغ اقتراض الخزينة من السوق الدولية.

جدول 10.2.3: التوزيع حسب العملة

جدول 11.2.3: التوزيع حسب الأجل المتبقى (*)

2019	2020		التغير %	2019	2020	بـآلاف الدراهم
40%	24%	أقل من أو تساوي سنة	30	146 058 650	189 171 557	الأورو
60%	76%	أكثر من سنة	22	86 157 241	105 251 512	الدولار الأمريكي
			>100	1 316 493	3 430 210	عملات أخرى
100%	100%	المجموع	28	233 532 384	297 853 278	المجموع

(*) السندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا. بما فيها شهادات الابداع.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

تراجع هذا البند، الذي يعكس الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، بنسبة 61% إلى 9 188 280 ألف درهم، ارتباطاً بالأساس بانخفاض الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول:

- الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (1,18%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويتكون من:
- الجزء القابل للتصرف: 147,35 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (1 889 836 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق النقد الدولي بالعملة الأجنبية. ويُحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب. وفي سنة 2016، أدى هذا الأخير مبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، الذي يمثل نصيبه (25%) في زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، بموجب المراجعة العامة الرابع عشرة لحصص المساهمة في هذا الصندوق.

جدول 12.2.3: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	2 084 098	2 146 798	-3
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	6 715 532	7 236 397	-7
المجموع	8 799 630	9 383 195	-6
الخصوم			
مخصصات حقوق السحب الخاصة	7 200 415	7 447 693	-3
حسابات رقم 1 و 2*	29 401 935	193 060	>100
المجموع	36 602 350	7 640 753	>100

* يشمل أيضا القيمة المقابلة بالدرهم (28 764 740 ألف درهم) من عائد عملية السحب على خط الوقاية والسيولة (انظر الإيضاح رقم 9 من الحويلة).

- **الشريحة المعبأة:** التي تبلغ 14,36 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (194 262 ألف درهم). وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية في حصته لدى صندوق النقد الدولي. والمودع في "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

• **موجودات من حقوق السحب الخاصة:** تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات بشكل كبير في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. وفي متم سنة 2020، تراجع مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة إلى 6 715 532 ألف درهم، أي بانخفاض بنسبة 7% مقارنة بسنة 2019، بفعل تأثير انخفاض سعر وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 3% إلى 12,83 درهم، وبدرجة أقل، أداء العمولة المتعلقة بخط الوقاية والسيولة حسب برنامج صندوق النقد الدولي بمبلغ يصل إلى 243 839 ألف درهم.

ويشمل جانب خصوم الحويلة بند "مخصصات حقوق السحب الخاصة" الذي يوافق القيمة بالدرهم لهذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا، وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)¹ الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. وفي 2020، تراجعت القيمة المقابلة بالدرهم لهذه المخصصات بنسبة 3% إلى 7 200 415 ألف درهم، نتيجة تدني قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة المذكورة سابقا.

¹ منها 436 مليون من حقوق السحب الخاصة برسم التخصيص العام الذي يعادل 74,13% من حصة المغرب في 2009 (588,2 مليون من حقوق السحب الخاصة) و 39,7 مليون من حقوق السحب الخاصة المتعلقة بالتخصيص الخاص الممنوح وفق التعديل الرابع لصندوق النقد الدولي.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي. موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية. ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 970 ألف درهم)؛
- 21,69 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية والتي يتحمل البنك فيها 10,10 مليون دينار عربي (388 650 ألف درهم). ظلت ثابتة مقارنة بالسنة السابقة بعد استكمال خلال سنة 2018 تحرير مبلغ مساهمة البنك في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي والذي كان مبرمجا بالنسبة للدول الأعضاء خلال الفترة الخماسية 2014-2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي منها 9,10 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات. والتي تمت في 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 7 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

بلغت تدخلات البنك في السوق النقدية مستويات عالية خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020. حيث وصلت إلى أقصاها المتمثل في 124,5 مليار درهم في 6 غشت 2020. قبل التراجع الملموس ابتداء من شعر شتنبر. مما يعكس تحسن احتياطات الصرف وتراجع التداول النقدي. ولسد الحاجيات المتزايدة للبنوك من السيولة. قام بنك المغرب. في إطار التدابير التي اعتمدها للتخفيف من تداعيات أزمة كوفيد-19. بتفعيل كافة الأدوات المتاحة خلال هذه السنة. وبالتالي. تمثلت تدخلاته بالخصوص في العمليات طويلة الأمد (اتفاقيات إعادة الشراء والقروض المضمونة) إضافة إلى العمليات الرئيسية (التسبيقات لمدة 7 أيام). مما ساهم في تمديد فترة هذه التدخلات.

وفي 31 دجنبر 2020. بلغ المبلغ الإجمالي للسيولة التي ضخها بنك المغرب في النظام البنكي 84 235 567 ألف درهم موزعة على الشكل التالي:

- 44 673 288 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض. الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي (1,50% منذ يونيو 2020)؛
- 24 282 000 ألف درهم برسم عمليات القروض المضمونة الممنوحة بالخصوص في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي تم وضعه في 2013، بمتوسط سعر الفائدة الرئيسي المطبق خلال الفترة المعنية. ومنذ فبراير 2020، برسم البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات لمدة سنة واحدة بسعر فائدة تفضيلي قدره 1,25%؛
- 15 280 279 ألف درهم تتعلق بعمليات إعادة الشراء على المدى الطويل (1 شهر و 3 اشهر). تم تفعيلها منذ مارس 2020 ومنحها بمتوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة المعنية.

جدول 13.2.3: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
عمليات إعادة الشراء	59 953 567	65 003 319	-8
التسبيقات لمدة 7 أيام	44 673 288	65 003 319	-31
التسبيقات لمدة 24 ساعة	15 280 279	-	-
القروض المضمونة	24 282 000	2 300 000	>100
المجموع	84 235 567	67 303 319	25

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد انتقل هذا البند من سنة لأخرى من 6 976 082 ألف درهم إلى 4 329 415 ألف درهم، مسجلا انخفاضا سنويا بنسبة 38%.

إيضاح رقم 6: قيم ثابتة

بلغت قيمة هذا البند 4 840 082 ألف درهم بنهاية 2020، مرتفعة بأكثر من النصف، نتيجة لتزايد القيم المالية الثابتة.

جدول 14.2.3: القيم الثابتة

بآلاف الدراهم (منها)	2020	2019	التغير %
قروض ثابتة	768 945	768 867	0,01
سندات المساهمة و استخدامات ماثلة	2 107 417	439 564	>100
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	7 355 197	6 986 886	5
القيم الثابتة الإجمالية	10 231 690	8 195 380	25
الاستخدامات والتخصيصات	-5 391 608	-5 071 508	6
القيم الثابتة الصافية	4 840 082	3 123 873	55

سندات المساهمة واستخدامات ماثلة

انتقلت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات المساهمة لبنك المغرب إلى 2 107 417 ألف درهم في 2020. مسجلة ارتفاعا قويا قدره 1 667 852 ألف درهم نتيجة بالخصوص للاكتتاب في رأسمال بنك التسويات الدولية خلال هذه السنة.

جدول 15.2.3: سندات المساهمة واستخدامات ماثلة

بآلاف الدراهم	طبيعة النشاط	2020				القيمة المحاسبية الإجمالية	القيمة المحاسبية الصافية (1)	الوضعية الصافية (2)	الحصة (%)	القيمة المحاسبية الإجمالية 2019	التغير (3) %
السندات المملوكة في المؤسسات المغربية و استخدامات ماثلة (منها)		221 709	218 944			198 373	12				
دار الضمان	المالي	1 265	0	140 618	1,69	1 265	-				
الوديع المركزي (ماروك لير)	المالي	4 000	4 000	305 769	20,00	4 000	-				
هيئة القطب المالي للدار البيضاء	المالي	50 000	50 000	507 998	10,00	50 000	-				
الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية	المالي	59	59	4 719	5,92	59	-				
ديون متعلقة بمساهمات		164 885	164 885	-		141 549	16				
السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية		1 885 708	1 860 419			241 192	>100				
يوباك كيراساو (Ubac Curaçao)	المالي	23 228	23 228	81 578 USD	6,85	23 228	-				
سويفت (Swift)	المالي	519	519	442 948 EUR	0,02	519	-				
صندوق النقد العربي	المالي	5 970	5 970	1 367 615 DA ⁽⁴⁾	0,02	5 987	-0,3				

برنامج تمويل التجارة العربية	المالي	16 856	16 856	1 177 881 USD	0,28	16 856	-
إفريقيا 50- لتمويل المشاريع	المالي	175 142	157 443	359 922 USD	4,91	175 142	-
إفريقيا 50- لتطوير المشاريع	المالي	19 460	11 870	26 969 USD	4,94	19 460	-
بنك التسويات الدولية	المالي	1 644 533	1 644 533	21 639 900 SDR	0,53	-	-
إجمالي سندات المساهمة و استخدامات ماثلة		2 107 417	2 079 363			439 564	>100

(1) تمت إعادة معالجة القيمة المحاسبية الإجمالية برسم المؤونات المكونة.

(2) الوضعية الصافية للهيئات التي يساهم فيها البنك. معدة على أساس القوائم التركيبية لسنة 2019

(3) تغير القيمة المحاسبية الإجمالية بين 2019 و2020.

(4) الدينار العربي.

جدول 16.2.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الإجمالي 2019	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الإجمالي 2020
مباني تشغيلية	1 969 643	107 815		2 077 457
منقولات ومعدات تشغيلية	2 562 899	165 998	7 284	2 721 612
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	919 878	87 405	1 428	1 005 854
أصول مجسدة غير تشغيلية	787 051	4 076	1 020	790 106
أصول غير مجسدة	747 416	12 751		760 167
المجموع	6 986 886	378 043	9 733	7 355 197

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

إطار 1.2.3: بنك التسويات الدولية

على إثر قرار مجلس بنك المغرب في دجنبر 2019 الانخراط في بنك التسويات الدولية، قام البنك في فبراير 2020 بالاكتتاب في رأسمال هذه المؤسسة في حدود 3000 سهما من الشريحة الثالثة من رأسماله بقيمة اسمية تعادل 5000 وحدة كم حقوق السحب الخاصة، تم تحرير ربعها ويمكن اللجوء لاحقا إلى ما تبقى وفق المادة 7 من قانونه الأساسي.

وتم تسجيل هذا الاكتتاب في بند أصول الحصيلة بقيمة إجمالية قدرها 123,5 مليون من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 1 644 533 ألف درهم). تم تحرير 112,3 مليون منها من حقوق السحب الخاصة (1 494 747 ألف درهم) وتمثل 11,2 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة الجزء غير المحرر (149 786 ألف درهم). المحتسب على مستوى بند "الالتزامات بالعملة الأجنبية" في خصوم الحصيلة.

مع متم سنة 2020، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 7 355 197 ألف درهم، مرتفعة بواقع 368 311 ألف درهم مقارنة بسنة 2019. وتتوزع الاستثمارات المنجزة هذه السنة على الشكل التالي:

- 26% في الاستثمارات العقارية المرتبطة بمشاريع إعادة تهيئة وتوسعة مقرات العمل. خاصة إعادة تهيئة الإدارة المركزية. وتوسعة مقر دار السكة من خلال بناء مقر لإنتاج بطائق الهوية المؤمنة:
 - 45% تتعلق بشراء آليات ومكونات المعدات المخصصة لإضفاء سمات خاصة على بطائق الهوية المؤمنة وإنتاجها. واقتناء الأثاث والمعدات الجديدة للإدارة المركزية والمقرات التي تتواجد بها مصالح البنك على مستوى "القطب المالي للدار البيضاء"، وتجديد وتحديث الحظيرة المعلوماتية والهاتفية للبنك:
 - 22% مخصصة بالأساس لتهيئة المعدات الكهربائية وجهازات الأمن والنجارة والتكييف والسباكة وأشغال الصباغة وتهيئة مختلف بنايات البنك (طابع تشغيلي وطابع اجتماعي) وكذا تهيئة متحف وكالة فاس القديمة.
- أما الانخفاضات فهدت بالأساس عمليات تفويت الأثاث والمعدات القديمة.

الخصوم

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

ويظل التداول النقدي البند الأكثر أهمية ضمن خصوم البنك (77%). وقد عرف ارتفاعا قويا حيث انتقل من 075 266 771 ألف درهم إلى 319 282 169 ألف درهم من سنة إلى أخرى. حيث تزايد بنسبة 20% مقابل 7% في المتوسط خلال الفترة الممتدة على السنوات الخمس الأخيرة. وعلى أساس شهري، نما بشكل ملموس ما بين مارس ويونيو 2020، نظرا لعمليات السحب الهامة للنقد والمرتبطة بالأزمة الصحية. وواصل هذا البند ارتفاعه إلى غاية نهاية يوليو 2020، التي تزامنت مع الاحتفال بعيد الأضحى، حيث بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق، أي 332 644 554 ألف درهم قبل أن يتراجع ابتداء من شهر غشت من نفس السنة.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تشمل هذه الالتزامات بالأساس الودائع بالعملات للبنوك الأجنبية ولغير المقيمين. وقد بلغت 8 387 871 ألف درهم، منخفضة بنسبة 10% مقارنة بالسنة الفارطة.

إيضاح رقم 9: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

يشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم تعديل الموجودات في هذا الحساب وفي «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، سنوياً لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة. وبلغت هذه الالتزامات بنهاية سنة 2020 ما يعادل 29 434 460 ألف درهم، ارتباطاً بتقييد، في الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي، القيمة المقابلة بالدرهم (28 764 740 ألف درهم) لعائد خط الوقاية والسيولة المسجل على مستوى أصول الحصيلة كموجودات بالعملة الأجنبية.

جدول 17.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	29 421 299	201 537	>100
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	17 867	7 620	>100
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	29 403 432	193 917	>100
التزامات أخرى	13 161	8 963	47%
المجموع	29 434 460	210 500	>100

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساساً:

- الحساب الجاري للخبزينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 16 من قانونه الأساسي. وتؤدي عنه الفوائد حسب الشروط التالية، طبقاً للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:
 - يؤدي عن الشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,00%؛
 - يطبق على الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس، أي 0,50%؛
 - ولا تؤدي أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.
- حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادتين 25 و66 من قانونه الأساسي. وبناء على قرار مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 16 يونيو 2020، تم تحرير هذا الاحتياطي كلياً لفائدة البنوك.

• ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا. في سياق يتسم بوفرة السيولة:

• عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس. أي 1,00%؛

• تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك. بمبادرة منها. من توظيف فائض الخزينة. ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس. أي 0,50%.

مع متم سنة 2020. بلغ هذا البند 35 974 495 ألف درهم. مرتفعاً بواقع 6 184 738 ألف درهم مقارنة بسنة 2019. ارتباطاً بالأساس بتزايد الموجودات في حساب الخزينة (+ 636 184 4 ألف درهم) والموجودات في الحسابات الجارية لدى البنوك المغربية (3 102 644 + ألف درهم).

جدول 18.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
الحساب الجاري للخزينة العامة	6 242 051	2 057 416	>100
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	24 819 013	21 716 369	14
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الودائع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	973 357	1 159 281	-16
حسابات أخرى	3 940 073	4 856 691	-19
المجموع	35 974 495	29 789 757	21

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل الخصوم الأخرى بالأساس ما يلي:

الدائنون المختلفون المتمثلون بالأساس في الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم. والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية.

وقد سجل هذا البند في نهاية 2020 رصيذاً بلغ 675 030 ألف درهم. منها 393 463 ألف درهم برسم الديون تجاه الممولين. وفيما يلي تفكيك هذه الديون حسب الآجال إلى غاية 31 دجنبر 2020 بمقتضى القانون رقم 32.10 المتعلق بآجال الأداء والذي دخل حيز التنفيذ في 2013:

جدول 19.2.3: التقسيم حسب أجل سداد حصة ديون الموردين

تاريخ الإغلاق	مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها			
			أقل من 30 يوما	بين 31 و60 يوما	بين 61 و90 يوما	أكثر من 90 يوما
سنة 2019	344 160	343 297	69	158	-	636
سنة 2020	393 463	393 013	57	9	236	147

• حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية. وقد بلغت بنهاية السنة 294 335 ألف درهم مقابل 322 104 ألف درهم سنة من قبل.

• انتقلت المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل من 197 494 ألف درهم في 2019 إلى 170 603 ألف درهم في 2020:

• المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ومن المحتمل تحقيقها. وبلغت 160 202 ألف درهم مقابل 119 631 ألف درهم، على إثر تقييد مؤونة بمبلغ 60 000 في 2020 مخصصة لتغطية الالتزام الصافي برسم الصناديق الاجتماعية جزئيا. وبلغت المؤونة الخاصة بتطبيق الغرامة على المومنين الذين تجاوزوا الآجال القانونية، المكونة طبقا للقانون رقم 10-32 المذكور أعلاه 164 ألف درهم (انظر الجدول 3-2-35 من الإيضاح رقم 32 من حساب العائدات والتكاليف).

• حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس أسعار الصرف في نهاية السنة، طبقا لأحكام الاتفاقية التي تنظم عمل هذا الحساب المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية (انظر الجزء المتعلق بأبرز القواعد المحاسبية وطرق التقييم).

وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حال عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

وفي 31 دجنبر 2020، بلغ رصيد حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف 4 007 554 ألف درهم، منخفضا بأكثر من النصف مقارنة بالسنة الماضية. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تدني قيمة الدولار الأمريكي (7-%) الذي تراجع تأثيره بارتفاع أسعار الأورو (2+%) وأوقية الذهب (15+%).

جدول 20.2.3: خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
عمليات أخرى على السندات	361	361	-
دائنون مختلفون	675 030	1 201 319	-44
حسابات التسوية	294 335	322 104	-9
مستوجبات بعد التحصيل	170 603	197 494	-14
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	160 202	119 631	34
حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	4 007 554	8 589 934	-53
المجموع	5 308 085	10 430 843	-49

إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم خوزه الدولة كاملا. وقد تتم الزيادة في رأسمال البنك بقرار يصدره مجلس البنك، بعد الإطلاع على رأي مندوب الحكومة، وفقا للشروط الواردة في تلك المادة.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطات، طبقا للمادة 48 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطات الخاصة، بمقتضى المادة 48 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح. إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2006، وتشكل الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الذاتية.

جدول 21.2.3: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
الرأسمال	500 000	500 000	-
الاحتياطات	5 001 340	5 001 340	-
الصندوق العام للاحتياطات	500 000	500 000	-
صناديق الاحتياطات الخاصة	4 501 340	4 501 340	-
مرحل من جديد	27 460	27 333	0,5
المجموع	5 528 801	5 528 673	0,002

10.2.3 تعليقات حول بنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، سواء المقدمة أو المحصلة. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

وتتضمن الالتزامات بالعملات الأجنبية، والالتزامات على السندات، والتزامات أخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

يسجل هذا البند عمليات مبادلات الصرف بالعملات الأجنبية المحققة، خاصة في إطار الضبط النقدي وكذا عمليات المفاضلة الانتقالية بين العملات الأجنبية، الملتزم بها في التاريخ المحدد. في انتظار استكمالها بعد يومين من ذلك التاريخ.

جدول 22.2.3: عمليات الصرف

2019	2020	بآلاف الدراهم
عمليات الصرف لأجل		
8 525 178	28 749 736	عملات متوقع خصيلها لأجل
8 568 575	28 856 663	عملات متوقع تسليمها لأجل
2 137 152		
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية		
عمليات الصرف - عمليات المفاضلة		
158 563	1 529 663	عملات أجنبية متوقع خصيلها
158 583	1 530 914	عملات أجنبية متوقع تسليمها

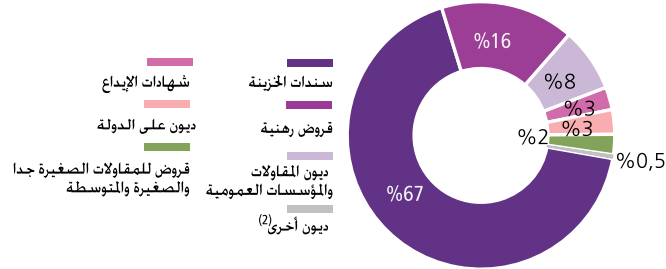
إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تفيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن عمليات إعادة تمويل البنوك والقدرات على التسبيق¹. وفي إطار التدابير التيسيرية التي تم اتخاذها في 2020 لمواجهة أزمة كوفيد-19، قام البنك بتوسيع لائحة الأصول المقبولة كضمانات لتشمل عمليات إعادة تمويل البنوك.

جدول 23.2.3: التزامات على السندات

2019	2020	بآلاف الدراهم
68 533 178	63 257 199	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
12 918 700	6 792 000	سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
2 556 954	29 740 812	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
13 172 765	6 452 400	تسبيقات من المتوقع منحها
1 662 271	3 549 354	سندات أجنبية متوقع خصيلها
549 571	1 414 877	سندات أجنبية متوقع تسليمها

¹ تسبيقات محتملة لفائدة المشاركين في النظام المغربي للأدوات الإجمالية، من أجل تفادي حالات التجميد النظامية.

رسم بياني 3.2.3: بنية الالتزامات على السندات المحصلة⁽¹⁾⁽¹⁾ ضمانات محصلة على التسيبقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية.⁽²⁾ قروض مقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وجميعيات القروض الصغرى

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 24.2.3: التزامات أخرى

2019	2020	بآلاف الدراهم
105 237	120 463	ضمانات محصلة على الصفقات
871 976	879 661	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
18 439	21 480	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

11.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطات الصرف الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف والصفقات)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 25.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
التوظيفات بالذهب	-	100	-
التوظيفات في سندات الاقتراض	2 551 938	2 533 467	1
التوظيفات النقدية	43 343	156 365	-72
ديون على صندوق النقد الدولي	17 291	87 434	-80
فوائد أخرى (*)	11 301	7 717	46
المجموع	2 623 873	2 785 084	-6

(*) تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية.

سجلت هذه الفوائد انخفاضا بنسبة 6% إلى 2 623 873 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتدني نسب العائدات. وبالتالي، تقلصت الفوائد على القسم النقدي بنسبة 72% إلى 43 343 ألف درهم، مما يعكس بالأساس تراجع مستويات عائدات التوظيفات بالدولار. وبالمقابل، عرفت العائدات على سندات الاقتراض ارتفاعا طفيفا بنسبة 1% إلى 2 551 938 ألف درهم، ارتباطا بتعزيز التوظيفات في محفظة الاستثمار التي تزايدت فوائدها بنسبة 7% إلى 1 692 836 ألف درهم. في حين تراجعت الفوائد المحصلة من محفظة التوظيف بنسبة 9% إلى 859 102 ألف درهم، بفعل انخفاض أسعار الفائدة على إعادة الاستثمار والمبلغ الجاري لمحفظة التوظيف بالدولار.

ومن جهتها، سجلت الفوائد المحصلة من ديون حقوق السحب الخاصة تراجعا قويا بنسبة 80% إلى 17 291 ألف درهم، وهو ما يعكس انخفاض متوسط سعر العائد على حقوق السحب الخاصة بنسبة 79% إلى 0,20% (0,99% في 2019) وبدرجة أقل تدني الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

بلغ مجموع هذه الفوائد 1 627 045 ألف درهم، بانخفاض بنسبة 7% مقارنة بسنة 2019، رغم تزايد تدخلات البنك، نتيجة بالخصوص لانخفاض سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 75 نقطة أساس. وتتكون مما يلي:

- 793 567 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام التي يعزى انخفاضها بأكثر من النصف إلى تأثير سعر الفائدة المذكور وتخفيض متوسط المبلغ الجاري لهذه الأداة بنسبة 42% إلى 43 253 429 ألف درهم؛

• 508 430 ألف درهم برسم عمليات إعادة الشراء التي تم تفعيلها منذ مارس 2020، بمبلغ جاري متوسط قدره 29 867 372 ألف درهم؛

• 323 051 ألف درهم تتعلق بعمليات القروض المضمونة التي ارتفع مبلغها الجاري المتوسط بشكل قوي إلى 20 323 089 ألف درهم، على إثر التدابير الجديدة التي اتخذها البنك لمواجهة تبعيات الأزمة الصحية.

جدول 26.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
(منها)			
تسبيقات لمدة 7 أيام	793 567	1 683 109	-53
تسبيقات لمدة 24 ساعة	1 556	4 603	-66
عمليات الاستحفاظ	508 430	-	-
قروض مضمونة	323 051	55 794	>100
المجموع	1 627 045	1 744 558	-7

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك من أجل شراء وبناء المساكن. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية هذه السنة ما مجموعه 13 384 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 6% مقارنة بسنة 2019.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

وفي سنة 2020، انخفضت هذه العمولات بنسبة 8%، ارتباطا بشكل رئيسي بتراجع عمولات الصرف بنسبة 12% نتيجة لتدني حجم عمليات تفويت الأوراق البنكية الأجنبية. من ناحية أخرى، ارتفعت عمولة مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة بنسبة 37% ارتباطا بالحضور القوي للخزينة في السوق الأولية من أجل تمويل عجزها.

جدول 27.2.3: عمولات محصلة

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	521 661	593 765	-12
هامش الوساطة	1 822	1 919	-5
تدبير سندات الخزينة	71 018	51 885	37
عمولات أخرى	16 776	16 535	1
المجموع	611 277	664 105	-8

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن سندات الاستثمار وأرباح عمليات مبادلة الصرف.

مع متم هذه السنة، بلغت هذه العائدات 813 906 ألف درهم، نتيجة بالأساس للارتفاع القوي في فوائض القيمة المحققة في سياق تميز بتراجع هام لعائدات الأصول المقومة بالدولار.

وأفرزت عمليات مبادلة الصرف مع البنوك المغربية، التي تم إطلاقها ابتداء من أكتوبر 2019، أرباحا بلغت 99 745 ألف درهم. حيث تزايدت بمبلغ 71 958 ألف درهم على إثر تعزيز اللجوء إلى أداة السياسة النقدية هذه من أجل الاستجابة لجزء من حاجياتها من السيولة الناجمة عن الأزمة.

ويعزى تغير فوائض القيمة المحققة بمبلغ 63 865 - ألف درهم على التفويض بالتدبير إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 7% إلى 8,90 درهم.

جدول 28.2.3: عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	602 294	335 679	79
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	52 838	37 466	41
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	28 302	92 166	-69
فوائض القيمة على سندات المعاملات	1 044	1 152	-9
الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (السياسة النقدية)	99 745	27 787	>100
الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (تأجيل/ترحيل)	24 593	37 111	-34
عائدات أخرى	5 091	3 912	30
المجموع	813 906	535 274	52

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، وبطاقات التعريف المؤمنة والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للتصدير. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا بالخصوص إلى سعر التكلفة الناتج عن معطيات النظام التحليلي للبنك، وتسجل في هذا البند أيضا تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وفي متم سنة 2020، بلغت هذه المبيعات 829 204 ألف درهم، متزايدة بمقدار 420 73 ألف درهم مقارنة بمستواها المسجل سنة 2019. ويعزى هذ التطور بالأساس إلى ارتفاع مبيعات الوثائق المؤمنة إلى 198 278 ألف درهم، بفعل التأثير المزدوج لعائدات مبيعات بطاقات التعريف المؤمنة¹ المنتجة حديثا في 2020 (72 151 ألف درهم) وانخفاض مبيعات جوازات السفر البيومترية إلى 112 645 ألف درهم (37-%)، ومن جهتها، تزايدت المخزونات وسجلت تغيرا إيجابيا بمبلغ 5 261 ألف درهم بنهاية 2020 مقابل 481 63- ألف درهم سنة 2019.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة بالخصوص مساهمة البنوك في نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 15 786 ألف درهم، منها 12 266 ألف درهم برسم عائدات نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

وصل مبلغ المؤونات المسترجعة بنهاية سنة 2020 إلى 50 359 ألف درهم، تشمل على الخصوص استرجاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية بمبلغ 11 881 ألف درهم، وتغطية التزام التقاعد بمبلغ 20 000 ألف درهم، في إطار مخطط تمويل الانتقال التدريجي إلى جدول الوفيات 88-90 TV (انظر الجدول 35.2.3 من الإيضاح 32 من حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية وغير المتكررة، وبنهاية سنة 2020، بلغ رصيده 1 123 ألف درهم مقابل 3 243 ألف درهم سنة من قبل.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

انخفضت هذه الفوائد بنسبة 27% لتصل إلى 132 119 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لانخفاض العملات المؤداة من طرف البنك برسم مخصصات حقوق السحب الخاصة بنسبة 80% إلى 15 004 ألف درهم، بفعل تأثير انخفاض نسبة الفائدة المؤداة من قبل البنك عن حقوق السحب الخاصة.

¹ رخصة السياقة وشهادة التسجيل الإلكتروني.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخرزينة العامة وكذا برسم الاحتياطي الإلزامي (بالنسبة لشروط أداء الفوائد برسم تلك الحسابات، انظر الإيضاح 10 في الخصلة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

جدول 29.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
(منها)			
حسابات الاحتياطي النقدي	-	12 360	-
حسابات أخرى (منها)	172 691	316 691	-45
الحساب الجاري للخرزينة العامة	31 805	43 655	-27
المجموع	174 404	340 159	-49

في سنة 2020، تراجع هذه الفوائد بما يناهز النصف إلى 174 404 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتخفيف التكاليف المتعلقة بالفوائد الممنوحة على حسابات الزبائن والاحتياطي النقدي الذي تم تعليقه ابتداء من 26 شتنبر من سنة 2019، عقب تخفيض نسبة هذا الاحتياطي إلى 2%. قبل أن يقرر مجلس البنك تحرير البنوك منها في اجتماعه المنعقد في 16 يونيو 2020.

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

يتعلق الأمر بالعمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية للوساطة في عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين. وبنهاية 2020، تراجع هذه العمولات بنسبة 4% إلى 15 667 ألف درهم، ارتباطا على الخصوص بانخفاض هامش الوساطة بنسبة 22% إلى 3 054 ألف درهم.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة على سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

تراجع رصيد هذا البند إلى 754 764 ألف درهم، أي 231 566 - ألف درهم مقارنة بسنة 2019، نتيجة بالخصوص للانخفاض القوي بنسبة 96% لنواقص القيمة الناجمة عن تفويت السندات الأجنبية.

جدول 30.2.3: تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف ^(*)	10 084	228 713	-96
توزيع المكافآت على السندات الأجنبية	574 735	648 079	-11
الفوائد السلبية على سندات التوظيف	163 098	102 323	59
خسائر برسم عمليات مبادلة العملات	2 481	-	-
تكاليف أخرى	4 365	7 216	-40
المجموع	754 764	986 330	-23

^(*) الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر التفويت.

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالمستخدمين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلا عن مختلف أقساط تأمين المستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

ويعزى الانخفاض القوي لتكاليف التكوين إلى عدم إنجاز الأنشطة المبرمجة خلال سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19.

جدول 31.2.3: تكاليف خاصة بالمستخدمين

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
رواتب المستخدمين	672 012	644 351	4
التحملات الاجتماعية	191 761	191 060	0,4
تكاليف التكوين	2 337	10 991	-77
تكاليف أخرى	12 827	16 988	-24
المجموع	878 935	863 391	2

إيضاح رقم 30: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمواد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية، كما يغطي تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

ويعزى ارتفاع هذا البند بنسبة 20% إلى 285 073 ألف درهم بالخصوص إلى تزايد مصاريف المشتريات من المواد والأدوات لصناعة وثائق التعريف الجديدة.

جدول 32.2.3: مشتريات المواد والأدوات

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
مشتريات المواد الأولية	188 097	168 012	12
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	59 667	31 122	92
مشتريات أخرى	37 309	37 491	-0,5
المجموع	285 073	236 625	20

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

وعرفت التكاليف الخارجية الأخرى انخفاضا طفيفا بنسبة 0,4% إلى 354 619 ألف درهم. بفعل التأثير المزدوج لتراجع مصاريف التنقل والنفقات المرتبطة بمراكز الاصطيف والمراكز الاجتماعية والرياضية وإبرام عقود جديدة للصيانة في 2020.

جدول 33.2.3: تكاليف خارجية أخرى

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة	125 730	113 888	10
إيجارات	43 477	45 338	-4
نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات	25 233	26 694	-5
تكاليف النقل - التنقل - المهام والاستقبالات	8 859	23 947	-63
نفقات البريد والاتصالات	31 631	32 116	-2
ضرائب ورسوم	20 464	18 775	9
نفقات أخرى	99 225	95 286	4
المجموع	354 619	356 045	-0,4

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 34.2.3: مخصصات للاستخدامات

بآلاف الدراهم	2020	2019	التغير %
مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	309 269	293 235	5
المباني ⁽¹⁾	101 576	82 192	24
الأثاث والمعدات	171 171	174 967	-2
أصول ثابتة أخرى مجسدة	4	13	-67
أصول ثابتة غير مجسدة	36 518	36 063	1
مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات	5 380	3 787	42
مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة	6 375	4 359	46
المجموع	321 024 ⁽²⁾	301 381	7

⁽¹⁾ بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 35.2.3: مخصصات للمؤونات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 2019	المخصصات	عمليات استعادة	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 2020
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	11 883	59 153	11 881	39	59 193
قيم ومخزونات مختلفة	5 654	6 536	5 654		6 536
سندات مساهمة مغربية	2 765				2 765
سندات مساهمة أجنبية	11 575	13 714			25 289
مؤونات أخرى ⁽³⁾	3 773	1 063	15		4 821
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)	119 242	73 380	32 808		159 814
مؤونات برسم التزامات التقاعد	60 000	60 000	20 000		100 000
مؤونات عن المخاطر	47 646	3 850	1 212		50 284
غرامات عن التأخر في الأداء	133	164	133		164
مؤونات أخرى	389				389
المجموع		153 846 ⁽²⁾	50 359 ⁽⁴⁾		

⁽²⁾ بما مجموعه 474 870 ألف درهم. تمثل مبلغ بند "المخصصات للاستخدامات والمؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.⁽³⁾ تشمل بالأساس المخصصات لديون الزبناء التي تمثل درجة عالية من خطر عدم التحصيل.⁽⁴⁾ تعادل مبلغ بند "استعادة المؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر الجزء الخاص بطرق التقييم وكذا الإيضاح 11 من الحويلة.

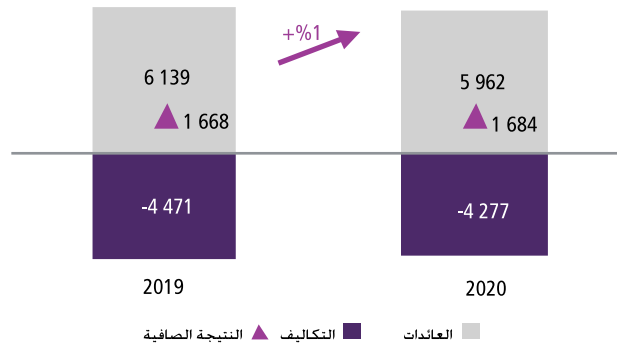
إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

بلغت التكاليف غير الجارية ما مقداره 76 461 ألف درهم، مرتفعة بمبلغ 34 520 ألف درهم مقارنة بسنة 2019. وتشمل بالخصوص مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن من الأرباح، التي يتم حسابها بناء على % 2,5 من النتيجة الصافية للسنة المالية السابقة (73 393 ألف درهم في 2020 مقابل 39 440 ألف درهم في 2019).

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان. وقد انتقل مبلغ الضريبة على النتيجة، بين 2019 و2020، من 1 085 978 ألف درهم إلى 1 130 502 ألف درهم.

رسم بياني 4.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية

يستفيد مستخدمو البنك من نظامين داخليين للتقاعد وللتغطية الصحية يحملان على التوالي مسمى "صندوق تقاعد مستخدم بنك المغرب" و"التعاضدية".

ويضمن صندوق التقاعد لمستخدمي البنك أو لذوي حقوقهم كلا من معاش التقاعد، ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق والمخصصات المشتركة رأسمال-معاش. وتتولى التعاضدية تعويض المصاريف الطبية والدوائية لفائدة مستخدمي البنك وأفراد أسرهم المستحقين.

ويتمتع هذان النظامان بالاستقلالية المحاسبية رغم كونهما لا يتوفران على الشخصية المعنوية.

جدول 36.2.3: التزام وتمويل الصناديق الاجتماعية

صندوق التعاضدية		صندوق التقاعد لمستخدمي بنك المغرب		بالآلاف الدراهم
2019	2020	2019	2020	
541 463	567 424	3 267 833	3 409 224	الالتزام الإجمالي
440 663	463 158	3 320 742	3 393 290	الأصول المخصصة للتغطية
-100 800	-104 266	52 909	-15 934	الالتزام الصافي (*)

(*) التزام صافي للصناديق الاجتماعية تم تمويله بشكل جزئي في 2020. في حدود 60 000 ألف درهم (انظر الإيضاح 11 من الحويلة)

يتم احتساب التزامات التقاعد والمرضى وفقا للمعايير الاكتوارية. من خلال استخدام طريقة وحدات الافتراض المتوقعة التي تأخذ بعين الاعتبار تطور الرواتب، وإعادة تقييم المعاشات واحتمالية تلقي الخدمة.

وتخضع المعطيات، والفرضيات المعتمدة في عمليات التقييم الاكتوارية وكذا التزامات التقاعد والمرضى للموافقة من لدن إكتواري مستقل.

ويندرج تدبير أصول الصناديق الاجتماعية في إطار التخصيص الاستراتيجي، الذي يحدد توزيعا حسب فئة الأصول. أخذا بالاعتبار أهداف نظامي التقاعد والتغطية الصحية سواء من حيث المردودية أو المخاطر.

وطبقا لأحكام ميثاق تسيير الصناديق الاجتماعية، يتم إعداد تقرير سنوي يتضمن، من جهة نتائج الحويلة الإكتوارية المنجزة داخليا والتي تمت الموافقة عليها والمصادقة عليها من طرف إكتواري مستقل، ومن جهة أخرى، الإنجازات من حيث التدبير المالي لأصول التغطية. وتتم موافاة لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بهذا التقرير لتدارسه والمصادقة عليه وتعرض القرارات الناجمة عنه على مصادقة مجلس البنك.

4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فتح يناير إلى 31 ديسمبر 2020

تقرير حول تدقيق شيفات المالية

الرأي

طبقاً للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمرفقة بهذا التقرير والتي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ. وطبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5.528.801 ألف درهم مغربي و ربح صافي بمبلغ 1.684.169 ألف درهم مغربي خلال السنة المالية 2020. تم اعتماد هذه البيانات من قبل مجلس لبنك في 23 مارس 2021 في سياق متطور للالتزمة الصحية لوباء Covid-19، على أساس الخلل المتاح في ذلك التاريخ.

نتر أن القوائم التركيبية المتعار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تغطي صورة صادقة من جميع الجوانب المعنوية، نتيجة عمليات لبنك خلال السنة المالية المنتهية وكذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 ديسمبر 2020 وذلك طبقاً للمعيار المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

أساس إبداء الرأي :

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعيار المتفق عليها بالمغرب، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعيار قد تم ترحها ضمن بند "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق شيفات المالية" الوارد في تقريرنا. كما أننا مستطرون عن لبنك وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق المحاسبين المهنيين بالمغرب، كما أننا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات. نؤكد بأن فحلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحصة حول شيفات المالية:

إن إدارة لبنك هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض الشيفات المالية بشكل عادل وفقاً للمعيار المتفق عليها بالمغرب، تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ ومراقبة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض الشيفات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وكذلك تحديد تكديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

ولإعداد تلك البيانات المالية تكون إدارة البنك مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية للمحاسب، ما لم يكن بنية الإدارة تسوية البنك أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للبنك.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تحقيق البيانات المالية:

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على تدقيقنا. فلنا بمرأيتنا وفقاً لمعايير المهنة في المغرب.

إن هدفاً هو الحصول على تأكيدات مقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق الممتدة طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب سوف تفرج دائماً بكشف الأخطاء المالية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت متفرقة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المستخدمة والمتخذة بناءً على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التأكيدات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أصل التدقيق، كما أننا نقر بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المالية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجلب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المالية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك للمخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو محفوظات مقسومة، أو عرض خاطئ، أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لتعرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لتعرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومقبولية التأكيدات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة البنك.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية وبناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تفكك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تفكك جوهري، فإن علينا أن نلغى الائتلاف ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لنحيل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية.

- تكعيم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعلومات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحق العرض الشامل بشكل عادل.

لقد تواصلنا مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية توجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لغت اكتشافها أثناء عملية التدقيق.

التحقيقات والمعلومات الخاصة:

وقد تحدثنا من مطابقة للمعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع التوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 24 مارس 2021

مراقب الحسابات

Mazars Audit et Conseil

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101 - Bd Abdelmoumen
20380/CASABLANCA
Tél : 0522 423 423 (L.C)
Fax : 0522 423 400

السيد عبده سملاوي ديوب
شريك معتمد

5.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 23 مارس 2021، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2020.

الملحقات الإحصائية



جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2020**	2019*	2018*	
الاقتصاد العالمي⁽¹⁾			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
-3,3	2,8	3,6	العالم
-6,6	1,3	1,9	منطقة الأورو
-3,5	2,2	3,0	الولايات المتحدة الأمريكية
-9,9	1,4	1,3	بريطانيا
-4,1	1,4	1,8	البرازيل
2,3	5,8	6,7	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)			
3,2	3,5	3,6	العالم
0,3	1,2	1,8	منطقة الأورو
1,2	1,8	2,4	الولايات المتحدة الأمريكية
0,9	1,8	2,5	بريطانيا
3,2	3,7	3,7	البرازيل
2,4	2,9	2,1	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)			
7,9	7,6	8,2	منطقة الأورو
8,1	3,7	3,9	الولايات المتحدة الأمريكية
4,5	3,8	4,1	بريطانيا
13,2	11,9	12,3	البرازيل
3,8	3,6	3,8	الصين
الاقتصاد الوطني⁽²⁾			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسعر السنة الماضية (التغير السنوي %)			
-6,3	2,6	3,1	الناتج الداخلي الخام
-6,0	3,7	3,1	الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي
-5,8	3,9	2,9	القيمة المضافة غير الفلاحية
-7,6	1,9	4,6	الضرائب على المنتجات الصافية من الدعم
-8,6	-5,8	3,7	القيمة المضافة الفلاحية
-4,1	1,9	3,4	الاستهلاك النهائي للأسر
1,7	4,7	2,7	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
-14,2	-0,4	5,8	الاستثمارات
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
1.089,5	1.152,8	1.108,5	الناتج الداخلي الخام
1.153,3	1.204,2	1.161,5	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
26,7	27,8	27,8	الادخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
28,4	31,9	33,4	نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
19,3	47,7	62,5	متطلبات التمويل
1,8	4,1	5,6	متطلبات التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي إبريل 2021

(2) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

2020**	2019*	2018*	
الاقتصاد الوطني			
الشغل و البطالة			
44,8	45,8	46,0	معدل النشاط (%)
39,4	41,6	41,7	معدل الشغل (%)
-432	165	111	صافي مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
11,9	9,2	9,5	معدل البطالة (%)
الإنتاجية وتكاليف الأجور (التغير بالنسبة المئوية)			
-3,8	-0,4	0,6	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية
			الحد الأدنى المضمون للأجور في قطاع الزراعة
4,9	2,5	0,0	بالقيمة الاسمية
4,2	2,3	-1,6	بالقيمة الحقيقية
الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)			
0,7	0,2	1,6	التضخم
0,5	0,5	1,3	التضخم الأساسي
الحسابات الخارجية			
262,8	284,5	275,4	الصادرات الإجمالية (بدون التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
422,3	491,0	481,4	الواردات الإجمالية (باعتبار التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
14,6	17,9	18,6	عجز الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-53,7	7,8	1,2	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
4,9	0,1	-1,5	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-1,5	-3,7	-5,3	رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
2,5	3,0	4,2	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
المالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)			
-7,6	-4,1	-3,8	رصيد الميزانية الإجمالية ⁽¹⁾
76,4	64,8	65,2	المبلغ الجاري للدين للخزينة (الدين المباشر)
58,1	50,8	51,8	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخزينة
18,3	14,0	13,4	المبلغ الجاري للدين الخارجي للخزينة
34,4	29,5	29,5	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام
النقد والظروف النقدية			
-90,2	-76,6	-62,4	الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)
1,50	2,25	2,25	سعر الفائدة الرئيسي ⁽²⁾ (بالنسبة المئوية)
4,55	5,00	5,15	أسعار الفائدة على القروض ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
1,79	2,28	2,28	سعر الفائدة ما بين البنوك ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
320,57	253,38	233,74	الأصول الاحتياطية الرسمية (بملايير الدراهم) ⁽²⁾
7,4	6,9	5,4	الأصول الاحتياطية الرسمية بالأشهر من الواردات ⁽²⁾
4,4	5,3	3,2	القروض البنكية (التغير بالنسبة المئوية)
3,8	5,5	3,1	القروض البنكية للقطاع غير المالي (التغير بالنسبة المئوية)
8,4	7,6	7,5	نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)
1.485,1	1.370,5	1.320,6	الكتلة النقدية (م3) (بملايير الدراهم)
1,3	0,4	1,2	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) بدون احتساب موارد الخصخصة.

(2) إلى متم شهر دجنبر.

(3) معدل المتوسط المرجح.

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة و بنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية (الأساس 2007)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

2020**	2019*	2018	2017	2016	
-6,3	2,6	3,1	4,2	1,1	الناتج الداخلي الإجمالي
-6,9	-4,6	2,4	13,1	-12,5	القطاع الأولي
-8,6	-5,8	3,7	15,2	-13,7	الفلاحة، الغابات و خدمات ملحقة
12,7	8,3	-11,0	-8,3	1,1	الصيد البحري و تربية الاسماك
-3,8	3,6	3,0	3,6	0,6	القطاع الثانوي
5,0	2,4	4,4	17,1	0,1	صناعة الاستخراج المعدني
-5,3	2,8	3,5	2,5	0,1	الصناعات التحويلية
-3,1	13,2	5,3	3,3	2,5	الماء و الكهرباء
-3,8	1,9	0,1	1,8	1,6	البناء والأشغال العمومية
-7,1	4,0	3,1	2,8	2,9	القطاع الثالثي
-10,7	2,4	2,3	3,2	5,3	التجارة
-55,9	3,7	6,0	11,5	3,6	الفنادق و المطاعم
-32,0	6,6	3,7	3,7	1,4	النقل
-1,9	2,4	2,8	0,8	6,9	البريد و الاتصالات
-0,6	4,0	3,4	3,8	0,2	الأنشطة المالية والتأمينات
-0,9	5,1	5,3	3,6	4,4	العقار و الكراء و الخدمات المقدمة للمقاولات
2,3	5,0	2,2	2,4	1,6	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
1,2	2,4	0,7	-0,9	1,4	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
-7,1	2,9	1,6	1,0	3,0	خدمات أخرى غير مالية
-5,8	3,9	2,9	2,9	2,1	القيمة المضافة غير الفلاحية
-6,1	2,7	3,0	4,4	0,1	القيمة المضافة الإجمالية
-7,6	1,9	4,6	3,1	8,8	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

2020**	2019*	2018	2017	2016	
1.089.521	1.152.806	1.108.463	1.063.045	1.013.229	الناتج الداخلي الإجمالي
127.281	140.019	135.418	131.419	121.554	القطاع الأولي
116.317	128.643	124.083	120.092	110.549	الزراعة، الغابات وخدمات ملحقة
10.964	11.376	11.335	11.327	11.005	الصيد البحري وتربية الأسماك
284.716	291.938	286.801	278.087	262.348	القطاع الثانوي
24.721	26.337	25.455	24.483	20.638	صناعة الاستخراج المعدني
166.382	171.735	173.754	166.888	158.855	الصناعات التحويلية
32.946	32.081	27.906	27.021	24.980	الماء والكهرباء
60.667	61.785	59.686	59.695	57.875	البناء والأشغال العمومية
553.714	587.701	555.797	531.382	510.699	القطاع الثالثي
81.261	91.201	87.812	84.011	81.775	التجارة
13.418	30.338	28.808	26.659	22.485	الفنادق والمطاعم
34.732	47.818	42.837	40.898	37.997	النقل
21.855	22.351	21.615	21.175	21.239	البريد والاتصالات
53.558	53.115	50.872	48.529	46.602	الأنشطة المالية والتأمينات
132.164	132.015	123.237	114.878	109.432	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات
112.649	107.896	101.225	97.356	93.491	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
89.870	87.813	84.900	83.555	83.603	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
14.207	15.154	14.491	14.321	14.075	خدمات غير مالية أخرى
849.394	891.015	853.933	820.796	784.052	القيمة المضافة غير الفلاحية
965.711	1.019.658	978.016	940.888	894.601	القيمة المضافة الإجمالية
123.810	133.148	130.447	122.157	118.628	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

التغير %		2020**	2019*	2018	2017	2016	
2020** 2019	2019* 2018						
-5,5	4,0	1.089.521	1.152.806	1.108.463	1.063.045	1.013.229	الموارد
-16,1	1,3	463.649	552.293	545.345	497.243	461.111	الناتج الداخلي الإجمالي
							واردات السلع والخدمات
-4,0	2,7	628.081	654.114	636.799	609.560	586.461	الاستعمالات
2,0	5,8	227.440	222.967	210.758	202.208	195.644	نفقات الاستهلاك النهائي
9,4	5,9	7.153	6.538	6.175	6.007	5.845	للإدارات العمومية
-9,6	1,3	288.162	318.680	314.734	304.200	304.286	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير
-56,0	-10,7	21.800	49.552	55.508	42.607	23.912	الهادفة للربح في خدمة الأسر
-16,0	5,4	380.534	453.248	429.834	395.706	358.192	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
							التغير في المخزونات
							صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه

(بملايين الدراهم)

التغير %		2020**	2019*	2018	2017	2016	
2020** 2019	2019* 2018						
-5,5	4,0	1.089.521	1.152.806	1.108.463	1.063.045	1.013.229	الناتج الداخلي الإجمالي
-28,4	4,3	-16.124	-22.530	-21.603	-20.838	-19.479	الدخل والتحويلات الخارجية الصافية
-5,0	4,0	1.073.397	1.130.276	1.086.860	1.042.207	993.750	الدخل الوطني الإجمالي
8,1	-1,0	79.922	73.902	74.650	84.685	79.672	التحويلات الجارية المتأتية من الخارج
-4,2	3,7	1.153.319	1.204.178	1.161.510	1.126.892	1.073.422	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
-2,4	3,5	862.674	883.619	853.732	817.775	787.950	نفقات الاستهلاك النهائي
-4,0	2,7	628.081	654.114	636.799	609.560	586.461	للأسر
2,0	5,8	227.440	222.967	210.758	202.208	195.644	للإدارات العمومية
9,4	5,9	7.153	6.538	6.175	6.007	5.845	للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
-9,3	4,2	290.645	320.559	307.778	309.117	285.472	الإيداع الوطني الإجمالي

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار والإدخار بالأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

التغير %	2020**	2019*	2018	2017	2016	
	2020** 2019	2019* 2018				
-9,3	4,2	290.645	320.559	307.778	309.117	285.472
-	-	3	-3	0	0	0
الموارد						
						الإدخار الوطني الإجمالي
						تحويلات صافية بالرساميل
الاستثمارات						
-9,6	1,3	288.162	318.680	314.734	304.200	304.286
-56,0	-10,7	21.800	49.552	55.508	42.607	23.912
-59,5	-23,7	-19.314	-47.676	-62.464	-37.690	-42.726
						التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
						التغير في المخزونات
						قدرة حاجيات التمويل

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف الهكتار / الإنتاج بملايين قنطار، و المردود بالقنطار/هكتار)

الموسم الفلاحي 2020 - 2019			الموسم الفلاحي 2019 - 2018			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
7	32	4.340	15	52	3.556	الحبوب الرئيسية
10	18	1.852	16	27	1.687	القمح الطري
8	8	993	16	13	819	القمح الصلب
4	6	1.495	11	12	1.050	الشعير
5	1	272	7	2	310	القطاني
279	72	258	306	73	240	زراعات الخضر

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

جدول م 7.2 إنتاج الكهرباء

(جيجاواط ساعة)

التغير %	2020**	2019*	2018	2017	2016	
2020 2019						
-4	38.754	40.491	34.519	31.890	30.840	الإنتاج المحلي الصافي ⁽¹⁾
-4	31.070	32.214	27.653	26.616	25.652	الطاقة الحرارية
-22	1.290	1.654	1.998	1.565	1.662	الطاقة المائية
-3	4.592	4.723	3.841	3.035	3.000	الطاقة الريحية
-4	1.520	1.581	950	415	402	الطاقة الشمسية
-	232	-928	3.374	5.896	5.154	رصيد مبادلات الكهرباء ^(***)

(1) يمثل الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يتمثل في مساهمة الأغيار.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) الفرق بين الواردات والصادرات.

المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 8.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

(أساس 2015:100)

القطاع و الفرع	2019	2020	التغير % 2020 2019
الصناعات الاستخراجية	132,1	138,7	5,0
استخراج خامات المعادن	105,0	98,0	-6,7
صناعات استخراجية أخرى	133,5	140,8	5,5
الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول	113,2	106,1	-6,3
الصناعات الغذائية	116,6	117,6	0,9
صناعة المشروبات	94,8	91,9	-3,1
صناعة منتجات التبغ	97,6	95,5	-2,2
صناعة النسيج	93,8	81,0	-13,6
صناعة الملابس	100,3	87,1	-13,2
صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجدية)	78,2	58,4	-25,3
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الاثاث وصناعة منتجات من القصب و الحلفاء	84,4	71,3	-15,5
صنع الورق والورق المقوى	113,3	115,7	2,1
الطباعة ونسخ التسجيلات	116,3	99,9	-14,1
صناعة كيمياوية	135,9	147,6	8,6
الصناعة الصيدلانية	106,1	109,2	2,9
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	115,3	99,3	-13,9
صنع منتجات أخرى غير معدنية	100,9	90,6	-10,2
التعدين	88,8	78,3	-11,8
صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	94,4	77,8	-17,6
صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات الكترونية و بصرية	114,5	92,0	-19,7
صنع الأجهزة الكهربائية	109,5	90,3	-17,5
صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر	112,1	99,9	-10,9
صناعة السيارات	135,0	101,3	-25,0
صنع وسائل النقل الأخرى	192,2	111,2	-42,1
صنع الأثاث	88,3	85,8	-2,8
صناعات تحويلية أخرى	103,4	90,9	-12,1
إصلاح وتركيب الآلات و المعدات	105,8	93,7	-11,4
انتاج و توزيع الكهرباء	128,6	123,4	-4,0

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 9.2 السياحة

التغير % 2020 2019	2020	2019	2018	2017	
-78,5	2.777.802	12.932.260	12.288.708	11.349.347	مجموع السياح الوافدين
-80,0	1.407.994	7.043.006	6.679.101	5.864.920	السياح الأجانب المقيمين
-80,0	1.002.807	5.004.616	4.672.843	4.104.559	دول الاتحاد الأوروبي
-79,3	412.179	1.990.813	1.844.397	1.614.011	فرنسا
-77,3	200.136	880.818	814.069	710.730	إسبانيا
-80,9	79.077	413.384	394.328	331.185	ألمانيا
-79,5	113.258	551.499	510.516	486.262	المملكة المتحدة
-83,8	57.105	351.916	305.505	246.313	إيطاليا
-79,9	93.912	466.595	468.789	373.145	دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي
-83,6	99.063	603.885	563.435	480.371	أمريكا
-84,4	54.103	346.702	304.960	254.531	الولايات المتحدة
-83,8	21.305	131.497	130.579	111.394	كندا
-79,6	9.596	47.113	50.681	44.736	البرازيل
-76,2	47.311	198.454	199.303	203.499	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
-78,3	49.240	227.281	214.295	207.885	المغرب العربي
-71,5	53.779	188.792	226.525	200.311	إفريقيا
-81,8	55.974	307.871	284.917	252.381	آسيا
-87,0	5.908	45.512	48.994	42.769	بلدان أخرى
-76,7	1.369.808	5.889.254	5.609.607	5.484.427	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد الاجتماعي.

جدول م 1.3 الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

2020	2019	2018	
26.750	26.359	25.950	السكان في سن النشاط
11.971	12.082	11.947	السكان النشيطون
7.291	7.204	6.987	الوسط الحضري
4.680	4.878	4.960	الوسط القروي
44,8	45,8	46,0	معدل النشاط
41,9	42,3	42,0	الوسط الحضري
50,0	52,2	53,2	الوسط القروي
39,4	41,6	41,7	نسبة التشغيل
35,3	36,9	36,2	الوسط الحضري
47,0	50,3	51,3	الوسط القروي
11,9	9,2	9,5	معدل البطالة
			حسب مكان الإقامة
15,8	12,9	13,8	الوسط الحضري
5,9	3,7	3,6	الوسط القروي
			حسب الجنس
10,7	7,8	8,1	ذكور
16,2	13,5	14,1	إناث
			حسب فئات السن
31,2	24,9	25,6	15 إلى 24 سنة
18,5	15,1	15,0	25 إلى 34 سنة
6,9	4,5	4,5	35 إلى 44 سنة
4,0	2,1	2,2	45 سنة فما فوق
			حسب المستوى التعليمي
5,6	3,1	3,3	غير الحاصلين على شهادة
18,5	15,7	16,7	الحاصلون على شهادة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 بنية التوظيف القطاعي⁽¹⁾

خلق فرص الشغل (بالآلاف)	التغيرات بنقط الأساس	بنية (%)		
		2020	2019	
-432	-	10.542	10.975	المجموع (بالآلاف)
-273	-1,2	31,3	32,5	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
-37	0,1	12,1	12,0	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
-9	0,3	10,8	10,5	البناء والأشغال العمومية
-107	0,8	45,7	44,9	الخدمات

(1) يهم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 الشغل والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

الجهة	السنة	معدل النشاط			نسبة التشغيل			معدل البطالة		
		الوسط الحضري	الوسط القروي	المستوى الوطني	الوسط الحضري	الوسط القروي	المستوى الوطني	الوسط الحضري	الوسط القروي	المستوى الوطني
طنجة-تطوان-الحسيمة	2019	43,4	49,9	45,8	38,3	48,1	41,9	11,9	3,6	8,6
	2020	44,6	50,1	46,6	38,3	47,7	41,7	14,1	4,7	10,4
الجهة الشرقية	2019	41,1	47,7	43,0	34,5	43,3	37,0	16,0	9,2	13,8
	2020	40,8	46,4	42,4	31,5	39,0	33,6	22,8	15,9	20,7
فاس-مكناس	2019	38,7	50,9	43,0	33,7	49,4	39,2	12,9	3,0	8,7
	2020	38,7	49,3	42,4	32,3	46,1	37,1	16,6	6,5	12,5
الرباط-سلا-القنيطرة	2019	42,3	54,2	45,5	36,5	52,1	40,6	13,7	3,9	10,7
	2020	42,0	50,5	44,2	35,5	47,3	38,6	15,5	6,3	12,7
بني ملال-خنيفرة	2019	36,9	54,3	45,1	33,2	53,2	42,7	9,9	1,9	5,4
	2020	36,1	51,9	43,5	31,7	49,9	40,2	12,0	3,8	7,4
الدار البيضاء-سطات	2019	46,1	63,8	50,0	40,1	62,1	45,0	13,0	2,7	10,0
	2020	44,8	58,6	47,8	37,3	56,0	41,4	16,6	4,5	13,4
مراكش-آسفي	2019	42,1	51,9	47,4	38,0	50,5	44,7	9,8	2,9	5,7
	2020	41,8	50,7	46,6	37,4	48,5	43,4	10,5	4,3	6,9
درعة-تفيلالت	2019	35,6	45,0	41,6	32,2	43,3	39,2	9,6	3,8	5,6
	2020	35,8	43,9	40,9	31,2	40,8	37,3	12,9	7,0	8,9
سوس-ماسة	2019	42,6	43,5	42,9	37,2	40,7	38,5	12,7	6,5	10,3
	2020	41,5	41,6	41,5	35,5	38,5	36,6	14,4	7,5	11,8
جهات الجنوب	2019	42,1	60,6	46,0	33,8	56,3	38,5	19,7	7,1	16,3
	2020	42,1	51,9	44,1	32,5	46,7	35,4	22,8	10,0	19,8
المجموع	2019	42,3	52,2	45,8	36,9	50,3	41,6	12,9	3,7	9,2
	2020	41,9	50,0	44,8	35,3	47,0	39,4	15,8	5,9	11,9

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضخم
(التغير السنوي %)

(الأساس 100=2017)

التضخم													
الفترة	المقاييس العام	المنتجات الغذائية المتقلبة الأسعار	التشجيع ومواد الوقود	المنتجات السعرة	المقاييس العام	التضخم الأساسي							
						المنتجات الأساسية	المرجحة في التضخم	الملابس والأحذية	المسكن، الغاز، الكهرباء ومحرقات أخرى (1)	الأثاث المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	الصحة (1) النقل (2) التواصل	الترفيه والثقافة (1)	التعليم
2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
يناير	-0,5	-7,1	-10,8	1,3	0,9	-1,1	-0,3	1,2	1,5	0,4	0,0	0,3	3,5
فبراير	0,0	-4,0	-8,2	1,2	0,8	-0,7	-0,7	2,1	1,5	0,6	0,0	0,7	3,8
مارس	-0,1	-6,4	-1,4	1,2	0,8	-0,8	-0,8	1,6	1,2	0,7	-0,3	0,8	3,8
أبريل	0,0	-4,9	-1,1	1,2	0,7	-0,9	-0,9	1,6	1,5	0,4	-0,3	0,2	3,8
ماي	0,3	-1,9	0,8	1,3	0,5	-1,0	-1,0	1,7	1,3	0,4	-0,6	0,2	3,8
يونيو	0,2	-1,0	-1,5	1,3	0,3	-1,5	-1,5	0,5	1,3	0,5	0,0	0,4	3,4
يوليوز	0,3	-0,4	-2,1	1,3	0,4	-1,4	-1,4	0,7	1,5	0,4	0,2	0,5	3,4
غشت	0,7	1,8	-2,4	1,4	0,5	-1,2	-1,2	0,6	1,7	0,6	0,4	0,3	3,4
سبتمبر	0,1	-0,7	-4,4	1,3	0,3	-1,5	-1,5	1,0	1,5	0,4	0,1	0,3	3,5
أكتوبر	0,5	3,1	-3,6	1,3	0,1	-1,4	-1,4	1,2	1,3	0,1	-0,2	0,4	3,2
نوفمبر	0,4	0,7	-2,7	1,2	0,2	-1,1	-1,1	1,2	1,5	0,1	-0,1	0,1	3,0
دجنبر	1,1	3,5	6,5	1,3	0,3	-0,8	-0,8	1,0	1,3	0,1	0,0	0,0	3,1
2020	0,7	2,0	-12,4	1,2	0,5	0,0	0,0	0,3	1,3	0,2	0,5	-1,4	2,7
يناير	1,4	4,2	13,9	0,3	0,5	-0,3	-0,3	1,0	1,3	0,0	0,2	-0,5	3,1
فبراير	1,2	3,7	4,9	0,6	0,7	0,1	0,1	0,8	1,3	-0,1	0,2	-1,2	3,1
مارس	1,6	9,0	-6,7	0,6	0,8	0,4	0,4	0,7	1,3	0,0	0,6	-1,4	3,2
أبريل	0,9	6,8	-24,2	0,5	0,9	0,7	0,7	0,9	1,1	0,1	0,5	-1,3	3,2
ماي	-0,2	-1,3	-27,2	0,5	0,8	0,3	0,3	0,5	1,5	0,2	0,9	-1,6	3,2
يونيو	-0,7	-6,2	-20,4	0,6	0,7	0,1	0,1	0,4	1,7	0,1	0,3	-1,4	3,1
يوليوز	-0,1	-4,7	-14,1	1,2	0,7	0,1	0,1	0,3	1,5	0,1	0,3	-1,6	3,1
غشت	0,9	1,7	-13,5	1,5	0,6	0,1	0,1	0,0	1,1	0,1	0,0	-1,6	3,1
سبتمبر	1,4	7,3	-12,9	1,9	0,3	-0,3	-0,3	-0,3	1,1	0,2	0,3	-1,6	1,5
أكتوبر	1,3	7,8	-16,0	1,9	0,2	-0,5	-0,5	-0,6	1,3	0,5	0,6	-1,7	1,8
نوفمبر	0,2	0,8	-15,3	1,9	0,2	-0,7	-0,7	-0,3	1,1	0,5	0,6	-1,3	1,8
دجنبر	-0,3	-4,0	-12,1	1,9	0,3	-0,5	-0,5	0,3	1,3	0,4	1,6	-1,3	1,7

(1) دون احتساب المنتجات والخدمات الغنية السعر

(2) باستثناء المنتجات والخدمات الغنية السعر والوقود ومواد التشجيع

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحساب بنك المغرب.

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
(التغير السنوي %)

الفترة	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية	التضخم الأساسي
2019	-1,2	2,6	0,5
يناير	-0,9	3,2	0,9
فبراير	-1,1	3,4	0,8
مارس	-1,2	3,4	0,8
أبريل	-1,2	3,1	0,7
ماي	-1,4	3,0	0,5
يونيو	-1,6	2,7	0,3
يوليو	-1,5	2,8	0,4
غشت	-1,3	2,8	0,5
شتنبر	-1,2	2,3	0,3
أكتوبر	-1,1	1,7	0,1
نونبر	-0,9	1,6	0,2
دجنبر	-0,7	1,5	0,3
2020	0,3	0,9	0,5
يناير	-0,3	1,6	0,5
فبراير	0,1	1,4	0,7
مارس	0,5	1,2	0,8
أبريل	0,6	1,2	0,9
ماي	0,6	1,0	0,8
يونيو	0,5	0,9	0,7
يوليو	0,6	0,8	0,7
غشت	0,4	0,9	0,6
شتنبر	0,2	0,4	0,3
أكتوبر	0,1	0,4	0,2
نونبر	0,0	0,4	0,2
دجنبر	0,2	0,5	0,3

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط و حساب بنك المغرب.

جدول م 3.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
(التغير السنوي %)

2020											
التغير % 2020	ديجنير	نوتير	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير
يناير											
-0,2	0,1	0,1	0,1	-0,3	-0,3	-0,5	-0,5	-0,5	-0,3	-0,3	-0,1
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
-0,3	0,2	0,2	0,2	-0,4	-0,4	-0,6	-0,6	-0,6	-0,4	-0,4	-0,2
-1,2	-0,5	-0,6	-0,5	-0,7	-1,6	-2,4	-2,6	-0,8	-1,2	-1,3	-1,2
2,9	3,3	3,9	3,9	3,4	3,1	3,0	1,7	2,8	2,4	2,2	2,3
-0,7	-0,3	-1,3	-1,3	-1,2	-1,2	-1,2	-1,5	-0,5	-0,5	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2
0,8	0,3	0,3	0,3	-0,6	1,3	2,0	2,0	1,7	1,7	-0,1	-0,1
0,9	-0,4	-0,5	-0,5	-0,5	0,0	0,7	2,2	1,4	2,3	1,7	2,0
0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
-2,7	-3,1	-2,5	-4,3	-4,3	-3,5	-2,9	-2,9	-2,9	-2,1	-2,4	-1,1
-1,8	-2,4	-2,4	-2,4	-2,4	-2,4	-2,4	-2,4	-2,4	-2,3	-2,3	-0,3
-0,4	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	0,0	0,0	-0,2	-0,2	-0,2
-9,1	-6,8	-6,8	-7,0	-7,1	-11,4	-15,1	-15,1	-8,3	-8,3	-8,3	-8,5
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,2	-0,2	-0,2	0,0	0,0
-0,6	-0,4	-0,5	-0,5	-0,6	-0,8	-0,7	-0,7	-1,0	-0,4	-0,4	-0,3
0,0	0,3	0,0	0,1	0,0	0,1	0,1	0,6	0,5	-0,5	-0,6	-0,2
-6,3	-4,6	-6,8	-4,9	-8,0	-6,7	-6,4	-6,3	-3,8	-7,9	-7,3	-6,6
-1,7	-0,2	-1,8	-1,8	-1,8	-1,8	-1,8	-1,8	-1,8	-2,1	-2,1	-1,8
0,2	0,0	0,0	0,1	0,1	0,3	0,2	0,2	0,1	0,1	0,3	0,2
2,1	2,2	2,2	2,3	2,4	2,4	2,0	2,0	2,9	2,0	2,1	1,8
0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
-0,5	-0,3	-0,3	-0,3	-0,3	-0,3	-0,3	-0,1	-0,8	-1,0	-0,8	-0,8
12,1	15,5	15,7	17,0	17,9	19,7	14,9	10,7	10,0	8,8	5,3	5,6
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بالآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

البنية بـ % 2020***		التغير				2020**		2019*		
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن			
		%	مطلق	%	مطلق					
100,0	100,0	-14,0	-68.675	2,9	1.733	422.278	61.203	490.953	59.470	إجمالي الواردات
13,1	23,6	15,6	7.440	24,7	2.855	55.266	14.416	47.825	11.562	أغذية، مشروبات و تبغ
24,4	38,3	46,3	4.272	43,6	1.677	13.505	5.522	9.233	3.845	قمح
9,7	19,9	2,9	153	5,0	135	5.388	2.867	5.235	2.731	الذرة
9,6	14,8	1,3	66	3,3	67	5.307	2.128	5.241	2.061	كسب و مخلفات أخرى من الصناعات الغذائية
8,0	9,0	12,4	491	7,1	86	4.448	1.293	3.957	1.207	السكر الخام أو المكرر
4,2	7,8	205,9	1.551	194,8	744	2.304	1.126	753	382	شعير
3,7	0,8	48,9	680	3,3	4	2.070	115	1.390	111	الفاكهة الطازجة أو المجففة ، المجعدة أو في محلول ملحي
3,5	0,5	-14,0	-312	-14,2	-12	1.919	72	2.231	83	شاي
2,3	0,1	-32,2	-616	-19,7	-3	1.298	13	1.914	16	تبغ
34,4	8,9	6,5	1.155	13,9	156	19.026	1.283	17.872	1.126	مواد غذائية أخرى
11,8	37,0	-34,6	-26.377	-6,6	-1.612	49.965	22.674	76.342	24.286	الطاقة والمحروقات
46,7	27,4	-39,8	-15.445	-9,7	-672	23.331	6.220	38.776	6.892	الغازوال وزيوت الوقود
24,1	16,0	-14,3	-2.007	-1,5	-56	12.049	3.619	14.055	3.675	غاز البترول ومحروقات أخرى
14,4	49,7	-20,8	-1.893	-1,3	-148	7.195	11.274	9.088	11.422	الفحم؛ فحم الكوك ووقود صلبة مماثلة
14,8	6,9	-48,8	-7.032	-32,1	-736	7.391	1.561	14.423	2.297	مواد طاقية أخرى
2,9	3,0	-1,8	-220	-1,6	-30	12.277	1.839	12.497	1.869	منتجات خام من أصل نباتي وحيواني
31,8	29,7	6,2	227	-0,1	0	3.905	547	3.678	547	زيت الصويا الخام أو المكرر
18,1	33,2	-19,4	-534	-19,7	-150	2.218	610	2.752	760	خشب خام، شبه خام او المنشور
10,5	5,0	36,0	341	225,9	64	1.288	92	947	28	الحبوب و الأباوغ و الفواكه الزيتية
6,0	1,0	0,6	4	8,5	1	740	19	736	17	المنتجات الحيوانية غير الصالحة للأكل
5,9	1,0	-15,7	-135	-9,0	-2	720	18	855	20	النباتات الحية ومنتجات زراعة الأزهار
27,7	30,1	-3,5	-124	11,4	57	3.406	554	3.529	497	منتجات خام أخرى من أصل نباتي وحيواني
1,7	13,0	-25,2	-2.419	6,6	496	7.183	7.984	9.602	7.487	المنتجات الخام من أصل معدني
68,0	90,6	-29,3	-2.029	8,4	559	4.885	7.231	6.913	6.672	الكبريت الخام وغير المكرر
16,0	5,4	-13,4	-178	-7,7	-36	1.152	432	1.330	468	الخردة والنفايات وبقايا النحاس و الصلب و الحديد و الفولاذ وغيرها من المعادن
16,0	4,0	-15,6	-213	-7,6	-26	1.147	321	1.360	347	منتجات خام من أصل معدني أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تغطي حصص كل منتج داخل مجموعة استعماله، حصص كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر : مكتب الصرف

(جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير		2020**		2019*	
		القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
		%	مطلق				
22,0	19,4	-10,9	-11.414	3,4	388	11.888	104.507
13,9	7,4	-10,3	-1.483	-3,0	-27	880	14.396
10,4	23,7	-6,5	-671	15,5	379	2.817	10.339
6,5	5,0	-4,1	-258	-1,5	-9	592	6.308
4,8	0,6	-16,2	-861	-16,5	-14	4.439	5.301
4,3	16,0	6,1	228	19,6	311	1.899	3.763
3,9	7,3	-12,1	-495	-8,1	-76	868	4.079
3,6	4,8	-23,3	-1.012	-19,4	-136	566	4.350
3,5	3,1	-18,7	-740	-14,4	-63	374	3.956
3,0	9,3	-1,2	-33	16,5	156	1.107	2.791
2,7	0,3	-31,4	-1.135	-16,8	-7	35	3.610
2,3	0,8	-12,0	-287	-4,5	-4	94	2.397
1,9	0,0	-18,3	-397	-0,8	0	1	2.175
1,6	0,5	-25,9	-522	-22,3	-18	64	2.018
37,9	21,2	-9,6	-3.748	-3,9	-102	2.518	39.025
0,3	0,0	-23,7	-425	-17,4	-6	30	1.789
78,0	81,8	-14,8	-184	-10,1	-3	25	1.248
21,2	17,7	-45,4	-241	-40,6	-4	5	531
0,8	0,5	9,1	1	54,2	0	11	10
25,6	1,4	-13,6	-16.947	-9,4	-88	108.101	125.047
10,0	10,1	-11,1	-1.351	-18,0	-19	85	12.202
7,8	3,3	-14,5	-1.435	-12,2	-4	28	9.921
7,8	8,3	-6,0	-538	-13,4	-11	70	8.930
6,8	0,3	-10,1	-826	-34,9	-1	3	8.187
6,5	0,5	14,9	914	14,8	1	4	6.126
6,4	5,0	-24,0	-2.169	-15,8	-8	42	9.052

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تظل حصص كل منتج داخل مجموعة استهلاكه، وحصص كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع

المصدر : مكتب الصرف

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (نهائية)

(الوزن بالآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدرامم)

القيمة	الوزن	التغير				2020**		2019*	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
5,4	8,4	-13,4	-899	-12,0	-10	5.827	70	6.726	80
3,4	4,8	-2,0	-74	-4,4	-2	3.680	40	3.753	42
2,8	0,8	13,3	352	1,0	0	2.987	7	2.635	7
2,6	0,4	2,6	71	3,8	0	2.837	4	2.766	4
2,4	6,8	-11,8	-347	-12,6	-8	2.598	57	2.945	65
2,3	0,6	-0,1	-2	-12,8	-1	2.475	5	2.477	6
1,9	4,3	-25,2	-680	-22,4	-11	2.013	37	2.693	47
1,5	0,0	-53,6	-1.900	-63,4	0	1.643	0	3.544	0
32,4	46,4	-18,7	-8.062	-3,6	-15	35.029	391	43.091	405
22,5	2,5	-15,9	-17.996	-15,0	-271	95.028	1.531	113.024	1.801
16,5	15,4	-16,4	-3.086	-21,7	-65	15.683	236	18.769	302
13,3	7,6	-38,0	-7.721	-37,3	-69	12.601	116	20.323	185
8,1	0,6	11,7	809	6,3	1	7.709	10	6.901	9
6,9	4,5	-20,1	-1.640	-16,7	-14	6.529	69	8.169	82
5,9	7,8	-6,9	-414	-7,8	-10	5.569	119	5.983	129
5,3	5,7	-12,9	-741	-9,0	-9	5.006	88	5.747	97
3,2	6,3	-14,7	-524	-13,1	-15	3.038	96	3.562	111
2,8	3,3	-2,3	-62	8,2	4	2.625	51	2.687	47
2,7	1,9	-13,0	-386	-11,0	-4	2.587	30	2.972	33
2,7	3,8	-3,3	-88	-5,1	-3	2.576	58	2.664	61
1,9	1,3	-17,9	-386	-22,2	-6	1.764	20	2.150	26
30,9	41,8	-11,4	-3.757	-11,3	-81	29.340	639	33.097	720
0,0	0,0	-99,9	-317	-99,9	0	0	0	317	0

ذهب صناعي

(*) أرقام مراجعة
 (**) أرقام مؤقتة
 (***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير				2020**		2019*	
		القيمة		الوزن		مطلق	%	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
100,0	100,0	-7,6	-21.701	6,4	2.018	262.795	33.753	284.496	31.735
21,5	12,0	0,2	112	3,6	139	56.450	4.048	56.338	3.909
14,2	3,2	1,1	84	22,5	24	8.017	131	7.934	107
14,0	5,3	0,6	48	2,6	5	7.910	216	7.862	210
12,9	14,7	-3,5	-266	-1,4	-8	7.276	597	7.542	605
9,0	12,2	-8,4	-467	2,1	10	5.091	492	5.557	482
8,8	14,2	1,6	78	-11,8	-77	4.974	575	4.895	652
6,8	7,2	2,8	105	7,6	21	3.813	292	3.709	271
6,7	3,4	-3,9	-153	2,4	3	3.806	136	3.959	133
6,0	2,3	29,3	764	35,6	25	3.366	93	2.602	69
21,6	37,5	-0,7	-81	9,9	136	12.197	1.516	12.278	1.380
0,5	0,5	-69,3	-2.974	-67,5	-317	1.321	152	4.295	469
93,7	99,1	-66,4	-2.442	-67,5	-314	1.238	151	3.680	465
6,3	0,9	-86,6	-533	-64,8	-3	83	1	615	4
2,3	0,7	0,8	49	-0,6	-1	6.001	241	5.951	243
26,1	17,6	-0,4	-6	-18,7	-10	1.564	42	1.570	52
15,5	5,8	6,9	60	8,8	1	931	14	871	13
13,8	19,1	33,8	209	28,6	10	827	46	618	36
6,9	8,3	-45,8	-352	-49,9	-20	416	20	768	40
6,7	0,2	35,6	106	21,8	0	403	1	297	0
6,0	2,2	-21,7	-100	-61,1	-8	362	5	463	14
4,6	11,2	29,1	62	22,9	5	277	27	215	22
20,3	35,6	6,0	69	30,8	20	1.219	86	1.150	66
4,6	38,7	-8,4	-1.115	-1,2	-161	12.176	13.056	13.291	13.218
60,3	79,2	0,4	27	8,9	848	7.338	10.343	7.311	9.495
9,9	0,5	-25,3	-407	-13,9	-10	1.201	62	1.608	71
9,1	0,9	20,5	189	4,8	6	1.111	123	922	117
5,4	0,4	-9,3	-68	-6,3	-4	663	57	731	61
15,3	18,9	-31,5	-855	-28,8	-1.001	1.864	2.472	2.720	3.473

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع و نهاية)

(الوزن بآلاف الأطنان/القيمة بملايين الدراهم)

البنية ب2020***%		التغير			**2020		2019*			
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن			
		%	مطلق	%	مطلق					
22,3	45,0	0,7	381	19,0	2.423	58.520	15.172	58.139	12.749	منتجات نصف مصنعة
54,9	76,1	14,6	4.097	27,4	2.486	32.148	11.544	28.050	9.058	الأسمدة الطبيعية والكيميائية
19,5	12,7	-16,2	-2.202	-7,7	-160	11.383	1.931	13.584	2.092	حامض الفوسفوريك
4,8	0,0	-34,3	-1.463	-65,1	-2	2.807	1	4.270	3	المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)
1,9	0,0	-15,8	-205	-14,8	-1	1.092	3	1.297	4	معادن عادية أخرى ومصنوعاتها
1,7	0,0	9,1	82	-15,1	0	981	0	899	0	منتجات فضية وشبه فضية
17,3	11,2	0,7	72	6,3	100	10.111	1.693	10.038	1.593	منتجات نصف مصنعة أخرى
0,0	0,0	-6,1	-8	4,1	0	127	0	135	0	المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
8,4	40,5	29,0	2	34,8	0	11	0	8	0	الأدوات والآلات الفلاحية
1,6	10,7	69,8	1	110,8	0	2	0	1	0	أدوات الحرث والجرارات الآلية
90,0	48,9	-9,1	-11	-19,8	0	114	0	125	0	غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
20,1	0,8	-12,9	-7.795	-3,5	-10	52.765	282	60.561	292	المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي
53,0	62,6	-16,1	-5.386	-9,9	-19	27.970	177	33.356	196	الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء
15,0	0,7	-16,4	-1.553	-40,7	-1	7.940	2	9.493	3	أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية
13,4	9,6	-4,8	-353	43,3	8	7.068	27	7.420	19	أجهزة لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات
3,4	3,3	-13,4	-277	-20,7	-2	1.790	9	2.067	12	محركات المكبس و محركات أخرى وأجزائها
2,1	0,1	-27,2	-423	-21,2	0	1.130	0	1.553	0	الأجهزة الكهربائية الخاصة بالهاتف أو التلغراف السلكي
13,0	23,7	2,9	196	7,6	5	6.867	67	6.671	62	غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي
28,5	2,4	-11,9	-10.169	-6,3	-54	75.006	800	85.175	855	المنتجات النهائية للاستهلاك
37,6	43,8	-14,7	-4.872	-17,0	-72	28.214	350	33.086	422	السيارات السياحية
24,2	7,9	-22,2	-5.170	-19,3	-15	18.135	63	23.305	78	ملابس جاهزة
7,7	4,3	-22,5	-1.688	-25,4	-12	5.810	35	7.498	46	ملابس داخلية
7,6	10,3	72,2	2.380	98,9	41	5.677	83	3.297	41	قطع غيار وأجزاء السيارات و المركبات السياحية
3,6	1,5	14,7	348	2,1	0	2.719	12	2.371	11	أغطية و مفروشات و مواد نسجية مصنعة
19,3	32,2	-7,5	-1.167	1,2	3	14.450	258	15.617	255	غيرها من المنتجات النهائية للاستهلاك
0,2	0,0	-29,6	-181	-41,3	0	430	0	612	0	ذهب صناعي

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 (***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع
 المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات (باعتبار التكلفة والتأمين والشحن)		الصادرات (بدون التكلفة والتأمين والشحن)		
**2020	*2019	**2020	*2019	**2020	*2019	
- 159.483	- 206.456	422.278	490.953	262.795	284.496	مجموع المبادلات
- 83.689	- 105.622	267.513	308.066	183.824	202.444	أوروبا
- 1.621	- 7.817	64.344	76.411	62.723	68.594	إسبانيا
6.569	2.121	50.637	59.944	57.206	62.065	فرنسا
- 10.329	- 13.200	21.909	26.345	11.580	13.145	إيطاليا
- 13.798	- 15.248	22.369	24.261	8.572	9.013	ألمانيا
1.995	- 174	6.295	7.730	8.290	7.556	الأراضي المنخفضة
- 17.368	- 19.354	23.079	25.629	5.711	6.275	تركيا
17	- 1.316	5.358	8.312	5.375	6.996	المملكة المتحدة
- 49.154	- 50.635	73.521	79.434	24.368	28.799	دول أوروبية أخرى
- 63.489	- 76.151	90.407	103.879	26.918	27.728	آسيا
4.887	- 2.919	6.412	11.143	11.299	8.224	الهند
- 11.651	- 17.896	15.861	22.936	4.211	5.040	الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ⁽¹⁾
2.643	3.204	350	348	2.993	3.552	باكستان
- 49.016	- 47.091	51.495	49.816	2.479	2.725	الصين
783	1.168	945	1.522	1.729	2.690	سنغافورة
- 1.163	- 932	2.761	3.402	1.598	2.469	اليابان
- 9.973	- 11.685	12.582	14.712	2.609	3.027	دول آسيوية أخرى
- 21.758	- 31.863	49.179	58.647	27.420	26.784	أمريكا
3.550	3.092	7.292	5.547	10.842	8.638	البرازيل
- 17.160	- 25.069	26.527	36.252	9.366	11.183	الولايات المتحدة الأمريكية
- 3.553	- 5.275	5.782	7.102	2.229	1.827	الارجنتين
- 3.084	- 1.066	5.014	3.873	1.930	2.807	كندا
718	- 994	954	2.509	1.671	1.516	المكسيك
- 2.229	- 2.551	3.611	3.364	1.382	813	دول أمريكية أخرى
7.343	3.694	14.119	17.925	21.462	21.620	إفريقيا
2.245	1.598	128	150	2.373	1.748	الكويت ديفوار
1.916	2.006	105	106	2.021	2.111	السنغال
1.733	1.845	14	24	1.747	1.869	موريتانيا
- 2.842	- 3.426	4.112	4.955	1.270	1.529	الجزائر
734	738	261	84	994	821	نيجيريا
- 4.677	- 5.613	5.531	6.485	854	872	مصر
- 1.097	- 1.548	1.940	2.367	844	819	تونس
515	652	130	194	645	847	ليبيا
8.818	7.443	1.898	3.561	10.715	11.004	دول أفريقية أخرى
2.110	3.485	1.061	2.436	3.171	5.920	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قطر ، الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، عُمان ، الكويت ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، البحرين ، اليمن ولبنان.

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

2020*			
رصيد	مدین	دائن	
			حساب المعاملات الجارية
-83.198,8	438.320,3	355.121,5	السلع والخدمات
-147.184,8	371.110,0	223.925,2	السلع
-148.093,3	371.110,0	223.016,7	البضائع العامة
+770,5	-	770,5	صافي الصادرات قيد المتاجرة
+138,0	-	138,0	الذهب غير النقدي
+63.986,0	67.210,3	131.196,3	الخدمات
+12.353,0	17,0	12.370,0	خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة
+1.722,2	547,0	2.269,2	لآخرين
-4.069,4	26.718,5	22.649,1	خدمات الصيانة والإصلاح**
-6.976,8	18.262,1	11.285,3	خدمات النقل
+2.114,5	4.827,1	6.941,6	النقل البحري
+1.033,9	3.296,7	4.330,6	النقل الجوي
-241,0	332,6	91,6	طرق النقل الأخرى
+25.920,4	10.537,6	36.458,0	خدمات البريد وحمل الرسائل
+800,1	840,5	1.640,6	خدمات السفر
+25.120,3	9.697,1	34.817,4	أسفار لأغراض العمل
-86,5	2.741,2	2.654,7	أسفار لأغراض شخصية
-254,8	1.899,7	1.644,9	خدمات البناء والإنشاءات
-255,3	959,9	704,6	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
-1.347,8	1.447,5	99,7	الخدمات المالية
+13.044,6	4.124,4	17.169,0	الرسوم على استخدام الملكية الفكرية**
+20.093,2	8.823,0	28.916,2	خدمات الاتصال و الكمبيوتر و المعلومات
+368,6	299,2	667,8	خدمات الأعمال الأخرى
-3.502,2	9.095,3	5.593,1	الخدمات الشخصية والثقافية و الترفيهية
-14.560,9	22.072,7	7.511,8	السلع والخدمات الحكومية**
-15.340,0	22.037,7	6.697,7	الدخل الأولي
-8.754,5	12.822,7	4.068,2	دخل الاستثمارات
-3.482,2	3.566,1	83,9	الاستثمارات المباشرة
-5.628,2	5.648,9	20,7	الاستثمارات الحافظة
+2.524,9	-	2.524,9	الاستثمارات الأخرى
+779,1	35,0	814,1	الأصول الاحتياطية
+81.772,8	5.333,8	87.106,6	الدخل الأولي الآخر
+4.717,8	907,0	5.624,8	الدخل الثانوي
+77.055,0	4.426,8	81.481,8	الدخل الثانوي العمومي
-15.986,9	465.726,8	449.739,9	الدخل الثانوي الخاص
+2,9	-	2,9	رصيد حساب المعاملات الجارية
-15.984,0			حساب الرأسمال
			صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)

(*) الأرقام الأولية.

(**) غير مدرجة في موضع آخر

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات (تابع)

(بملايين الدراهم)

2020*			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
			الحساب المالي
-12.074,0	16.744,0	4.670,0	الاستثمارات المباشرة
-10.142,0	14.059,0	3.917,0	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-1.932,0	2.685,0	753,0	أدوات الدين
-21.215,3	22.665,4	1.450,1	استثمارات الحافظة
+1.893,5	-443,4	1.450,1	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-23.108,8	23.108,8	-	سندات الدين
+619,6	-2.819,9	-2.200,3	المشتقات المالية
-37.439,0	48.715,5	11.276,5	الاستثمارات الأخرى
+1.753,2	-	1.753,2	حصة الملكية الأخرى
+19.871,6	-6.414,7	13.456,9	العملة والودائع
-47.593,9	47.247,9	-346,0	القروض
-202,3	392,5	190,2	نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
-10.820,0	7.042,2	-3.777,8	الائتمانات التجارية
-447,6	447,6	-	حسابات أخرى مستحقة الدفع / القبض
+69.709,4	-	69.709,4	الأصول الاحتياطية
-399,3	85.305,0	84.905,7	مجموع تغيرات الأصول والخصوم
-399,3			صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
+15.584,7			صافي السهو والخطأ

(*) الأرقام الأولية.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الإستثمار الدولي

(بملايين الدراهم)

2020**			2019*			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-575.634	643.577	67.944	-576.594	638.438	61.845	الاستثمارات المباشرة
-516.897	579.116	62.219	-519.872	576.732	56.860	حصة الملكية و أسهم صناديق الإستثمار
-516.897	579.116	62.219	-519.872	576.732	56.860	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-58.737	64.461	5.724	-56.722	61.706	4.985	أدوات الدين
-58.737	64.461	5.724	-56.722	61.706	4.985	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-118.750	131.468	12.718	-101.468	112.835	11.367	استثمارات الحافطة
-20.226	32.081	11.854	-24.128	34.598	10.470	حصة الملكية و أسهم صناديق الإستثمار
-10.707	11.744	1.037	-13.583	14.623	1.041	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-9.520	20.337	10.817	-10.546	19.975	9.429	القطاعات الأخرى
1.247	1.810	3.057	764	1.055	1.819	الشركات المالية الأخرى
-10.767	18.527	7.760	-11.310	18.920	7.610	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات
-98.524	99.388	864	-77.340	78.237	898	غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-416	960	544	-536	1.088	553	سندات الدين
-73.368	73.368	-	-50.112	50.112	-	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-24.740	25.060	320	-26.692	27.037	345	الحكومة العامة
320	-	320	345	-	345	القطاعات الأخرى
-25.060	25.060	-	-27.037	27.037	-	الشركات المالية الأخرى
-42	356	314	73	128	201	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات
-352.752	443.901	91.149	-335.788,50	415.905,30	80.116,80	غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
4.342	-	4.342	2.618,30	-	2.618,30	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات
20.997	39.868	60.865	94	47.882,50	47.976,20	الاكتتاب الممنوحة للموظفين
-2.061	2.846	785	-2.776,00	3.566,90	791	الاستثمارات الأخرى
19.628	37.022	56.650	-595	44.315,60	43.721,10	رؤوس الاموال الأخرى
3.430	-	3.430	3.464,20	-	3.464,20	العملة والودائع
992	-	992	1.037,50	-	1.037,50	البنك المركزي
2.438	-	2.438	2.426,70	-	2.426,70	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-335.252	336.028	776	-294.072,00	294.700,00	628	القطاعات الأخرى
-27.680	27.680	-	-	-	-	الشركات المالية الأخرى
-6.463	7.239	776	-3.900,90	4.528,90	628	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات
-128.111	128.111	-	-113.220,00	113.220,00	-	غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-172.998	172.998	-	-176.951,10	176.951,10	-	القروض
-561	561	-	-680	680	-	البنك المركزي
-172.437	172.437	-	-176.271,10	176.271,10	-	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
611	2.059	2.670	813	1.666,10	2.479,30	الحكومة العامة
-35.802	58.298	22.496	-37.794,00	64.209,00	26.415,00	القطاعات الأخرى
-35.802	58.298	22.496	-37.794,00	64.209,00	26.415,00	الشركات المالية الأخرى
-35.802	58.298	22.496	-37.794,00	64.209,00	26.415,00	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات
-448	448	-	-	-	-	غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-7.200	7.200	-	-7.447,70	7.447,70	-	حسابات أخرى مستحقة القبض أو الدفع
320.567	-	320.567	253.381,20	-	253.381,20	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
11.989	-	11.989	10.386,80	-	10.386,80	الأصول الاحتياطية
6.615	-	6.615	7.132,70	-	7.132,70	الذهب النقدي
1.890	-	1.890	1.954,70	-	1.954,70	حقوق السحب الخاصة
300.073	-	300.073	233.907,00	-	233.907,00	وضع الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
-726.611	1.219.303	492.692	-760.396,10	1.167.307,30	406.911,20	أصول احتياطية أخرى
						مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغيرات الإنجاز بالنسبة المئوية	2020			2019			
	نسبة تنفيذ قانون المالية المعدل	قانون المالية المعدل	الإنجاز**	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز*	
-7,6	103,7	243.993	253.129	102,6	266.982	273.856	الموارد العادية
-6,8	107,5	207.320	222.799	97,2	245.971	238.999	الموارد الجبائية
-4,0	105,9	87.515	92.651	94,0	102.674	96.514	الضرائب المباشرة
-0,2	113,7	42.914	48.778	94,0	51.961	48.864	الضريبة على الشركات
-6,5	100,3	40.047	40.165	96,3	44.602	42.941	الضريبة على الدخل
-21,3	81,4	4.553	3.708	77,1	6.111	4.709	ضرائب مباشرة أخرى
-8,8	108,3	99.213	107.410	101,7	115.847	117.769	الضرائب غير المباشرة ⁽¹⁾
-8,9	111,8	71.594	80.020	101,3	86.728	87.869	الضريبة على القيمة المضافة
-2,5	114,4	27.093	30.994	111,1	28.618	31.790	(داخلي)
-12,6	110,2	44.501	49.025	96,5	58.110	56.079	(استيراد)
-8,4	99,2	27.620	27.390	102,7	29.119	29.900	ضريبة الاستهلاك المحلي
-2,7	104,3	10.565	11.024	103,0	11.000	11.335	(التبغ)
-13,2	93,1	15.483	14.417	101,8	16.319	16.616	(منتجات الطاقة)
0,1	124,1	1.572	1.950	108,3	1.800	1.949	(أخرى)
-2,9	119,6	7.930	9.488	103,6	9.424	9.768	الرسوم الجمركية
-11,4	104,7	12.661	13.250	82,9	18.026	14.948	رسوم التسجيل والتبوير
-12,4	80,8	33.674	27.218	175,4	17.711	31.061	الموارد غير الجبائية ⁽²⁾
-7,4	66,2	14.686	9.716	91,7	11.450	10.494	الاحتكارات
-14,9	92,2	18.988	17.502	328,5	6.261	20.567	مداخل أخرى
-83,0	15,4	1.800	278	81,9	2.000	1.637	منها هبات مجلس التعاون الخليجي
-18,0	103,7	3.000	3.112	115,0	3.300	3.796	موارد بعض الحسابات الخصوصية
5,8	103,6	329.785	341.822	102,1	316.366	323.005	النفقات الإجمالية
2,1	98,8	258.972	255.940	96,9	258.761	250.739	النفقات العادية
5,1	96,9	197.295	191.143	97,4	186.715	181.888	السلع والخدمات
4,5	98,2	135.933	133.529	113,9	112.159	127.719	نفقات الموظفين
6,4	93,9	61.362	57.614	72,7	74.555	54.169	خدمات وسلع أخرى
3,2	96,2	28.339	27.259	95,5	27.658	26.419	الدين العام
2,5	98,8	23.421	23.147	95,3	23.703	22.578	الداخلي
7,0	83,6	4.918	4.112	97,1	3.955	3.841	الخارجي
-15,8	114,1	11.860	13.532	87,5	18.370	16.072	المقاصة
-8,9	111,8	21.478	24.006	101,3	26.018	26.361	التحويلات للجماعات الترابية
-	-	-14.979	-2.811	-	8.221	23.116	الرصيد العادي
18,8	121,3	70.813	85.883	125,4	57.606	72.265	نفقات الاستثمار
-	-	3.000	6.326	-	6.000	2.288	رصيد الحسابات الخصوصية
-	-	0	5.322	-	0	0	بما في ذلك صندوق تدبير جائحة كوفيد-19
75,8	-	-82.792	-82.368	-	-43.384	-46.861	رصيد الميزانية
-	-	0	14.747	-	0	-4.498	تغير العمليات المتعلقة
31,7	-	-82.792	-67.621	-	-43.384	-51.359	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
-	-	82.792	67.621	-	43.384	51.359	التمويل الصافي
-	-	43.629	42.943	-	18.514	17.222	التمويل الخارجي
-	-	60.000	62.864	-	27.000	25.448	السحوبات
-	-	-16.371	-19.921	-	-8.486	-8.226	الاستخدامات
-	-	39.163	24.678	-	19.871	28.794	التمويل الداخلي
-	-	0	0	-	5.000	5.344	إجمالي عمليات الخصوصية

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(2) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

متوسط الشهر	2019			2020												متوسط السنوي
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر	المتوسط السنوي	
1 أورو ⁽¹⁾	10,766	10,691	10,666	10,560	10,710	11,010	10,741	10,893	10,929	10,925	10,871	10,841	10,814	10,911	10,823	
1 دولار أمريكي ⁽¹⁾	9,617	9,624	9,610	9,681	9,683	10,130	9,853	9,681	9,562	9,234	9,218	9,206	9,138	8,968	9,502	
سعر الصرف الفعلي الحقيقي ⁽²⁾	100,306	100,389			101,049			100,284			102,313			102,968	101,380	
سعر الصرف الفعلي الإسمي ⁽³⁾	113,261	114,047			114,844			114,575			116,660			117,902	115,711	

(*) معطيات فصلية.

(1) المتوسط الشهري للسعر المرجعي.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2020	2020												المتوسط السنوي 2019	
	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
عمليات الصرف بالناجز														
55.684	53.357	37.685	38.618	53.035	48.025	57.668	54.454	40.493	53.680	77.685	71.593	81.919	41.084	شراء/ بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج
19.950	25.173	18.981	28.729	30.861	19.453	18.593	20.927	15.525	9.984	15.484	13.616	22.070	21.043	شراء/ بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك ^(*)
9.489	10.350	9.602	10.200	4.726	7.222	11.851	9033	7.369	10.479	10.779	11.195	11.066	6.837	توظيفات العملات بالخارج
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك
عمليات الصرف الآجلة														
11.132	15.346	11.722	10.527	10.051	8.705	12.005	9.219	7.021	7.828	18.009	11.665	11.491	11.530	شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)
3.352	5.041	3.926	3.698	2.440	1.588	4.161	2.402	1.679	3.903	7.449	1.438	2.504	2.153	بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)

المصدر : بنك المغرب

(*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعداً، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدريم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد المحلي (اتجاه واحد)، زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية ⁽¹⁾

(بملايين الدراهم)

	دجنبر- 2020	نوفمبر- 2020	أكتوبر- 2020	شتنبر- 2020	غشت- 2020	يوليوز- 2020	يونيو- 2020	ماي- 2020	أبريل- 2020	مارس- 2020	فبراير 2020	يناير- 2020	دجنبر- 2019	
الأوراق والقطع النقدية	317.136	320.182	320.192	321.245	325.447	320.461	308.852	300.703	289.996	275.597	267.061	267.644	264.769	
الوضعية الصافية للخزينة ⁽²⁾	-6.537	-4.304	-5.635	-7.170	-8.157	-8.000	-7.337	-3.883	-6.411	-8.561	-4.391	-3.438	-4.907	
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	266.946	255.886	257.754	260.733	256.117	256.803	253.476	251.256	272.864	244.120	240.856	242.250	237.155	
العناصر الأخرى الصافية	-26.648	-26.590	-27.069	-29.754	-28.690	-31.087	-31.647	-31.666	-56.098	-29.474	-26.456	-25.327	-20.160	
الوضعية البنوية لسيولة البنوك ⁽³⁾	-83.375	-95.190	-95.142	-97.437	-106.176	-102.744	-94.360	-84.996	-79.641	-69.512	-57.052	-54.159	-52.681	
الاحتياطي النقدي	-	-	-	-	-	-	6.017	11.947	11.724	11.686	11.743	11.583	11.437	
الفاصل أو الحاجة إلى السيولة	-83.375	-95.190	-95.142	-97.437	-106.176	-102.744	-100.377	-96.943	-91.365	-81.197	-68.795	-65.742	-64.118	
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	97.298	104.458	103.616	105.116	116.564	111.845	105.385	97.853	92.294	84.340	70.497	65.740	66.065	
تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	42.398	40.675	39.352	27.840	37.003	40.428	38.065	30.886	24.243	63.590	64.687	59.392	59.695	
اتفاقات إعادة الشراء	19.565	25.189	28.950	39.004	43.479	38.381	38.984	47.299	58.255	14.655	0	0	0	
تسبيقات لمدة 24 ساعة	0	0	1.500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
القروض المضمونة	28.908	32.017	29.826	32.561	32.334	30.047	25.432	16.845	4.908	2.300	2.300	2.300	2.300	

(1) تحتسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.
(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وأذونات الخزينة في إطار عمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وهي تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
(3) تمسك الوضعية البنوية لسيولة البنوك للتأثيرات الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك وتحتسب كما يلي: الوضعية البنوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2020

(بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب		شهور
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
2,25	2,26	3,25	2,25	يناير
2,25	2,25	3,25	2,25	فبراير
2,00	2,14	3,14	2,14	مارس
2,00	2,01	3,00	2,00	أبريل
2,00	2,00	3,00	2,00	ماي
1,50	1,78	2,72	1,72	يونيو
1,50	1,50	2,50	1,50	يوليو
1,50	1,50	2,50	1,50	غشت
1,50	1,50	2,50	1,50	شتنبر
1,50	1,50	2,50	1,50	أكتوبر
1,50	1,50	2,50	1,50	نونبر
1,50	1,50	2,50	1,50	دجنبر

المصدر: بنك المغرب

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(بالنسبة المئوية)

2020		2019		حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
1,74	1,80	1,83	1,94	

(1) يساوي معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.7 سعر الفائدة على الودائع في 2020

(بالنسبة المئوية)

لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	شهور
3,12	2,83	يناير
2,99	2,68	فبراير
3,06	2,69	مارس
2,99	2,64	أبريل
3,03	2,62	ماي
3,05	2,67	يونيو
2,77	2,59	يوليو
2,69	2,40	أغشت
2,66	2,52	سبتمبر
2,48	2,31	أكتوبر
2,75	2,26	نوفمبر
2,80	2,51	ديسمبر

المصدر : بنك المغرب

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

(بالنسبة المئوية)

أجل									
سنة 30	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتان	52 أسبوعا	26 أسبوعا	13 أسبوعا	
-	-	3,72	-	2,85	2,58	2,44	-	-	يناير 2019
-	3,89	3,62	3,25	2,75	-	2,35	-	-	فبراير
-	3,82	3,57	3,12	2,70	2,44	2,32	-	-	مارس
4,43	3,77	3,49	3,06	2,65	2,41	2,33	-	-	أبريل
-	3,76	3,38	-	2,57	2,39	2,31	-	-	ماي
-	3,68	3,38	2,97	2,57	2,37	2,29	-	-	يونيو
4,31	-	3,38	2,96	2,57	2,36	2,28	-	-	يوليوز
-	3,62	3,40	2,97	2,60	2,38	2,33	-	2,20	غشت
4,17	3,61	3,37	2,97	2,58	2,39	2,31	2,23	2,19	شتنبر
-	-	3,20	2,89	2,51	2,35	2,28	-	2,17	أكتوبر
-	3,45	3,10	2,74	2,45	2,33	2,27	-	-	نوفمبر
4,05	3,35	3,02	-	2,41	2,29	2,26	-	2,15	دجنبر
3,92	3,30	2,94	2,65	-	2,36	2,32	-	-	يناير 2020
3,81	3,19	2,94	2,64	-	2,41	2,35	-	2,20	فبراير
3,80	3,19	2,95	-	2,50	2,41	2,35	-	-	مارس
-	-	-	-	-	2,35	2,29	-	2,15	أبريل
-	3,20	-	-	2,48	2,32	2,20	2,16	2,08	ماي
3,73	2,86	2,90	2,40	2,36	2,01	2,00	1,98	1,79	يونيو
3,47	2,86	-	2,39	-	1,77	-	1,55	1,47	يوليوز
-	-	-	-	2,10	1,85	-	1,62	1,56	غشت
-	-	-	-	2,10	1,86	1,68	1,59	1,53	شتنبر
-	-	-	-	2,10	1,84	1,64	1,55	1,47	أكتوبر
-	3,06	2,85	2,62	2,18	2,01	1,81	1,62	1,51	نوفمبر
-	-	2,75	-	2,31	2,18	1,93	1,65	-	دجنبر

المصدر: بنك المغرب

جدول م 8.7 معدلات ⁽¹⁾ إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

2020	2019	
		شهادات الإيداع
-	-	أقل من 32 يوم
1,72 - 2,85	2,44 - 2,53	من 32 إلى 92 يوم
1,70 - 2,70	2,40 - 2,80	من 93 إلى 182 يوم
1,80 - 3,00	2,45 - 3,00	من 183 إلى 365 يوم
2,00 - 2,90	2,55 - 3,05	من 366 يوم إلى سنتين
2,72 - 3,15	2,71 - 3,08	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
2,25 - 3,00	2,78 - 3,40	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
2,53 - 3,40	2,92 - 3,31	أزيد من 5 سنوات
		سندات شركات التمويل
		سنتين
2,15 - 2,90	2,66 - 2,85	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
2,52 - 2,99	2,73 - 3,09	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
2,53 - 3,13	2,82 - 3,50	أكثر من 5 سنوات
2,90	3,15 - 3,35	
		أوراق الخزينة
3,70 - 5,00	4,15 - 4,53	أقل من 32 يوم
3,70 - 5,00	2,90 - 5,00	من 32 إلى 92 يوم
2,15 - 5,00	2,85 - 5,00	من 93 إلى 182 يوم
2,54 - 4,95	2,95 - 5,00	من 183 إلى 365 يوم

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(-) بدون إصدار.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 9.7 النسبة ⁽¹⁾ المطبقة على السندات الخاصة

(بالنسبة المئوية)

2020	2019	
2,76 - 5,05	2,72 - 4,37	أقل من 4 سنوات
2,63 - 3,45	3,39 - 3,65	أكثر من 4 سنوات إلى 5 سنوات
2,37 - 4,13	2,91 - 4,75	أكثر من 5 سنوات إلى 7 سنوات
2,17 - 4,14	2,86 - 4,10	أكثر من 7 سنوات إلى 10 سنوات
2,25 - 3,91	2,97 - 3,91	أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة
3,75	3,64	أكثر من 15 سنة إلى 20 سنة
-	4,16	أكثر من 20 سنة إلى 25 سنة
3,46 - 3,98	4,02 - 4,33	أكثر من 25 سنة إلى 30 سنة
4,12* - 5,44*	4,60* - 5,78*	أكثر من 30 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل ملاحظ.

(-) بدون إصدار.

(*) يتعلق الأمر بسندات دائمة

المصدر: الوديع المركزي مراكش.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

فصل 4-2020	فصل 3-2020	فصل 2-2020	فصل 1-2020	الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي
4,42	4,34	4,55	4,89	متوسط أسعار الفائدة على القروض
4,98	5,15	5,14	5,51	قروض للأفراد
4,33	4,31	4,66	4,43	قروض سكنية
6,40	6,46	6,56	6,55	قروض الاستهلاك
4,74	5,01	5,41	5,95	القروض المقدمة للمقاولين الأفراد
5,25	4,87	5,34	6,39	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
3,91	4,19	5,48	5,89	قروض التجهيز
7,38	7,65	6,25	5,08	قروض الإنعاش العقاري
4,28	4,16	4,46	4,76	قروض للمقاولات
				حسب الغرض الاقتصادي
4,09	3,96	4,43	4,67	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
4,23	4,51	4,18	4,53	قروض التجهيز
5,84	5,85	6,12	6,15	قروض الإنعاش العقاري
				حسب حجم المقايضة
4,49	4,46	5,17	5,82	مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة
4,13	3,96	4,14	4,46	مقاولات كبرى

المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(بالنسبة المئوية السنوية)

أبريل 2021 - مارس 2022	أبريل 2020 - مارس 2021	أبريل 2019 - مارس 2020	أبريل 2018 - مارس 2019	الفترة السعر
13,36	13,52	13,57	13,60	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية

(1) تحسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنوياً في فاتح أبريل من كل سنة، اعتباراً للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدرام)

على أساس سنوي (%)	2020												2019	2018		
	2020	2019	2018	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل			مارس	فبراير
التداول الائتماني الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	20,1	7,1	6,7	300,6	301,8	304,8	302,7	305,6	312,2	295,3	289,6	278,5	266,6	253,4	253,0	233,6
	19,7	7,4	7,2	319,3	318,1	321,6	318,8	322,3	332,6	311,7	305,3	294,7	282,7	267,1	268,9	248,5
	12,8	11,2	14,9	18,7	16,3	16,8	16,2	16,7	20,5	16,4	15,7	16,2	16,1	13,7	15,9	14,9
النقود الكتابية الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	8,6	5,8	5,6	718,8	693,3	685,6	689,9	675,9	676,6	682,7	660,6	652,1	660,6	647,1	649,0	625,1
	24,4	10,6	10,4	2,8	3,3	3,8	3,9	4,0	4,6	4,8	5,1	5,0	5,2	4,8	3,8	2,1
	10,6	4,7	4,9	649,3	624,2	618,3	619,7	607,6	608,2	613,4	592,3	583,2	585,9	574,1	575,6	560,7
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	-7,6	15,8	11,3	66,6	65,8	63,5	66,3	64,2	63,9	64,5	63,2	63,8	69,5	68,3	69,6	62,3
	11,8	6,2	5,9	1.019,4	995,1	990,4	992,5	981,5	988,8	978,1	950,2	930,5	927,2	900,6	902,0	858,7
	1,7	4,6	3,5	169,4	169,0	168,8	168,4	167,8	166,9	166,3	168,5	167,2	166,4	168,0	167,6	159,2
التوظيفات تحت الطلب	1,7	4,6	3,5	169,4	169,0	168,8	168,4	167,8	166,9	166,3	168,5	167,2	166,4	168,0	167,6	159,2
	1,7	4,6	3,5	169,4	169,0	168,8	168,4	167,8	166,9	166,3	168,5	167,2	166,4	168,0	167,6	159,2
	10,2	5,9	5,5	1.188,8	1.164,1	1.159,2	1.160,9	1.149,3	1.155,7	1.144,4	1.118,7	1.097,7	1.093,6	1.068,6	1.069,6	1.017,9
أصول نقدية أخرى	1,4	-3,5	-0,5	296,4	284,3	282,9	284,0	281,9	286,1	290,7	290,9	292,9	288,0	282,1	280,9	302,7
	-9,5	-7,0	3,4	135,6	133,2	134,6	134,1	138,2	139,2	142,5	142,1	143,2	142,7	145,3	146,3	161,1
	17,1	-3,4	-6,8	63,9	59,5	56,7	57,8	55,3	54,5	55,2	59,1	59,8	57,6	54,3	52,7	56,5
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-5,4	12,4	-8,9	39,8	41,0	40,7	41,5	41,3	42,1	45,1	44,1	45,2	44,7	40,8	41,2	37,4
	128,7	-19,4	-29,9	12,8	6,7	7,6	6,5	6,4	7,3	7,6	7,3	7,6	5,1	3,9	2,9	7,0
	3,5	3,0	23,4	29,6	30,5	30,5	30,1	29,4	30,2	28,2	27,4	27,0	27,4	27,5	28,3	27,8
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	-16,6	-16,4	14,6	6,9	6,7	6,6	6,5	6,2	6,3	6,4	6,4	6,4	6,9	6,8	6,5	9,9
	145,7	1,4	-45,4	7,7	6,7	6,3	7,4	5,1	6,5	5,7	4,4	3,8	3,5	3,6	3,0	3,1
	8,4	3,8	4,1	1.485,1	1.448,3	1.442,1	1.444,9	1.431,2	1.441,7	1.435,1	1.409,6	1.390,6	1.381,6	1.350,8	1.350,6	1.320,6
مجموعات التوظيفات السائلة	7,4	5,9	9,1	796,5	782,0	779,7	774,9	774,1	769,7	770,5	716,6	713,0	728,1	748,3	747,5	700,1
	7,5	2,8	7,4	440,1	430,6	424,0	422,0	424,4	422,9	417,7	396,0	392,7	393,4	411,2	413,3	397,9
	8,3	8,0	15,2	295,2	291,9	297,8	296,6	293,2	290,3	297,3	267,0	269,4	281,1	273,3	271,4	252,3
مجمع التوظيفات السائلة 3	2,3	19,8	-4,8	61,2	59,5	57,9	56,4	56,5	56,4	55,5	53,6	50,9	53,7	63,8	62,7	49,9

(1) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.

(2) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسساتية

	2020															2019	2018
	على أساس سنوي (%)																
	2020	2019	2018	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
الأسر	5,3	4,0	3,5	773,5	762,3	760,6	759,3	757,7	757,4	753,7	749,3	739,6	734,3	736,2	734,6	706,2	
	ودائع خت الطلب																
	9,8	4,9	4,9	486,8	478,9	477,8	476,9	474,0	473,4	468,6	461,3	453,1	446,9	446,2	444,9	422,8	
	حسابات الإيداع لدى البنوك	1,7	4,6	3,5	169,4	169,0	168,8	168,4	167,8	166,9	166,3	168,5	167,2	166,4	167,6	166,5	159,2
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-6,7	1,8	-3,2	95,4	93,3	93,2	93,3	94,9	96,1	96,6	97,5	97,5	98,1	99,8	99,8	100,5	
ودائع بالعملاء الأجنبية	-2,1	1,0	-1,0	11,9	11,6	11,3	11,3	11,3	11,5	12,4	12,0	12,1	12,5	11,9	12,2	12,0	
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	-1,2	-9,4	20,6	3,4	3,3	3,3	3,3	3,4	3,4	3,3	3,6	3,4	3,7	3,3	3,5	3,8	
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المدقولة	-2,8	-13,7	25,1	6,6	6,3	6,3	6,2	6,4	6,3	6,4	6,5	6,5	6,6	6,8	6,5	7,9	
شركات غير مالية خصوصية	2,5	0,9	3,8	182,9	172,0	167,5	168,4	163,7	163,3	168,3	168,5	170,7	173,9	167,9	168,1	176,7	
ودائع خت الطلب	10,8	4,7	6,6	127,5	117,1	113,7	113,1	107,7	108,5	111,6	106,8	107,0	111,7	106,7	107,5	109,9	
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-17,6	-11,4	7,9	17,7	17,5	18,4	18,9	19,8	19,2	20,6	19,8	19,8	19,3	20,7	20,8	24,3	
ودائع بالعملاء الأجنبية	3,3	5,6	-6,4	12,1	12,6	12,1	12,1	12,3	11,9	11,7	12,9	12,6	13,1	11,6	11,9	11,1	
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المدقولة	-12,3	-8,0	-3,4	25,2	24,4	23,0	24,1	23,3	22,9	23,4	28,7	30,9	29,2	28,6	27,6	31,2	
القطاع العام	14,3	-15,2	7,5	32,3	29,5	27,6	27,7	26,0	27,2	28,8	27,2	23,3	25,2	23,2	23,5	33,3	
ودائع خت الطلب	-2,9	2,8	2,9	12,9	12,6	11,5	11,7	10,5	11,5	11,5	8,8	8,1	10,2	10,6	10,8	12,9	
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-40,1	-51,1	62,6	3,7	3,6	3,6	3,4	4,7	5,1	6,1	6,7	6,6	6,0	5,0	5,0	12,6	
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المدقولة	105,5	-2,5	-17,3	13,9	11,1	10,8	10,5	9,7	9,5	9,7	10,4	7,5	6,9	6,7	6,5	6,9	
شركات مالية أخرى	28,5	-1,4	-5,6	107,2	96,2	97,4	99,6	93,3	97,3	103,7	90,3	93,0	90,1	80,6	81,2	84,5	
ودائع خت الطلب	67,1	2,8	-17,3	13,0	9,0	9,6	12,5	9,9	10,0	17,1	10,5	9,8	12,1	6,4	7,3	7,6	
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	3,8	-22,0	10,4	16,1	15,2	15,6	14,2	14,6	14,6	14,9	13,7	14,7	14,8	15,3	16,2	19,9	
ودائع أخرى	184,9	-10,1	-48,5	7,4	6,4	5,9	7,1	4,9	6,3	5,5	4,2	3,6	3,4	3,2	2,6	2,9	
ودائع بالعملاء الأجنبية	-13,2	21,6	-9,6	13,7	14,4	15,1	15,5	16,3	17,3	19,0	17,6	19,2	16,6	15,9	15,5	12,9	
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	4,1	4,6	22,7	25,9	26,9	26,9	26,6	25,8	26,6	24,7	23,6	23,3	23,5	23,9	24,6	23,8	
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المدقولة	48,2	17,6	-23,3	18,2	17,7	16,7	17,0	15,9	15,8	15,7	13,5	14,8	14,9	12,2	12,1	10,5	
اتفاقيات إعادة الشراء	183,6	-35,0	-26,1	12,8	6,6	7,6	6,5	6,0	6,8	6,7	7,3	7,6	4,9	3,9	2,9	7,0	

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 3.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

2020	2019	على أساس سنوي (%)	2020												2019	2018
			يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغشت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر		
4,6	5,6	3,4	1.130,1	1.108,8	1.112,4	1.115,3	1.113,0	1.123,1	1.116,9	1.104,9	1.098,4	1.092,6	1.065,5	1.066,0	1.079,9	1.022,9
ديون للاقتصاد																
4,6	5,5	3,4	1.128,5	1.107,3	1.111,1	1.113,9	1.111,3	1.121,6	1.115,5	1.103,5	1.097,0	1.091,3	1.064,2	1.064,7	1.078,5	1.021,8
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى																
4,4	5,3	3,2	957,4	938,7	936,7	945,2	936,0	946,1	951,3	926,1	921,7	918,5	895,1	896,7	917,2	870,6
القرض البنكي																
48,1	99,0	2.785,4	13,5	12,9	12,3	11,8	11,3	11,1	10,7	10,3	10,1	9,8	9,7	9,5	9,1	4,6
منها : التمويل التشاركي																
13,4	4,6	21,0	241,0	258,8	249,8	253,0	246,9	247,1	244,9	238,5	216,4	213,2	222,7	219,2	212,4	203,0
الديون الصافية على الإدارة المركزية																
15,7	4,8	20,6	245,2	259,2	249,2	253,1	248,0	249,1	247,5	239,5	220,3	219,8	223,0	217,2	211,9	202,2
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى																
-3,1	3,8	128,3	56,8	56,8	58,2	56,9	56,1	55,8	57,0	57,4	57,5	56,9	58,7	58,3	58,6	56,5
قروض																
22,2	3,8	3,9	195,8	209,6	197,0	204,4	199,2	198,4	196,7	188,4	176,7	179,2	171,9	169,0	160,3	154,4
سندات الخزينة																
15,8	6,7	7,4	168,7	181,3	170,9	177,5	175,5	178,1	177,4	168,3	158,5	160,5	151,5	152,1	145,7	136,6
البنوك																
85,9	-18,0	-17,2	27,1	28,3	26,1	26,9	23,7	20,3	19,3	20,0	18,3	18,7	20,4	16,8	14,6	17,8
سندات التوظيف الجماعي النقدية																
20,0	5,5	-4,6	316,5	281,7	281,4	291,6	281,3	279,3	273,0	270,3	273,1	277,0	258,8	259,1	263,9	250,2
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة																
26,5	8,4	-4,3	320,6	291,8	292,7	306,4	295,5	292,5	292,3	289,1	286,1	261,2	247,8	251,0	253,4	233,7
الأصول الاحتياطية الرسمية																
15,4	19,0	1,6	12,0	11,4	12,4	12,4	12,8	13,0	12,2	12,0	12,1	11,5	11,1	10,8	10,4	8,7
الذهب النقدي																
314,5	85,0	-7,2	26,1	24,1	23,1	23,1	21,5	18,7	16,7	15,1	14,1	11,7	9,2	7,9	6,3	3,4
العملات الأجنبية																
20,4	7,1	-4,7	274,0	247,4	248,4	262,0	252,4	251,8	254,2	252,8	251,1	228,5	218,4	223,2	227,6	212,4
الوحدات والسندات المدرجة في الحتياطات الدولية																
-3,3	-0,3	0,4	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	2,0	2,0	2,0	2,0	1,9	2,0	2,0	2,0
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي																
-7,3	-1,0	-0,1	6,6	6,9	6,9	7,0	7,0	7,1	7,2	7,2	7,3	7,4	7,1	7,1	7,1	7,2
الموجودات من حقوق السحب الخاصة																
-8,5	11,4	11,8	73,5	72,5	70,1	72,8	70,5	70,2	70,9	69,7	70,2	76,4	75,1	76,0	80,4	72,2
مقابلات الودائع لدى الخزينة																
0,4	10,7	8,5	243,2	241,0	242,4	244,6	243,3	249,7	247,9	244,6	242,8	251,7	242,0	242,9	242,2	218,8
موارد ذات طابع غير نقدي																
0,1	7,8	8,1	160,9	161,4	162,0	163,1	162,5	167,2	165,4	166,4	164,9	170,2	161,6	161,2	160,7	149,1
رأسمال واحتياطيات مؤسسات إيداع																
1,1	16,8	9,5	82,4	79,6	80,5	81,5	80,7	82,5	82,5	78,2	78,0	81,5	80,4	81,7	81,5	69,7
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع																
37,4	169,4	-34,5	32,8	32,6	29,1	43,2	37,2	28,3	22,7	29,1	24,7	26,0	29,4	26,9	23,9	8,9
بنود صافية أخرى																
8,4	3,8	4,1	1.485,1	1.448,3	1.442,1	1.444,9	1.431,2	1.441,7	1.435,1	1.409,6	1.390,6	1.381,6	1.350,8	1.350,6	1.370,5	1.320,6
مجموع المقابلات(*)																

(*) مجموع المقابلات = الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد + مقابلات الودائع لدى الخزينة - الموارد غير النقدية - بنود صافية أخرى.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي^(*)

	2020												2019	2018
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	على أساس سنوي (%)	2020
القروض البنكية^(*)														
حسب الغرض الاقتصادي														
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	177,7	183,7	184,6	183,7	189,7	191,2	194,4	183,2	182,4	184,0	174,0	174,0	8,5	870,6
القروض للتجهيز	267,3	276,4	277,1	276,4	276,1	276,4	277,9	276,4	276,1	276,4	276,1	276,4	-3,0	267,3
القروض للمغار	207,1	215,0	216,5	215,3	215,0	214,6	216,6	216,5	216,6	214,6	214,4	214,6	2,7	207,1
بما فيها: التمويل التشاركي للسكن	4,1	8,1	8,3	8,5	8,7	9,0	9,2	9,4	9,8	10,2	10,7	11,3	3,4	4,1
قروض الإنعاش العقاري	58,0	59,4	55,6	55,6	58,1	59,9	60,1	59,0	58,7	56,7	56,6	59,0	-0,7	58,0
القروض للاستهلاك	54,1	56,6	56,7	56,4	55,8	54,5	55,1	54,9	55,0	54,8	54,6	54,2	-4,1	54,1
ديون مختلفة على الزبناء	132,3	127,2	122,1	127,2	129,0	153,7	140,0	134,5	142,4	134,7	138,3	154,3	10,1	132,3
قروض مالية ⁽¹⁾	117,3	111,7	106,3	111,7	113,6	113,6	112,9	113,3	106,3	111,7	124,3	117,3	11,5	117,3
قروض أخرى ⁽²⁾	15,0	15,5	15,8	15,5	15,8	15,2	15,4	14,8	14,8	15,4	16,1	15,4	-0,8	15,0
ديون معاقبة الأداء	65,2	70,6	71,5	70,6	73,7	75,7	77,2	77,4	79,0	79,7	80,2	80,2	14,7	65,2
حسب القطاع المؤسسي														
قروض للقطاع غير المالي	744,5	785,5	776,6	780,8	796,6	802,4	805,9	808,9	816,3	813,7	814,6	813,0	3,8	744,5
القطاع العمومي باستثناء الإدارة المركزية	70,9	73,6	72,7	72,9	73,6	74,3	74,6	75,2	75,2	74,6	75,2	74,6	0,7	70,9
إدارات محلية	19,5	22,6	23,0	22,4	22,8	22,5	22,4	22,6	23,1	23,4	23,8	24,4	8,0	19,5
شركات غير مالية عمومية	51,4	51,0	49,8	50,5	51,9	52,1	51,9	52,1	53,9	53,9	51,4	51,4	-2,5	51,4
القطاع الخاص	673,6	711,9	703,8	708,1	723,0	731,4	739,6	733,7	739,6	738,5	739,1	738,4	4,1	673,6
شركات غير مالية خصوصية	347,0 **	372,0 **	361,8	365,1	379,4	385,6	390,0	390,4	395,0	392,9	391,0	389,0	4,7	347,0 **
قطاعات معينة أخرى	326,6 **	339,9 **	342,0	343,0	343,6	342,6	341,4	343,3	344,6	345,6	348,1	349,4	3,6	326,6 **
الأوسر	325,6 **	338,5 **	340,8	341,6	342,1	341,1	339,9	341,8	343,1	344,1	346,8	347,7	3,6	325,6 **
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	289,2	302,9	303,5	305,3	305,4	304,0	303,4	303,1	304,0	305,0	306,2	307,9	2,9	289,2
المقاولون الأفراد	36,4 **	35,6 **	37,3	36,3	36,7	37,1	36,5	37,1	39,1	39,1	39,8	39,1	8,9	36,4 **
المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأوسر	1,0	1,4	1,4	1,4	1,5	1,5	1,5	1,5	1,4	1,7	1,8	1,5	7,9	1,0
شركات مالية أخرى	126,1	131,7	120,0	114,3	121,8	119,3	120,2	142,4	129,8	130,6	123,6	126,3	7,8	126,1
شركات التمويل	56,6	52,4	52,2	52,2	53,0	52,5	51,8	53,2	52,6	51,6	50,8	51,0	-1,7	56,6
مؤسسات الائتمان ⁽¹⁾	23,9	26,4	24,1	25,1	28,7	28,7	30,5	29,8	27,3	27,1	28,0	26,3	-9,0	23,9
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	13,6	18,4	10,0	13,1	12,1	10,8	11,4	24,9	18,7	15,0	20,7	16,1	53,3	13,6
غيرها ⁽²⁾	32,0	34,5	29,7	28,1	27,4	27,3	26,4	34,4	31,2	28,7	31,1	30,2	10,9	32,0

(1) مكونة من القروض الممنوحة للزبناء من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.

(2) مكونة أساساً من الديون التي تم اقتناؤها بواسطة غرام وتحصيل الديون.

(3) شركات تدبر مؤسسات التمويل الجماعي في القيم المتوقعة، وشركات البورصة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وهيئات الاحتياط الاجتماعي والتمويل وصناديق التوظيف الجماعي للمستفيد.

(*) قروض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والتوافد التشاركية.

(**) أرقام مراجعة.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2020				2019	2018	
2020	2019	2018	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
4,4	5,3	3,2	957,4	945,2	951,3	918,5	917,2	870,6	القرض البنكي ⁽¹⁾
									حسب أجل الاستحقاق ⁽²⁾
10,1	-3,9	3,4	302,6	289,3	303,3	275,4	274,7	285,8	الأمد القصير
12,2	17,4	23,6	10,2	10,9	10,5	13,2	9,1	7,7	استحقاقات غير مؤداة
0,3	16,7	-9,9	210,9	213,1	215,2	212,6	210,2	180,1	الأمد المتوسط
0,4	6,7	11,9	363,7	363,9	357,0	358,6	362,3	339,5	الأمد الطويل
14,7	7,2	2,5	80,2	79,0	75,7	72,0	69,9	65,2	ديون معلقة الأداء
									حسب فروع النشاط الاقتصادي
-5,1	6,7	17,6	36,4	39,8	35,5	36,4	38,3	35,9	القطاع الأولي
-5,1	6,7	17,6	36,4	39,8	35,5	36,4	38,3	35,9	الزراعة و الصيد البحري
1,6	1,0	2,1	249,5	251,3	250,2	245,7	245,6	243,3	القطاع الثانوي
11,5	25,8	8,8	23,8	24,8	25,1	26,4	21,4	17,0	الصناعات الاستخراجية
6,8	-2,1	6,5	91,4	89,2	87,2	83,4	85,6	87,5	الصناعات التحويلية
4,6	-0,4	14,3	33,5	34,1	32,1	29,3	32,0	32,1	الصناعات الغذائية و التبغ
14,5	5,8	-2,6	7,2	7,1	6,6	6,2	6,3	6,0	الصناعة النسيج, الألبسة و الجلد
-1,4	0,5	19,2	11,1	10,9	11,3	11,4	11,3	11,2	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
									الصناعة الميكانيكية, الصناعة الثقيلة و الصناعة الكهربائية
-2,4	4,2	3,4	19,0	19,1	20,0	19,7	19,5	18,7	والإلكترونية
24,3	-15,0	-4,5	20,6	18,0	17,3	16,8	16,6	19,5	المنتجات المصنعة أخرى
-12,9	-3,3	-6,0	37,0	39,4	45,5	43,1	42,5	43,9	الماء و الكهرباء
1,1	1,3	1,2	97,2	97,9	92,4	92,9	96,1	94,9	البناء والأشغال العمومية
6,1	7,1	2,9	671,6	654,2	665,6	636,4	633,2	591,4	القطاع الثالثي
3,4	7,3	-1,4	62,0	63,4	64,2	66,1	59,9	55,9	التجارة - تصليح السيارات والسلع المنزلية
21,8	-2,8	-5,3	17,1	17,4	15,8	14,1	14,0	14,4	الفنادق و المطاعم
0,9	9,8	-4,6	40,2	43,0	40,1	38,5	39,8	36,3	النقل و الإتصالات
6,7	6,7	5,8	154,6	143,9	155,0	135,7	144,8	135,7	الأنشطة المالية
2,9	4,7	5,5	311,8	306,2	303,1	305,4	302,9	289,2	أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج
8,0	15,7	12,9	24,4	23,1	22,5	22,8	22,6	19,5	إدارات محلية
25,5	21,4	-10,3	61,6	57,1	64,8	53,9	49,1	40,4	خدمات أخرى ⁽³⁾

(1) قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية.

(2) الأمدة القصير: أقل من سنتان، الأمدة المتوسط: بين 2 و 7 سنوات و الأمدة الطويل: فوق 7 سنوات.

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد والخدمات المنزلية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي⁽¹⁾

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2020				2019	2018	
2020	2019	2018	دجنبر	شفتنبر	يونيو	مارس			
3,5	12,6	0,7	315,5	312,9	308,6	302,9	304,8*	270,7	ديون على الوحدات غير المالية
-2,4	3,9	3,3	148,1	149,8	150,4	150,9	151,7*	146,0	قروض ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى
-0,9	5,7	5,9	118,1	116,9	116,4	117,7	119,2	112,8	شركات التمويل
-0,2	8,9	1,9	30,0	29,5	29,2	30,4	30,1	27,6	قروض الاستهلاك
-3,4	4,1	6,7	65,1	64,6	65,2	66,4	67,4	64,7	القروض الإيجارية
18,8	5,2	11,5	14,0	14,2	13,4	12,3	11,8	11,2	ديون معلقة الأداء
-11,4	-13,4	3,2	10,6	12,5	13,7	12,9	12,0	13,8	البنوك الحرة
-46,6	-32,1	4,7	3,2	5,3	7,5	6,8	6,0	8,9	تسهيلات الخزينة
22,3	20,9	-1,0	6,9	6,7	5,7	5,7	5,7	4,7	قروض التجهيز
-22,8	-20,6	-32,8	4,6	5,7	6,0	5,8	6,0	7,6	صندوق الإيداع والتدبير
-38,0	-14,4	-39,9	1,9	2,7	2,8	2,8	3,1	3,6	تسهيلات الخزينة
-0,2	-36,0	-32,7	2,1	2,1	2,1	2,1	2,1	3,3	قروض التجهيز
9,9	9,0	2,5	8,1	7,9	7,5	7,5	7,4	6,8	جمعيات القروض الصغرى
-8,8	56,2	56,5	6,2	6,4	6,5	6,6	6,8	4,4	صندوق التوظيف الجماعي للتسديد
8,6	25,2	-1,4	156,7	152,4	147,5	142,4	144,4*	115,3	سندات صادرة عن الشركات غير المالية وحوزها الشركات المالية الأخرى
8,8	35,2	-0,6	64,5	61,2	58,7	56,2	59,3	43,8	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
3,9	13,4	7,1	55,8	55,8	55,6	54,7	53,7*	47,4	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
38,4	14,4	-16,9	12,4	11,4	9,1	9,1	8,9	7,8	صندوق الإيداع والتدبير
7,0	38,1	-13,8	23,6	23,6	23,6	22,1	22,1*	16,0	صناديق التقاعد ⁽²⁾
23,0	-7,2	-11,9	10,7	10,7	10,7	9,6	8,7*	9,4	ديون أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية.

(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

	2020												2019	
	المتوسط	ديجنير	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط
متوسط المبلغ الجاري	7.408	9.567	8.802	10.216	8.498	8.320	8.622	7.125	5.682	4.913	5.967	4.864	6.148	7.613
متوسط الحجم المتبادل	4.783	5.582	5.239	6.693	5.072	4.716	6.215	5.805	4.611	3.757	4.120	2.458	3.139	3.564

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 8.8 الاكتتابات في أدبيات الخزينة بالمزايدة

	2020												مجموع 2019	آجال الاستحقاق	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
مجموع الاكتتابات	152.647	9.547	24.111	3.571	14.576	5.744	9.329	28.427	17.102	4.591	6.660	9.673	19.318	104.393	
الأمد القصير	47.286	3.071	13.755	2.240	6.907	2.982	4.800	2.752	4.078	2.073	532	1.021	3.076	9.427	
13 أسبوعا	8.492	-	2.162	450	1.596	1.653	700	893	534	304	-	200	-	950	
26 أسبوعا	12.405	108	4.994	100	863	1.329	4.100	328	582	-	-	-	-	132	
52 أسبوعا	26.389	2.962	6.599	1.690	4.447	-	-	1.531	2.962	1.769	532	821	3.076	8.345	
الأمد المتوسط	74.669	6.375	8.366	1.331	7.669	2.762	1.320	23.106	12.470	2.518	3.108	2.005	3.639	39.796	
سنتان	41.336	3.481	5.787	1.001	3.328	1.400	1.320	5.709	8.318	2.518	2.830	2.005	3.639	15.317	
5 سنوات	33.333	2.894	2.579	330	4.342	1.362	-	17.397	4.152	-	278	-	-	24.479	
الأمد الطويل	30.692	102	1.990	-	-	-	3.209	2.568	554	-	3.020	6.647	12.603	55.170	
10 سنوات	4.143	-	1.780	-	-	-	813	58	-	-	-	350	1.142	16.707	
15 سنة	10.846	102	150	-	-	-	-	797	-	-	289	1.488	8.021	26.703	
20 سنة	6.185	-	60	-	-	-	100	153	554	-	1.047	2.549	1.722	9.141	
30 سنة	9.518	-	-	-	-	-	2.296	1.560	-	-	1.684	2.260	1.719	2.620	

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة
(حسب فئات المكتتبين الأول) (بملايين الدراهم)

التغيرات بالنسبة المئوية	2020		2019		2018		2017		2016	
	2019/2020		2018/2019		2017/2018		2016/2017		2015/2016	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019
مؤسسات التوظيف الجماعي	39,4	35,5	19,7	-3,1	236.533	197.575	203.962	187.877	178.947	
شركات التأمين و مؤسسات الإحتياط	21,6	23,5	-1,3	-0,6	129.539	131.179	131.910	125.394	134.510	
البنوك	24,4	24,1	9,2	7,2	146.651	134.237	125.184	117.541	93.515	
صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾	7,4	8,2	-3,4	31,2	44.423	45.964	35.021	33.151	29.841	
مؤسسات مالية أخرى	4,0	4,4	-1,9	-10,3	23.918	24.374	27.187	30.322	29.644	
المقاولات غير المالية	3,2	4,2	-17,3	4,7	19.282	23.325	22.269	21.996	23.272	
شركات التمويل	0,1	0,1	-20,5	-26,1	395	497	672	425	291	
الشركات غير القيمة	-	0	-	-	-	10	-	-	9	
إجمالي سندات الدين القابلة للتداول	-	-	7,8	2,0	600.741	557.161	546.205	516.706	490.028	

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الإحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 2.9 المبلغ الجاري و اصدارات سندات الدين القابلة للتداول
(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

بنك المغرب										
المصدر: بنك المغرب										
أوراق الخزينة										
سندات شركات التمويل										
شهادات الإيداع										
الإصدارات										
أوراق الخزينة										
سندات شركات التمويل										
شهادات الإيداع										
المبلغ الجاري										
فئة السندات										
2020										
2019										
مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير										
مؤسسات التأمين وشركات الاحتياط										
مؤسسات التوظيف الجماعي										
مكتتبون آخرون										
المجموع										
86.370	5.325	66.021	2.281	12.743	91.696	5.448	65.458	790	19.999	
57.174	4.946	41.351	1.685	9.192	64.348	5.049	44.065	555	14.679	شهادات الإيداع
26.885	379	22.359	596	3.551	25.414	400	19.460	235	5.320	سندات شركات التمويل
2.312	0	2.312	0	0	1.934	0	1.934	0	0	أوراق الخزينة
44.593	4.138	34.938	1.661	3.856	61.938	4.193	45.090	565	12.090	الإصدارات
32.702	4.123	23.963	1.230	3.386	48.884	4.093	33.008	438	11.345	شهادات الإيداع
7.950	15	7.089	376	470	9.741	100	8.864	97	680	سندات شركات التمويل
3.941	0	3.886	55	0	3.313	0	3.218	30	65	أوراق الخزينة

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

2020	2020				2019	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
155.088	155.088	147.560	143.595	136.707	137.296	المبلغ الجاري
86.709	86.709	83.009	80.009	78.509	77.584	القطاع العمومي
54.474	54.474	54.474	51.474	49.974	49.049	الشركات غير المالية
32.235	32.235	28.535	28.535	28.535	28.535	البنوك
68.379	68.379	64.552	63.587	58.198	59.713	القطاع الخاص
31.450	31.450	30.450	30.450	28.950	28.950	البنوك
29.797	29.797	28.027	27.662	23.773	24.918	الشركات غير المالية
7.132	7.132	6.075	5.475	5.475	5.845	شركات مالية أخرى
30.471	9.989	9.365	7.489	3.628	24.350	الإصدارات
12.200	5.700	3.000	1.500	2.000	15.450	القطاع العمومي
3.700	3.700	-	-	-	5.300	البنوك
8.500	2.000	3.000	1.500	2.000	10.150	الشركات غير المالية
18.271	4.289	6.365	5.989	1.628	8.900	القطاع الخاص
2.500	1.000	-	1.500	-	3.500	البنوك
13.903	2.021	5.765	4.489	1.628	3.480	الشركات غير المالية
1.868	1.268	600	-	-	1.920	شركات مالية أخرى

المصدر: الوديع المركزي مروكلير و حسابات بنك المغرب.

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة

التاريخ	مبلغ المعاملات (بلايين الدراهم)	مؤشر المايزي	مؤشر المادكس	الرسملة (بلايين الدراهم)
دجنبر 2012	16.213,8	9.359,2	7.614,0	445.268
دجنبر 2013	18.278,6	9.114,1	7.418,1	451.113
دجنبر 2014	13.429,6	9.620,1	7.842,8	484.448
دجنبر 2015	20.286,6	8.925,7	7.255,2	453.316
دجنبر 2016	22.115,5	11.644,2	9.547,3	583.380
دجنبر 2017	21.047,7	12.388,8	10.100,3	626.965
دجنبر 2018	18.220,2	11.364,3	9.233,0	582.155
دجنبر 2019	17.253,4	12.171,9	9.919,3	626.693
دجنبر 2020	16.970,9	11.287,4	9.189,9	584.976
يناير 2019	3.951,8	11.350,7	9.221,7	585.614
فبراير	5.446,6	11.136,6	9.037,2	574.954
مارس	2.408,3	10.912,2	8.850,1	561.737
أبريل	1.800,9	11.192,1	9.091,1	572.653
ماي	2.079,8	10.999,9	8.941,2	559.616
يونيو	20.301,9	11.287,0	9.183,4	583.092
يوليوز	6.105,5	11.616,5	9.463,6	596.062
غشت	5.231,9	11.710,9	9.542,2	601.887
شتنبر	2.199,4	11.561,7	9.415,8	594.364
أكتوبر	3.374,6	11.484,3	9.358,7	590.475
نونبر	5.240,6	11.822,3	9.640,1	608.914
دجنبر	17.253,4	12.171,9	9.919,3	626.693
يناير 2020	4.910,8	12.531,9	10.227,6	645.161
فبراير	4.229,6	12.260,9	10.003,8	630.153
مارس	6.709,2	9.704,9	7.876,8	503.024
أبريل	2.564,9	9.400,7	7.622,3	488.273
ماي	5.110,2	9.852,8	7.997,2	509.161
يونيو	5.100,8	10.169,2	8.256,6	523.868
يوليوز	1.458,9	10.228,3	8.310,2	529.635
غشت	1.090,1	10.134,8	8.237,1	524.676
شتنبر	2.107,6	9.987,8	8.116,7	517.860
أكتوبر	3.559,7	10.460,7	8.508,4	542.277
نونبر	1.964,0	10.990,9	8.949,9	566.269
دجنبر	16.970,9	11.287,4	9.189,9	584.976

المصدر : بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة المئوية	2020**	2019*	
-0,8	114,4	115,3	المجموع
-1,0	114,2	115,3	عقارات سكنية
-0,9	112,5	113,5	شقق
-2,1	120,6	123,2	منازل
-0,4	126,3	126,8	فيلات
-0,4	117,8	118,3	أراضي
-0,3	117,6	117,9	محلات للاستعمال المهني
-0,4	119,5	120,0	محلات تجارية
1,1	109,4	108,2	مكاتب

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحساب بنك المغرب.

جدول م 6.9 حجم المعاملات حسب الفئة

التغير بالنسبة المئوية		حجم المعاملات
2020/2019	2019/2018	
-14,3	-3,6	المجموع
-17,3	-1,7	عقارات سكنية
-16,8	-1,4	شقق
-28,2	-2,0	منازل
-10,5	-12,8	فيلات
-6,9	-10,1	أراضي
-3,9	-4,4	محلات للاستعمال المهني
-3,3	-6,1	محلات تجارية
-7,5	7,0	مكاتب

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حساب بنك المغرب.

جدول م 7.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

التغير بالنسبة 2020/2019 (%)		المدن
حجم المعاملات	مؤشر أسعار الأصول العقارية	
-10,3	0,4	أكادير
-9,2	-0,5	الدار البيضاء
-33,6	1,6	الجديدة
-8,3	-1,2	فاس
-15,2	-3,1	القنيطرة
-9,8	-1,4	مراكش
-18,2	-1,8	مكناس
-17,4	0,2	وجدة
-16,9	1,1	الرباط
-24,5	-2,1	طنجة

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حساب بنك المغرب.

المحتويات



المحتويات

المقدمة

الجزء • 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
5	1.1.1 النمو الاقتصادي
9	2.1.1 سوق الشغل
11	3.1.1 أسواق السلع الأساسية
14	4.1.1 التضخم
15	5.1.1 المالية العمومية
21	7.1.1 السياسات النقدية
26	8.1.1 الأسواق المالية
31	2. الإنتاج والطلب
32	1.2.1 الإنتاج
42	3.2.1 الطلب
46	3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية
48	3.1 سوق الشغل
48	1.3.1 الساكنة النشطة
50	2.3.1 تطور التشغيل
56	3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص
60	4.3.1 الإنتاجية والأجور
63	4. التضخم
66	1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك
75	2.4.1 السلع والخدمات
76	3.4.1 تطور التضخم خلال السنة
77	4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن
77	5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي
79	5. المالية العمومية
80	1.5.1 قانون المالية وقانون المالية المعدل لسنة 2020
87	2.5.1 تنفيذ الميزانية
93	3.5.1 تمويل الخزينة
94	4.5.1 الدين العمومي

99.....	3.1 ميزان الأداءات
100.....	1.6.1 الميزان التجاري
106.....	2.6.1 ميزان الخدمات
107.....	3.6.1 ميزان المداخيل
108.....	4.6.1 الحساب المالي
114.....	5.6.1 وضع الاستثمار الدولي
116.....	7.1 الأوضاع النقدية
117.....	1.7.1 أسعار الفائدة
120.....	2.7.1 الائتمان البنكي
126.....	3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
127.....	4.7.1 مكونات الجمع م3
128.....	5.7.1 مجموعات التوظيفات السائلة
129.....	6.7.1 سوق الصرف
131.....	8.1 أسواق الأصول
132.....	1.8.1 سندات الدين
137.....	2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
142.....	3.8.1 سوق البورصة
146.....	4.8.1 الأصول العقارية
149.....	9.1 تمويل الاقتصاد
150.....	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
152.....	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

الجزء • 2 إنجازات البنك في إطار مهامه

159.....	أبرز أحداث السنة: بنك المغرب في مواجهة الأزمة
161.....	1.2 الحكامة والاستراتيجية
161.....	1.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة
167.....	2.1.2 الاستراتيجية
170.....	3.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات
174.....	4.1.2 المطابقة
176.....	5.1.2 المسؤولية الاجتماعية

177	2.2 مهام البنك
177	1.2.2 السياسة النقدية
189	2.2.2 البحوث
189	3.2.2 الأنشطة الإحصائية وتدبير البيانات
190	4.2.2 تدبير الاحتياطيات
190	5.2.2 الإشراف البنكي
193	6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية
194	7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء
195	8.2.2 التمويل المالي
196	9.2.2 العملة الائتمانية
200	10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات
201	3.2 التواصل والتغطية
202	4.2 الموارد
202	1.4.2 الموارد البشرية
203	2.4.2 نظام المعلومات والاستراتيجية الرقمية
204	3.4.2 العودة للمقر التاريخي لبنك المغرب

الجزء • 3 التقرير المالي

209	1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2020
209	1.1.3 الحصيلة
210	2.1.3 النتيجة
212	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
212	1.2.3 الحصيلة (الأصول)
213	2.2.3 الحصيلة (الخصوم)
214	3.2.3 خارج الحصيلة
215	4.2.3 حساب العائدات والتكاليف
216	5.2.3 جدول تدفقات الخزينة
217	6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية
218	7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
222	8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية
225	9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

237	10.2.3 تعليقات حول بنود خارج الحصيلة
239	11.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف
248	3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية
250	4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
253	5.3 مصادقة مجلس البنك

فهرس البيانات

5	رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو في 2020
9	رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة
10	رسم بياني 3.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة
12	رسم بياني 4.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية
12	رسم بياني 5.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2020
13	رسم بياني 6.1.1 : التطور السنوي لأسعار السلع الطاقية
13	رسم بياني 7.1.1 : التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2020
14	رسم بياني 8.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية غير الطاقية
14	رسم بياني 9.1.1 : أسعار الفوسفات والأسمدة
15	رسم بياني 10.1.1 : التضخم في العالم
15	رسم بياني 11.1.1 : التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو
16	رسم بياني 12.1.1 : تطور رصيد الميزانية
16	رسم بياني 13.1.1 : تطور الدين العمومي
19	رسم بياني 14.1.1 : صادرات السلع والخدمات
21	رسم بياني 15.1.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة
23	رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي
24	رسم بياني 17.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان
26	رسم بياني 18.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية
27	رسم بياني 19.1.1 : مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة
27	رسم بياني 20.1.1 : مؤشرات تقلب أسواق البورصة
27	رسم بياني 21.1.1 : مؤشر MSCI EM ومؤشر 1MSCI EAFE
28	رسم بياني 22.1.1 : عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو
28	رسم بياني 23.1.1 : الائتمان البنكي في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو
30	رسم بياني 24.1.1 : سعر صرف الأورو
30	رسم بياني 25.1.1 : تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار
31	رسم بياني 1.2.1 : تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب ما بين 1980 و 2020

رسم بياني 2.2.1	: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة	33
رسم بياني 3.2.1	: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب	33
رسم بياني 4.2.1	: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي	33
رسم بياني 5.2.1	: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية	34
رسم بياني 6.2.1	: إنتاج الكهرباء	34
رسم بياني 7.2.1	: إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد	34
رسم بياني 8.2.1	: القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية	35
رسم بياني 9.2.1	: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم	35
رسم بياني 10.2.1	: متوسط الاستعمال الصادر	38
رسم بياني 11.2.1	: التطور الفصلي للنمو لسنة 2020	38
رسم بياني 1.1.2.1	: توزيع سكان المغرب حسب نوع التغطية الصحية الأساسية في نهاية سنة 2019	41
رسم بياني 12.2.1	: الاستهلاك النهائي الوطني	43
رسم بياني 13.2.1	: الاستثمار	43
رسم بياني 14.2.1	: مساهمة مكونات الطلب في النمو	44
رسم بياني 15.2.1	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح	46
رسم بياني 16.2.1	: الإدخار الوطني	46
رسم بياني 17.2.1	: معدل الاستثمار	47
رسم بياني 18.2.1	: الحاجة للتمويل	47
رسم بياني 1.3.1	: بنية الساكنة النشيطة في 2020	49
رسم بياني 2.3.1	: معدل النشاط	49
رسم بياني 3.3.1	: معدل النشاط في 2020	50
رسم بياني 4.3.1	: عدد المناصب الصافية المحدثة في 2020	51
رسم بياني 5.3.1	: مساهمة القطاعات في إحداث مناصب الشغل	51
رسم بياني 6.3.1	: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم	53
رسم بياني 1.1.3.1	: نسبة البطالة في البلدان المتقدمة	53
رسم بياني 2.1.3.1	: تقدير الخسائر من حيث ساعات العمل	54
رسم بياني 7.3.1	: بنية الساكنة العاطلة عن العمل في 2020	56
رسم بياني 8.3.1	: سبة البطالة حسب الفئة العمرية	56
رسم بياني 9.3.1	: نسبة الشغل الناقص حسب مكان الإقامة	58
رسم بياني 10.3.1	: نسبة الشغل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة في 2020	58
رسم بياني 1.2.3.1	: النمو الاقتصادي ومناصب الشغل المحدثة	58
رسم بياني 2.2.3.1	: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط	59
رسم بياني 11.3.1	: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية	61
رسم بياني 1.4.1	: تطور التضخم	63
رسم بياني 2.4.1	: المساهمة في التضخم	63

رسم بياني إ1.1.4.1 : بنية السلة المرجعية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك	65
رسم بياني إ2.1.4.1 : تطور التضخم	65
رسم بياني 3.4.1 : المساهمات في تطور أسعار المواد الغذائية المتقلبة	67
رسم بياني 4.4.1 : أسعار الوقود وزيوت التشحيم	68
رسم بياني 5.4.1 : سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي	68
رسم بياني 6.4.1 : مساهمة المنتجات المقننة الأسعار في التضخم	68
رسم بياني إ1.2.4.1 : التطور اليومي لنفقات استهلاك الأسر الأمريكية حسب فئة المنتجات	71
رسم بياني إ2.2.4.1 : بنية سلة استهلاك الأسر المغربية خلال فترة الحجر الصحي	73
رسم بياني إ3.2.4.1 : تطور التضخم مع بداية الجائحة	73
رسم بياني 7.4.1 : تطور التضخم الأساسي	75
رسم بياني 8.4.1 : أسعار السلع والخدمات	76
رسم بياني 9.4.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم	76
رسم بياني 10.4.1 : تطور التضخم خلال السنة	76
رسم بياني 1.5.1 : الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي	87
رسم بياني 2.5.1 : الرصيد الإجمالي للميزانية	87
رسم بياني 3.5.1 : تغير مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل	88
رسم بياني 4.5.1 : عائدات الاحتكار والمساهمات	88
رسم بياني 5.5.1 : الموارد العادية	88
رسم بياني 6.5.1 : بنية الموارد العادية	88
رسم بياني 7.5.1 : النفقات الإجمالية	90
رسم بياني 8.5.1 : بنية النفقات الإجمالية	90
رسم بياني 9.5.1 : كتلة الأجور	91
رسم بياني 10.5.1 : تكاليف المقاصة	91
رسم بياني 11.5.1 : الرصيد العادي	92
رسم بياني 12.5.1 : نفقات الاستثمار	92
رسم بياني 13.5.1 : مخزون العمليات قيد الأداء	92
رسم بياني 14.5.1 : الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر	92
رسم بياني 15.5.1 : التمويل الصافي للخزينة	93
رسم بياني 16.5.1 : التمويل الخارجي للخزينة	93
رسم بياني إ1.2.5.1 : بنية إصدار الخزينة للسندات الجديدة حسب أجل الاستحقاق	94
رسم بياني إ2.2.5.1 : تطور أسعار الفائدة المتوسطة المرجحة في السوق الأولية	94
رسم بياني 17.5.1 : مديونية الخزينة	95
رسم بياني 18.5.1 : الدين الخارجي العمومي	95
رسم بياني إ1.3.5.1 : تمويل حاجة الخزينة	96
رسم بياني إ2.3.5.1 : بنية المبلغ الجاري للدين الخارجي للخزينة حسب الدائنين	96

100	رسم بياني 1.6.1 : الميزان التجاري
102	رسم بياني 2.6.1 : صادرات الفوسفات ومشتقاته
105	رسم بياني 1.1.6.1: الصادرات الفصلية للسيارات السياحية
105	رسم بياني 2.1.6.1: صادرات السيارات السياحية سنة 2020
105	رسم بياني 3.1.6.1: تغير صادرات قطاع النسيج وحصة القيمة المضافة الأجنبية في مجموع الصادرات
106	رسم بياني 4.1.6.1: الصادرات الفصلية لقطاع النسيج
106	رسم بياني 5.1.6.1: صادرات قطاع النسيج سنة 2020
107	رسم بياني 3.6.1 : عائدات ونفقات الأسفار
107	رسم بياني 4.6.1 : نفقات الأسفار حسب نوع العملية
108	رسم بياني 5.6.1 : بنية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب بلدان الاستقبال الرئيسية
109	رسم بياني 6.6.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلدان المصدر
109	رسم بياني 7.6.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط
109	رسم بياني 8.6.1 : الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب البلدان الوجهة
109	رسم بياني 9.6.1 : الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب القطاعات
110	رسم بياني 10.6.1 : الأصول الاحتياطية الرسمية
113	رسم بياني 1.2.6.1 : بنية واردات المغرب من إفريقيا
113	رسم بياني 2.2.6.1 : بنية صادرات المغرب نحو إفريقيا
114	رسم بياني 11.6.1 : وضع الاستثمار الدولي
117	رسم بياني 1.7.1 : متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك سنة 2020
119	رسم بياني 2.7.1 : متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة
119	رسم بياني 3.7.1 : منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية
121	رسم بياني 4.7.1 : القروض البنكية
121	رسم بياني 5.7.1 : نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
122	رسم بياني 1.2.7.1 : برنامج الضمان العمومي للقروض الممنوحة للمقاولات المحدث في مواجهة أزمة كوفيد-19
123	رسم بياني 6.7.1 : الديون المعلقة الأداء
126	رسم بياني 7.7.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية
127	رسم بياني 8.7.1 : الأصول الاحتياطية الرسمية
129	رسم بياني 9.7.1 : سعر الصرف الأورو/الدولار الأمريكي
129	رسم بياني 10.7.1 : السعر المرجعي للدرهم
129	رسم بياني 11.7.1 : سعر الصرف الفعلي للدرهم
129	رسم بياني 12.7.1 : حجم العمليات ما بين البنوك في سوق الصرف
130	رسم بياني 13.7.1 : عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء
130	رسم بياني 14.7.1 : عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء
130	رسم بياني 15.7.1 : وضعية الصرف لدى البنوك في 2020
132	رسم بياني 1.8.1 : إصدارات و تسديدات سندات الخزينة

رسم بياني 2.8.1	: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية	132
رسم بياني 3.8.1	: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة	133
رسم بياني 1.1.8.1	: آجال أداء الزبناء في سنة 2019	136
رسم بياني 2.1.8.1	: آجال أداء المومنين في سنة 2019	137
رسم بياني 4.8.1	: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة	138
رسم بياني 5.8.1	: بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة	140
رسم بياني 1.8.2.1	: تطور التمويل التعاوني في العالم بملابير الدولارات	141
رسم بياني 6.8.1	: التغيرات السنوية لمؤشر مازي	142
رسم بياني 7.8.1	: التغيرات اليومية لمؤشر مازي في سنة 2020	142
رسم بياني 8.8.1	: مؤشرات البورصة القطاعية	142
رسم بياني 9.8.1	: تطور رسملة البورصة	145
رسم بياني 10.8.1	: معدل السيولة في سوق الأسهم	145
رسم بياني 11.8.1	: التغيرات الفصلية لمؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات حسب نوع الأصول	146
رسم بياني 1.9.1	: الحاجة إلى التمويل	150
رسم بياني 2.9.1	: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية	151
رسم بياني 3.9.1	: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية	154
رسم بياني 4.9.1	: تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك	155
رسم بياني 1.3.2.2	: فارق التوقع حسب مكونات النمو لسنة 2020	185
رسم بياني 2.3.2.2	: فارق التوقع حسب مكونات التضخم لسنة 2020	185
رسم بياني 1.2.2	: الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي النقدي	186
رسم بياني 2.2.2	: وضعية سيولة البنوك	187
رسم بياني 3.2.2	: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة	187
رسم بياني 4.2.2	: تدخلات بنك المغرب	187
رسم بياني 5.2.2	: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك	188
رسم بياني 6.2.2	: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك	188
رسم بياني 7.2.2	: السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالدولار الأمريكي	188
رسم بياني 1.9.2.2	: بنية الأوراق النقدية المتداولة	196
رسم بياني 2.9.2.2	: بنية القطع النقدية المتداولة	196
رسم بياني 1.4.2.2	: تطور نسبة التداول الائتماني إلى الناتج الداخلي الإجمالي	197
رسم بياني 3.9.2.2	: إنتاج الأوراق النقدية الجديدة	198
رسم بياني 4.9.2.2	: إنتاج القطع النقدية	198
رسم بياني 5.9.2.2	: تطور حجم الأوراق المعالجة	198
رسم بياني 1.10.2.2	: تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية	200
رسم بياني 1.2.3	: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات	224
رسم بياني 2.2.3	: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول	224

239	رسم بياني 3.2.3 : بنية الالتزامات على السندات المحصلة
248	رسم بياني 4.2.3 : تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية

فهرس الجداول

6	جدول 1.1.1 : النمو الاقتصادي في العالم
9	جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة
14	جدول 3.1.1 : التضخم في العالم
20	جدول 4.1.1 : رصيد الحساب الجاري في العالم
32	جدول 1.2.1 : القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة
36	جدول 2.2.1 : الوافدون ولبالي المبيت السياحية
37	جدول 3.2.1 : نسبة الملاء الفندقية حسب المدن الرئيسية
42	جدول 4.2.1 : مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية
50	جدول 1.3.1 : معدل النشاط حسب الجهة
57	جدول 2.3.1 : نسبة البطالة حسب الجهات
62	جدول 3.3.1 : المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل
64	جدول 1.4.1 : أسعار الاستهلاك
66	جدول 1.1.4.1 : تخصيص أجزاء جديدة ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك
66	جدول 2.1.4.1 : بنية السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك حسب المكون التحليلي
70	جدول 1.2.4.1 : نسبة الإسناد حسب الأقسام لمؤشر الاستهلاك خلال شهر أبريل
70	جدول 2.2.4.1 : نسبة الإسناد في مؤشر الاستهلاك المتجانس في الاتحاد الأوروبي خلال شهر أبريل 2020
72	جدول 3.2.4.1 : قياس التضخم في الولايات المتحدة مع بداية جائحة كوفيد-
72	جدول 4.2.4.1 : قياس التضخم في عينة من البلدان خلال شهر ماي 2020
74	جدول 5.2.4.1 : نسبة التضخم حسب صنف الإنفاق خلال فترة الحجر الصحي
77	جدول 2.4.1 : أسعار الاستهلاك حسب المدن
78	جدول 3.4.1 : أسعار الإنتاج الصناعي
80	جدول 1.5.1 : المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية
82	جدول 2.5.1 : البرمجة المالية
89	جدول 3.5.1 : وضعية حمولات وموارد الخزينة
95	جدول 4.5.1 : وضعية الدين العمومي
98	جدول 1.3.5.1 : إصدارات الخزينة لسندات الاقتراض في السوق المالية الدولية
100	جدول 1.6.1 : البنود الرئيسية لميزان الأداءات
101	جدول 2.6.1 : أبرز الواردات
103	جدول 3.6.1 : أبرز القطاعات الموجهة للتصدير
115	جدول 4.6.1 : وضعية الاستثمار المالي
116	جدول 1.7.1 : أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية

118	: أسعار الفائدة على القروض	جدول 2.7.1
118	: سعر الفائدة على القروض	جدول 3.7.1
124	: الائتمان البنكي	جدول 4.7.1
125	: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك	جدول 5.7.1
128	: المكونات الرئيسية لمجموع م3	جدول 6.7.1
128	: مجتمعات التوظيفات السائلة	جدول 7.7.1
131	: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول	جدول 1.8.1
133	: العمليات الخاصة بسندات الخزينة. حسب أجل الاستحقاق	جدول 2.8.1
134	: إصدارات سندات الدين الخاص	جدول 3.8.1
135	: المبلغ الجاري للدين الخاص	جدول 4.8.1
139	: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	جدول 5.8.1
141	: تطور التمويل التعاوني حسب البلدان	جدول 1.2.8.1
	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للبلدان الصاعدة الرئيسية وتلك المصنفة ضمن «الأسواق المحدودة»	جدول 6.8.1
143		
144	: تطور حجم المعاملات	جدول 7.8.1
147	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات	جدول 8.8.1
147	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 9.8.1
152	: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم	جدول 1.9.1
153	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
154	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية	جدول 3.9.1
155	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
167	: التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2019-2023	جدول 1.2.1.2
179	: توقعات التضخم في 2020	جدول 1.2.2
181	: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2011	جدول 2.2.2
209	: الحصيلة حسب العمليات	جدول 1.1.3
210	: النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول 2.1.3
212	: الأصول في 31 دجنبر 2020	جدول 1.2.3
213	: الخصوم في 31 دجنبر 2020	جدول 2.2.3
214	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2020	جدول 3.2.3
215	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2020	جدول 4.2.3
216	: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2020	جدول 5.2.3
217	: تغير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2020	جدول 6.2.3
221	: آجال استحقاق الأصول الثابتة	جدول 7.2.3
226	: موجودات وتوظيفات بالذهب	جدول 8.2.3
226	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 9.2.3

227	جدول 10.2.3 : التوزيع حسب العملة
227	جدول 11.2.3 : التوزيع حسب الأجل المتبقي
228	جدول 12.2.3 : الوضعية لدى صندوق النقد الدولي
230	جدول 13.2.3 : بنية الديون على مؤسسات الائتمان
231	جدول 14.2.3 : القيم الثابتة
231	جدول 15.2.3 : سندات المساهمة واستخدامات ماثلة
232	جدول 16.2.3 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة
234	جدول 17.2.3 : التزامات بالدرهم القابل للتحويل
235	جدول 18.2.3 : الودائع والالتزامات بالدرهم
236	جدول 19.2.3 : التقسيم حسب أجل سداد حصة ديون الموردين
237	جدول 20.2.3 : خصوم أخرى
237	جدول 21.2.3 : الرساميل الذاتية ومثيلاتها
238	جدول 22.2.3 : عمليات الصرف
238	جدول 23.2.3 : التزامات على السندات
239	جدول 24.2.3 : التزامات أخرى
240	جدول 25.2.3 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
241	جدول 26.2.3 : فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان
241	جدول 27.2.3 : عمولات محصلة
242	جدول 28.2.3 : عائدات مالية أخرى
244	جدول 29.2.3 : فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم
245	جدول 30.2.3 : تكاليف مالية أخرى
245	جدول 31.2.3 : تكاليف خاصة بالمستخدمين
246	جدول 32.2.3 : مشتريات المواد والأدوات
246	جدول 33.2.3 : تكاليف خارجية أخرى
247	جدول 34.2.3 : مخصصات للاستخدامات
247	جدول 35.2.3 : مخصصات للمؤونات
249	جدول 36.2.3 : التزام وتمويل الصناديق الاجتماعية

فهرس الاطارات

7	إطار 1.1.1 : ختام عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. واتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
10	إطار 2.1.1 : سياسات دعم الشغل في إطار مواجهة الجائحة في الدول الأوروبية
17	إطار 3.1.1 : التدابير التي اتخذتها حكومات الدول المتقدمة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية لمواجهة الجائحة
22	إطار 4.1.1 : مراجعة إطار السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي

إطار 1.2.1	: تعميم التغطية الاجتماعية بالمغرب	40
إطار 2.2.1	: التدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية للتخفيف من تداعيات أزمة كوفيد-19	44
إطار 1.3.1	: تأثير جائحة كوفيد-19 على الشغل	53
إطار 2.3.1	: دينامية الشغل في المغرب بين 1999 و 2019	58
إطار 1.4.1	: المؤشر الجديد لأسعار الاستهلاك	64
إطار 2.4.1	: تأثير جائحة كوفيد-19 على قياس التضخم	69
إطار 1.5.1	: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية المعدل لسنة 2020	83
إطار 2.5.1	: ظروف تمويل الخزينة في السوق المحلية سنة 2020	93
إطار 3.5.1	: إصدارات الخزينة في السوق المالية الدولية	96
إطار 1.6.1	: تطور صادرات قطاعي السيارات والنسيج في 2020، مقارنات دولية	104
إطار 2.6.1	: منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية	111
إطار 1.7.1	: المؤشر النقدي المرجعي اليومي الجديد، مونيا (Moroccan Overnight Index Average)	119
إطار 2.7.1	: برامج الضمان العمومية للقروض الموجهة للمقاولات في سياق أزمة كوفيد-19	122
إطار 3.7.1	: حصيلة برنامج «انطلاقة» مع متم دجنبر 2020	125
إطار 1.8.1	: تطور آجال الأداء بين المقاولات	135
إطار 2.8.1	: تطور التمويل التعاوني	140
إطار 1.2.2	: محاور والتزامات سياسة المسؤولية الاجتماعية لبنك المغرب	176
إطار 2.2.2	: تقييم الحد الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة في المغرب	179
إطار 3.2.2	: تقييم توقعات التضخم والنمو	184
إطار 4.2.2	: آثار جائحة كوفيد-19 على طلب النقد على المستوى الدولي	197
إطار 5.2.2	: إصدار القطع النقدية التذكارية بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 21 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش والذكرى 45 للمسيرة الخضراء	199
إطار 1.2.3	: بنك التسويات الدولية	232

فهرس الرسوم التخطيطية

رسم تخطيطي 1.1.1	: التطور الزمني لجائحة كوفيد-19	4
رسم تخطيطي 1.1.1.1	: أبرز تواريخ مسلسل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منذ استفتاء سنة 2016	8
رسم تخطيطي 1.2.6.1	: المراحل الرئيسية لإرساء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	111
رسم تخطيطي 1.2.8.1	: التمويل الجماعي	140
رسم تخطيطي 1.1.2	: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب	162
رسم تخطيطي 2.1.2	: أجهزة حكام بنك المغرب	163
رسم تخطيطي 1.9.2.2	: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني سنة 2020	196
رسم تخطيطي 1.4.2	: الرأسمال البشري للبنك في أرقام	202

فهرس الملحقات الإحصائية

257.....	جدول م 1 : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
259.....	جدول م 1.2 : الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية
260.....	جدول م 2.2 : الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي
261.....	جدول م 3.2 : حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية
261.....	جدول م 4.2 : الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه
262.....	جدول م 5.2 : الاستثمار والإدخار بالأسعار الجارية
262.....	جدول م 6.2 : الفلاحة
262.....	جدول م 7.2 : إنتاج الكهرباء
263.....	جدول م 8.2 : الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني
264.....	جدول م 9.2 : السياحة
265.....	جدول م 1.3 : الشغل والبطالة
266.....	جدول م 2.3 : بنية التوظيف القطاعي
267.....	جدول م 3.3 : الشغل والبطالة حسب الجهات
268.....	جدول م 1.4 : التضخم
269.....	جدول م 2.4 : تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
271.....	جدول م 1.5 : الواردات حسب أبرز المنتجات
274.....	جدول م 2.5 : الصادرات حسب أبرز المنتجات
276.....	جدول م 3.5 : التوزيع الجغرافي للمبادلات
277.....	جدول م 4.5 : ميزان الأداءات
279.....	جدول م 5.5 : وضع الإستثمار الدولي
280.....	جدول م 1.6 : وضعية موارد وحمولات الخزينة
281.....	جدول م 1.7 : سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي
282.....	جدول م 2.7 : تطور نشاط سوق الصرف
283.....	جدول م 3.7 : العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية
284.....	جدول م 4.7 : سعر الفائدة في السوق النقدية في 2020
284.....	جدول م 5.7 : أسعار الفائدة المطبقة على الودائع
285.....	جدول م 6.7 : سعر الفائدة على الودائع في 2020
286.....	جدول م 7.7 : السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة
287.....	جدول م 8.7 : معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول
287.....	جدول م 9.7 : النسبة المطبقة على السندات الخاصة
288.....	جدول م 10.7 : أسعار الفائدة على القروض
288.....	جدول م 11.7 : المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان
289.....	جدول م 1.8 : المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة
290.....	جدول م 2.8 : توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية

291	: مقابلات المجموع م3	جدول م 3.8
292	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي	جدول م 4.8
293	: التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط	جدول م 5.8
294	: ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي	جدول م 6.8
295	: تطور السوق ما بين البنوك	جدول م 7.8
295	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 8.8
296	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 1.9
297	: المبلغ الجاري و إصدارات سندات الدين القابلة للتداول	جدول م 2.9
298	: سوق سندات الاقتراض	جدول م 3.9
299	: مؤشرات البورصة	جدول م 4.9
300	: مؤشر أسعار الأصول العقارية	جدول م 5.9
301	: حجم المعاملات حسب الفئة	جدول م 6.9
301	: مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية	جدول م 7.9

الإيداع القانوني : 0077PE2021

رد مد : 2509 -0305